



تقرير التنافسية العربية

2006



حقوق الطبع والنشر محفوظة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت
ويسمح بالاستشهاد بما جاء في التقرير مع الإشارة للمصدر

ISSN: 1814 - 2141

للملاحظات أو التعقيبات رجاء الاتصال على العنوان التالي:

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 4848754 - 4844061 - 4843130 (965)

فاكس: 4842935 (965)

البريد الإلكتروني: api@api.org.kw



تصدير



التنافسية في الأسواق الدولية. أما اختيار موضوع تنافسية تجارة الخدمات العربية كصبغة خاصة لهذا التقرير، فقد نجم عن دراسة متأنية للتحديات والفرص التي تواجه الدول العربية في مجال تطوير قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وتتمثل أهم مبررات هذا الاختيار في تسارع وتأثر تجارة الخدمات على الصعيد العالمي وارتفاع نسب مساهمة الدول النامية في هذه التجارة بالإضافة إلى تسارع وتأثر تحريرها في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ملاحظة وجود فرص كبيرة لتطوير هذه التجارة خاصة في مجال السياحة، للدور المحوري لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في تطوير البنية التحتية التقنية وبالتالي تقليل الفجوة الرقمية العربية التي تعتبر أكبر فجوة تنافسية حسب نتائج مؤشر التنافسية العربية. وفي هذا الإطار، ركز التقرير على تحليل مفصل وعميق لموضوع تنافسية تجارة الخدمات العربية ووضعها في إطارها الدولي المتمثل في تأثيرات موجة تحريرها عبر انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

إننا إذ نضع الإصدار الثاني من تقرير التنافسية بين أيدي صناع القرار والباحثين والمعنيين كافة، فإننا نأمل أن يسهم هذا العدد في تنوير المهتمين بموضوع التنافسية العربية ويضع بين أيديهم معطيات وتحليلات موثوقة تساعد على معرفة أكثر بالتحديات التي تواجهها الدول العربية في الأسواق الدولية.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تم إصدار تقرير التنافسية العربية من طرف المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تجسيدا لمهامه على أرض الواقع، خاصة في مجال إجراء البحوث والدراسات الجدية وتنوير صناع القرار العرب بالتحديات والفرص التي يواجهها الاقتصاد العربي في مجال التنافسية والعولمة. يشكل الإصدار الحالي لهذا التقرير إستمراراً لجهود المعهد الرامية إلى تعميق معرفة مسببات التنافسية العربية في الأسواق الدولية وتحديد قيودها وقياس مستوياتها. وبالرغم من الشح الكبير في البيانات المحدثة حول وضع الاقتصادات العربية بصفة عامة، فقد قدم التقرير قياساً لمستويات التنافسية العربية لأغلب الدول العربية بالإضافة إلى مقارنة أدائها مع مجموعة من دول المقارنة، التي تم اختيارها على أساس أنها تمثل مستوى من التنافسية الممكن تداركه من طرف الدول العربية في الأسواق العالمية.

ينقسم التقرير الحالي إلى جزئين. خصص الجزء الأول لقياس مستويات التنافسية العربية من خلال حساب مؤشر مركب للتنافسية العربية وتحليل نتائجه بشكل موضوعي ودقيق، وقد جاءت نتائج هذا المؤشر لتعكس حجم التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال تدعيم مستويات تنافسياتها.

أما الجزء الثاني من هذا التقرير، فقد خصص لدراسة تنافسية تجارة الخدمات العربية مع التركيز على قطاعي الاتصالات وتقانة المعلومات والسياحة العربية. إن تقسيم تقرير التنافسية العربية إلى جزئين، خصص الأول منهما لنتائج مؤشر التنافسية العربية وخصص الثاني ليعالج موضوعاً (قطاعاً) له علاقة مباشرة بالتنافسية، سيسمح بإضفاء نوع من التنوع في معالجة موضوع





شكر وتقدير



نادية ياسين وناريمان بيدس وهنادي الذيب وهنادي الحوساني. ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى السيد/ صالح العصفور والسيد/ راشد المطيري وكل من ساهم، بدرجة أو بأخرى في تقديم المساندة الإدارية والفنية لإنجاز التقرير في شكله الحالي،

والله ولي التوفيق.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

تم إنجاز هذا الإصدار من تقرير التنافسية العربية من طرف فريق عمل من المعهد العربي للتخطيط مكون من السادة الخبراء: الدكتور بلقاسم العباس منسق المشروع، الدكتور محمد عدنان وديع، الدكتور مصطفى بابكر، الدكتور أحمد طلفاح والدكتور رياض بن جليلي. كما ساهم في الإعداد كل من الباحثين السادة/ جمال حامد، حسان خضر وعادل ابراهيم، ومن الحاسب الآلي السيدة منى قمحية.

وقد ساهم أيضاً في إنجاز التقرير من خلال إعداد جملة من الدراسات الخلفية التي أستلقت أجزاء منها في إعداد التقرير، كل من الأستاذ الدكتور عاطف قبرصي من جامعة ماك ماستر بكندا، والأستاذ الدكتور رائد صفدي من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدكتور/ أحمد فاروق غنيم، مُستشار لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد بجمهورية مصر العربية، والدكتورة/ سحر محمد التهامي من وزارة الاقتصاد بجمهورية مصر العربية وتيا سنكلار من جامعة نوتنغهام، في المملكة المتحدة و أناستاسيوس جنتزوغلانيس من جامعة شيربروك، في كندا.

وقد قام الدكتور أحمد الكواز والدكتور علي عبدالقادر بجهد طيب في قراءة التقرير وإبداء الملاحظات القيمة التي ساعدت كثيراً في إخراج التقرير في شكله الحالي. كما قام فريق من سكرتارية المعهد بالأعمال المتعلقة بالتقرير، نذكر منهن السيدات





الفهارس



فهرس المحتويات

III	تصدير
V	شُكر وتقدير

المخلص التنفيذي

3	(1) مقدمة
3	(2) الوضع الراهن للتنافسية العربية
4	(3) التنافسية الجارية
7	(4) التنافسية الكامنة
8	(5) تنافسية تجارة الخدمات العربية
10	(6) تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية
12	(7) تنافسية السياحة العربية

الجزء الأول: مؤشر التنافسية العربية

17	(1) مقدمة وخلفية
18	(2) الوضع الإجمالي للتنافسية العربية
22	(3) التنافسية الجارية
22	3.1 الأداء الاقتصادي الكلي
23	3.2 ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
26	3.3 الإنتاجية والتكلفة
30	3.4 بيئة الأعمال والجاذبية
30	3.4.1 الحاكمية وفاعلية المؤسسات
32	3.4.2 البنية التحتية الأساسية
33	3.4.3 جاذبية الاستثمار
36	3.4.4 تدخل الحكومة في الاقتصاد
39	3.4.5 تكلفة القيام بالأعمال
42	3.4.6 التنافسية الكامنة
42	3.5 مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية
45	3.6 رأس المال البشري
48	3.7 البنية التحتية التقنية



- 48 (4) فجوة التنافسية العربية
- 50 (5) ميزان التنافسية العربية

الجزء الثاني: تنافسية تجارة الخدمات

الباب الأول: تحديات تنافسية الخدمات التجارية العربية

- 55 (1) المقدمة
- 57 (2) أهمية تجارة الخدمات ودورها في تعزيز التنافسية الوطنية
- 61 (3) أهمية قطاع تجارة الخدمات في الاقتصادات العربية
- 71 (4) جداول الالتزامات والاستثناءات العربية
- 82 (5) التحديات التي تواجه الدول العربية في تجارة الخدمات
- 85 (6) تقييم التعهدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة
- 87 (7) آثار اتفاقيات الجاتس وتحرير تجارة الخدمات على تنافسية الدول العربية
- 88 (8) ملاحظات ختامية

الباب الثاني: تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

- 93 (1) مقدمة
- 94 (2) التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات
- 96 (3) مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- 96 3.1 مؤشرات النفاذ وكثافة الاتصال
- 98 3.2 مؤشرات سعة البنية التحتية لخطوط الهاتف الثابت
- 98 3.3 مؤشرات النفاذ الشامل
- 102 3.4 مؤشرات تكلفة النفاذ
- 103 3.5 مؤشرات الإنتاجية والاستثمار
- 105 3.6 مؤشرات جودة الخدمة
- 106 3.7 تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنافسية الدولية
- 108 (4) التشريعات التنظيمية وهيكل الأسواق والمنافسة:
- 108 4.1 إصلاح أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات في الدول العربية
- 109 4.2 الأطر التشريعية والتنظيمية
- 111 4.3 هيكل الأسواق والمنافسة
- 113 4.4 بعض التطورات الحديثة في أسواق الاتصال والمعلومات العربية
- 113 (5) الخلاصة والتوصيات



الباب الثالث: تنافسية السياحة العربية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية

121	(1) مقدمة
122	(2) أثر السياحة على النشاط الاقتصادي و التنافسية السياحية
124	(3) أهمية القطاع السياحي في الدول العربية
125	(4) السياحة الدولية في المنطقة العربية
127	4.1 الطلب على السياحة
129	4.2 الخدمات السياحية
133	(5) السياحة البيئية العربية
136	(6) تنافسية السياحة العربية
136	(7) مؤشرات قياس الأداء السياحي
138	(8) أسعار وتكاليف السياحة
140	(9) الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي
141	(10) البنية التحتية السياحية
142	(11) التقنية السياحية
143	(12) الانفتاح السياحي الدولي
144	(13) البعد الاجتماعي والثقافي

الجزء الثالث: نتائج مؤشر التنافسية العربية

147	منهجية المؤشر المركب للتنافسية العربية
149	مؤشر التنافسية العربية
149	طريقة الترميز
150	طريقة الترجيح
150	تصنيف الدول العربية واختيار دول المقارنة
151	الدول العربية المدرجة في المؤشر
151	مصادر البيانات
155	الملاح العامة ومؤشر التنافسية العربية حسب البلدان
173	مؤشر التنافسية ومكوناتها
227	ميزان التنافسية العربية



قرادات ومراجع

فهرس الأطر

18	إطار رقم (1) : الدول المدرجة بالتقرير
22	إطار رقم (2) : مقومات التنافسية العربية
64	إطار رقم (1) : الإطار العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات
82	إطار رقم (2) : جداول الالتزامات المحددة في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات
115	إطار رقم (1) : الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في جنوب أفريقيا
116	إطار رقم (2) : الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ماليزيا
117	إطار رقم (3) : الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في الأردن
118	إطار رقم (4) : الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في الإمارات العربية المتحدة
122	إطار رقم (1) : مفهوم السياحة
124	إطار رقم (2) : نظام حسابات السياحة الفرعية
139	إطار رقم (3) : قابلية الاستدامة في القطاع السياحي

فهرس الأشكال

4	شكل رقم (1) : مقارنة الأداء العربي ما بين 2003 و 2005
19	شكل رقم (1) : الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية
123	شكل رقم (1) : أثر مضاعف السياحة
125	شكل رقم (2) : أثر مضاعف السياحة
128	شكل رقم (3) : حصص الأقاليم الاقتصادية في عدد السائحين الوافدين %
131	شكل رقم (4) : الإيرادات السياحية (مليون دولار - 2003)
150	شكل رقم (1) : هيكل مؤشر التنافسية العربية

فهرس الجداول

الملخص التنفيذي

4	جدول رقم (1) : مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة
	مؤشر التنافسية العربية
14	جدول رقم (1) : نتائج مؤشر التنافسية العربية
21	جدول رقم (2) : مؤشر التنافسية الجارية



24	جدول رقم (3) : الوضع الاقتصادي الكلي
27	جدول رقم (4) : ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
29	جدول رقم (5) : مؤشرات الإنتاجية والتكلفة
31	جدول رقم (6) : مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية
34	جدول رقم (7) : مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات
35	جدول رقم (8) : مؤشر البنية التحتية الأساسية
37	جدول رقم (9) : مؤشر جاذبية الاستثمار
40	جدول رقم (10) : تدخل الحكومة في الاقتصاد
43	جدول رقم (11) : تكلفة القيام بالأعمال
44	جدول رقم (12) : مؤشر التنافسية الكامنة
46	جدول رقم (13) : مؤشر الطاقة الابتكارية
49	جدول رقم (14) : مؤشر رأس المال البشري
51	جدول رقم (15) : البنية التحتية والتقنية
52	جدول رقم (16) : فجوة التنافسية العربية

تنافسية الخدمات التجارية

52	جدول رقم (1): تنافسية صادرات العربية 1995-2003
	جدول رقم (2): صادرات الخدمات التجارية حسب مستويات الدخل و المناطق وأهمية قطاع الخدمات لسنة 2003
52	
60	جدول رقم (3): صادرات السلع والخدمات العالمية 2000-2004
62	جدول رقم (4): اتجاهات تجارة الخدمات في العالم (مليون دولار أمريكي)
	جدول رقم (5): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل حسب القطاعات 1990-2003 (مليون دولار أمريكي)
63	
63	جدول رقم (6) : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
66	جدول رقم (7) : اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، 2003
68	جدول رقم (8) : بنية تجارة الخدمات في الدول العربية
69	جدول رقم (9) : مؤشرات التخصص في قطاع تجارة الخدمات 2003
71	جدول رقم (10) : مؤشرات أداء تجارة الخدمات، 2003
72	جدول رقم (11) : مؤشر الميزة النسبية الظاهرية للخدمات العربية
74	جدول رقم (12) : عدد الشركات المتعددة الجنسية وفروعها المتواجدة في البلدان العربية ودول المقارنة
75	جدول رقم (13) : مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر
76	جدول رقم (14) : مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
77	جدول رقم (15) : الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية
78	جدول رقم (16) : الالتزامات العربية في إطار اتفاقية الجاتس
79	جدول رقم (17) : تفصيل جدول الالتزامات العربية حسب القطاعات الفرعية
81	جدول رقم (18) : مستوى القيود على تجارة الخدمات



تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

- 97 جدول رقم (1) : مؤشرات كثافة النفاذ (1995-2002)
- 99 جدول رقم (2) : مؤشرات العرض والطلب لخطوط الهاتف الثابت (1995-2002)
- 101 جدول رقم (3) : مؤشرات النفاذ الشامل (2000-2002)
- 103 جدول رقم (4) : تكاليف النفاذ كنسبة من دخل الفرد الشهري
- 104 جدول رقم (5) : مؤشرات الإنتاجية والاستثمار
- 107 جدول رقم (6) : مؤشرات جودة الخدمة (1995-2002)
- 110 جدول رقم (7) : الحالة والوظائف التنظيمية في قطاع الاتصالات للدول العربية ودول المقارنة (2002)
- 112 جدول رقم (8) : هياكل الأسواق والمنافسة في قطاعات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة (2002).

تنافسية السياحة العربية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية

- 127 جدول رقم (1) : عدد السائحين الوافدين (مليون سائح) خلال الفترة 1990-2003
- 129 جدول رقم (2) : حصص الأقاليم الاقتصادية في الإيرادات السياحية %
- 130 جدول رقم (3) : عدد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية ومعدلات النمو ومتوسط إنفاق السائح في الدول العربية والمقارنة
- 132 جدول رقم (4) : الفروق بين الدول العربية ودول المقارنة في أعداد السياح الدوليين الوافدين في عام 2003
- 132 جدول رقم (5) : شركات السياحة العالمية التي لها تعامل في الأسواق العربية
- 134 جدول رقم (6) : عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة
- 135 جدول رقم (7) : عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة ومعدل الأشغال ومتوسط فترة الإقامة
- 137 جدول رقم (8) : السياحة العربية البينية (مليون سائح) خلال الفترة 1995-2003
- 138 جدول رقم (9) : الأهمية النسبية للسياحة العربية البينية خلال الفترة 1995-2003

منهجية المؤشر المركب للتنافسية العربية

- 153 جدول رقم (1) : الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية



الملخص التنفيذي





الملخص التنفيذي

(1) مقدمة

تواجه أغلب الاقتصادات العربية تحديات كبيرة في مجال تحقيق طفرة النمو الاقتصادي اللازمة للحد من معدل البطالة الذي يقدر بحوالي 15% من إجمالي قوة العمل، وهو معدل يعتبر من أعلى المستويات في العالم. ولم يتعد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول العربية خلال الفترة 2003-2001 إلى 1.2% سنوياً، ذلك بالرغم من تحسن الوضع الاقتصادي الكلي بشكل جيد، حيث بلغ معدل الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي 4.2% مقارنة بمعدل 0.18% في الدول المقارنة، كما وصل متوسط معدل التضخم 2.7% فقط مقارنة بـ 3.6% عند دول المقارنة، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف وتحسن الموازنة العامة خاصة في الدول النفطية.

وقد يرجع هذا الأداء المتواضع للدول العربية إلى عدة عوامل متشابكة، خاصة منها تلك المتعلقة بالقيود الهيكلية وعدم كفاية الإصلاحات لتقليل حدتها، وكذلك إلى ضعف المؤسسات المناطة بها عملية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى هشاشة بيئة الأعمال وارتفاع التكاليف الإضافية لمزاولة الأنشطة الاقتصادية. وتحاول معظم الدول العربية التغلب على هذه القيود من خلال تفعيل حزمة سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية تهدف إلى رفع قدرة الاقتصاد على النمو والتأقلم مع تحديات البيئة الاقتصادية العالمية المتسمة بالانفتاح والعولمة وتراجع القيود على التجارة والاستثمار. وفي ظل هذه المعطيات، فإن تدعيم القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية يعتبر وسيلة رئيسية لتطوير قدرة هذه الاقتصادات على التعايش في هذه البيئة المنفتحة وتحقيق وتأثر نمو متسارعة تسمح بتحسين مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر مؤشر التنافسية العربية الذي تم تطويره كجزء من هذا التقرير، دليلاً مركباً يلخص بصفة شفافة أغلب العوامل التي يعتقد أنها تؤثر في تنافسية الاقتصادات العربية، والتي تم تجميعها في عشرة عوامل أساسية كما هو مبين بالشكل البياني في هيكل المؤشر.

(2) الوضع الراهن للتنافسية العربية

تبين من نتائج المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية أن وضع الدول العربية لم يتعد نصف ما حققته دول المقارنة، بل على العكس، فمقارنة مع مستوى 2003 فإنه يتبين أن تراجعاً قد حصل في المستوى التنافسي الإجمالي العربي، وقد نجم هذا التراجع أساساً عن تدهور التنافسية الكامنة، بالإضافة إلى أن تحسن الوضع الاقتصادي الإجمالي الناجم عن تراجع معدلات التضخم وارتفاع أسعار النفط الذي لم ينعكس بشكل واضح على التنافسية الجارية.

أما على مستوى البلدان العربية، فقد كان أدائها متبايناً بشكل كبير ويختلف حسب مكونات المؤشر الإجمالي للتنافسية. ففي مجال التنافسية الجارية، فإن الدول الخليجية قد حققت مستويات مرتفعة، خاصة دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة اللاتي تعدى أدائهما متوسط دول المقارنة. وجاء أداء الدول العربية غير النفطية ذات الدخل المتوسط متواضعاً، وذلك ناجم أساساً عن تأثير إرتفاع أسعار النفط على التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تواضع أدائها في مجالات البنية التحتية وبيئة الأعمال والمؤسسات. أما الدول العربية منخفضة الدخل، والتي تعاني من شحة الموارد وضآلة معدل نموها الاقتصادي الذي انعكس بحدة على وضعها التنافسي.

تواجه أغلب الدول العربية تحديات كبيرة في مجال تسريع وتأثر النمو. وحققت أغلب هذه الدول أداءاً متواضعاً بالرغم من تحسن الاقتصاد الكلي.

في الغالب يرجع تواضع الأداء الاقتصادي إلى عدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى هشاشة بيئة الأعمال وارتفاع تكاليف القيام بالأعمال. بالإضافة إلى ضعف المؤسسات.

يشكل الأداء الاقتصادي الكلي العربي أقوى نقطة في سلم مؤشر التنافسية العربية.

(3) التنافسية الجارية

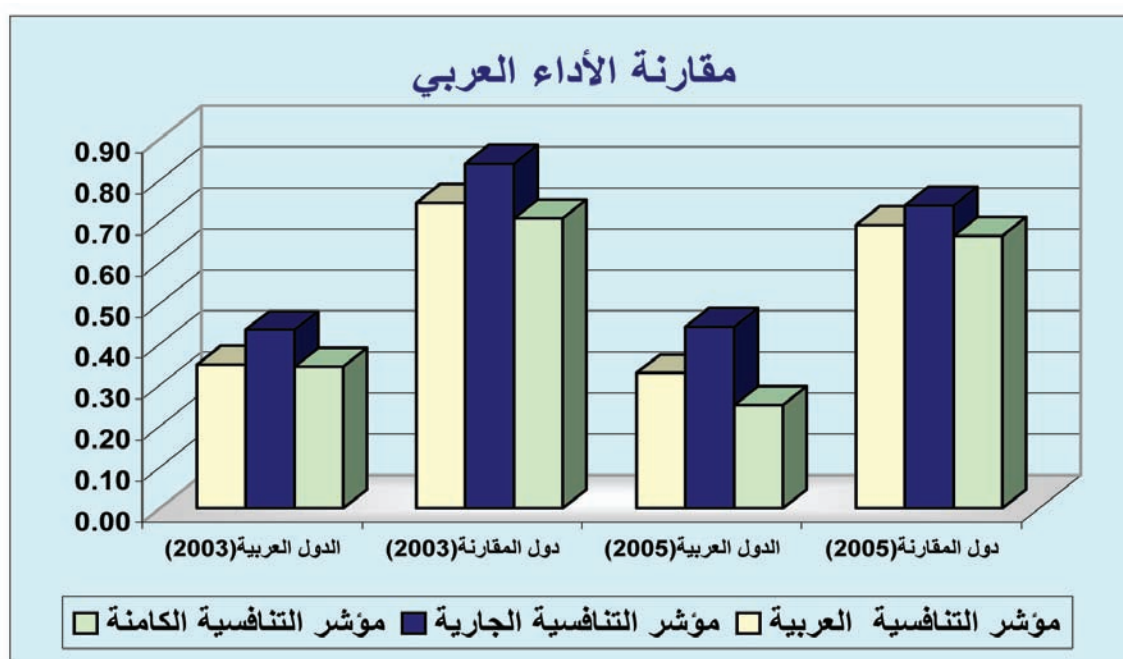
حققت الدول العربية تقدماً طفيفاً مقارنة بالنتائج الذي تضمنها تقرير التنافسية الأول. ويرجع التحسن في القدرة التنافسية إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي الذي يعزى بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في الدول المنتجة له وإلى تزامن الطفرة النفطية مع تراجع معدلات التضخم في الأسعار واستقرار أسعار الصرف. إلا أن القيود المؤسسية والهيكلية العديدة التي تعاني منها أغلب الاقتصادات العربية حالت دون استغلال نافع لهذا الاستقرار الكلي وتحويله إلى مزايا تنافسية.

إن نتائج فجوة التنافسية العربية في التقرير الحالي والسابق تدل على أن الوضع الاقتصادي الكلي يشكل نقطة قوة مع دول المقارنة، وهذا راجع بالأساس إلى تراجع التضخم وتطبيق سياسات تثبيت وإصلاح هيكلية أدت إلى تقلص العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة، وذلك بالترافق مع الارتفاع الشديد لأسعار النفط خلال فترة التقييم مما أثر إيجاباً على الأداء الاقتصادي الكلي خاصة في الدول النفطية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 2.8% ونسبة فائض

جدول رقم (1) : مؤشر التنافسية العربية ودول المقارنة

الدولة	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر بيئة الاعمال	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية العربية
الجزائر	0.28	0.13	0.22	0.20
البحرين	0.62	0.65	0.43	0.51
تشيلي	0.74	0.78	0.53	0.64
مصر	0.41	0.31	0.16	0.27
الأردن	0.52	0.42	0.33	0.41
كوريا الجنوبية	1.00	1.00	1.00	1.00
الكويت	0.51	0.46	0.36	0.42
لبنان	0.33	0.29	0.30	0.27
ماليزيا	0.81	0.76	0.58	0.71
موريتانيا	0.00	0.00	0.03	0.00
المغرب	0.43	0.42	0.15	0.28
عمان	0.58	0.50	0.23	0.41
البرتغال	0.70	0.82	0.74	0.69
قطر	0.79	0.72	0.54	0.67
السعودية	0.43	0.36	0.30	0.33
جنوب أفريقيا	0.43	0.47	0.47	0.41
السودان	0.24	0.15	0.11	0.13
سوريا	0.41	0.25	0.13	0.26
تونس	0.55	0.53	0.27	0.41
الإمارات	0.82	0.77	0.48	0.67
اليمن	0.15	0.03	0.00	0.03
متوسط الدول العربية	0.44	0.37	0.25	0.33
متوسط دول المقارنة	0.74	0.77	0.66	0.69

شكل رقم (1) : مقارنة الأداء العربي بين نتائج تقرير 2003 و 2006





الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 4.2% ، كما وصلت هذه النسبة إلى معدلات مرتفعة في الدول النفطية، ولكن التوازنات الاقتصادية الكلية قد تدهورت في الدول غير النفطية. وبالرغم من البيئة الاقتصادية الكلية الجيدة، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد بلغ ما نسبته 1.2% في الدول العربية خلال الفترة 2001-2003.

كما حققت الدول العربية في المتوسط تقدماً ملحوظاً في استقرار موازينها التجارية خلال الفترة 2001-2003 مقارنة بنتائج تقرير 2003. وتصدرت الدول الخليجية قائمة المؤشر الفرعي لخاص بديناميكية الأسواق والتخصص، وذلك بفضل انتعاش أسواق النفط العالمية. أما على صعيد الاندماج وتكامل الأسواق، فهناك ضعف ملحوظ في مستويات اندماج الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية. كما أن مستوى الحماية الجمركية معبراً عنه بمعدلات التعرفة الجمركية لا زال مرتفعاً مقارنة بمجموعة دول المقارنة. أما في مجال الحصص التصديرية فإن المؤشر يعكس تفاوتاً عربياً واسعاً مقارنة بدول المقارنة، حيث أن متوسط نسبة السلع المصنعة في الصادرات العربية بلغ 26% مقارنة بـ 67% في مجموعة دول المقارنة. ويضاف إلى هذا الأداء المتواضع ضعف مساهمة الدول العربية في التجارة العالمية، حيث لم تتعد حصتها 0.3% من إجمالي التجارة العالمية. أما في ما يتعلق بديناميكية الصادرات ومصادر نموها مقارنة بتقرير 2003، فقد حصل تحول بسيط في مصادر نمو الصادرات من الاعتماد على ارتفاع الطلب العالمي إلى الاعتماد على نمو حصص الصادرات والتنويع. بمعنى آخر الانتقال من الاعتماد على الميزات النسبية المعتمدة على ارتفاع الطلب العالمي إلى الميزات التنافسية المرتبطة بزيادة الحصص التصديرية وتنويع الصادرات.

أما في مجال الإنتاجية والتكلفة، فإن نتائج المؤشر تشير إلى تحسن ملحوظ في ترتيب الدول العربية، حيث يفيد بتقلص الفجوة التي تفصلها عن مجموعة دول المقارنة. وتصدرت المؤشر دولة الإمارات

العربية المتحدة، علاوة على ثمانية دول عربية جاءت ضمن أفضل عشرة دول أداءً في المؤشر. كما حصل تحسن في مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل في الدول العربية، مما يشير إلى تحسن نسبي في كفاءة استخدام الموارد. أما على مستوى قطاع الصناعات التحويلية، فتفيد المؤشرات الفرعية إلى عمق فجوة الدول العربية من حيث الحجم والمستوى، وذلك على الرغم من التقدم الملحوظ في معدلات نمو القطاع. وبالمقابل فإن نتائج المؤشر تظهر ارتفاعاً نسبياً في تكاليف الإنتاج في أغلب الدول العربية على مستوى تكلفة وحدة العمل وانخفاضاً نسبياً في تكاليف الإنتاج على مستويات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والمعدلات الضريبية. غير أن هذه الميزات لم تترجم إلى ميزات نسبية حقيقية، حيث يبقى الفارق كبيراً في مستوى إنتاجية العامل بين الدول العربية ودول المقارنة، مما انعكس في ارتفاع تكاليف وحدة العمل لهذه الدول، بحيث يشكل عائقاً رئيسياً لتنافسية الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الدولية.

وتشير النتائج إلى تواضع بيئة الأعمال العربية مقارنة بمجموعة دول المقارنة، حيث أن المؤشر الفرعي بلغ 0.35 للدول العربية بما يعادل أقل من نصف أداء دول المقارنة التي سجل فيها المؤشر 0.76، ويرجع هذا الوضع إلى ضعف عام في كل مكونات المؤشر، خاصة في مجال المؤسسات وتكلفة الأعمال وجاذبية الاستثمار والبنية التحتية وتدخل الحكومة في الاقتصاد.

في ما يتعلق بنتائج مؤشر الحكمية وفاعلية المؤسسات، فإنه بالرغم مما شهدته من تقدم طفيف مقارنة بالتقرير السابق، فإن الدول العربية ما زالت دون المتوسط العالمي، وبخاصة في ما يتعلق بمؤشرات الفساد الإداري وتقشي البيروقراطية. ويعزى ذلك إلى تأخر البلدان العربية في تطبيق الإصلاحات التي تخص الآليات البيروقراطية للدولة، فضلاً عن أن الكثير من الإصلاحات المؤسسية لم يعط لها الاهتمام الكافي، ولم يتم ربطها في حزمة متكاملة ومترابطة من سياسات الإصلاح العامة.

حققت الدول
العربية تقدماً
طفيفاً في مجال
التنافسية الجارية
مقارنة بالنتائج
التي تضمنها
تقرير التنافسية
الأول.

بالرغم من البيئة
الاقتصادية الكلية
الجيدة، فإن معدل
نمو الناتج المحلي
الإجمالي للفرد لم
يتعدى 1.2%.

تشير النتائج
إلى تواضع بيئة
الأعمال العربية
وكذلك هشاشة
المؤسسات وتدني
مستوى الحاكمية.



الثانية. وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية في مجال إنخفاض فاتورة الأجور بعد كوريا. أما في ما يتعلق بالإنفاق على التحويلات والإعانات، فإن لبنان تعتبر الدولة الأقدر في تنفيذ برامجها الاجتماعية المتعلقة بهذه الإعانات بأقل تكلفة، وإذا ما نظرنا إلى إجمالي النفقات العامة كمقياس لحجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، فإننا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أقل من دول المقارنة تدخلاً في الاقتصاد. أما دولة الكويت فقد جاءت في نهاية القائمة باعتبارها الدولة الأكثر إنفاقاً.

يركز مؤشر تكلفة القيام بالأعمال على تحليل سبعة جوانب تغطي المظاهر الأساسية لبيئة الأعمال، ويستند على بيانات تقرير البنك الدولي حول تكاليف القيام بالأعمال في العالم. ففي مجال تأسيس الكيان القانوني للمشروع، فإن الدول العربية تظهر مستوى جيداً، حيث لم تقل قيمة المؤشر عن 0.5 سوى في ثلاث دول عربية، هي موريتانيا، سوريا واليمن. وأحرزت المغرب وتونس وسلطنة عمان المراكز الأولى. أما في ما يتعلق بمؤشر ومرونة سوق العمل فإن الدول العربية حققت موقعاً جيداً، حيث جاءت الكويت وعمان في المركزين الثاني والثالث على الترتيب. أما بالنسبة لمؤشر تصفية المشروع، فقد تصدرت الترتيب كل من كوريا والبرتغال، تلتها مجموعة من الدول العربية تمثلت بتونس والجزائر والكويت واليمن والمغرب. ويشير مؤشر إنفاذ العقود إلى أن ثمانية دول عربية سجلت تنقيطاً أقل من 0.5، وعلى الجانب الأفضل من المؤشر جاءت تونس في المقدمة تلتها كوريا والمغرب. وفي مجال الحصول على الائتمان المصرفي وضمانه، فقد سجلت الدول العربية مستوى سيئاً، حيث لم تحقق سوى الكويت ولبنان المركز السادس والسابع على التوالي بعد دول المقارنة التي احتلت المراكز الخمس الأولى. وسجلت باقي الدول العربية الإحدى عشر تنقيطاً أقل من 0.5.

أما في مجال حماية المستثمر، فقد اشتركت تونس مع تشيلي وكوريا وجنوب أفريقيا في المركز الأول، وانفردت كل من المغرب والأردن بالمركزين

أما في مجال البنى التحتية الأساسية لتوزيع السلع والخدمات، فإنه بالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها عدد من البلدان العربية في هذا المجال، إلا أن غالبية هذه البلدان لا زالت تعاني من تخلف شبكاتها في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والطاقة والمياه. ويعود تدني مستوى مؤشر البنى التحتية الأساسية في البلدان العربية مقارنة بمجموعة المقارنة إلى عوامل عديدة، منها أزمة تمويل مشاريع البنى التحتية وعدم تفعيل الصيغ التمويلية الحديثة، بالإضافة إلى كلفتها الباهظة وقلة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، الذي يقلل من وفورات الحجم وعدم إعطاء الأولوية لتطوير البنى التحتية. وقد أثرت هذه العوامل تقريباً على مستوى المؤشرات المكونة لمؤشر البنى التحتية، خاصة تدني أداء النقل بكل أنواعه البحري والجوي والسكك الحديدية وكثافة الهافز الثابت.

وفي مجال جاذبية الاستثمار وتوفير المناخ الملائم للأعمال، فإن وضع الدول العربية جاء متواضعاً، حيث تشير النتائج إلى عدم مقدرة الدول العربية على خلق مناخ ملائم وموات لجذب الاستثمارات والاستفادة منها في مجال تحسين الإنتاجية ونقل المعارف والتكنولوجيا والصادرات. إضافة إلى ذلك، فقد تراجع مؤشر جاذبية الاستثمار للدول العربية في التقرير الحالي مقارنة بالتقرير السابق. وفي المقابل فإن عدداً قليلاً من الدول العربية قد حقق تحسناً خلال فترة الدراسة 2001-2003 وهي البحرين، الكويت، موريتانيا والسودان.

يعتبر حجم الحكومة المفرط والتدخل الواسع في الاقتصاد مضرراً بمستويات التنافسية، وذلك لاحتوائه على قدر من الهدر وعدم الفعالية واستخدام موارد شحيحة وطرده القطاع الخاص الإنتاجي وتشجيع النشاط الريعي مما يزيد من التكاليف ويقلل الإنتاجية. وبالاستناد إلى أربعة مؤشرات تقيس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، تشير نتائج المؤشر المركب إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أقل الدول تدخلاً في الاقتصاد، وتأتي كوريا الجنوبية في المرتبة

تعاني أغلب الدول العربية من تدني نوعية البنية التحتية الأساسية لنقل السلع والخدمات.

يرجع تدني مستوى البنية التحتية إلى عدم إعطاء أولوية لتطوير البنى التحتية الأساسية.

لم تستطع أغلب الدول العربية خلق مناخ ملائم وموات لجلب الاستثمارات والاستفادة منها في مجال نقل المعارف والتكنولوجيا وتطوير الصادرات.



الثالث والرابع، كما اشتركت كل من مصر والسعودية والإمارات والجزائر في المركز الخامس بمعدلات متدنية للغاية. ويتضح من المؤشر الإجمالي أن تونس إستطاعت الدخول ضمن تصنيف أفضل ست دول باحتلالها المركز الثالث. وجاءت باقي الدول العربية في الجانب الأدنى من المؤشر باستثناء كل من الكويت واليمن والمغرب، بما يدل على تدني بيئة الاستثمار وارتفاع تكاليف القيام بالأعمال في الدول العربية عن مثيلاتها من دول المقارنة.

(4) التنافسية الكامنة

لا زالت الدول العربية تعاني نقصاً واضحاً في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، حيث أن متوسط أدائها في الأولى يعادل تقريباً نصف أدائها في الثانية، ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات وقدرات معتبرة وزمن طويل لإحداث تغيرات معنوية في الهياكل والمؤسسات والسياسات المؤثرة في التنافسية الكامنة. كما يشكل متوسط أداء الدول العربية نصف أداء دول المقارنة، مما يعني أن الفجوة التنافسية شديدة وتحتاج إلى جهود كبيرة لتجسيدها. ويمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات متشابهة في التنافسية الكامنة. تتكون المجموعة الأولى من دول خليجية هي البحرين، الكويت، الإمارات، وقطر، التي كان أداؤها أقل من نصف أداء كوريا. أما المجموعة الثانية فمكونة من الدول التي يتراوح أداؤها ما بين 0.2 و0.3 من أداء كوريا، التي تحتاج إلى مجهود معتبر من مكونات التنافسية الكامنة لتحقيق تقدم. أما المغرب وسوريا واليمن، فقد جاء أداؤها أقل من 0.2 من أداء كوريا ووصل إلى 0.08 فقط في حالة اليمن.

وفي مجال الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية والمكون من خمسة مؤشرات فرعية، فقد جاءت أربعة من دول المقارنة في المراكز الأولى. وقد بلغ متوسط الدول العربية في هذا المؤشر 0.23 مقابل 0.46 لدى دول المقارنة، فضلاً عن أن رصيد الدول العربية

في مجملها يقل عن رصيد دول المقارنة في أي من المتغيرات الخمسة المعتمدة في المؤشر.

يتكون مؤشر رأس المال البشري الفرعي في إطار مؤشر التنافسية الجارية من 12 متغيراً، وقد جاءت دول المقارنة الثلاث البرتغال وكوريا الجنوبية وشيلي في المراكز الثلاثة الأولى، بينما جاءت جنوب أفريقيا وماليزيا في منتصف التوزيع. أما الدول العربية، فقد تبوأ الأردن المكان الأول عربياً تليها الكويت، لبنان، قطر والبحرين. وجاء في نهاية الترتيب كل من المغرب والسودان واليمن وموريتانيا.

أظهرت نتائج مؤشر التنافسية العربية أن الهوة الرقمية المقاسة بمدى تطور البنى التحتية التقنية تشكل أكبر التحديات أمام تطوير القدرة التنافسية العربية. ويرجع إتساع هذه الهوة إلى تواضع الأداء العربي في أغلب المكونات التي تقيس الهوة الرقمية. حيث بلغ المتوسط العربي نصف أداء دول المقارنة وأقل من ثلث أداء كوريا. فانتشار الإنترنت في الدول العربية لا زال متواضعاً، ويرجع ذلك إلى ضعف كثافة الهاتف الثابت في العديد من الدول العربية وكذلك انخفاض استخدام الحاسوب وارتفاع تكلفة الهاتف وعدم إنتشار ثقافة استخدام الإنترنت في الحياة اليومية. كما أن عدد الخدمات الآمنة (secure servers) قليل جداً، وينعكس هذا التواضع في ضعف استخدام الإنترنت في التطبيقات الاقتصادية والمالية والإدارية، خاصة في عمليات التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

يوضح تقييم النتائج وجود فجوة من التنافسية العربية مقارنة بدول المقارنة وذلك لكل المجموعات الفرعية للتنافسية التي تم قياسها بواسطة المؤشرات. فمن خلال التمعن في متوسط الأداء العربي مقارنة بدول المقارنة، فإن حجم الفجوة العربية تبلغ في الإجمالي حوالي 70% مقارنة بكوريا، أو 50% مقارنة بمتوسط دول المقارنة وتبلغ كل من فجوة التنافسية الجارية وفجوة بيئة الأعمال 53% مقارنة بكوريا (23% مقارنة بمجموعة دول المقارنة)، بينما

تعاني أغلب الدول العربية نقصاً واضحاً في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية.

تشكل الفجوة
الرقمية أكبر
التحديات أمام
تطوير القدرة
التنافسية العربية.

انتشار الانترنت
في الدول العربية
لازال متواضعا.
وينعكس هذا
التواضع في ضعف
عمليات التجارة
والحكومة
الالكترونية.



تعاني العديد من الدول العربية من ضعف الدعم المقدم للإنتاج من قبل قطاع الخدمات ومن ارتفاع التكلفة في هذا القطاع. وبالرغم من أن جزءاً كبيراً من ارتفاع التكاليف راجع إلى خلل في منظومة الخدمات الداعمة، فإن جزءاً لا بأس به من هذه التكاليف راجع أيضاً إلى ارتفاع القيود المنظمة لهذا القطاع، الذي يمكن تحسين فعاليته عن طريق فتح الأسواق ورفع مستوى التنافسية وتسريع برامج الخصخصة.

يحتل تحرير تجارة الخدمات أهمية قصوى في عملية تنمية التجارة الدولية، ومن أهم العوامل التي أدت إلى تنامي تجارة الخدمات هو ضغوطات الدول المتقدمة في إدراج بند تحرير تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة الأوروغواي. وقد تبين أن إمتلاك الدول النامية لبعض المزايا النسبية في تجارة الخدمات وتوفر إمكانية توسيع تجارتها في مجال الخدمات مرهون باتباع السياسات الجيدة والملائمة. وتشهد العديد من الدول العربية إرتفاعاً في حصة صادرات الخدمات، حيث أنها تشكل نسبة هامة في إقتصادات كل من لبنان (87%) ومصر (63%) والمغرب (38%) والأردن (36%) وتونس (26%) من إجمالي الصادرات.

كما تشير البيانات، فإن صادرات الخدمات في الدول العربية تنمو بسرعة مرتفعة نسبياً، حيث وصلت حصتها من إجمالي الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى حدود 18%، وهو أعلى من مستوى أداء الدول النامية. وفي ما يتعلق بمكونات تجارة الخدمات، فإنه من الصعب بناء صورة واضحة لها نظراً لشح البيانات خاصة على المستوى التفصيلي.

واستناداً إلى ما توفر من بيانات، فإن الأهمية النسبية لمكونات تجارة الخدمات تختلف من بلد لآخر، فنشاط السفر والسياحة يشكل أهم صادرات الخدمات التجارية في كل من مصر، البحرين، الأردن، المغرب، سوريا وتونس. أما نشاط النقل، فإنه يستحوذ على

قدرت فجوة التنافسية الكامنة بحوالي 73% مقارنة
بكوريا وما يعادل 42% مقارنة بدول المقارنة.

إن مؤشر التنافسية العربية يغطي مجالات عديدة يعتقد أن لها تأثير مباشر على أداء هذه الدول في الأسواق الدولية. واستناداً إلى ترتيب الدول حسب هذه المؤشرات، فإنه يمكن قياس مستويات التنافسية في الأسواق الدولية بالاعتماد على مفهوم ”ميزان التنافسية“ الذي يقيس نقاط القوة والضعف في كل المؤشرات. واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي والذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، فإنه يتبين أن نصف الدول العربية لها ميزان موجب بينما يعاني النصف الثاني من قصور في ميزان التنافسية. إن الدول التي حققت ميزاناً موجباً فهي الدول الخليجية بالإضافة إلى الأردن وتونس. أما الدول الأخرى، فإن الميزان فيها يتدهور بشدة في حالة الدول العربية منخفضة الدخل، وتأتي قبلها سوريا والمغرب ومصر، ومن ثم ينخفض العجز بدرجة أقل في حالة الجزائر ولبنان.

(5) تنافسية تجارة الخدمات العربية

تشير الإحصائيات إلى أن قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات بلغت في سنة 2003 حوالي 353 مليار دولار منها 291 دولار تمثل الصادرات السلعية، وبذلك تقتصر صادرات الخدمات العربية على 62 ملياراً، أي بحصة لا تتجاوز 3.6% من الصادرات الدولية، بالإضافة إلى ركود هذه الحصة، حيث كانت تمثل 3.8% في سنة 1981. أظهرت العديد من الدراسات الدور الهام لقطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية والتنافسية وكذلك تنامي أهميته في الأسواق الدولية. فالقراءن والشواهد الدولية تشير إلى أن ارتفاع نوعية الخدمات الأساسية والمحورية والمدخلات ذات الصلة بالإنتاج، تلعب دوراً ريادياً في تخفيض تكلفة التصدير ودعم الروابط مع شبكات الإنتاج الدولية، وبالتالي في دعم قدرة الوحدة الاقتصادية على التنافس في الأسواق الدولية.

بلغت فجوة التنافسية العربية حوالي 70% مقارنة بأداء كوريا الجنوبية أو 50% مقارنة بمجموعة دول المقارنة.

نصف عدد الدول العربية حققت ميزاناً تنافسياً موجباً وهي الدول الخليجية بالإضافة إلى دولة تونس والأردن.

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية البلدان وكذلك تنامي تجارة الخدمات في الأسواق الدولية.



حصة مهمة (أكثر من 25% من الإجمالي) في كل من مصر، الكويت، عمان وتونس. أما صادرات الخدمات الأخرى، فقد عرفت نمواً مهماً في كل من مصر، الأردن والمغرب. وتشكل الخدمات المالية ما بين 1 و 3% من إجمالي صادرات الخدمات في كل من مصر، الأردن، المغرب، تونس وسوريا. أما صادرات خدمات التأمين، فتحتل تقريباً نفس النسبة في كل من عمان، الكويت وليبيا. أما صادرات خدمات الاتصالات، فتشكل نسباً تتراوح بين 3-5% من إجمالي الصادرات في كل من مصر، عمان، سوريا والمغرب.

ولإعطاء صورة أكثر دقة عن هيكل وديناميكية صادرات الخدمات العربية، فإنه يُمكن اعتماد المؤشرات المستخدمة عادة في تحليل بيانات التجارة الخارجية السلعية، فيشير مؤشر التخصص التجاري (صافي تجارة الخدمات على إجمالي تجارة الخدمات) أن المنطقة العربية مستورد صافٍ لهذه الخدمات، كما أن درجة التخصص لم تتغير. وتشير مؤشرات التخصص على المستوى التفصيلي إلى أن أغلب الدول المدرجة في التحليل هي مصدرة لخدمات السفر، في حين أنها مستوردة لخدمات النقل والخدمات الأخرى.

وباحتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية، يظهر على المستوى الإجمالي أن المغرب وتونس والأردن وسوريا لها ميزة نسبية في تصدير الخدمات. أما على المستوى التفصيلي فإن مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن لها ميزة تنافسية قوية في تصدير خدمات السفر. تدل هذه النتائج على أن السياحة أهم مكون لصادرات الخدمات في المنطقة. وتعتبر البحرين ومصر والكويت وعمان وتونس دولاً تتمتع بميزة نسبية في صادرات "خدمات النقل". أما الدول الأخرى غير المذكورة فإنها لا تمتلك هذه الميزة حالياً.

إن دول المنطقة تظهر تخصصاً نسبياً في تصدير خدمات السفر والنقل. وهذا التخصص في قطاعات تتميز بكثافة الهبات الطبيعية والعمل غير الماهر أمر يتوافق مع توقعات نظرية التجارة الخارجية،

التي ترى أن التخصص النسبي يتحدد بفارق الهبات والتكاليف النسبية. ولكن تراجع أو استقرار حصص السوق أو تحقيق معدلات نمو أقل من تلك المحققة في الأسواق المنافسة يدل على وجود عوائق تقف في وجه تعزيز هذا التفوق النسبي الظاهري. أما عدم توفر الميزة النسبية في الخدمات الأكثر تطوراً وتعقيداً مثل خدمات الحاسوب وتقانة المعلومات، فإنها تؤكد ضعف الموقف التنافسي العربي في هذه القطاعات.

إنطلاقاً من بيانات تعويضات العاملين في الخارج وتحويلات المهاجرين، فإنه يمكن تكوين صورة تقريبية حول حجم نشاط النمط الرابع لتقديم الخدمة عبر الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين خارج بلد الإقامة. وحسب البيانات المتوفرة، فإن المنطقة الخليجية مستوردة للعمالة من الدول ذات العمالة الكثيفة (مصر، لبنان، الأردن، سوريا وفلسطين)، وتشير البيانات كذلك إلى أن المغرب وتونس ومصر والأردن هي دول مستقبلية لمداخليل العمل وتنمو فيها نشاطات تصدير خدمات العمل بمعدل 7%. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدفقات المرتبطة بالعمالة تتجم عنها مداخليل معتبرة، حيث أن تعويضات العاملين في الخارج وتحويلات المهاجرين في الدول العربية شكلت حوالي 15% من صادرات الخدمات في سنة 2003، واحتلت فلسطين والأردن ومصر وتونس والمغرب أعلى النسب. تؤكد هذه الأرقام اندماج المنطقة العربية العالي في الاقتصاد العالمي عبر حركة العمالة. ولكن تراجع هذه التدفقات بشكل ملحوظ جراء القيود المتزايدة على التنقل الحر للعمالة، التي بدأت تفرضها الدول المستقبلية، حذى بالبنك الدولي في تقريره حول المنطقة إلى استنتاج مفاده أن التحويلات المرتبطة بحركة العمالة لم تعد تشكل بديلاً قوياً للتجارة والاستثمار في الأجل الطويل.

أما تجارة الخدمات عبر النمط الثالث المتمثل في الحضور التجاري للشركات الأجنبية وفروعها، فإنه يصعب تقييم هذا النشاط، وذلك لعدم توفر بيانات تفصيلية. ومن البيانات المتوفرة يظهر أن نشاط الشركات المتعددة الجنسية يتم أساساً عبر

وصلت حصة صادرات الخدمات 18% من إجمالي الصادرات العربية، وهي أعلى من مستوى أداء الدول النامية.

تشكل صادرات
السفر والسياحة
والنقل أهم
صادرات الخدمات
التجارية في أغلب
الدول العربية.

عدم توفر الميزة النسبية في الخدمات الأكثر تطوراً وتعقيداً تؤكد ضعف الموقف التنافسي العربي في القطاع الخدمي التجاري.

شكّلت تحويلات
المهاجرين حوالي
15% من صادرات
الخدمات العربية.



الخدمات، وإنما قد تكون المبررات الحمائية هي التي أملت على صناع القرار فحوى هذه الجداول.

(6) تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

يمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الدعائم الأساسية لما يعرف باقتصاديات المعرفة، كما يشكلّ عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وقد أكسبت التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على أساليب الإنتاج وتوزيع عناصره إضافة إلى دخول تقانات المعلومات حيز التصميم والإنتاج والإدارة والتعلم والتسويق أهمية خاصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع مساعد في تكوين وتطوير القدرات التنافسية.

وبالرغم من الفرص التي قد تتيحها تقانات الاتصالات والمعلومات على الصعيد الاقتصادي، إلا أن تطوير مساهمتها في تعزيز التنافسية في الدول النامية يطرح عدة تحديات، أهمها ضرورة تجسير الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة على مستويات البيئة (Environment)، الاستعداد (Readiness) الاستخدام (Usage) ودور الحكومات في النهوض بالقطاع من خلال تبني الاستراتيجيات والمبادرات الفعالة، ودور السياسات المتعلقة بتعزيز عمل الأسواق وتقليل مخاطر التهميش.

وفي الدول العربية حيث تتعدد مستويات الفجوة الرقمية وتزداد اتساعاً، فإن الحاجة لتبني الخطط والاستراتيجيات والسياسات تبدو أكثر إلحاحاً. فالدول العربية تعاني من ثلاثة مستويات للفجوة الرقمية فهناك فجوة رقمية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة، وأخرى بين الدول العربية ودول الطليعة في العالم النامي، وثالثة بين الدول العربية بشقيها الغني والفقير، كما تعاني الدول العربية أيضاً من قلة ومحدودية المبادرات الخاصة بتطوير القطاع.

وتهدف دراسة تنافسية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التقرير إلى استكشاف مدى

فروعها الخارجية، وتأتي تونس في الصدارة بشكل واضح، بينما ينخفض نشاطها في الدول العربية الأخرى مقارنة بدول المقارنة. كما أن مخزون الاستثمار خلال عام 2004 بقي متواضعاً، حيث لم يتعد نصيب الدول العربية 1.5% من الإجمالي العالمي. ويوحى هذا الوضع أن الدول العربية ليست مدمجة في الاقتصاد العالمي عبر شبكات الاستثمار الكونية. ويؤكد هذا الاتجاه مؤشر الأونكتاد (UNCTAD) الخاص بأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تصنيف أغلب الدول العربية ضمن الدول الأقل أداءاً في تقرير الاستثمار العالمي. وبالرغم من ذلك، فإن بعض الدول العربية تشهد تحولاً من الاستثمار في الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات، حيث شكل هذا الأخير أكثر من 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب منذ سنة 2000، كما أصبحت هذه النسبة أكبر من 50% في مصر، أما في تونس فإن هذه النسبة لا زالت متواضعة عند 14.5% خلال الفترة 2000-2002.

قدمت الدول العربية في إطار إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المعروفة بالجاتس جداول تحتوى على تعهدات قليلة لتحرير هذه التجارة. حيث أنها حررت عدداً محدوداً من قطاع الخدمات وأدرجت العديد من القيود على نشاطات القطاعات المحررة. ويتطبق هذا الوضع أكثر على الدول التي انضمت قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، وكانت جاهزة ضمن جولة الأورجواي. أما الدول التي انضمت بعد إنشاء المنظمة، فقد خضعت لمفاوضات شديدة وكانت الضغوط لتحرير تجارتها أعلى وبالتالي قدمت تعهدات أكثر. كما أن القطاعات التي كانت تفاوض عليها كانت فيها نسبة الانفتاح أعلى كما هو واضح في الدراسات التي قيمت مستوى القيود على تجارة الخدمات. كما أنه لا يوجد قطاع محدد ورد ضمن جداول الالتزامات المقدمة من طرف الدول العربية يمتلك ميزة نسبية، ومن ثم فإنه يمكن القول أنه تم فيه تقديم إلتزامات بهدف تعزيز القدرة التنافسية. ومن الدراسات المعمقة لهذه الجداول، لا تظهر إستراتيجية محددة لتعزيز تنافسية تجارة

قدمت أغلب الدول العربية جداول تعهدات مقيدة في إطار مفاوضات تحرير تجارة الخدمات.

من الدراسة
المعمقة لجدول
التزامات تحرير
تجارة الخدمات
العربية لا تظهر
استراتيجية
محددة لتعزيز
تنافسية تجارة
الخدمات.

يمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الدعائم الأساسية لاقتصاد المعرفة، ويشكل عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جاهزية القطاع وتنافسيته في الدول العربية مقارنة ببعض دول العالم، ويتناول بالتحديد التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات، وتحليل مؤشرات أداء القطاع في الدول العربية، واستعراض الأطر التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة بقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في الدول العربية، وتقديم بعض السياسات والتوصيات الخاصة بتعزيز مساهمة القطاع وتنافسيته في العالم العربي.

أشار استعراض اتجاهات التطورات العالمية في القطاع إلى أن صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات قد شهدت معدلات نمو عالية خلال الحقبة الماضية، غير أن تطور الصناعة قد صاحبه أيضاً تفاوت كبير بين دول وأقاليم العالم، مما أدى إلى ما يعرف بالفجوة الرقمية. وقد ارتبطت هذه الفجوة إلى حد كبير بالتفاوت في أنماط التطور الاجتماعي والاقتصادي للأمم، حيث تشير الإحصائيات الدولية لعام 2002 مثلاً إلى أن 75% من مستخدمي الإنترنت يتواجدون في العالم المتقدم، والذي يمثل سكانه 34% فقط من سكان العالم، بينما يستحوذ على 81% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في حين أن الـ 25% الباقين من مستخدمي الإنترنت يتواجدون بدول العالم ذات الدخل المنخفض التي يمثل سكانها حوالي ثلثي سكان العالم. وتزداد هذه الفجوة إرساعاً في العالم العربي، حيث تشير إحصائيات عام 2001 إلى أنه بالرغم من أن الدول العربية تساهم بحوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، إلا أن عدد مستخدمي الإنترنت فيه لا يتعدى 0.7% من مستخدمي الإنترنت في العالم.

شملت مؤشرات قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات التي تم تناولها بالتحليل مؤشرات النفاذ وكثافة الاتصال، مؤشرات سعة البنية التحتية لخطوط الهاتف الثابت، مؤشرات النفاذ الشامل، مؤشرات تكلفة النفاذ، مؤشرات الإنتاجية والاستثمار ومؤشرات جودة خدمات الاتصال وتقانة المعلومات. وقد أفادت هذه المؤشرات بوجود تباين كبير بين الدول العربية من ناحية وبينها وبين دول المقارنة من ناحية

أخرى على مختلف مستويات النفاذ والإمكانيات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، هذا بالرغم من التقدم الملحوظ في جهود تطوير القطاع في عدد من الدول العربية. فعلى صعيد الدول الخليجية، تمثلت الفجوة الكبرى في ضعف معدلات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات رغم توفر وجودة البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها، مما يتطلب مزيجاً من الجهود والخطط والمبادرات لتشجيع الاستخدام من جانب، وجهود الإصلاح والتنظيم لفك الاحتكارات وتعزيز المنافسة في سوق الخدمات من جانب آخر. أما بالنسبة لبقية الدول العربية وخاصة الفقيرة منها، فقد تمثلت الفجوة الكبرى في توفر وجودة البنى التحتية للاتصالات، وبالتالي فإن الحاجة فيها تبدو ماسة لتشجيع الاستثمار المحلي وفتح الأبواب للاستثمار الخارجي وما يتصل بذلك من عمليات إصلاح وتنظيم لتجسير هذه الفجوة والنهوض بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فيها.

أما في ما يخص بالتشريعات التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة، فقد تناول التقرير أولاً أجندة الإصلاح في أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات العربية، وأشار إلى أن أهمها يتمثل في: كيفية إدارة الأصول، كيفية استقطاب التمويل اللازم لاحتياجات البنية التحتية، إدارة التضارب في الأهداف وكيفية ترجمة الأهداف إلى تشريعات تنظيمية مفصلة، مع الأخذ في الاعتبار ظروف الدول العربية المختلفة. ثم تناول الأطر التشريعية والتنظيمية للقطاع في الدول العربية مبيناً التطورات التي شهدتها ومشيراً إلى أن أهم العقبات في هذا الخصوص تتمثل في: عدم حداثة التشريعات التنظيمية ومحدوديتها، ضعف إستقلالية التنظيم وضعف حيادية الجهات المسؤولة عن المهام التنظيمية في العديد من الدول العربية. وأخيراً تناول التقرير سمات هياكل الأسواق والمنافسة في أسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العربية، مشيراً إلى الضعف العام في قوى المنافسة وسيادة ظروف الاحتكار، ومقسماً الدول العربية في هذا الخصوص إلى أربع مجموعات: مجموعة الدول ذات الأسواق

شهدت صناعة
تكنولوجيا
المعلومات
والإتصالات
معدلات نمو عالية
وصاحب هذا
التطور تفاوت
كبير ما بين دول
أقاليم العالم مما
أدى إلى ما يعرف
بالبجوة الرقمية.

بالرغم من أن الدول العربية تساهم بحوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، إلا أن تعداد مستخدمي الانترنت فيه لا يتعدى 0.7% من مستخدمي الانترنت في العالم.



العرض والطلب، فقد تم إدماج البيانات الناجمة عن عدة مصادر ومعالجتها في صورة مؤشرات أداء.

ففي ما يتعلق بجانب الطلب ، فإن بيانات عدد السائحين الوافدين تشير إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية خلال الفترة 2002-1995 قد فاقت بوجه عام وبدرجة ملحوظة معدلات النمو السائدة في دول المقارنة. وفي ما يتعلق بالفترة 2002-2003، فقد شهدت معظم الدول العربية معدلات نمو سالبة معتدلة نسبياً مقارنة بالمعدلات السالبة المرتفعة في بعض دول المقارنة ، بينما استمرت كل من الجزائر ومصر والمغرب والإمارات ولبنان وليبيا في تحقيق معدلات نمو إيجابية (مرتفعة نسبياً) ، وتونس (منخفضة). أما بالنسبة للإيرادات السياحية، فقد شهدت جميع الدول معدلات نمو إيجابية فيما عدا الكويت ، حيث تراجعت معدلات النمو خلال الفترة 1995-2003 ، وقد جاءت اليمن في المقدمة بمعدل نمو مرتفع تليها الجزائر ومصر. وفي ما يتعلق بمتوسط إنفاق السائح، فقد جاءت السودان في مقدمة الدول من حيث متوسط إنفاق السائح بالدولار ثم كوريا فـلبنان . وبالرغم من أن المنطقة العربية تحقق معدلات نمو مرتفعة في اجتذاب السائحين الوافدين ومتوسط إنفاق السائح وكذلك الإيرادات السياحية، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصص ضئيلة على المستوى العالمي سواء من حيث عدد السائحين أو الإيرادات السياحية.

أما في ما يتعلق بجانب العرض ، فإن بيانات الطاقة الايوائية المتوفرة عن الفترة 1995-2001 تشير إلى أن الدول العربية شهدت أعلى المعدلات، حيث سجلت معدل نمو بلغ في المتوسط 6.1% سنوياً، و13,2% خلال عامي 2000 و 2001 على التوالي. كما تشير تلك البيانات أيضاً - سواء من حيث العدد أو معدلات النمو - إلى دخول كل من مصر وتونس ضمن أفضل 25 دولة على المستوى العالمي . ولم يقتصر التحسن في جانب العرض على الطاقة الايوائية فقط، بل امتد ليشمل البنية التحتية السياحية. وفي هذا الصدد، فقد انتهجت الدول العربية استراتيجيات

عالية المنافسة كالبحرين، مجموعة الدول ذات الأسواق متوسطة المنافسة كالأردن، لبنان والمغرب، مجموعة الدول ذات الأسواق ضعيفة المنافسة كالكويت والسعودية وسوريا ومجموعة الدول التي تتسم أسواقها بالاحتكار الكامل كالإمارات وليبيا.

(7) تنافسية السياحة العربية

لقد شهد العالم نموا مضطربا في السياحة الدولية منذ الخمسينات، حيث تزايد عدد السائحين من 25 مليون زائر في عام 1950 إلى 691 مليون زائر في عام 2003 ، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 10% خلال هذه الفترة. وتقدر منظمة السياحة العالمية دخل النشاط السياحي على مستوى العالم بنحو 525 مليار دولار، أي ما نسبته 6% من الصادرات الدولية من السلع والخدمات، وبذلك تحتل حصيلة السياحة المرتبة الرابعة بعد كل من حصيلة الصادرات من المواد الكيماوية والسيارات والوقود.

ونظراً لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي في السلع والمنتجات الزراعية وارتفاع مستويات الحماية الفعلية على المنتجات المصنعة، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى الاهتمام بقطاع السياحة كأحد البدائل المتاحة أمامها للتنمية الاقتصادية. وبالتالي فقد تم تخصيص الموارد لتطوير المطارات والموانئ والبنى التحتية لوسائل النقل والفنادق، حيث تم التركيز على محاولة الحصول على حصة أكبر من السوق السياحي العالمي. وقد شهد قطاع السياحة في الدول العربية نمواً متواصلاً وسريعاً خلال الفترة من 1990-2003، حيث حققت مجموعة الدول العربية معدلات نمو مضطردة لتستحوذ على حصة متنامية من السياحة الوافدة والإيرادات السياحية خلال الفترة .

ولأغراض دراسة النشاط السياحي، فقد تم التركيز على جانبي الطلب (الزوار)، والعرض (المزودين المباشرين). ولدراسة العوامل المؤثرة على السياحة والأثر الذي تحدثه العلاقة المتبادلة بين

اتجهت العديد
من البلاد العربية
إلى الاهتمام
بالسياحة كأحد
البدائل المتاحة
أمامها للتنمية
الاقتصادية.
وقد شهد قطاع
السياحة في الدول
العربية نمواً
متواصلاً ، وسريعاً
خلال 1990 -
2003.

بالرغم من أن المنطقة العربية تحقق معدلات نمو مرتفعة في اجتذاب السائحين ومتوسط انفاق السائح وكذلك الإيرادات السياحية، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصة ضئيلة على المستوى العالمي سواء من حيث عدد السائحين أو الإيرادات السياحية.

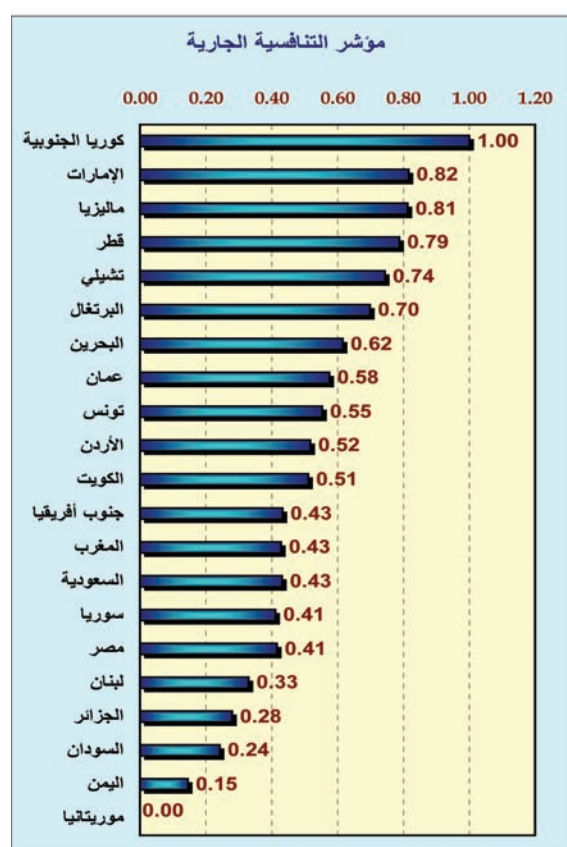
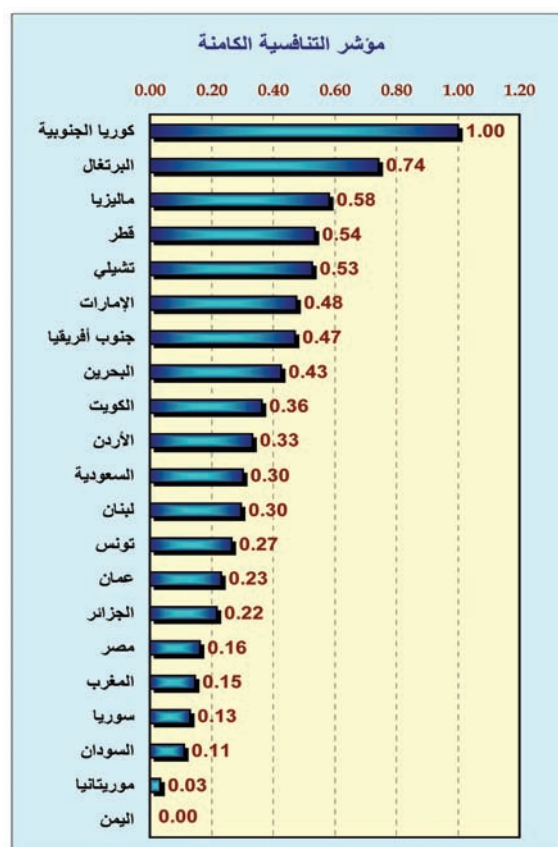
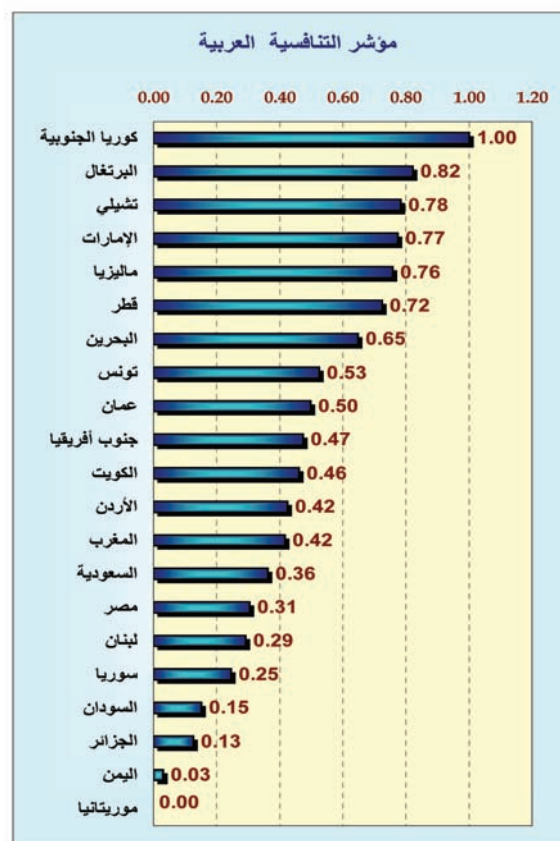
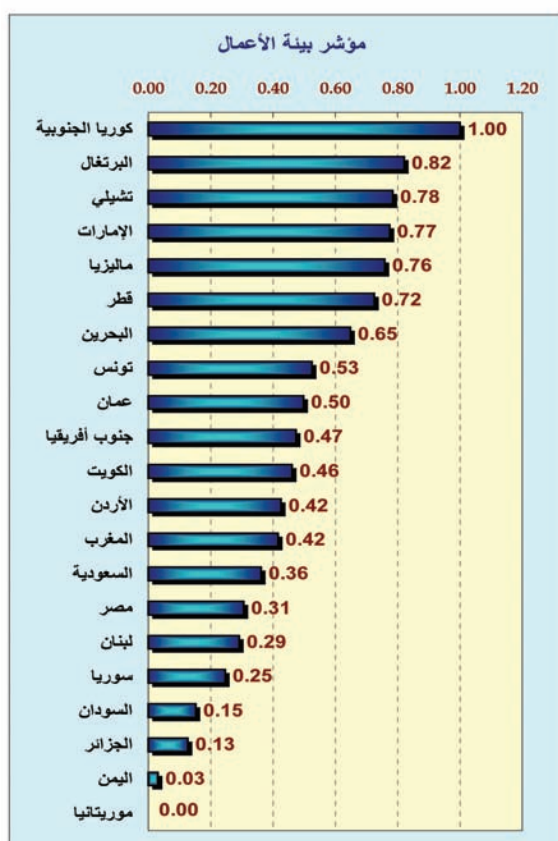


وتشير بيانات مؤشر الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي إلى أن الدول العربية أكثر تأثراً بشكل إيجابي من دول المقارنة من النشاط السياحي، حيث تصدرت تونس المجموعة، تليها المغرب ومصر

وتشير بيانات مؤشر الانفتاح السياحي الدولي إلى إعتلاء البحرين القمة متجاوزة كلاً من البرتغال وماليزيا، ويرجع ذلك إلى النسب المرتفعة في كل من الانفتاح التجاري السلعي والخدمي وانخفاض مستوى الحماية، ثم تونس التي تفوقت على جنوب أفريقيا، فالأردن والإمارات وكلاهما تجاوزا تشيلي، ثم جاء كل من المغرب والكويت بأسبقيّة على كوريا، فجزر القمر وعمان ليحققا نسبة تجاوزت 50%.

يوجد تباين ملحوظ في مدى اعتماد الدول العربية على السياحة البينية، والسياحة الوافدة من خارج البلدان العربية.

مؤشر التنافسية العربية







الجزء الأول

مؤشر التنافسية العربية

(1) مقدمة وخلفية

تعتبر تنافسية الأمم في الأسواق الدولية مفهوم معقد ومتعدد الجوانب كغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعولة والعديد من المفاهيم الأخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى مناظرات بين المهتمين حول تحديد المفهوم وقياسه واستخلاص السياسات الكفيلة بتدعيم القدرة التنافسية الوطنية. ونتيجة للتطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، فقد ازداد الاهتمام بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي. ونجم عن هذا الاهتمام أيضاً نشر العديد من الدراسات على المستويين النظري والتطبيقي، التي حاولت إعادة صياغة مفهوم التنافسية وتوسيعه وإخراجه من نطاق "الميزة النسبية الظاهرية الريكاردية" التي تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، إلى مجال الميزة التنافسية المكتسبة، التي يمكن تطويرها بتبني سياسات هادفة وواعية موجهة نحو بناء قدرة تنافسية وطنية خاصة في حال غياب الموارد الموهوبة. كما نجم عن هذا الاهتمام تطوير العديد من المؤشرات الإحصائية الكمية والنوعية الجزئية التي تحاول قياس إحدى أوجه التنافسية، مثل الأداء في الأسواق الخارجية أو التكلفة والنوعية والإنتاجية.. الخ.

ونظراً لمحدودية المؤشرات الجزئية في الإحاطة كلياً بنطاق تنافسية الأمم في الأسواق الدولية، فقد قامت المعاهد المتخصصة بقضايا التنافسية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس والمعهد الدولي لتنمية الإدارة بلوزان، بتطوير مؤشرات مركبة لقياس تنافسية الأمم مع الأخذ بعين الاعتبار الأوجه المتعددة للتنافسية. كما قامت باستخدام نتائج هذه المؤشرات في صياغة تقارير حول التنافسية الدولية.

وفي نفس السياق، وباستخدام نفس الإطار، فقد قام المعهد العربي للتخطيط بتطوير مؤشر مركب لقياس ومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية. وقد تم التعرض بإسهاب لمجمل القضايا المتعلقة بتطوير المؤشر وحيثياته في تقرير التنافسية العربية لسنة 2003. وبشكل الإصدار الحالي من التقرير إستمراراً لتحقيق الأهداف التي سطرها المعهد لتدعيم التنافسية العربية وإرشاد صانعي القرار بالتحديات التي تواجهها الدول العربية في تطوير قدراتها التنافسية، وذلك عن طريق رصد التطورات منذ إصدار العدد السابق، وقياس مستوى التنافسية إستناداً إلى بيانات مُحدثة، بالإضافة إلى إجراء بعض التحسينات في كيفية قياس مستوى التنافسية العربية.

وينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني "الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية". وبناءً على هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية (شكل 1) مكون من مؤشرين فرعيين، وهما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة. فالأول يركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتعني التنافسية الكامنة القدرات عميقة الأثر، التي تضمن إستدامة هذه التنافسية، ومن ثم إستدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.

نتيجة للتطورات
والتغيرات في
البيئة الاقتصادية
العالمية، ازداد
الاهتمام بموضوع
التنافسية كأداة
لتحقيق وإستدامة
النمو والرفاه
الاجتماعي.

يشكل الإصدار
الحالي من
التقرير استمراراً
لتحقيق الأهداف
التي سطرها
المعهد لتدعيم
التنافسية العربية.
وفي هذا الإطار
قام المعهد العربي
للتخطيط بتطوير
مؤشر مركب
لقياس ومتابعة
تطورات تنافسية
الدول العربية.



بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية نصف أداء دول المقارنة.

تصدرت الدول الخليجية الطليعة العربية نتيجة تحسين البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع سعر النفط، بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

يعتمد مؤشر التنافسية العربية في أغلبه على البيانات الكمية الموضوعية. وبالرغم من ندرة وعدم كفاية البيانات الاحصائية المتاحة عن مختلف أوجه أداء الاقتصادات العربية التي يغطيها المؤشر، فقد روعي عند حسابه تطبيق نفس الضوابط والمنهجية العلمية، التي تبنى عليها المؤشرات المنشورة في التقارير الدولية.

لقد احتسب مؤشر التنافسية العربية في هذا الإصدار على أساس متوسط الفترة ما بين عامي 2001 و2003، وتم استخدام المتوسط الحسابي غير المرجح لحساب المؤشرات الفرعية بعد تجميع كل المتغيرات باستخدام المنهجية المعتادة، وكما هو مبين بمنهجية المؤشر الواردة في نهاية هذا التقرير. كما تم الأخذ بعين الاعتبار عند عملية التجميع اتجاه المتغير في تأثيره على التنافسية، حيث تم تصميم المؤشر بطريقة تشير إلى أن ارتفاع قيمه تعني تحسناً في التنافسية. كما أن كل المؤشرات المنمطة محصورة ما بين الواحد والصفر، حيث يعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أقل أداء ضمن دول العينة. ويشمل هذا

الإصدار ستة عشر دولة عربية توفر عنها الحد الأدنى من البيانات المتعلقة مباشرة بحساب المؤشر. إن تقرير التنافسية العربية يختلف عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها لتشكيل نقطة مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية. وهذه الدول هي كوريا، تشيلي، البرتغال، ماليزيا وجنوب أفريقيا.

يتم التركيز في تحليل الأداء التنافسي على مدى ابتعاد الدول العربية من القيم المرجعية، حيث يمكن اعتبارها قصوراً في الأداء التنافسي وتعطي مقياساً لفجوة التنافسية التي تفصل أي دولة عربية عن الدولة الرائدة في المؤشر. ويمكن تحويل هذه المسافة إلى مقدار الجهد الواجب بذله وطبيعة السياسات الواجب إتباعها لتجسير هذه الفجوة.

(2) الوضع الإجمالي للتنافسية العربية

بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية نصف أداء دول المقارنة، حيث سجل المؤشر العام للتنافسية 0.35 للدول العربية مقابل 0.69 لدول المقارنة. وبالرغم من تعديل قائمة دول المقارنة، فإن كوريا لا زالت تصدر الأداء الإجمالي للتنافسية وتليها البرتغال وماليزيا. واستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق المرتبة الرابعة، بينما احتلت قطر المرتبة الخامسة. ولا زالت الدول الخليجية تتصدر الطليعة العربية نتيجة تحسين البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى توظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية. إن تسجيل الدول نقاط مرتفعة على سلم مؤشر التنافسية العام يعني توفر بعض المقومات الضرورية لتحسين تنافسية اقتصاداتها، ولكن لا يمكن الجزم بقدرتها على توظيف هذه المقومات لبناء اقتصاد مؤهل للنمو بوتائر عالية ومستدامة أو تحقيق نمو وتوسع في صادرات السلع المصنعة أو استقطاب متزايد للاستثمار الأجنبي المباشر.

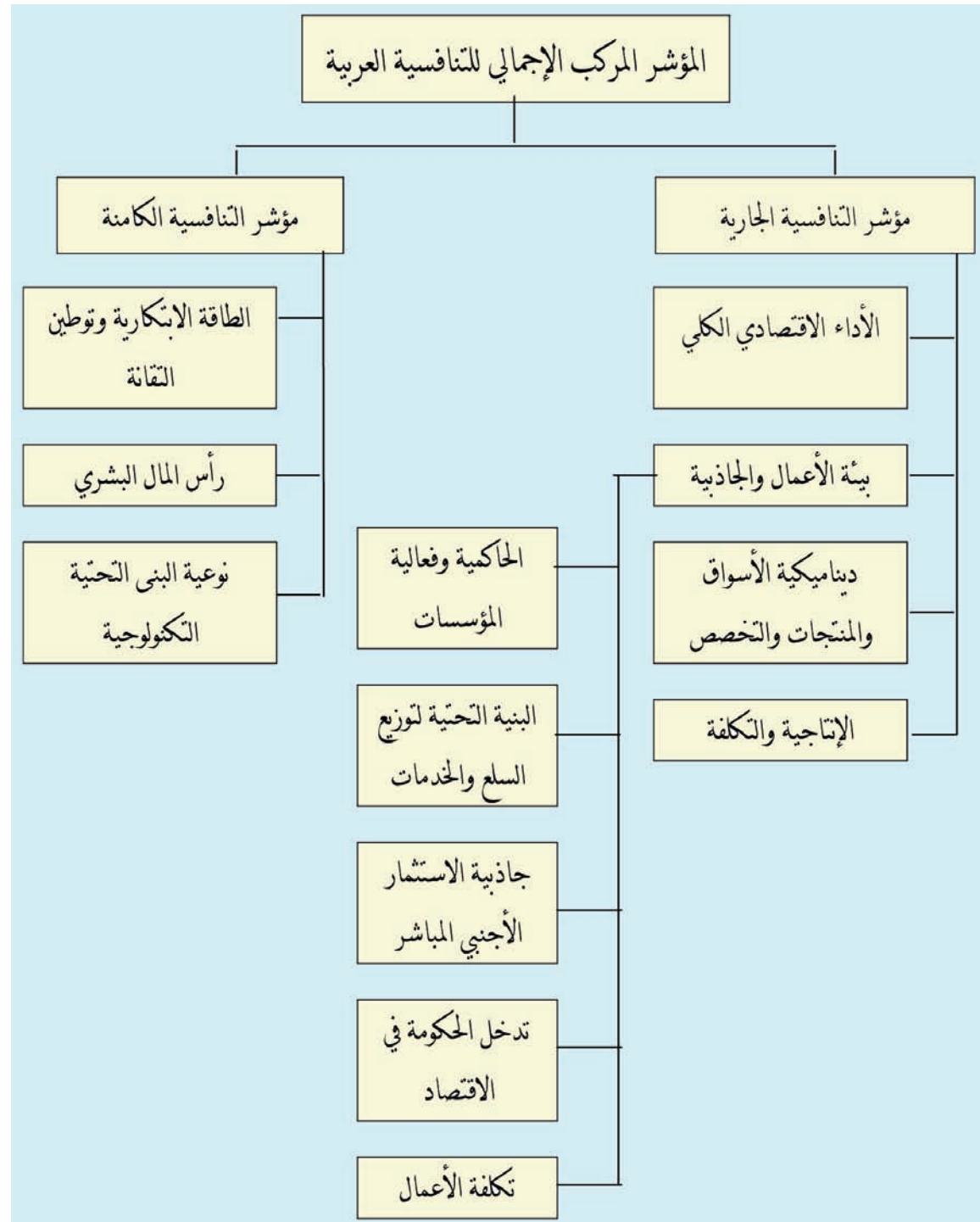
إطار رقم (1): الدول المدرجة بالتقرير

لم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية، حيث إنها تتفاوت بشكل كبير في مجال توفر البيانات، ولقد حظي إدراج أكبر عدد ممكن من الدول باهتمام كبير دون التقليل من فعالية النتائج وجودتها. وهكذا فقد احتسب المؤشر لست عشرة دولة تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات المدرجة وهي الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

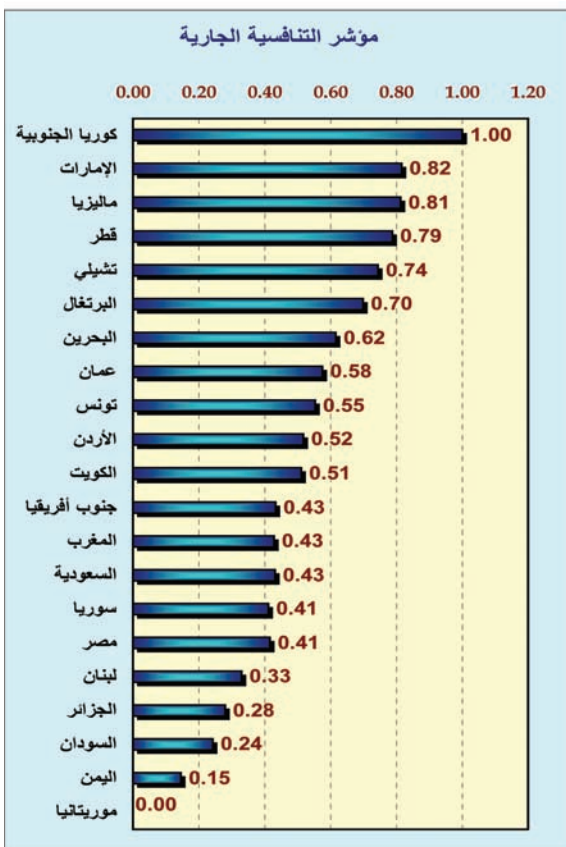
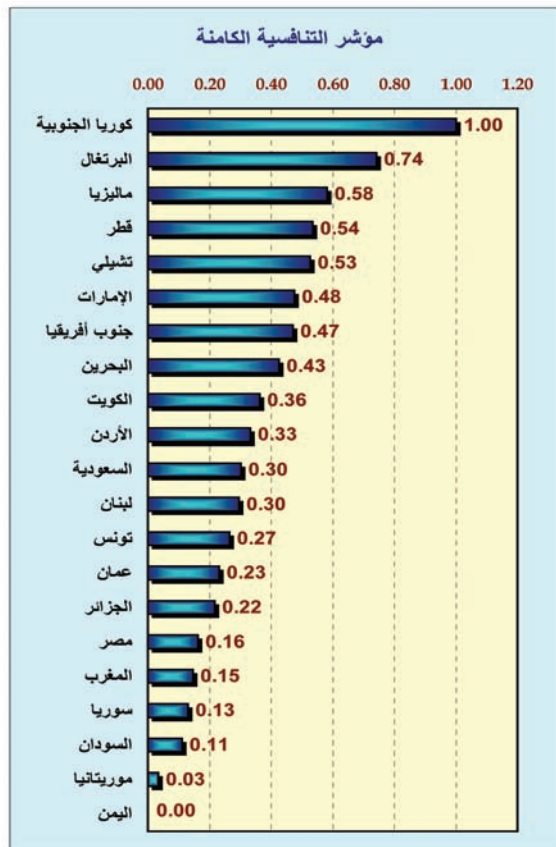
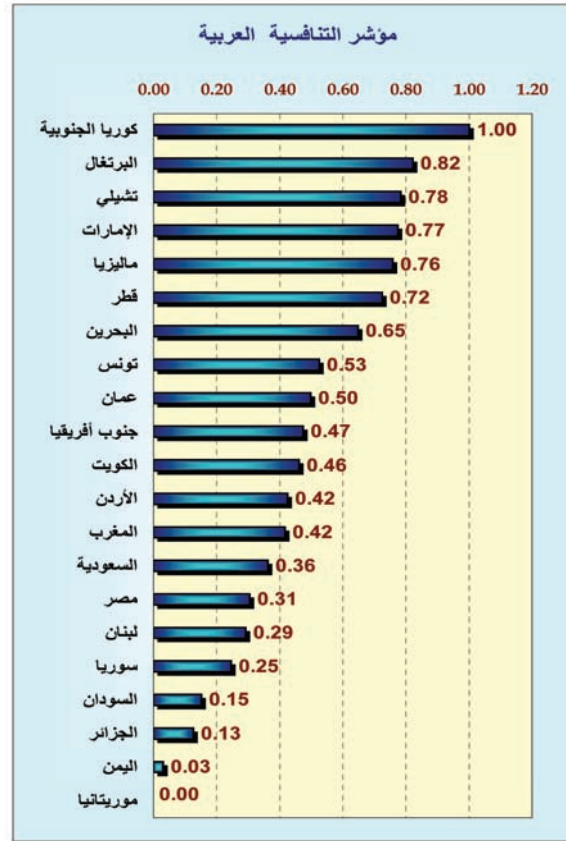
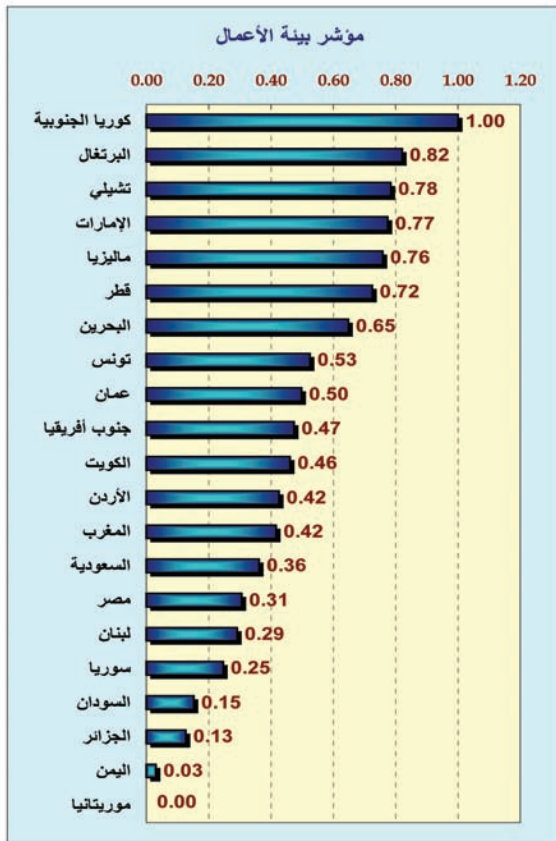
إن مؤشر التنافسية يعكس بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا ما اقتصر حساب هذا المؤشر على مجموعة محدودة من الدول، فإنه سيعكس الأداء النسبي لهذه الدول فيما بينها، ومن ثم لن يعكس بدقة تنافسيتها في الأسواق الدولية. لذا يتوجب إضافة عدد كبير من الدول المختارة الأخرى في العينة، حتى يظهر الأداء النسبي لمجموعة الدول تحت الدرس في الأسواق الدولية، بشكل أوضح. أوضح أقبلا بلابلاب وقد اعتمد في هذا التقرير لقياس تنافسية الدول العربية، حلاً وسطاً تمثل في اختيار عينة مكونة من خمسة دول هي ماليزيا، وكوريا الجنوبية، تشيلي، جنوب أفريقيا والبرتغال كدول مقارنة مع اعتماد كوريا كبلد يعتبر بمنزلة مرجع تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة له نتيجة لتفوق هذا الأخير في كل مجالات التنافسية ومكوناتها، ونظراً لمكانته المرموقة دولياً مقارنة بالدول النامية من حيث الأداء التنموي العام.



شكل رقم (1) : الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية



جدول رقم (1) : نتائج مؤشر التنافسية العربية



جدول رقم (2) : مؤشر التنافسية التجارية

مؤشر التنافسية الجارية											
مؤشر بيئة الأعمال											
الترتيب	مؤشر التنافسية الجاري المنمط**	مؤشر التنافسية الجاري*	مؤشر التكلفة والانتاجية	مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	تكلفة الاعمال	تدخل الحكومة	جاذبية الاستثمار	البنية التحتية	الحكومية وفاعلية المؤسسات	مؤشر الاداء الاقتصادي	الدولة
18	0.28	0.38	0.44	0.43	0.36	0.59	0.17	0.12	0.25	0.70	الجزائر
7	0.62	0.52	0.50	0.43		0.52	0.63	0.40	0.59	0.56	البحرين
5	0.74	0.57	0.52	0.42	0.74	0.68	0.51	0.15	0.90	0.63	تشيلي
15	0.41	0.44	0.63	0.30	0.19	0.76	0.28	0.23	0.43	0.67	مصر
10	0.52	0.48	0.55	0.46	0.47	0.52	0.40	0.18	0.60	0.64	الأردن
1	1.00	0.67	0.66	0.52	0.80	0.83	0.53	0.58	0.73	0.72	كوريا الجنوبية
11	0.51	0.48	0.49	0.50	0.52	0.18	0.58	0.40	0.57	0.57	الكويت
17	0.33	0.40	0.45	0.38	0.39	0.66	0.27	0.18	0.36	0.53	لبنان
3	0.81	0.60	0.64	0.59	0.73	0.70	0.57	0.29	0.62	0.63	ماليزيا
21	0.00	0.27	0.25	0.27	0.37		0.35	0.01	0.00	0.65	موريتانيا
14	0.43	0.44	0.40	0.35	0.53	0.49	0.29	0.09	0.74	0.64	المغرب
8	0.58	0.50	0.56	0.46	0.52	0.63	0.39	0.16	0.64	0.66	عمان
6	0.70	0.55	0.47	0.43	0.61	0.61	0.52	0.37	0.95	0.44	البرتغال
4	0.79	0.59	0.58	0.49		0.62	0.33	0.72	0.61	0.76	قطر
13	0.43	0.44	0.53	0.44	0.51		0.36	0.18	0.57	0.51	السعودية
12	0.43	0.44	0.44	0.41	0.71	0.57	0.51	0.15	0.34	0.43	جنوب أفريقيا
19	0.24	0.37	0.44	0.27		0.95	0.22	0.03	0.04	0.62	السودان
16	0.41	0.43	0.60	0.46	0.25	0.76	0.28	0.07	0.40	0.65	سوريا
9	0.55	0.49	0.49	0.41	0.74	0.60	0.33	0.12	0.60	0.63	تونس
2	0.82	0.60	0.68	0.55	0.39	0.94	0.47	0.51	0.64	0.59	الإمارات
20	0.15	0.33	0.51	0.27	0.51	0.32	0.29	0.03	0.14	0.57	اليمن
	0.44	0.45	0.51	0.40	0.44	0.61	0.35	0.21	0.45	0.62	متوسط الدول العربية
	0.74	0.57	0.55	0.47	0.72	0.68	0.53	0.31	0.71	0.57	متوسط دول المقارنة

* مؤشر التنافسية التجاري هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر.

** مؤشر التنافسية التجاري المنمط هو إعادة تنميط مؤشر التنافسية التجاري بحيث أن قيمته تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



وتدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية.

تدل نتائج فجوة التنافسية العربية في التقريرين الحالي والسابق على أن الوضع الاقتصادي الكلي في الدول العربية يشكل نقطة قوة مع دول المقارنة. وهذا الوضع ناجم بالأساس عن تراجع التضخم وتطبيق سياسات تثبيت وإصلاح هيكلي أدت إلى تقليص العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة، وذلك بالترافق مع شدة إرتفاع أسعار النفط خلال فترة التقييم، مما أثر إيجاباً على الأداء الكلي خاصة في الدول النفطية. وبالتالي فقد جاء أداء الدول العربية في المتوسط أفضل من أداء دول المقارنة مدفوعاً بالوضع الجيد لكل من قطر، الجزائر، عمان ومصر. ويلاحظ أن لبنان لا زال يعاني من تدهور الوضع الاقتصادي الكلي، خاصة في مجال العجز في الموازنة والميزان الجاري.

لقد شهدت الدول العربية إنخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم، حيث بلغ متوسطه 2.78% مقارنة بـ 3.6% في دول المقارنة، كما بلغت نسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 4.2% مقابل 0.18% في دول المقارنة، ووصلت هذه النسبة إلى معدلات مرتفعة في كل الدول النفطية حيث سجلت 24% في عمان و20% في قطر. كما ارتفعت نسبة الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي في الدول الخليجية والنفطية، حيث بلغت 17.4% في الكويت و7.7% في قطر، ولكنها بالمقابل قد تدهورت بشدة في لبنان لتصل إلى -16% وكذلك في الدول العربية غير

(3) التنافسية الجارية

في ما يتعلق بمستويات التنافسية الجارية، فقد حققت الدول العربية في المتوسط تقدماً بسيطاً مقارنة بنتائج عام 2003، ويعود ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط في الدول المنتجة له، حيث سجل الميزان الجاري والموازنة فائضاً في أغلب هذه الدول، بالإضافة إلى تزامن هذه الفوائض مع انخفاض التضخم وتحسن معدلات النمو واستقرار أسعار الصرف، مما دعم الوضع الاقتصادي الكلي. وبالرغم من هذا التحسن الطفيف، فإن الأداء العربي في مجال التنافسية الجارية لا زال متواضعاً مقارنة بدول المقارنة، ويرجع ذلك إلى تواضع بيئة الأعمال خاصة في مجال المؤسسات والحاكمية وتدني مستوى البنى التحتية وارتفاع تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال.

تدل نتائج فجوة التنافسية على أن الوضع الاقتصادي الكلي في الدول العربية يشكل نقطة قوة مع دول المقارنة.

3.1 الأداء الاقتصادي الكلي

يلعب الاستقرار الاقتصادي الكلي دوراً مهماً في تدعيم القدرة التنافسية لأي اقتصاد، حيث لا يمكن أن تتوفر الشروط الضرورية للتنافس في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات ويشوبه إرتفاع في درجات الالايقين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة بما يؤثر سلباً على قرارات المستهلكين والمستثمرين ورجال الأعمال، مما قد يؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار وبالتالي تقهقر النمو

إطار رقم (2): مقومات التنافسية العربية

دون الدخول في تفاصيل فنية، فإنه يمكن تلخيص أهم مقومات السياسات التنافسية الهادفة إلى تدعيم القدرة التنافسية الوطنية في ما يلي:

- (1) أداء إقتصادي كلي قوي.
- (2) بيئة أعمال جذابة.
- (3) حاكمية فعالة وشفافة.
- (4) بنى تحتية مساندة ومتطورة.
- (5) تدخل حكومي عقلاني.
- (6) تحفيز وجذب الاستثمار.
- (7) إنتاجية ونوعية أعلى وتكلفة أقل.
- (8) أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية.
- (9) تكاليف ضئيلة لممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال
- (10) دعم الابتكار وتوطين التقنية.
- (11) النهوض برأس المال البشري.
- (12) تحسیر الهوية الرقمية.



النفطية التي تعاني من عجز في الموازنة العامة مثل مصر، الأردن، موريتانيا، المغرب، السودان وتونس. أما في مجال سعر الصرف، فقد أجرت مصر تخفيضاً معتبراً للجنيه بلغ في المتوسط 19% خلال الفترة (2001-2003). ولكن تمتاز الدول العربية عموماً باستقرار في عملاتها أكثر من دول المقارنة، ناهيك عن استقرار معدلات التضخم فيها باستثناء كل من السعودية والبحرين، حيث سجلتا أعلى معدلات تذبذب في معدل التضخم، ولكن عند مستويات منخفضة. وفي مجال النمو واستقراره، فقد كان أداء الدول العربية في المتوسط أقل منه في دول المقارنة، حيث بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة نحو 1.2% في الدول العربية مقابل 1.5% في دول المقارنة. وارتفعت هذه المعدلات بقوة في كل من الجزائر، قطر، موريتانيا، السودان المغرب وتونس، وبدرجة محدودة في كل من البحرين، لبنان، سوريا واليمن. بينما تراجع في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة. ويدل ذلك على أنه باستثناء قطر فإن البيئة الاقتصادية الكلية الجيدة في الدول الخليجية لم تترجم إلى معدلات نمو مرتفعة. أما تذبذب معدل النمو، فكان مرتفعاً في كل من البحرين، الكويت وعمان. ولكن معدلات النمو الاقتصادية في الدول العربية كانت في المتوسط أكثر استقراراً منها في دول المقارنة، حيث ارتفعت معدلات تذبذب النمو في كل من البرتغال وجنوب أفريقيا بشكل كبير. وبلغ متوسط معدل الاستثمار في الدول العربية 20%، وهو أقل بقليل من مستوى دول المقارنة الذي بلغ 22.6%، ولكن الملاحظ هو تدني هذا المعدل في الدول الخليجية، حيث بلغ متوسطه 17%، مما يفسر جزئياً انخفاض معدلات النمو في دول هذه المجموعة.

3.2 ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

يشكل قطاع الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية الدولية، وتعتبر عناصر الديناميكية والتخصص في هيكل الصادرات أهم السمات التي تعكس تنافسيته في الأسواق الدولية. كما يعكس مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص (جدول

رقم 4) هذه السمات، ويمكن تحليل مكوناته الفرعية على ثلاثة مستويات هي الأداء الكلي، الحصص التصديرية وديناميكية الأسواق.

تتمثل المؤشرات الفرعية للأداء الكلي لقطاع التجارة الخارجية في نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، معدل الانفتاح التجاري ومتوسط التعرفة الجمركية. وقد حققت الدول العربية في المتوسط تقدماً ملحوظاً خلال الفترة 2001-2003 في استقرار موازينها التجارية مقارنة بمتوسط الفترة 1990-2000 (تقرير التنافسية العربية 2003)، إنعكس ذلك في تصدر الدول الخليجية (عمان، البحرين والسعودية) لقائمة المؤشر في الجدول (4) وذلك بفضل انتعاش أسواق النفط العالمية، ولكن يبقى متوسط نقاط الدول العربية للمؤشر أقل منه لدول المقارنة، وذلك بفعل الآثار السلبية لأسعار النفط على الموازين التجارية للدول العربية غير النفطية. أما على صعيد تكامل الأسواق، فيشير مؤشر التكامل التجاري إلى ضعف معدلات التكامل للأسواق العربية في المتوسط مقارنة بأسواق مجموعة المقارنة. وفي المقابل فإنه يمكن التمييز بين مجموعة الدول العربية عالية التكامل كالبحرين، الإمارات، والأردن والمجموعة متوسطة التكامل كموريتانيا، الكويت، عمان وتونس والمجموعة ضعيفة التكامل التي تضم بقية الدول العربية. أما في ما يتعلق بمستويات التعرفة الجمركية، فيشير المؤشر إلى الارتفاع الكبير في متوسط التعرفة الجمركية في الدول العربية مقارنة بدول المقارنة رغم تدني معدلات التعرفة في الدول الخليجية، وذلك بسبب المعدلات العالية للحماية الجمركية في الدول العربية الأخرى، حيث تصدر المغرب قائمة الدول الأعلى تعرفة في المؤشر، تليها كل من السودان، مصر، سوريا، اليمن، ولبنان على التوالي.

يمثل محور الحصص التصديرية المؤشرات الفرعية لنسب السلع المصنعة في الصادرات، وحصص الصادرات في التجارة العالمية ونصيب الفرد من إجمالي الصادرات. يكشف مؤشر نسبة السلع

تمتاز الدول العربية عموماً باستقرار في عملاتها أكثر من دول المقارنة.

البيئة الاقتصادية الكلية الجيدة لم تترجم إلى معدلات نمو مرتفعة.

حققت الدول العربية في المتوسط تقدماً ملحوظاً في استقرار موازينها التجارية وخاصة في الدول النفطية.

يشير معدل التكامل التجاري إلى ضعف الاندماج في الأسواق العالمية، مع ملاحظة تباين شديد ما بين الدول العربية.

لا زالت بعض الدول العربية تحافظ على معدلات تعرفه جمركية عالية مقارنة بدول المقارنة.

جدول رقم (3) : الوضع الاقتصادي الكلي

مؤشر الأداء الاقتصادي										
الترتيب	مؤشر الأداء الاقتصادي المنطوق**	مؤشر الاداء الاقتصادي*	تذبذب معدل التضخم	معدل تخفيض العملة	استقرار أسعار الصرف	نسبة الموزانة للنتائج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	المحلي الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	تذبذب معدل نمو الناتج المحلي	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي
3	0.81	0.70	0.95	0.28	0.80	0.55	0.72	0.61	0.87	0.85
الجزائر										0.67
17	0.41	0.56	0.83	0.24	1.00	0.45	0.91	0.15	0.57	0.53
البحرين										0.39
12	0.60	0.63	0.99	0.59	0.42	0.47	0.70	0.46	0.95	0.65
تشيلي										0.42
4	0.72	0.67	0.97	1.00	0.70	0.30	0.69	0.29	0.99	0.64
مصر										0.45
8	0.63	0.64	0.99	0.24	1.00	0.31	0.78	0.48	0.89	0.62
الأردن										0.44
2	0.88	0.72	0.99	0.33	0.74	0.62	0.66	0.79	0.90	1.00
كوريا الجنوبية										0.48
15	0.42	0.57	0.99	0.21	0.93	1.00	0.83	0.00	0.03	0.28
الكويت										0.86
18	0.29	0.53	0.93	0.24	1.00	0.00	0.75	0.30	0.93	0.57
لبنان										0.00
11	0.61	0.63	0.98	0.24	1.00	0.34	0.83	0.56	0.53	0.59
ماليزيا										0.63
7	0.66	0.65	0.99	0.12	0.91	0.31	0.57	1.00	0.90	0.73
موريتانيا										0.30
9	0.62	0.64	0.93	0.12	0.60	0.37	0.82	0.53	0.92	0.91
المغرب										0.52
5	0.69	0.66	0.96	0.24	1.00	0.47	1.00	0.15	0.40	0.72
عمان										1.00
20	0.04	0.44	0.99	0.00	0.60	0.38	0.64	0.60	0.00	0.46
البرتغال										0.28
1	1.00	0.76	0.93	0.24	1.00	0.71	0.84	0.55	0.82	0.87
قطر										0.91
19	0.25	0.51	0.00	0.24	1.00	0.42	0.95	0.37	0.98	0.07
السعودية										0.57
21	0.00	0.43	0.99	0.48	0.00	0.35	0.41	0.23	0.40	0.54
جنوب أفريقيا										0.44
13	0.57	0.62	0.99	0.26	0.95	0.29	0.35	0.41	1.00	0.98
السودان										0.34
6	0.66	0.65	0.95	0.24	1.00	0.37	0.79	0.53	0.84	0.51
سوريا										0.60
10	0.62	0.63	0.99	0.17	0.71	0.39	0.74	0.64	0.87	0.84
تونس										0.36
14	0.48	0.59	0.98	0.24	1.00	0.21	0.73	0.57	0.86	0.00
الإمارات										0.70
16	0.42	0.57	1.00	0.41	0.91	0.50	0.00	0.28	0.88	0.56
اليمن										0.56
متوسط الدول العربية	0.58	0.62	0.90	0.28	0.91	0.42	0.72	0.43	0.80	0.60
متوسط دول المقارنة	0.42	0.57	0.99	0.33	0.55	0.43	0.65	0.53	0.55	0.65

* مؤشر الأداء الاقتصادي هو متوسط العوامل المؤثرة للمؤشر
 ** مؤشر الأداء الاقتصادي، النمط ه إعادة تنبؤ نمط الأداء الاقتصادي، بحث أر، قسمة تصحح معصية : 5 بند، الصف، ه ال حد الصفحة



المصنعة في الصادرات عن وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية من ناحية وبينها وبين دول المقارنة من ناحية أخرى. أما التفاوت بين الدول العربية فيظهر في ارتفاع نسب مساهمة السلع المصنعة في الصادرات إلى أكثر من 60% في بعض الدول كالأردن، لبنان، المغرب، وتونس مقابل انخفاضها إلى أقل من 15% في الدول النفطية، الذي يعزى إلى هيمنة النفط على إقتصاديات الأخيرة. أما الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة فتظهر بمقارنة متوسط نسبة السلع المصنعة في الصادرات، التي لا تكاد تتجاوز 26% في المجموعة العربية بينما تصل إلى 67% في مجموعة دول المقارنة.

أما بالنسبة لمؤشر حصة الصادرات في التجارة العالمية، فيلاحظ عدم التغيير في وضع الدول العربية عن ما كان عليه في تقرير التنافسية العربية (2003)، وذلك باستثناء السعودية التي تقارب حصتها الـ 1%، فإن هذه النسبة أقل من 0.3% في بقية الدول العربية، بينما تصل في المتوسط إلى 1% في دول المقارنة، مما يشير بوضوح إلى ضعف مساهمة الدول العربية في التجارة العالمية إذا ما قورنت بحجمها الجغرافي. أما بالمقارنة مع الحجم الديموغرافي، فإنه يلاحظ إرتفاع في نصيب الفرد من الصادرات في الدول الخليجية كما يشير إلى ذلك مؤشر الصادرات للفرد في الجدول، الذي تتصدره على التوالي كل من قطر، الإمارات، البحرين، الكويت وعمان، الذي أدى بدوره إلى تجاوز متوسط نقاط المؤشر في الدول العربية بحوالى 30% عن متوسط دول المقارنة.

أما محور ديناميكية الأسواق، فتعكسه المؤشرات الفرعية لنمو حصة الصادرات، ونمو صادرات الصناعات التحويلية ومصادر نمو الصادرات. وبالمقارنة مع تقرير التنافسية العربية (2003)، فإن مؤشر معدل نمو الصادرات يشير إلى تحقيق معدلات نمو أعلى لحصص الصادرات في الدول العربية عنها في دول المقارنة. حيث يفوق متوسط نقاط المؤشر للدول العربية متوسط نقاطه لدول المقارنة، وتتصدر كل من الأردن، لبنان، سوريا والمغرب

على التوالي قائمة المؤشر في الجدول. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر نمو صادرات الصناعات التحويلية، حيث تصدره كل من الإمارات، الجزائر، سوريا، الأردن ولبنان على التوالي، ويعكس هذان المؤشران نجاحاً ملحوظاً لجهود الدول العربية، وخاصة غير النفطية منها، في زيادة حصصها التصديرية مقارنة بمجموعة دول المقارنة خلال الفترة 2001-2003.

أما في ما يتعلق بمصادر نمو الصادرات في الدول العربية، فتشير المؤشرات الفرعية، التي طورها الأونكتاد لقياس مصادر نمو الصادرات والمتمثلة في ارتفاع الطلب العالمي، نمو حصة الصادرات، وتنوع الصادرات إلى انتقال في ديناميكية الصادرات العربية من الاعتماد على ارتفاع الطلب العالمي كما في تقرير التنافسية العربية (2003) إلى الاعتماد على نمو حصص الصادرات والتنوع، حيث يلاحظ ارتفاع متوسط نقاط الدول العربية لمؤشري حصة الصادرات والتنوع عن متوسط نقاط دول المقارنة، وانخفاضه عنه لمؤشر نمو الصادرات الناجم عن الارتفاع في الطلب العالمي. بمعنى آخر، فإن هذه المؤشرات تفيد بوجود اتجاه إيجابي في الدول العربية إلى الانتقال من الميزات النسبية المعتمدة على ارتفاع الطلب العالمي إلى الميزات التنافسية المرتبطة بزيادة الحصص في الأسواق وتنوع الصادرات.

أما على مستوى الدول العربية، فيلاحظ وجود تباين في مساهمة المصادر المختلفة في معدل نمو صادراتها، حيث يلاحظ الاعتماد الكبير لبعض الدول النفطية كالجزائر على ارتفاع الطلب العالمي، اعتماد السودان على زيادة الحصص التصديرية، اعتماد الأردن ولبنان وقطر وعمان على التنوع، والاعتماد المزدوج على ارتفاع الطلب العالمي والتنوع في كل من الإمارات، سوريا، الكويت وإلى حد ما في السعودية والمغرب وتونس.

وعلى وجه العموم، فإنه بالرغم من التطورات الإيجابية في نمو حصص الصادرات ومصادرها، فإن متوسط نقاط الدول العربية في المؤشر المركب لديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص يبقى دون

يكشف مؤشر
نسبة الصادرات
المصنوعة إلى
تفاوت كبير ما بين
الدول العربية من
ناحية وبينها وبين
دول المقارنة من
ناحية أخرى.

مؤشر حصة
الصادرات في
التجارة العالمية
يشير إلى ضعف
مساهمة الدول
العربية في التجارة
العالمية إذا ما
قورنت بحجمها
الجغرافي.

مؤشر معدل نمو الصادرات يشير إلى تحقيق معدلات نمو أعلى في الدول العربية عنها في دول المقارنة.

يوجد اتجاه إيجابي في الدول العربية إلى الانتقال من الميزات النسبية المعتمدة على ارتفاع الطلب إلى الميزات التنافسية المرتبطة بزيادة الحصة التصديرية.



تشير النتائج إلى
تحسن ملحوظ
في ترتيب الدول
العربية على
مستويات التكلفة
والإنتاجية.

بضمور الفجوة بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول المقارنة على مختلف تلك المستويات، ذلك رغم الانخفاض العام في نقاط مكونات المؤشر عن مستوياتها للفترة 1990-2000 في تقرير التنافسية العربية (2003). فعلى مستوى المؤشر الإجمالي، تقلص الفارق في متوسط النقاط بين مجموعة دول المقارنة ومجموعة الدول العربية من 0.07 إلى 0.04، الذي انعكس في تحسن ترتيب الدول العربية ضمن المؤشر، حيث تصدرت الإمارات المؤشر، علاوة على ثمانية دول عربية جاءت ضمن أفضل عشرة دول أداءً في المؤشر. أما على مستوى الدول العربية، فيلاحظ صعود كل من الإمارات، سوريا وقطر إلى المقدمة وتراجع كل من الكويت والبحرين عن المقدمة مقارنة بنتائج المؤشر في تقرير التنافسية العربية لعام (2003).

أما على مستوى المؤشرات الفرعية للإنتاجية والتكلفة، فيشير الجدول إلى تحسن مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل في الدول العربية مقارنة بمجموعة دول المقارنة، حيث فاق متوسط المؤشر للدول العربية نظيره لدول المقارنة بحوالي 0.01 نقطة، على عكس نتائج تقرير التنافسية العربية لعام (2003) والذي عكس انخفاض متوسط المؤشر للدول العربية عن متوسطه لدول المقارنة بحوالي 0.01 نقطة، مما يشير إلى تحسن نسبي في كفاءة استخدام الموارد في الدول العربية في الفترة 2001-2003 مقارنة بمجموعة دول المقارنة. وقد جاء كل من الأردن وعمان في مقدمة الدول العربية أداءً على مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل، يليهما كل من اليمن، الإمارات والجزائر، بينما تراجعت كل من مصر وتونس عن المواقع المتقدمة التي أحرزتها في تقرير التنافسية العربية لعام (2003).

أما على مستوى قطاع الصناعات التحويلية والذي يعتبر قطاعاً أساسياً في تكوين وتنوع وتطوير القدرات التنافسية، فتفيد المؤشرات الفرعية في الجدول بعمق فجوة الدول العربية في هذا القطاع من حيث الحجم والمساهمة، رغم التقدم الملحوظ في معدلات نمو القطاع على مستوى الدول العربية،

متوسط نقاط مجموعة دول المقارنة، وذلك بسبب الفجوات الكبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة في ما يتعلق بنسب صادرات الصناعات التحويلية وحصص الصادرات العربية في التجارة العالمية، مع ملاحظة بعض التجسير لهذه الفجوات مقارنة بوضع الدول العربية في تقرير التنافسية العربية (2003). أما على مستوى الترتيب في المؤشر، فيلاحظ الأداء الجيد لعدد من الدول العربية كالإمارات، سوريا، الأردن، المغرب، قطر، تونس والكويت، التي أحرزت المراكز 1، 3، 5، 6، 7، 8 و 9 على التوالي، بينما أتت كل من اليمن، السودان، مصر ولبنان على التوالي في أسفل قائمة المؤشر المركب لديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص رغم أدائها الجيد في عدد من المؤشرات الفرعية.

في الختام، يمكن القول بأن الدول العربية قد حققت نجاحات ملحوظة على صعيد جهود نمو الصادرات وتنويعها، ولكن التحدي الأكبر يبقى متمثلاً في تطوير ورفع حصص صادرات صناعاتها التحويلية، مما يتطلب مزيداً من الجهود للارتقاء بقطاع الصناعات التحويلية على مستويات الإنتاجية، التكلفة والنوعية.

3.3 الإنتاجية والتكلفة

تعتبر الإنتاجية والتكلفة إضافة إلى النوعية من المحددات الأساسية للتنافسية الدولية، وقد أوضح تقرير التنافسية العربية (2003) وجود فجوات في مستويات الإنتاجية والتكلفة بين الدول العربية من ناحية وبينها وبين دول المقارنة من ناحية أخرى، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمستويات إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية للعوامل.

يرصد جدول رقم (5) مؤشر الإنتاجية والتكلفة للفترة 2001-2003 في الدول العربية ودول المقارنة، حيث يوضح بنود وقيم المؤشرات الفرعية إضافة إلى قيم المؤشر الإجمالي وترتيب الدول. ويشير الجدول إلى تحسن ملحوظ في ترتيب الدول العربية على مستويات التكلفة والإنتاجية، حيث يفيد

جدول رقم (4) : ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص

مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص													
الترتيب	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص **	مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص *	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الصادرات	الدولة
11	0.51	0.43	0.66	0.55	0.85	0.03	0.83	0.21	0.10	0.02	0.45	0.18	الجزائر
12	0.50	0.43	0.85	0.02	0.00	0.48	0.53	0.23	0.03	0.13	0.84	0.63	البحرين
13	0.48	0.42	0.49	0.12	0.94	0.08	0.38	0.58	0.12	0.19	0.88	0.21	تشيلي
18	0.10	0.30	0.42	0.44	0.38	0.01	0.28	0.30	0.08	0.37	0.41	0.08	مصر
7	0.62	0.46	0.82	0.22	0.49	0.04	0.56	1.00	0.02	0.73	0.64	0.47	الأردن
3	0.79	0.52	0.40	0.28	0.46	0.22	0.27	0.32	1.00	1.00	0.88	0.24	كوريا الجنوبية
4	0.73	0.50	0.98	0.41	0.80	0.40	0.45	0.00	0.09	0.22	1.00	0.33	الكويت
16	0.34	0.38	0.87	0.02	0.00	0.03	0.53	0.82	0.01	0.75	0.90	0.14	لبنان
1	1.00	0.59	0.38	0.24	0.48	0.23		0.42	0.56	0.87	0.74	1.00	ماليزيا
21	0.00	0.27				0.00		0.52	0.00		0.66	0.42	موريتانيا
17	0.27	0.35	0.51	0.23	0.49	0.02	0.35	0.79	0.06	0.71	0.00	0.22	المغرب
8	0.61	0.46	0.68	0.30	0.45	0.24	0.46	0.50	0.06	0.14	0.87	0.36	عمان
10	0.51	0.43	0.53	0.19	0.51	0.18	0.36	0.77	0.18	0.95		0.24	البرغال
5	0.70	0.49	0.66	0.47	0.37	1.00	0.45	0.40	0.06	0.09	1.00	0.28	قطر
9	0.53	0.44	0.67	0.09	0.56	0.18	0.46	0.35	0.40	0.10	0.89	0.20	السعودية
15	0.46	0.41	0.57	0.16	0.52	0.04	0.39	0.43	0.19	0.66	0.76	0.16	جنوب أفريقيا
19	0.02	0.27	0.00	1.00	0.10	0.00	0.00	0.86	0.01	0.03	0.38	0.00	السودان
6	0.62	0.46	0.79	0.47	0.89	0.01	0.63	0.80	0.04	0.07	0.58	0.13	سوريا
14	0.47	0.41	0.66	0.10	0.55	0.05	0.45	0.76	0.05	0.89	0.18	0.38	تونس
2	0.89	0.55	1.00	0.00	1.00	0.64	1.00	0.27	0.32	0.03		0.58	الإمارات
20	0.02	0.27				0.01		0.38	0.02	0.00	0.70	0.25	اليمن
		0.40	0.68	0.31	0.49	0.20	0.50	0.51	0.08	0.29	0.63	0.29	متوسط الدول العربية
		0.47	0.47	0.20	0.58	0.15	0.35	0.50	0.41	0.73	0.81	0.37	متوسط دول المقارنة

* مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص هو مؤشر التوسل المكونة للمؤشر

** مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص هو إعادة تقييم مؤشر الأداء الاقتصادي بحيث أن قيمة تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



يكنم أساساً في استقرار أسعار الصرف الحقيقية وانخفاض المعدلات الضريبية في الدول الخليجية، وهو ما تؤكدُه المواقع المتقدمة لهذه الدول في المؤشرين، بينما يلاحظ ضعف الأداء على مستوى المؤشرين في الدول العربية ذات الاعتماد الأكبر على قطاع الصناعات التحويلية كمصر، الأردن، المغرب، وتونس، وبالتالي غياب مساهمة التفوق المذكور في تكوين ميزات تنافسية للدول العربية في قطاع الصناعات التحويلية.

أما على مستوى تكاليف العمل، فتعتبر تكلفة وحدة العمل أهم بنود تكاليف الإنتاج التي تحدد تنافسية قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية التي ترتفع فيها مساهمة الصناعات التحويلية بحكم الكثافة النسبية في استخدام عنصر العمل في تلك الدول. وفي هذا الخصوص فإن مؤشر معدل الأجور في الجدول يفيد بتقارب مستوى متوسط أجور العمل في الدول العربية ومجموعة دول المقارنة على وجه العموم، وانخفاض مستويات الأجور بصفة خاصة للدول ذات الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كمصر، الأردن، المغرب، سوريا وتونس.

غير أن هذه الميزة لم تترجم بعد إلى ميزات نسبية حقيقية لهذه الدول، حيث يبقى الفارق الكبير في مستويات إنتاجية العامل بين هذه الدول ودول المقارنة، الذي ينعكس في ارتفاع تكاليف وحدة العمل لهذه الدول، بحيث يشكل عائقاً رئيسياً لتنافسية الصناعات التحويلية العربية في الأسواق الدولية.

الخلاصة أنه رغم تقلص الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة على مستوى الإنتاجية وتكاليف الإنتاج خلال الفترة 2001-2003، فإن الحاجة تبدو واضحة لمزيد من الإصلاحات على مستويات أسواق العمل والإنتاج في الدول العربية وخاصة في القطاع الصناعي، ذلك لإضفاء مزيد من المرونة على هياكل الأجور والإنتاجية، تمكن من تكوين ميزات حقيقية للمنتجات العربية في الأسواق الدولية، وتعضد من تنافسية الاقتصادات العربية.

وعلى وجه الخصوص منها الدول الخليجية كقطر، السعودية والكويت. فمن حيث المساهمة، يشير مؤشر حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى صغر حجم القطاع وتواضع مساهمته، التي يعكسها الفارق الشاسع في متوسط نقاط المؤشر للدول العربية (0.27) مقارنة بمتوسط نقاط المؤشر لدول المقارنة (0.65). وتأتي كل من سوريا، مصر، الأردن، تونس والمغرب كأكبر الدول العربية حجماً في مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، بينما تقل كثيراً مساهمة القطاع في إقتصاديات الدول الخليجية بحكم سيطرة القطاع النفطي رغم التطور الكبير والتنوع في قطاع الصناعات التحويلية في بعض تلك الدول وخاصة السعودية. كذلك فإنه يُلاحظ ظهور فجوة في مؤشر إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يزيد متوسط مستوى إنتاجية العامل في دول المقارنة بنحو 50% عن متوسط مستوى إنتاجية العامل في الدول العربية، رغم ملاحظة معدلات الإنتاجية العالية للعمل في الدول الخليجية نتيجة الكثافة النسبية لعنصر رأس المال في العمليات الإنتاجية فيها، مقارنة بتدني معدلات إنتاجية العامل في الدول العربية الأخرى ذات الصناعات التحويلية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل.

أما على مستوى الجانب الآخر من التنافسية، المتعلق بتكاليف الإنتاج، فتفيد المؤشرات الفرعية في الجدول بالارتفاع النسبي في تكاليف الإنتاج في الدول العربية على مستوى تكلفة وحدة العمل والانخفاض النسبي لتكاليف الإنتاج على مستويات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والمعدلات الضريبية. فعلى مستوى تكاليف التمويل، فإن مؤشر أسعار الفائدة يشير إلى انخفاضها في الدول العربية بنحو 15% في المتوسط مقارنة بمجموعة دول المقارنة.

وكذلك الحال بالنسبة لفاعلية أسعار الصرف الحقيقية والمعدلات الضريبية، حيث يفيد مؤشرا سعر الصرف الحقيقي ومعدل الضريبة في الجدول إلى تفوق واضح لمجموعة الدول العربية في المتوسط على مجموعة دول المقارنة. غير أن مصدر هذا التفوق

يلاحظ ظهور فجوة في مستوى إنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يزيد متوسط مستوى إنتاجية العامل في دول المقارنة بنحو 50% عن متوسط مستوى إنتاجية العامل في الدول العربية.

تقييد النتائج
ارتفاع تكاليف
الإنتاج في الدول
العربية على
مستوى تكلفة
وحدة العمل
والانخفاض
النسبي لتكاليف
الإنتاج على
مستويات أسعار
الصرف والمعدلات
الضريبية.

جدول رقم (5) : مؤشرات الإنتاجية والتكلفة

مؤشر الإنتاجية والتكلفة												
الترتيب	مؤشر الإنتاجية والتكلفة المنظم **	مؤشر الإنتاجية والتكلفة *	معدل الضريبة	سعر الصرف الحقيقي-معدل التغير	نسبة الأجر في القيمة المضافة القطاع التحويلي	معدل الأجر في قطاع الصناعات التحويلية	إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي	أسعار الفائدة، الإقراض	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو- الصناعات التحويلية	الانتاجية الكلية للعوامل	الدولة
17	0.43	0.44	0.00	0.31	0.35	0.88	0.10	0.69	0.11	0.68	0.82	الجزائر
12	0.56	0.50	0.81	0.35	0.35	0.68	0.35	0.63	0.24	0.55		البحرين
10	0.63	0.52	0.46	0.61	0.45	0.89	0.11	0.69	0.41	0.60	0.48	تشيلي
4	0.88	0.63	0.52	1.00	0.78	0.97	0.04	0.42	0.54	0.61	0.80	مصر
8	0.70	0.55	0.44	0.30	0.57	0.91	0.11	0.58	0.41	0.65	1.00	الأردن
2	0.96	0.66	0.53	0.33	0.81	0.51	1.00	0.79	0.73	0.54	0.75	كوريا الجنوبية
14	0.54	0.49	0.98	0.29	0.67	0.00	0.79	0.80	0.07	0.77	0.00	الكويت
16	0.46	0.45	0.61	0.29	0.59	0.80	0.28	0.29	0.18	0.55	0.47	لبنان
3	0.89	0.64	0.43	0.33	0.72	0.87	0.21	0.80	1.00	0.59	0.76	ماليزيا
21	0.00	0.25		0.34			0.00	0.00	0.15	0.58	0.46	موريتانيا
20	0.34	0.40	0.25	0.20	0.31	0.65	0.09	0.45	0.45	0.57	0.63	المغرب
7	0.71	0.56	0.83	0.41	0.96	0.84	0.27	0.69	0.06	0.00	1.00	عمان
15	0.51	0.47	0.04	0.00	0.66	0.73	0.32	0.82	0.55	0.55	0.56	البرتغال
6	0.75	0.58		0.33	0.68	0.75	0.40	0.81	0.06	1.00		قطر
9	0.65	0.53		0.38	0.29	0.74	0.27	1.00	0.20	0.71	0.70	السعودية
18	0.43	0.44	0.21	0.32	0.00	0.76	0.18	0.34	0.54	0.64	0.94	جنوب أفريقيا
19	0.43	0.44	0.86	0.13					0.17	0.59		السودان
5	0.81	0.60	0.51	0.31	0.72	0.87	0.21	0.67	0.80	0.63	0.70	سوريا
13	0.56	0.49	0.20	0.21	0.30	0.88	0.10	0.84	0.53	0.65	0.74	تونس
1	1.00	0.68	1.00	0.29	0.92	0.72	0.68	0.72	0.35	0.54	0.94	الإمارات
11	0.60	0.51	0.69	0.12	1.00	1.00	0.00	0.18	0.00	0.62	0.99	اليمن
		0.51	0.59	0.33	0.61	0.76	0.25	0.58	0.27	0.61	0.71	متوسط الدول العربية
		0.55	0.34	0.32	0.53	0.75	0.36	0.69	0.65	0.58	0.70	متوسط دول المقارنة

* مؤشر الإنتاجية والتكلفة هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر
 ** مؤشر الإنتاجية والتكلفة المعط هو إعادة تقييم مؤشر الإنتاجية والتكلفة بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



3.4 بيئة الأعمال والجاذبية

يستند هذا التقرير والمؤشر الذي تم تطويره لقياس مستويات التنافسية العربية إلى تعريف للتنافسية يركز على تحديد المقومات التي تمكن من تنمية التجارة الخارجية وتحسين الأداء في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحسين مستوى جاذبية الاقتصادات العربية للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوظيفها لتسريع النمو والتنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

ولا يمكن تحقيق جذب لهذه الاستثمارات إلا إذا تمت تهيئة بيئة أعمال مواتمة تتميز بالاستقرار والشفافية، ومؤسسات فاعلة بالإضافة إلى بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص ومكمل لنشاطاته، ولا يعوق تفعيل المنافسة المحلية، بالإضافة إلى تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال. كل هذه العوامل تم تضمينها في مؤشر فرعي يقيس مستوى أداء بيئة الأعمال في الدول العربية. وتدل النتائج على تواضع مستوى بيئة الأعمال العربية مقارنة بمجموعة دول المقارنة، حيث بلغ هذا المؤشر الفرعي 0.37 للدول العربية، وهو ما يعادل أقل من نصف أداء دول المقارنة التي سجل فيها المؤشر 0.77.

ويرجع هذا الوضع إلى ضعف عام في كل مكونات المؤشر، خاصة في مجال المؤسسات وتكلفة الأعمال وجاذبية الاستثمار والبنية التحتية وتدخل الحكومة، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة. وانطلاقاً من هذا الترتيب، فإن تحسين بيئة الأعمال العربية يتطلب تجسير مكان من هذه الفجوة وتحسين الأداء وتحديد المؤشرات الأولية المكونة لهذه الفجوة لكل بلد عربي، حيث أنها تختلف في أدائها وفي طبيعة الفجوة التي تفصلها عن دول المقارنة. وفي هذا السياق، فإن دولة الإمارات استطاعت تحقيق أداء مرتفع، حيث وصل مؤشر بيئة الأعمال لها إلى 0.77، وهو أعلى من متوسط دول المقارنة. ويمكن تضيق هذه الفجوة في دولة الإمارات، بتحسين الأداء في مجال تكلفة الأعمال والحاكمة

تدل النتائج
على تواضع بيئة
الأعمال العربية
مقارنة بمجموعة
دول المقارنة حيث
سجلت الدول
العربية أقل من
نصف أداء دول
المقارنة.

استقطاب
الاستثمار الأجنبي
المباشر وتشجيع
الاستثمار المحلي
يعتمدان على
التطبيق الفعال
لمبادئ الحاكمية
الرشيدة والتوجه
الإداري السليم.

3.4.1 الحاكمية وفاعلية المؤسسات

تبين الأدلة النظرية والتطبيقية بأن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحاكمية الرشيدة والتوجيه الإداري السليم. في إطار هذا التقرير، يشمل التوجيه الإداري السليم على قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة (نوعية البيروقراطية)، وعلى تقليص الفساد الإداري، واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بينهم.

وتجدر الإشارة إلى أن العوامل الثلاثة التي وقع اعتمادها لبناء مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات (الفساد الإداري، احترام القانون والنظام والبيروقراطية) تقاس في الأساس بمتغيرات نوعية تنشرها وكالات تقدير المخاطر السياسية والتجارية. وهي تشمل وجهات نظر الخبراء ورجال الأعمال وتغطي مجالاً واسعاً من الجوانب الهامة.

في ما يتعلق بنتائج المؤشر الفرعي، فقد تصدرت المغرب مجموعة الدول العربية واحتلت المرتبة الثالثة بعد تشيلي والبرتغال، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم عُمان وقطر والأردن

جدول رقم (6) : مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية

الترتيب	مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية **	مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية *	بيئة الأعمال					الدولة
			تكلفة القيام بالأعمال	تدخل الحكومة في الاقتصاد	جاذبية الاستثمار	البنية التحتية الأساسية	الحكومية وفعالية المؤسسات	
19	0.13	0.30	0.36	0.59	0.17	0.12	0.25	الجزائر
7	0.65	0.53		0.52	0.63	0.40	0.59	البحرين
3	0.78	0.60	0.74	0.68	0.51	0.15	0.90	تشيلي
15	0.31	0.38	0.19	0.76	0.28	0.23	0.43	مصر
12	0.42	0.43	0.47	0.52	0.40	0.18	0.60	الأردن
1	1.00	0.69	0.80	0.83	0.53	0.58	0.73	كوريا الجنوبية
11	0.46	0.45	0.52	0.18	0.58	0.40	0.57	الكويت
16	0.29	0.37	0.39	0.66	0.27	0.18	0.36	لبنان
5	0.76	0.58	0.73	0.70	0.57	0.29	0.62	ماليزيا
21	0.00	0.24	0.37		0.35	0.01		موريتانيا
13	0.42	0.43	0.53	0.49	0.29	0.09	0.74	المغرب
9	0.50	0.47	0.52	0.63	0.39	0.16	0.64	عمان
2	0.82	0.61	0.61	0.61	0.52	0.37	0.95	البرتغال
6	0.72	0.57		0.62	0.33	0.72	0.61	قطر
14	0.36	0.41	0.51		0.36	0.18	0.57	السعودية
10	0.47	0.46	0.71	0.57	0.51	0.15	0.34	جنوب أفريقيا
18	0.15	0.31		0.95	0.22	0.03	0.04	السودان
17	0.25	0.35	0.25	0.76	0.28	0.07	0.40	سوريا
8	0.53	0.48	0.74	0.60	0.33	0.12	0.60	تونس
4	0.77	0.59	0.39	0.94	0.47	0.51	0.64	الإمارات
20	0.03	0.26	0.51	0.32	0.29	0.03	0.14	اليمن
	0.37	0.41	0.44	0.61	0.35	0.21	0.48	متوسط الدول العربية
	0.77	0.59	0.72	0.68	0.53	0.31	0.71	متوسط دول المقارنة

* مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر.

** مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية المنظم هو إعادة تنميط مؤشر بيئة الأعمال بحيث أن قيمة تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح.



وتتطلب المنظومة العامة الجيدة لإدارة الحكم في الدول العربية تحولاً جوهرياً في دور الدولة، في مقابل التحول في دور الفاعلين والأطراف أصحاب المصلحة في التنمية. ويحتاج هذا التحول إلى رؤية إستراتيجية للتنمية تساعد في وضع سياسات وبرامج تمكن من تحقيق التكامل بين أنشطة وأهداف الدولة في مختلف القطاعات. وقد حاول عدد من البلدان العربية (مثل تونس، عمان والإمارات) بوضع رؤية للتنمية، إلا أن قصور المحاسبة العامة للمسؤولية في هذه البلدان من شأنه التخفيف من إستمرارية الإصلاحات المؤسسية الجوهريّة.

3.4.2 البنى التحتية الأساسية

يعكس مؤشر البنى التحتية الأساسية، الذي يشمل على عشرة عوامل، مدى توفر البنى التحتية التي تعزز من تنافسية الأنشطة الاقتصادية، التي من شأنها خلق روابط تفاعلية بين مختلف المناطق التنموية المحلية من ناحية، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى. إذ تعد البنى التحتية الأساسية إستثماراً رأسمالياً رئيسياً ضمن عملية الإنتاج. فالنقل وإنتاج وتوزيع إمدادات الطاقة والاتصالات لا غنى عنها في عملية إنتاج وتوزيع ناتج السلع المادية والخدمات. ويساهم هذا الاستثمار بصفة مباشرة وفعالة في رفع معدل نمو كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج.

يُذكر أن التقرير السابق للتنافسية العربية لعام 2003 قد أشار إلى أثر أزمة التمويل التي تشهدها مشاريع تطوير البنى التحتية على أداء جل الدول العربية من حيث المرافق المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات. وتجدر الإشارة هنا إلى عائق آخر يسهم في تعطيل الجهود الرامية إلى تحسين وضع البنى التحتية، والمتمثلة في ضعف التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وباقي دول العالم المتشابهة من النمو ودخل الفرد تساهم بصفة هامة في ارتفاع كلفة المشروعات المتصلة ببناء بنى تحتية أساسية تتسم بقدرة ترابطية ذاتية وجود وكثافة. كما أن من شأن وجود التوترات السياسية والنزاعات أن ترفع من مستوى الإنفاق على الدفاع، مما يمنع من تحرير موارد يمكن توظيفها

وتونس، ثم البحرين. علماً بأن مرتبة البحرين قد تراجعت بصفة ملحوظة مقارنة مع التقرير السابق بفارق تنقيط 0.15. ويعزى تراجع البحرين إلى تدهور مؤشري الفساد الإداري والبيروقراطية. وتعتبر الكويت والسعودية من الدول ذات الأداء المقبول، في حين تأتي كل من الجزائر ولبنان وسوريا ومصر في مجموعة الأداء المتواضع.

وبصفة عامة، فإنه على الرغم من حصول تقدم طفيف مقارنة بالتقرير السابق فإن الدول العربية ما زالت دون المتوسط العالمي، وبخاصة ما يتعلق بمؤشرات الفساد الإداري والبيروقراطية. ويعزى ذلك إلى تأخر الدول العربية في تطبيق الإصلاحات التي تخص الآليات البيروقراطية للدولة في جميع مناحي الحياة، فضلاً عن أن البدء في الكثير من الإصلاحات المؤسسية جاء دون إعطائها الاهتمام الكافي، ودون إدماجها في حزمة متكاملة ومترابطة من سياسات الإصلاح العامة.

من الأهمية بمكان، الإشارة إلى محدودية تأثير الإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها في المنطقة العربية على الأداء الاقتصادي والتنموي كما بيّنه الضعف النسبي في كل من معدلات النمو، وأداء دول المنطقة في مجال التصدير، وتدنى نصيب المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وترجع محدودية فعالية إصلاح السياسات الاقتصادية إلى ضعف دور المؤسسات في ضبط محكم للعلاقة بين الإصلاحات والأداء الاقتصادي. ففي تقرير حديث للبنك الدولي بعنوان "العولمة من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" وجد أن المنطقة بشكل عام تتصف بوجود فجوة في الحاكمية. فدول المنطقة تعاني من مستويات منخفضة بالنسبة لجودة الإدارة في القطاع العام عما هو متوقع بالنسبة لمستويات دخولها. هذا وتزداد الفجوة بين مستوى جودة الإدارة ومستوى الدخل في الدول التي تمتلك دخلاً مرتفعاً تحصل عليها أساساً في شكل ريع، وهذا ما يؤكد ضعف عامل إصلاح الفساد الإداري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لا زالت أغلب الدول العربية دون المستوى العالمي في مجال الحاكمية أو خاصة فيما يتعلق بالفساد الإداري والبيروقراطية.

ضعف التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية وباقي الدول تساهم بصفة هامة في ارتفاع تكلفة المشروعات المتصلة ببناء بنى تحتية أساسية تتسم بقدرة ترابطية قوية.



في دعم وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق الاستثمار في البنى التحتية الأساسية الإقليمية واستحداث صناديق تمويل المؤسسات المصممة لهذا التكامل.

فبالرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها عدد من الدول العربية، فإن الأغلبية من هذه الدول لا زالت تعاني من تخلف شبكاتها في مجالات النقل الجوي والبحري والبري والسكك الحديدية، والطاقة والمياه. حتى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية نسبياً فإن بناها التحتية القائمة فيها لا تفي باحتياجات الاقتصاد والمجتمعات الحديثة وأعداد السكان والعمالة المتزايدة.

ولقد أدى تفاعل صغر حجم السوق المحمية مع غياب البنى التحتية الكفؤة إلى تقليص فرص التنوع في النشاط الاقتصادي في الدول العربية والحد من تطوير التجارة في السلع الوسيطة والمصنعة. ونتيجة لكل ذلك، بقي هيكل الإنتاج والتجارة يتميز بكثافة عمالية عالية وقيمة مضافة متدنية، مع قدرة محدودة على التخصص العمودي. كما أن تدني الجودة اللوجستية يؤثر سلباً على التجارة في السلع والخدمات والسياحة. وقد أقرت دراسة حديثة حول لوجستية التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا الوضع، أن الكلفة اللوجستية يمكن أن تتراوح ما بين 7% و 55% من سعر إستلام البضائع المصدرة. ففي حالة الدول العربية التي عادة ما تواجه قيمة مضافة متدنية أو تكلفة لوجستية مرتفعة لكل وحدة من صادراتها، فإن أهمية التكاليف اللوجستية لتجارتها أكبر من الحواجز الأخرى المعيقة للتصدير. ولا عجب عندئذ أن يكون أداء صادرات الدول العربية (أنظر إلى عامل حصة الصادرات من التجارة العالمية الذي بلغ مستوى 0.07 مقارنة بمتوسط دول المقارنة 0.41) بهذا المستوى من التدني. كما بينت دراسة حديثة أخرى قوة العلاقة بين حصة الصادرات المستمدة من التخصص العمودي وجودة البنى التحتية الأساسية. فالتخصص العمودي يخضع لحساسية تجاه الحواجز المعيقة للتجارة وجودة البنى التحتية وكلفة خدماتها.

ومقارنة بكوريا الجنوبية، فقد كان أداء كل الدول العربية متواضعاً باستثناء قطر، التي حققت تميزاً واضحاً في ما يخص النقل الجوي للمسافرين وفي مجالات تطوير شبكة توزيع واستهلاك الكهرباء واستخدام الطاقة ومعدل الطرق المعبدة. ويعود المستوى المتدني لمؤشر البنى التحتية الأساسية في البلدان العربية مقارنة بمتوسط دول المقارنة إلى تدني العوامل المكونة له، وبالأخص منها: ضعف أداء عامل الموانئ وطاقاتها السنوية، تدني طاقات المطارات للشحن الجوي، تدني عامل كثافة الهاتف الثابت وضعف عامل طول السكك الحديدية وطاقاتها.

ومن جهة أخرى، فقد سجلت الدول العربية عموماً، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على وجه الخصوص، مرتبة متقدمة في العوامل الفرعية الخاصة بإنتاج الكهرباء واستخدام الطاقة ونسبة الطرق المعبدة ونقل المسافرين جواً، مما يساهم في التخفيف من أثر المؤشرات الفرعية الأربعة الضعيفة الوارد ذكرها على نتيجة مؤشر البنى التحتية الأساسية. ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى مدى التوافق بين رتب الدول في مجال البنى التحتية الأساسية وفي مجال ديناميكية أسواقها ومنتجاتها، إذ يبلغ معامل ارتباط سبيرمان ما نسبته 55%، وهو معنوي بمستوى دلالة أقل من 5%.

3.4.3 جاذبية الاستثمار

لقد شكّل تصاعد إهتمام الدول النامية بموضوع التنافسية، ولاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سبباً هاماً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومرد ذلك إلى المساهمة التي يضطلع بها هذا الاستثمار في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين نوعية الإنتاج. ويتحقق ذلك إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما التحول في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والتقنيات البسيطة إلى أنشطة ذات إنتاجية مرتفعة تعتمد على التقنيات والمعارف المتقدمة. ولاشك أن تحسين التنافسية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المناخ

أدى تفاعل صغر حجم السوق المحمية مع غياب البنى التحتية الجيدة إلى تقليص فرص التنوع في النشاط الاقتصادي في الدول العربية والحد من تطوير التجارة.

تعتبر التكاليف اللوجستية المتصلة بالتجارة الخارجية أعلى من الحواجز الأخرى المعيقة للتصدير.

جدول رقم (7) : مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات

الترتيب	مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات **	مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات *	البيروقراطية	احترام القانون والنظام	الفساد الإداري	الدولة
18	0.23	0.25	0.50	0.01	0.22	الجزائر
11	0.60	0.59	0.50	0.85	0.42	البحرين
2	0.94	0.90	1.00	0.85	0.84	تشيلي
14	0.43	0.43	0.50	0.57	0.22	مصر
9	0.62	0.60	0.50	0.57	0.73	الأردن
4	0.76	0.73	1.00	0.68	0.50	كوريا الجنوبية
12	0.58	0.57	0.50	0.85	0.36	الكويت
16	0.35	0.36	0.50	0.57	0.00	لبنان
7	0.64	0.62	1.00	0.29	0.56	ماليزيا
						موريتانيا
3	0.77	0.74	0.50	1.00	0.73	المغرب
6	0.66	0.64	0.50	0.85	0.57	عمان
1	1.00	0.95	1.00	0.85	1.00	البرتغال
8	0.62	0.61	0.50	0.95	0.36	قطر
12	0.58	0.57	0.50	0.85	0.36	السعودية
17	0.33	0.34	0.50	0.00	0.53	جنوب أفريقيا
20	0.00	0.04	0.00	0.12	0.00	السودان
15	0.40	0.40	0.00	0.85	0.36	سوريا
10	0.61	0.60	0.50	0.85	0.45	تونس
5	0.67	0.64	1.00	0.57	0.36	الإمارات
19	0.11	0.14	0.00	0.01	0.39	اليمن
		0.48	0.43	0.63	0.37	متوسط الدول العربية
		0.71	0.90	0.53	0.68	متوسط دول المقارنة

* مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات المنط هو إعادة ترميز مؤشر الحاكمية بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح

جدول رقم (8) : مؤشر البنية التحتية الأساسية

مؤشر البنية التحتية الأساسية													
الترتيب	مؤشر البنية التحتية الأساسية المنظم **	مؤشر البنية التحتية الأساسية *	طول السكك الحديدية وطاقاتها	المواريء وطاقاتها السنوية	كثافة الهاتف الثابت لكل شخص 1000	نسبة الطرق المعبدة	استهلاك الطاقة	انتاج الكهرباء	حاضرة السيارات التجارية - عدد السيارات للفرد	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	المطارات وطاقاتها-الركاب	المطارات وطاقاتها-السلع	الدولة
16	0.16	0.12	0.01	0.14	0.11	0.65	0.03	0.05	0.17	0.03	0.02	0.00	الجزائر
5	0.55	0.40		0.04	0.53	0.75	0.35	0.60	0.31	0.60	0.34	0.03	البحرين
14	0.20	0.15	0.01	0.13	0.46	0.09	0.05	0.17	0.25	0.10	0.06	0.16	تشيلي
8	0.32	0.23	1.00	0.19	0.20	0.75	0.02	0.07	0.04	0.01	0.01	0.03	مصر
11	0.24	0.18	0.13	0.01	0.25	1.00	0.03	0.09	0.15	0.06	0.04	0.02	الأردن
2	0.81	0.58	0.87	1.00	1.00	0.71	0.15	0.36	0.47	0.10	0.13	1.00	كوريا الجنوبية
4	0.55	0.40		0.34	0.41	0.78	0.27	0.89	0.55	0.16	0.18	0.03	الكويت
10	0.24	0.18		0.04	0.38	0.83	0.04	0.11	0.12	0.04	0.03	0.01	لبنان
7	0.40	0.29	0.22	0.79	0.38	0.73	0.07	0.18	0.00	0.15	0.13	0.25	ماليزيا
21	0.00	0.01		0.00	0.00	0.00			0.03	0.01	0.01	0.00	موريتانيا
17	0.12	0.09	0.11	0.07	0.06	0.51	0.01	0.03	0.07	0.02	0.02	0.01	المغرب
12	0.21	0.16		0.00	0.16	0.21	0.15	0.23	0.29	0.19	0.15	0.02	عمان
6	0.51	0.37	0.13	0.17	0.86	0.84	0.08	0.27	1.00	0.21	0.12	0.03	البرتغال
1	1.00	0.72		0.10	0.57	0.89	1.00	1.00	0.87	1.00	1.00	0.04	قطر
9	0.24	0.18	0.04	0.19	0.28	0.21	0.19	0.39		0.10	0.11	0.11	السعودية
13	0.20	0.15	0.34	0.04	0.21	0.10	0.08	0.28	0.28	0.05	0.03	0.10	جنوب أفريقيا
19	0.03	0.03	0.00	0.00	0.01	0.28	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	السودان
18	0.09	0.07	0.05	0.07	0.22	0.11	0.02	0.09	0.11	0.01	0.01	0.00	سوريا
15	0.16	0.12	0.05	0.03	0.22	0.60	0.02	0.07	0.16	0.04	0.03	0.00	تونس
3	0.70	0.51		0.11	0.66	1.00	0.35	0.70	0.74	0.30	0.45	0.25	الإمارات
20	0.03	0.03		0.01		0.00	0.00	0.01	0.17	0.01	0.01	0.00	اليمن
		0.21	0.17	0.08	0.27	0.54	0.17	0.29	0.25	0.16	0.15	0.04	متوسط الدول العربية
		0.31	0.31	0.42	0.58	0.50	0.09	0.25	0.40	0.12	0.10	0.31	متوسط دول المقارنة

مؤسّر البنية التحتية الإسلامية هو متوسط العوامل المكونة للمؤسّر *

مؤسّر البنية التحتية الأساسية العنط هو إعادة تنميط مؤسّر البنية التحتية بحبب أن قيمه تصبغ محصورة بين الصفر والواحد الصحيح ***

تونس واليمن. وعلى صعيد المؤشرات الفرعية، فإنه يمكن ملاحظة تطور أسواق الأوراق المالية لدى كل من البحرين، الأردن والكويت. أما من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي، فإنه يُلاحظ في هذا الإطار تقدم كل من البحرين، تونس، المغرب والأردن.

وإن دلّ ذلك على شيء، فإنما يدل على أمرين: أولاً، ضعف جاذبية الاستثمار لدى معظم الدول العربية وتباين المؤشرات بين دولة وأخرى في ما يتعلق بالمؤشرات الضريبية. وثانياً، عدم قدرة الدول العربية على تحقيق أي تطور يذكر خلال فترة 2003-2001 على صعيد توفير المناخ المواتي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه بالسياسات والتشريعات الكفيلة بخلق قدرة تنافسية من شأنها تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي المستدام.

3.4.4 تدخل الحكومة في الاقتصاد

بعيداً عن الاختلاف بين الاقتصاديين حول أهمية وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد من خلال الإنفاق بشكل عام، يمكن معاملة النفقات الحكومية كأى عامل من عوامل الإنتاج الهامة (العمل ورأس المال)، بحيث يُنظر إلى قياس إنتاجية هذه النفقات من خلال مقارنة حجم الإنفاق في كل برنامج من هذه برامج الإنفاق الحكومي بحجم الإنتاج المتولد من هذه البرنامج أو الأهداف المتحققة من خلاله. إن تحديد إنتاجية النفقات يساعد في تحديد المستوى الأمثل لتدخل الحكومة في الاقتصاد. بمعنى أن أي تجاوز لهذا المستوى من النفقات يعتبر نفقات غير فاعلة وغير منتجة، وهي تعكس تدخلاً مفرطاً للدولة في النشاط الاقتصادي يجب تقليصه، لأنه يتسبب في هدر الموارد وزيادة الضرائب ومزاحمة القطاع الخاص، وبالتالي، إلى تشويه بيئة الأعمال وخلخلة الاستقرار الاقتصادي، وإعاقة القدرة التنافسية للبلد.

إن تحديد مستوى الإنفاق المنتج وبالتالي المستوى الأمثل لتدخل الحكومة في الاقتصاد يعتبر صعباً في أحيان كثيرة بسبب طبيعة الأنشطة التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، ولكن يمكن مقارنة

الملائم للشركات الأجنبية هو أمر في غاية الأهمية. فاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض تعزيز التنافسية، يتطلب استقراراً في الاقتصاد الكلي وعوامل هيكلية أخرى، مثل القدرة التقنية والموارد البشرية والسياسات ذات الصلة بالاستثمار بهدف تهيئة الظروف الملائمة لزيادة تدفقاته والانفتاح منه.

وفي هذا الإطار، فإن أداء الدول العربية يعتبر متواضعاً، حيث يشير مؤشر جاذبية الاستثمار المبين في الجدول رقم (9) الذي يعكس تطور بيئة الاستثمار إلى عدم قدرة الدول العربية على خلق مناخ ملائم ومواتي لاستضافة وإقامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها في مجال تحسين الإنتاجية ونقل المعارف والتقنيات وتعزيز الصادرات. وفضلاً عن ذلك، فقد شهد متوسط مؤشر جاذبية الاستثمار للدول العربية في التقرير الحالي مقارنة بالتقرير السابق تراجعاً من مستوى 0.38 نقطة إلى 0.35 نقطة. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تدهور معظم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الأساسي، التي تشمل مؤشر استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي، مؤشر السيولة في أسواق الأوراق المالية (معدل دوران الأسهم)، مؤشر حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، مؤشر الجدارة الائتمانية، ومؤشر الضرائب للناتج المحلي. أما المؤشرات الفرعية الأخرى، التي شهدت بعض التحسن، فهي مؤشر تطور الأسواق المالية المقاس برسملة تلك الأسواق للناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي.

وتشير النتائج الواردة في الجدول إلى أن عدداً قليلاً من الدول العربية قد حققت تحسناً خلال الفترة 2001-2003، وتلك الدول هي: البحرين، الكويت، موريتانيا والسودان. كما جاءت مؤشرات جاذبية الاستثمار في كل من البحرين والكويت أفضل من مؤشرات دول المقارنة جميعها.

من جانب آخر، فقد شهدت دول عربية أخرى كانت قد حققت نتائج جيدة في تقرير عام 2003 تراجعاً ملموساً خلال التقرير الحالي، ولاسيما منها الجزائر، مصر، لبنان، المملكة العربية السعودية،

تشير نتائج
جاذبية الاستثمار
إلى عدم قدرة
الدول العربية على
خلق مناخ جاذب
ومواتي لاستضافة
وإقامة المشاريع
الاستثمارية
الأجنبية.

يشكل طبيعة
وحجم تدخل
الدولة في
الاقتصاد مجال
اختلاف ما بين
مختلف المدارس
الاقتصادية.

جدول رقم (9) : مؤشر جاذبية الاستثمار

مؤشر جاذبية الاستثمار											
الترتيب	مؤشر جاذبية الاستثمار **	مؤشر جاذبية الاستثمار *	مؤشر الجاذبة للنتائج المحلي	مؤشر الجاذبة الانتمائية	مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر للنتائج المحلي الاجمالي	ملاحة الاستثمار	حصة القطاع الخاص من الانتاج المحلي	دوران الاسهم	مدى تطور الأسواق المالية - الرسلة للنتائج المحلي الاجمالي	استثمار المحفظة للنتائج المحلي الاجمالي	الدولة
21	0.00	0.17	0.00	0.34	0.10	0.40	0.03				الجزائر
1	1.00	0.63	0.84	0.86	1.00	0.95	0.40	0.00	0.58	0.43	البحرين
6	0.74	0.51	0.50	0.76	0.86	0.83	0.42	0.01	0.62	0.10	تشيلي
17	0.23	0.28	0.56	0.45	0.31	0.28	0.40	0.04	0.16	0.03	مصر
9	0.50	0.40	0.48	0.56	0.35	0.64	0.48	0.04	0.58	0.06	الأردن
4	0.77	0.53	0.57	0.87	0.09	0.58	0.67	1.00	0.31	0.11	كوريا الجنوبية
2	0.89	0.58	0.95	1.00	0.00	0.81	0.46	0.08	0.36	1.00	الكويت
19	0.21	0.27	0.63	0.06	0.11	0.54	0.56	0.00	0.00		لبنان
3	0.87	0.57	0.48	0.75	0.79	0.44	0.99	0.05	1.00	0.07	ماليزيا
12	0.38	0.35			0.45		0.18		0.76	0.00	موريتانيا
15	0.26	0.29	0.30	0.64	0.34	0.55	0.35	0.02	0.14	0.00	المغرب
10	0.47	0.39	0.83	0.90	0.16	0.86	0.24	0.03	0.08	0.00	عمان
5	0.76	0.52	0.12	0.82	0.44	1.00	1.00	0.22	0.23	0.35	البرتغال
14	0.34	0.33		0.74	0.18	0.72	0.18	0.01	0.16		قطر
11	0.41	0.36		0.72	0.16	0.83	0.37	0.10	0.24	0.12	السعودية
7	0.72	0.51	0.27	0.49	0.35	0.78	0.82	0.16	0.97	0.19	جنوب أفريقيا
20	0.09	0.22	0.86	0.00	0.22	0.00	0.00				السودان
18	0.23	0.28	0.53	0.55	0.11	0.16	0.03				سوريا
13	0.35	0.33	0.27	0.62	0.87	0.41	0.45	0.03	0.02	0.00	تونس
8	0.65	0.47	1.00	0.97	0.03	0.92	0.35	0.01	0.03		الإمارات
16	0.25	0.29	0.77	0.40	0.16	0.37	0.01			0.00	اليمن
	0.39	0.35	0.62	0.59	0.28	0.56	0.28	0.03	0.26	0.17	متوسط الدول العربية
	0.77	0.53	0.39	0.74	0.51	0.73	0.78	0.29	0.63	0.16	متوسط دول المقارنة

* مؤشر جاذبية الاستثمار هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر جاذبية الاستثمار المنفصل هو إعادة تجميع مؤشر جاذبية الاستثمار بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



مدفوعات الرواتب والأجور قد يعني اختيار التوليفة المثلى من عوامل الإنتاج، باعتبار أن اليد العاملة هي إحدى عوامل الإنتاج فقط.

وضمن دول العينة، فإننا نرى أن كوريا الجنوبية تحتل المركز الأول من ناحية قدرتها على تنفيذ برامج إنفاقها الحكومي بأقل تكلفة من ناحية الرواتب والأجور، تليها في ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة، أما الكويت فتحتل المركز الأخير من ناحية تنفيذ أهداف برامجها الحكومية بأقل تكلفة من ناحية الرواتب والأجور، وهي تتساوى تقريباً في ذلك مع الأردن والبحرين، حيث ترتفع فيهما نسبة الرواتب والأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15%.

أما في ما يتعلق بمدفوعات الإعانات والتحويلات الجارية الأخرى، فإن لبنان تعتبر الدولة الأقدر من بين دول العينة على تنفيذ البرامج الاجتماعية المتعلقة بهذه الإعانات بأقل تكلفة، وتليها مصر، السودان وعمان ثم البحرين. أما الكويت، فتأتي في المرتبة الثامنة عشر، لتحل في المرتبة قبل الأخيرة أي قبل دولة جنوب إفريقيا. والمشكلة في ارتفاع نسبة هذه النفقات، في أنها قد تعكس سياسة عدم الاستهداف في الدعم وما يسببه الدعم من تشوهات إقتصادية.

وفي ما يخص مؤشر حصة إستثمارات القطاع العام من إجمالي الاستثمار في الاقتصاد، الذي قد يعكس مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الاستثمار والتمويل، فقد جاءت البرتغال في مقدمة دول العينة، في حين جاءت دولة الإمارات العربية في مقدمة الدول العربية تليها تونس. مما يعني أن القطاع الحكومي في هذه الدول يقوم بنسبة ضئيلة من الاستثمار، ويترك المجال مفتوحاً للقطاع الخاص ليقوم بمعظم النشاطات الاستثمارية. أما في حالة اليمن، التي جاءت في نهاية القائمة، فإن الحكومة تستحوذ فيها على أكثر من 26% من إجمالي الاستثمار في الاقتصاد، علماً بأن متوسط حصة الاستثمار الحكومي إلى إجمالي الاستثمار في مجمل دول العينة يبلغ نحو 2.8%. وهو ما يدل على إفراط القطاع العام في اليمن في إنتاج السلع والخدمات وليس تزويدها فقط.

مستوى هذه النفقات بمستوى النفقات في بعض الدول التي يُعد مستوى التدخل الحكومي في الاقتصاد فيها محدوداً وفعالاً، بحيث تستطيع الحكومات في هذه الدول تنفيذ برامجها الإنفاقية بأقل التكاليف.

لقد اعتمد التقرير على أربعة مؤشرات تعكس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، وهي: مدفوعات الرواتب والأجور، مدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى، بالإضافة إلى حصة إستثمارات القطاع العام إلى الاستثمار الإجمالي وإجمالي النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لهذه المؤشرات، فإن الدولة ذات النسب الأقل في بنود هذه النفقات تعتبر الدولة الأكثر تنافسية في هذا المجال، بحيث تعتبر أنها الدولة التي تنفذ برامجها الإنفاقية بأقل تكلفة، وبالتالي فهي الدولة الأكثر فاعلية في إنتاجية النفقات العامة، في حين إن الدولة ذات النسب العالية من الإنفاق يكون فيها التدخل الحكومي كبيراً بشكل لا يخدم النمو الاقتصادي ويقلل من التنافسية، باعتبار أن هذه الزيادة في الإنفاق قد تحوي في طياتها نفقات غير منتجة، وذلك بسبب وجود دول تستطيع تنفيذ أهدافها بتكلفة أقل مع التسليم بوجود إختلافات بين الأهداف المرجوة من برامج الإنفاق المختلفة. وبناءً على ذلك، فقد احتسب الترميط في هذه الجزء لاعتبار الدول ذات النسبة الأعلى من الإنفاق هي دول أقل تنافسية بما يعكس تدخلاً زائداً للحكومة في النشاط الاقتصادي.

إن ارتفاع مدفوعات الرواتب والأجور قد يعكس عدم الفاعلية من ناحية التكلفة وتجاوز مدفوعات الرواتب والأجور لمعدل الإنتاجية الحدية للعاملين في القطاع العام، وتضخم الجهاز الحكومي، وقلة إنتاجية العاملين فيه، وحرمان القطاع الخاص من بعض الموظفين، ناهيك عن ما يولده ارتفاع فاتورة الأجور من زيادة في الطلب الكلي في الاقتصاد بصورة لا تلبى الإنتاج المحلي، وعليه فإن مدفوعات الرواتب والأجور تصبح من المؤشرات المهمة في تقييم فاعلية برامج الإنفاق العام، باعتبارها أحد التكاليف المباشرة في العملية الإنتاجية. وعليه فإن انخفاض نسبة

اعتمد التقرير على أربعة مؤشرات تعكس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد وهي: نسب الأجور والرواتب، والتحويلات وحصة الاستثمار العام إلى إجمالي الاستثمار وإجمالي النفقات العامة.

تعتبر دولة الإمارات الأقل تدخلاً في الاقتصاد بين الدول العربية.



3.4.5 تكلفة القيام بالأعمال

يهدف تحليل تكلفة الأعمال والاستثمار في الاقتصادات العربية إلى تنمية القطاع الخاص من خلال تحفيز الإصلاحات عن طريق تحديد السمات الحالية وتعيين النقاط المرجعية للأهداف المطلوب تحقيقها وفقاً لاداء بعض دول المقارنة. ويركز مؤشر تكلفة الأعمال على تحليل سبعة جوانب تغطي المظاهر الأساسية لدورة حياة المشروع الاستثماري، وكل منها يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية. ويعتمد التحليل على بيانات تقرير بيئة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي بصفة دورية. وتتمثل المؤشرات في الآتي: مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، ويتكون من مؤشرات عدد الإجراءات والفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات معبراً عنها بعدد الأيام ، وتكلفة هذه الإجراءات والحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع معبراً عنهما كنسبة من الناتج المحلي للفرد. وفيه تعرض الدول العربية مستوى جيداً، حيث لم تقل قيمته عن 0.50 سوى في ثلاث دول عربية فقط هي موريتانيا وسوريا واليمن. وأحرزت المغرب وتونس وسلطنة عمان المراكز الأولى والثاني والرابع على التوالي، في حين أحرزت تشيلي وماليزيا وكوريا من دول المقارنة المراكز الثالث والخامس والسادس . هذا وتقدمت كل من لبنان والكويت والجزائر والأردن والإمارات على البرتغال التي سجلت قيمة قدرها 0,62 احتلت بها المركز الثاني عشر، متقدمة على كل من مصر والسعودية اللتين سجلتا 0,59، 0.50 على التوالي.

أما في ما يتعلق بمؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها، الذي يتكون من مؤشرات صعوبة التوظيف والاستغناء عن العمال وتكلفة الاستغناء عن العمال وجمود ساعات العمل، فقد حققت الدول العربية فيه موقعا جيدا، حيث جاءت الكويت وعمان في المركزين الثاني والثالث بعد ماليزيا التي تصدرت القائمة، تليهما تشيلي، ثم جاءت اليمن والسعودية والجزائر وتونس على الترتيب متقدمة على جنوب أفريقيا التي حققت المركز التاسع بقيمة 0.63. وقد

وإذا ما نظرنا إلى إجمالي النفقات العامة كمقياس لحجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، فإننا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر أن أقل من دول المقارنة تدخلاً في الاقتصاد. والصحيح أن دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية تعتبران عالمياً من أقل الدول في نسبة النفقات العامة إلى الناتج. أما الكويت، فقد جاءت في آخر القائمة باعتبارها الدولة الأكثر إنفاقاً. وهذا يدل على ارتفاع تكلفة تنفيذ البرامج الحكومية مقارنة بالدول الأخرى. إن ارتفاع نسبة النفقات العامة بهذا الشكل المفرط، قد يعكس عدم الفاعلية في النفقات العامة وزيادة نسبة النفقات غير المنتجة، باعتبار أن معظم دول العالم تستطيع تنفيذ برامجها بنفقات أقل. كما يجب التنويه إلى أن بعض الدراسات التجريبية لم تجد دلالة قوية في تأثير النفقات العامة في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه لا يمكن تبرير ارتفاع نسبة هذه النفقات كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي.

أما إذا ما نظرنا إلى المؤشر المركب لتدخل الحكومة في الاقتصاد، والذي يتكون من المؤشرات الأربعة السابقة، فإننا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأقل تدخلاً في الاقتصاد بين دول المقارنة، وتأتي كوريا الجنوبية في المرتبة الثانية، أما الكويت فإنها تأتي في المرتبة الأخيرة من بين جميع دول العينة.

إن تحسين الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في الدول العربية يحتاج إلى مراعاة مبدئين رئيسيين، الأول يعمل على تعزيز الإنتاجية و تفعيل أسس الشفافية والمحاسبة العامة، والثاني إعتما د أسس الإدارة الحديثة في المشاريع الحكومية، ولعل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي يرتبط بنفقات الأجور والرواتب في القطاع الحكومي الذي يعاني بشكل عام من زيادة في التوظيف لا تتفق مع مبادئ الكفاءة الاقتصادية، مما يتطلب من الحكومات العربية إعادة النظر في دور القطاع العام كمشغل رئيس للعمالة.

جدول رقم (10) : تدخل الحكومة في الاقتصاد

مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد							
الترتيب	مؤشر تدخل الحكومة **	مؤشر تدخل الحكومة *	نسبة الاتفاق للناتج المحلي الاجمالي	حصة القطاع لعام (الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	الاعانات المحلي الاجمالي	نسبة الأجور والمحليات للناتج المحلي الاجمالي	الدولة
13	0.53	0.59	0.46	0.70	0.50	0.70	الجزائر
16	0.44	0.52	0.49	0.61	0.87	0.10	البحرين
7	0.65	0.68	0.68	0.91	0.31	0.82	تشيلي
4	0.76	0.76	0.63	0.85	0.90	0.67	مصر
15	0.44	0.52	0.40	0.81	0.82	0.05	الأردن
3	0.84	0.83	0.84	1.00	0.49	1.00	كوريا الجنوبية
19	0.00	0.18	0.00	0.48	0.22	0.00	الكويت
8	0.63	0.66	0.42	0.80	1.00	0.45	لبنان
6	0.68	0.70	0.68	0.78	0.67	0.70	ماليزيا
							موريتانيا
17	0.41	0.49	0.34	0.69	0.65	0.29	المغرب
9	0.58	0.63	0.44		0.90	0.56	عمان
11	0.56	0.61	0.40	1.00	0.63	0.41	البرتغال
10	0.57	0.62	0.40			0.84	قطر
							السعودية
14	0.51	0.57	0.45	0.95	0.00	0.88	جنوب أفريقيا
1	1.00	0.95			0.97	0.94	السودان
5	0.75	0.76	0.60	0.92			سوريا
12	0.54	0.60	0.65	0.94	0.46	0.33	تونس
2	0.98	0.94	1.00	0.96	0.89	0.89	الإمارات
18	0.19	0.32	0.37	0.00	0.53	0.38	اليمن
	0.56	0.61	0.48	0.71	0.73	0.48	متوسط الدول العربية
	0.65	0.68	0.61	0.93	0.42	0.76	متوسط دول المقارنة

* مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد المنظم هو إعادة ترميز مؤشر تدخل الحكومة بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



جاء في الترتيب الأخير من المؤشر ثلاث دول عربية فقط، هي موريتانيا التي تقدمت على البرتغال فالمغرب ثم مصر.

أما في ما يتعلق بمؤشر تصفية وإغلاق المشروع، الذي يتكون من مؤشرات الفترة الزمنية لإعلان إفلاس المشروع وإغلاقه معبر عنها بعدد السنوات، تكلفة إعلان الإفلاس كنسبة من قيمة الشركة المتعثرة، ومعدل إسترداد الديون القائمة معبرا عنها بعدد السنوات من كل دولار من الديون المستردة. فقد تصدرت القائمة كل من كوريا والبرتغال، تلتها مجموعة من الدول العربية تمثلت في تونس والجزائر والكويت واليمن والمغرب، متقدمة بذلك على كل من ماليزيا وجنوب أفريقيا ثم كل من سوريا والسعودية والأردن، مسجلة قيمة تتراوح بين 0.57 و 0.59. وتعرض الدول العربية الخمس المتبقية قيماً تقل عن 0.50، إلا أن كلاً من لبنان وعمان ومصر اللاتي سجلت قيماً تتراوح بين 0.45-0.46 تتقدم على كل من تشيلي وموريتانيا والإمارات.

أما في ما يتعلق بمؤشر إنفاذ العقود، الذي يتكون من مؤشرات عدد الإجراءات والفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات معبراً عنها بعدد الأيام، وتكلفة هذه الإجراءات كنسبة من الديون القائمة، فقد أتسع الجانب الأسوأ منه الذي يقل عن 0.50 ليشمل ثماني دول عربية هي السعودية وموريتانيا والكويت واللاتي سجلت قيمة 0.46 تليها كل من مصر، الإمارات، الجزائر، لبنان وسوريا على الترتيب. وعلى الجانب الأفضل من المؤشر، فقد جاءت تونس في المقدمة تلتها كوريا فالمغرب اللاتي تقدمتا على كل من جنوب أفريقيا وتشيلي والبرتغال ثم الأردن واليمن فماليزيا ثم عمان التي احتلت المركز العاشر بقيمة 0.56.

ويتكون مؤشر الحصول على الائتمان المصرفي من: مؤشر تكلفة تكوين وتسجيل الضمانة (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي)، مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر مدى تغطية المكاتب العامة لتسجيل المعلومات الائتمانية عن المقترضين (عدد المقترضين لكل ألف فرد) ومؤشر مدى تغطية المكاتب

الخاصة لتسجيل المعلومات الائتمانية عن المقترضين (عدد المقترضين لكل ألف فرد). وتعرض نتائج هذا المؤشر أسوأ القيم للدول العربية، حيث لم تحقق سوى دولتين عربيتين هما الكويت ولبنان المركز السادس والسابع بقيمة 0.50، 0.56 بعد دول المقارنة التي احتلت المراكز الخمس الأوائل، وتأتي باقي الدول العربية وعددها إحدى عشر دولة على الجانب الأسوأ من المؤشر، الذي تقل قيمته عن 0.50.

ويتكون مؤشر حماية المستثمر من مؤشر الإفصاح عن المعلومات والبيانات الخاصة بالملكية بأشكالها المختلفة (الملكية المباشرة وملكية أفراد الأسرة والملكية غير المباشرة وملكية الأسماء المستعارة)، واتفاقية التصويت التي تحكم الشركات ومدى الالتزام بقوانين المراجعة الداخلية والخارجية للقوائم المالية. ولا تتوفر بيانات لكل من موريتانيا واليمن وفقاً لهذا المؤشر. وقد اشتركت تونس مع كل من تشيلي وكوريا وجنوب أفريقيا في المركز الأول، بينما احتلت البرتغال وماليزيا المركز الثاني، وانفردت كل من المغرب والأردن بالمركز الثالث والرابع، كما اشتركت كل من مصر والسعودية والإمارات والجزائر في المركز الخامس بمعدلات متدنية للغاية، بينما تعرض كل من الكويت ولبنان وعمان وسوريا أسوأ درجات حماية المستثمر على مستوى الدول العربية ودول المقارنة.

إن مؤشر تسجيل الملكية العقارية يتكون من عدد الإجراءات، ويعبر عن الفترة الزمنية لتنفيذ هذه الإجراءات بعدد الأيام، وتكلفة هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الملكيات العقارية. وتحقق الدول العربية أفضل النتائج في هذا المؤشر، حيث تقع جميعاً ودول المقارنة على الجانب الأفضل من المؤشر، حيث سجلت كل من الجزائر ومصر أقل قيمة للمؤشر إلا إنها لم تقل عن 0.50.

يتضح من الجدول رقم (11) أن تونس من بين الدول العربية التي استطاعت الدخول ضمن تصنيف أفضل ست دول وفقاً للمؤشر الكلي لتكلفة الأعمال باحتلالها المركز الثالث، حيث احتكرت دول المقارنة متمثلة في كوريا وماليزيا وتشيلي وجنوب أفريقيا

استطاعت تونس
الدخول ضمن
تصنيف أفضل
ست دول وفقاً
للمؤشر الكلي
لتكلفة الأعمال
باحتلالها المركز
الثالث.



3.5 مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية

يشكل الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصادات، وكما تكمن أهمية التقنية كمحدد من محددات التنافسية في كونها تؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصص الأسواق، كما أنها تؤثر قبل كل شيء على نوعية العنصر البشري ومقدار الاستثمار في رأس المال البشري، والعلاقة التعويضية أو التكاملية بين التقنية والموارد البشرية. وفي هذا الصدد فإن تقنية المعلومات تطرح تحدياً خاصاً للاقتصاد العالمي، نظراً للتسارع الشديد في دخول تلك التقانات مجالات التصحيح والإنتاج والإدارة والتعليم والتدريب والتسويق والتوزيع. كما أن تناقص تكلفة منتجات هذه التقنية وظهور تطبيقات جديدة لها قد كان لهما الدور البارز في انتشارها.

وفي هذا المجال، فإن الدول العربية تعاني من العديد من المشكلات في ميدان العلم والتقانة، بدءاً من الموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات بحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، ناهيك عن ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة، إذ يعمل كل منهما بمعزل عن الآخر. فتجد مثلاً أن حصة الموارد المخصصة للبحث والتطوير في الدول العربية متواضعة جداً بالقياس إلى دولة مثل كوريا. كما أن تغير الهيكل التقني لصادرات الدول العربية مرتبط، بين أمور أخرى، بمدى قدرة هذه الدول على اكتساب التقنية وتوظيفها وتطويرها وصولاً إلى توليدها، مع الإشارة إلى ضعف البنية التحتية التقنية لدى الدول العربية بدرجات متفاوتة. واستطرداً، فقد تكون ثمة حاجة لدى الدول العربية لبنى ثقافة التقانة وإدارة الجودة الشاملة والالتزام بالمعايير العلمية وتطور الأذواق التي بدونها جميعاً يصعب تصور تنافسية عربية مستدامة في الأسواق الدولية، أو حتى الحفاظ على الأسواق المحلية لتلك الدول ذاتها.

والبرتغال المراكز الأولى والثاني ومن الرابع إلى السادس على التوالي ، تليها كل من اليمن والكويت والمغرب محققة قيمة تتراوح بين 0.50-0.55 ، في حين جاءت باقي الدول العربية على الجانب الأدنى من المؤشر، لتحقيق مستويات تقل عن 0.5، مما يدل على تدني بيئة الأعمال والاستثمار في الدول العربية عن مثيلاتها من دول المقارنة . وهو ما يؤكد إنخفاض متوسط المؤشر في الدول العربية (0.53) بدرجة ملحوظة عن نظيره في دول المقارنة (0.78). وعلى صعيد الدول العربية الأخرى ، فعلى الرغم من تحقيق كل من عمان والسعودية والأردن مؤشراً يتراوح بين 0.45 و 0.47، إلا أن معدلاتها أفضل من موريتانيا والجزائر ولبنان والإمارات، التي حققت مؤشرات تتراوح ما بين 0.26 و 0.31 ، تلتها سوريا بمعدل بلغ 0.10، في حين جاءت مصر في ذيل قائمة المؤشر.

3.4.6 التنافسية الكامنة

لا زالت الدول العربية تعاني نقصاً في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية، حيث أن متوسط أدائها في الأولى يعادل تقريباً نصف أدائها في الثانية، ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية والتقانة والبنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة و زمن طويل، لإحداث تغيرات معنوية في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

كما يشكل متوسط أداء الدول العربية نصف أداء دول المقارنة، مما يعني أن الفجوة التنافسية شديدة وتحتاج إلى جهد أكبر لتجسيورها. أما على مستوى الدول، فإن هناك ثلاث مجموعات متشابهة في الأداء. حيث تتكون المجموعة الأولى من دول خليجية هي: البحرين، الكويت، الإمارات وقطر، التي وصل فيها الأداء في المتوسط إلى 0.45 وهو أقل من نصف أداء كوريا، ولا تتفوق أي من هذه البلدان على دول المقارنة. أما المجموعة الثانية فمكونة من الدول التي يتراوح أداؤها ما بين 0.2 و0.3 والتي تحتاج إلى مجهود معتبر في مكونات التنافسية الكامنة لتحقيق تقدم في هذا المجال. أما المغرب وسوريا والسودان ومصر واليمن، فضاء أداؤها أقل من 0.2 من دولة المقارنة كوريا.

تعاني أغلب الدول العربية نقصاً في مجال التنافسية الكامنة سواء مقارنة بالتنافسية الجارية، أو عند مقارنة التنافسية الكامنة للدول العربية مع مجموعة دول المقارنة.

جدول رقم (11) : تكلفة القيام بالأعمال

تكلفة القيام بالأعمال										
الترتيب	مؤشر تكلفة الأعمال *** المنط	مؤشر تكلفة الأعمال *	تسجيل الملكية العقارية	الحصول على الائتمان المصرفي	حماية المستثمرين	إنفاذ العقود	تصفية المشروع	التوظيف والاستبقاء عن الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	الدولة
16	0.28	0.36	0.00	0.21	0.20	0.22	0.64	0.71	0.57	الجزائر
										البحرين
3	0.90	0.74	0.77	0.66	1.00	0.73	0.27	0.94	0.80	تشيلي
18	0.00	0.19	0.01	0.06	0.20	0.30	0.35	0.00	0.41	مصر
12	0.46	0.47	0.50	0.20	0.40	0.58	0.50	0.57	0.53	الأردن
1	1.00	0.80	0.68	0.76	1.00	0.92	1.00	0.57	0.67	كوريا الجنوبية
8	0.54	0.52	0.51	0.50	0.00	0.41	0.64	0.97	0.59	الكويت
13	0.34	0.39	0.58	0.42	0.00	0.16	0.36	0.58	0.65	لبنان
4	0.89	0.73	0.45	1.00	0.80	0.57	0.55	1.00	0.77	ماليزيا
15	0.30	0.37	0.65	0.36		0.41	0.16	0.47	0.18	موريتانيا
7	0.56	0.53	0.64	0.00	0.60	0.77	0.58	0.12	1.00	المغرب
9	0.53	0.52	0.89	0.12	0.00	0.52	0.36	0.95	0.77	عمان
6	0.68	0.61	0.50	0.74	0.80	0.66	0.84	0.27	0.44	البرتغال
										قطر
11	0.52	0.51	1.00	0.29	0.20	0.41	0.50	0.86	0.28	السعودية
5	0.85	0.71	0.59	0.69	1.00	0.75	0.55	0.63	0.75	جنوب أفريقيا
										السودان
17	0.10	0.25	0.25	0.25	0.00	0.00	0.52	0.60	0.16	سوريا
2	0.91	0.74	0.62	0.27	1.00	1.00	0.80	0.66	0.85	تونس
14	0.33	0.39	0.99	0.30	0.20	0.24	0.00	0.55	0.48	الإمارات
10	0.52	0.51	0.75	0.20		0.61	0.59	0.91	0.00	اليمن
		0.44	0.57	0.24	0.25	0.43	0.46	0.61	0.50	متوسط الدول العربية
		0.72	0.60	0.77	0.92	0.73	0.64	0.68	0.68	متوسط دول المقارنة

* مؤشر تدخل القيام بالأعمال هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

**** مؤشر تكلفة القيام بالأعمال المنطوق هو إعادة ترميم مؤشر تكلفة القيام بالأعمال بحيث أن قيمته تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح**

جدول رقم (12) : مؤشر التنافسية الكاملة

مؤشر التنافسية الكاملة						
الترتيب	مؤشر التنافسية الكاملة المنمط **	مؤشر التنافسية الكاملة *	الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	رأس المال البشري	البنية التحتية التقنية	الدولة
15	0.22	0.29	0.20	0.50	0.18	الجزائر
8	0.43	0.42	0.18	0.63	0.45	البحرين
5	0.53	0.48	0.31	0.69	0.46	تشيلي
16	0.16	0.26	0.09	0.46	0.22	مصر
10	0.33	0.36	0.16	0.68	0.25	الأردن
1	1.00	0.78	0.61	0.78	0.94	كوريا الجنوبية
9	0.36	0.38	0.09	0.67	0.38	الكويت
12	0.30	0.34	0.13	0.59	0.30	لبنان
3	0.58	0.52	0.50	0.57	0.48	ماليزيا
20	0.03	0.18	0.27	0.12	0.15	موريتانيا
17	0.15	0.25	0.24	0.30	0.21	المغرب
14	0.23	0.30	0.18	0.50	0.23	عمان
2	0.74	0.62	0.32	0.89	0.64	البرتغال
4	0.54	0.49	0.42	0.65	0.40	قطر
11	0.30	0.34	0.19	0.58	0.27	السعودية
7	0.47	0.45	0.35	0.56	0.44	جنوب أفريقيا
19	0.11	0.23	0.41	0.27	0.00	السودان
18	0.13	0.24	0.14	0.42	0.16	سوريا
13	0.27	0.32	0.16	0.58	0.22	تونس
6	0.48	0.45	0.19	0.60	0.56	الإمارات
21	0.00	0.16	0.09	0.21	0.17	اليمن
	0.25	0.31	0.20	0.49	0.26	متوسط الدول العربية
	0.66	0.57	0.42	0.70	0.59	متوسط دول المقارنة

* مؤشر التنافسية الكاملة هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر.

** مؤشر التنافسية الكاملة المنمط هو إعادة تنميط مؤشر التنافسية الكاملة بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح.



يشكل الابتكار
العنصر الأكثر
أهمية في ضمان
توفير الميزات
التنافسية
للمشروعات
والصناعات.

الأجنبي المباشر. وتعاني الأردن من انخفاض كل من نسبة الصادرات ذات التقنية العالية ونسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات. أما لبنان، فيعاني أيضاً من نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات. كما يلاحظ تميز المغرب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكننا نلاحظ تدنٍ في عدد المقالات العلمية. وتتمتع سلطنة عُمان بنسبة جيدة في ما يتعلق بنسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات، ولكنها تعاني من ضعف في نسبة الخريجين في العلوم والهندسة. وفي حين تتمتع كل من قطر والسعودية بنسبة جيدة من واردات المعدات والآلات إلى جملة الواردات فإنها تعاني ضعفاً ملحوظاً في نسبة الصادرات ذات التقنية المرتفعة. أما السودان، فيلاحظ أنه احتل مكانة تعود إلى متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة واردات المعدات والآلات إلى إجمالي الواردات. وتعاني تونس من انخفاض نسبة الصادرات ذات التقنية العالية إلى إجمالي الصادرات، وكذلك الحال بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

3.6 رأس المال البشري

إن أهمية رأس المال البشري في التنافسية، كما هو الحال في جوانب التنمية على العموم، أمر لا خلاف عليه. إن العلاقة بين الموارد البشرية والتنافسية واضحة في معظم جوانبها، سواءً كانت علاقة مباشرة كجانب التعليم والإدارة والتشغيل والإنتاجية، أم غير مباشرة كحجم السكان وسرعة نموهم وتوزيعاتهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، وذلك من خلال علاقات تلك الخصائص مع التنمية على وجه العموم.

إذا كان الاقتصاديون في بحثهم عن أسباب مصادر النمو الاقتصادي يعيدونه إلى عدد من العوامل منها التزايد في مدخلات العمل وتحسين في نوعية هذا المدخل وزيادة في رأس المال واقتصاد الحجم، فإنهم يعيرون أهمية خاصة إلى دور التحسن في التعليم والتكنولوجيا. إذ أن المعارف الجديدة ليست قادرة فقط على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج،

يتكون مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطین التقانة من خمسة متغيرات ثلاثة منها تمثل مدخلات (واردات رأسمالية، إستثمار أجنبي، الخريجين في العلوم والهندسة) ويمثل المتغيران الآخران المخرجات (المقالات العلمية، الصادرات عالية التقانة). وقد جاءت أربعة من دول المقارنة في المراكز الأولى، بينما احتلت السودان والجزائر المركزين الخامس والسادس على التوالي، وجاءت كل من سوريا واليمن ومصر في آخر الترتيب. وقد بلغ متوسط الدول العربية في هذا المؤشر 0.20 مقابل 0.42 لدول المقارنة، فضلاً عن أن رصيد الدول العربية في مجملها يقل عن رصيد دول المقارنة في أي من المتغيرات الخمسة المعتمدة في تكوين المؤشر. غير أن الفجوة بين متوسط الدول العربية ومتوسط دول المقارنة مداها الأقصى في المخرجات (رصيد الدول العربية من المقالات العلمية 0.13) مقابل 0.51 لدول المقارنة. وكذلك الحال في نسبة الصادرات ذات التقنية العالية ونسبة الخريجين في العلوم والهندسة). وتتحفض الفجوة قليلاً في نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات (0.28) للدول العربية مقابل 0.50 لدول المقارنة) وفي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (0.41) للدول العربية مقابل 0.5 لدول المقارنة).

وإذا ما نظرنا إلى كل دولة عربية على حدة، فإننا نلاحظ ضعف مؤشر الكويت في ما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات بالنسبة لمصر. كما تعاني سوريا من ضعف مستوى الإنتاج العلمي وضعف نسبة الصادرات ذات التقنية العالية. أما في حالة اليمن، فيلاحظ ضعف في معظم المتغيرات، وعلى وجه الخصوص منها عدد المقالات العلمية والتقنية ونسبة الخريجين في العلوم والهندسة. وتعاين موريتانيا من قصور في عدد المقالات العلمية والتقنية ونسبة الخريجين في العلوم والهندسة، ولكنها تتميز باستقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا السياق أيضاً، فإنه يلاحظ ضعف نسبة الصادرات ذات التقنية العالية لدى البحرين، التي تمتاز عن غيرها بقدرتها على اجتذاب الاستثمار

جدول رقم (13) : مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الطاقة

مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية							
الترتيب	مؤشر الطاقة الابتكارية والتقانة المنمط **	مؤشر الطاقة والتقانة *	عدد المقالات العلمية والتقانية	نسبة وإدرات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	الدولة
12	0.21	0.20	0.02	0.42	0.33	0.02	الجزائر
15	0.17	0.18	0.00	0.03	0.68	0.00	البحرين
5	0.56	0.38	0.12	0.35	1.00	0.06	تشيلي
21	0.00	0.09	0.15	0.00	0.20	0.01	مصر
16	0.13	0.16	0.03	0.11	0.42	0.07	الأردن
2	0.80	0.51	1.00	0.35	0.16	0.53	كوريا الجنوبية
19	0.05	0.11	0.03	0.41	0.00	0.02	الكويت
18	0.08	0.13	0.02	0.06	0.41	0.04	لبنان
1	1.00	0.62	0.05	1.00	0.41	1.00	ماليزيا
9	0.35	0.27	0.00	0.14	0.68		موريتانيا
8	0.40	0.30	0.05	0.11	0.85	0.18	المغرب
10	0.25	0.22	0.01	0.53	0.29	0.04	عمان
7	0.45	0.32	0.20	0.36	0.60	0.14	البرتغال
3	0.62	0.42	0.00	0.70	0.54		قطر
14	0.18	0.19	0.06	0.56	0.12	0.01	السعودية
6	0.49	0.35	0.24	0.42	0.65	0.09	جنوب أفريقيا
4	0.60	0.41	0.00	0.45	1.00	0.18	السودان
17	0.09	0.14	0.01	0.11	0.42	0.01	سوريا
11	0.22	0.20	0.03	0.24	0.49	0.06	تونس
13	0.19	0.19	0.02	0.51	0.21	0.03	الإمارات
20	0.01	0.09	0.00	0.02	0.26		اليمن
		0.21	0.03	0.28	0.43	0.05	متوسط الدول العربية
		0.44	0.32	0.50	0.56	0.36	متوسط دول المقارنة

* مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الطاقة هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الطاقة المنمط هو إعادة ترميز مؤشر الطاقة الابتكارية بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



بل أنها تمكن من تقديم منتجات جديدة، وتستعمل مواداً لم تكن ذات قيمة اقتصادية أو لم تكن تستعمل استعمالاً اقتصادياً.

إن معظم أدبيات إقتصاديات التعليم والتدريب تشير إلى دورهما كمحدد أساسي للإنتاجية (على الرغم من نظريات الفلتر والإشارة وتجزئة أسواق العمل في تفسير هذا الدور أو نفيه).

لقد وجد بارو بدراسته لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم، أن من محدّدات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى هم مكملون للتقنيات الجديدة، ويلعبون دوراً هاماً في نشر هذه التقنيات، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية.

ويبرز إصلاح منظومة التعليم والتدريب وتطويرها على قائمة أولويات العمل التنموي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، مهما كانت الدوافع المباشرة لمثل دعوات الإصلاح هذه. وعلى الرغم مما هو معروف، أن نظام التعليم الياباني الأساسي العام هو من أفضل الأنظمة في العالم إلا أنهم منشغلين باستمرار في عمليات الإصلاح (مراجعة دورية إجبارية للمناهج كل خمس سنوات). كما أن الولايات المتحدة قد شعرت بتدهور تنافسيتها، وعزت ذلك إلى قصور نسبي في نظامها التعليمي، فأجرت الإصلاحات اللازمة بعد تقرير "أمة في خطر". كما أن الأوروبيين يجرون تعديلات على نظامهم التعليمي (مثلاً برنامج أوريكا). فإذا، كان حال الأمم المتقدمة تجاه منظومتها التعليمية بهذا القدر من التخوف على نوعيتها ومدى ملاءمتها، فإن الدول العربية هي أحوج ما تكون إلى مثل هذه المراجعة (أنظر وديع 1991, 2002). حيث نجد أن مستويات التعليم متدنية مقارنة بدول العالم كما تكشفه إختبارات TIMSS أو واقع نقص التلاؤم مع حاجات سوق العمل.

يتكون مؤشر رأس المال البشري الفرعي، في إطار مؤشر التنافسية، من اثني عشر متغيراً تناولت الصحة ثلاث متغيرات ورصيد رأس المال البشري متغيرين وتكوين رأس المال البشري وعدالته سبعة متغيرات. وقد جاءت دول المقارنة الثلاث البرتغال وكوريا الجنوبية وتشيلي في المراكز الثلاثة الأولى في هذا المؤشر. بينما جاءت جنوب أفريقيا وماليزيا في منتصف التوزيع. أما الدول العربية، فقد تبوأ الأردن المركز الأول عربياً بمؤشر 0.68 تلتها الكويت ولبنان وقطر والبحرين. وجاء في نهاية الترتيب كل من المغرب والسودان واليمن وموريتانيا (بمؤشر 0.19).

وقد بلغ متوسط الدول العربية في المؤشر العام 0.47 مقابل 0.75 لدول المقارنة الخمس المدرجة في الترتيب. ويشاهد اتجاه العلاقة ذاته بين المتوسطين العربي والمقارن في كل المتغيرات المعتمدة في تكوين المؤشر، بحيث تأتي الدول العربية في مكان أدنى من دول المقارنة، ولكن الفجوة تختلف من متغير إلى آخر، فتبلغ أعلى اتساع لها في مؤشر معرفة القراءة والكتابة (0.49 للدول العربية و0.89 لدول المقارنة). كما تكاد الفجوة تزداد في مؤشر متوسط توقع الحياة (0.79 للدول العربية و0.74 لدول المقارنة)، وفي معدل الانفاق على التعليم (0.37 للدول العربية مقابل 0.41 لدول المقارنة).

وإذا ما نظرنا إلى مستوى التقدم في مجمل الدول العربية حسب المتغيرات المعتمدة، فإننا نجد أن أفضل إنجاز عربي يقع في نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي 0.79، يليه معدل توقع الحياة 0.74، ومن ثم معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب 0.72. ومن جانب آخر، فإن الإنجاز العربي المتواضع يشاهد في معدل التمدد الجامعي 0.19 يليه نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي يشير إلى أهمية إستدراك الفجوة في التعليم العالي، على الأقل من الناحية الكمية، دون الحديث عن المستوى الحقيقي للتعليم أو هيكل توزيعه بين الاختصاصات أو حتى مدى ملاءمته لحاجات التشغيل والتنافسية والتنمية على العموم.



3.7 البنية التحتية التقانية

أظهرت نتائج مؤشر التنافسية العربية أن الهوية الرقمية المقاسة بمدى تطور البنية التحتية التكنولوجية تشكل أكبر التحديات أمام تطوير القدرة التنافسية العربية. ويرجع اتساع هذه الهوية إلى تواضع الأداء العربي في أغلب المكونات التي تقيس الهوية الرقمية. حيث بلغ المتوسط العربي نصف أداء دول المقارنة وأقل من ثلث أداء دولة كوريا، فانتشار الإنترنت في الدول العربية لا زال متواضعاً، حيث بلغ المتوسط العربي 69 مستخدماً لكل 1000 ساكن، وهو ما يمثل فقط خمس مستوى دول المقارنة، وتتميز دولة الإمارات بارتفاع هذا المؤشر بشكل لافت للانتباه. أما باقي الدول فلا زال أدائها متواضعاً خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل مصر، الجزائر، المغرب والسعودية. كما تتخفّض هذه النسبة بشكل كبير في كل من سوريا، السودان، اليمن وموريتانيا.

ويرجع انخفاض انتشار الإنترنت في الدول العربية إلى ضعف كثافة الهاتف الثابت في العديد من الدول العربية، حيث بلغ عدد الهواتف لكل 1000 ساكن في المتوسط 140 في الدول العربية مقابل 288 في دول المقارنة، ويتبع هذا المؤشر نفس سياق انتشار الإنترنت، حيث يرتفع إلى 326 خطأً في الإمارات، وكذلك الأمر في باقي الدول الخليجية، بينما ينخفض في الدول الفقيرة ليصل إلى 17 خطأ لكل 1000 ساكن في السودان و10 خطوط في موريتانيا. أما بالنسبة لأعداد أجهزة الحاسب الآلي لكل 1000 ساكن فقد وصلت في الدول العربية حوالي 60 جهازاً مقابل 198 في دول المقارنة، وترتفع إلى حوالي نصف مستوى دول المقارنة في الدول الخليجية، وتخفض في الدول العربية الفقيرة والجزائر وسوريا ومصر والمغرب، وذلك نتيجة لارتفاع عدد السكان في هذه الدول مقارنة بالدول الخليجية. كما أن استخدام الهاتف النقال لا زال منخفضاً في الدول العربية، بالرغم من تركيز سياسات قطاع الاتصالات على تطوير هذا النوع من الاتصالات على حساب الهاتف الثابت، حيث أنه تم فتح الأسواق وإعطاء الرخص للعديد من الشركات

تشكل الهوية
الرقمية أكبر
التحديات أمام
تطوير القدرة
التنافسية العربية.

انتشار الانترنت
في الدول العربية
لازال متواضعا
حيث يمثل خمس
مستوى دول
المقارنة.

تواضع انتشار
الانترنت في البلدان
العربية إنعكس في
ضعف عمليات
التجارة والحكومة
الالكترونية.

تكلفة استخدام
الانترنت لازالت
مرتفعة في الدول
العربية بشكل
كبير.

الأجنبية والعربية في هذا الجزء من سوق الاتصالات. بلغ متوسط أداء الدول العربية حوالي 195 خطأ نقلاً لكل 1000 ساكن مقابل 490 لدول المقارنة، وبلغت هذه النسبة 650 في كوريا وتجاوزتها الإمارات حيث وصل هذا المعدل إلى 656 خطأ، وقد حققت الدول الخليجية الأخرى مستويات متقدمة مثل البحرين بـ 522 خطأ والكويت بـ 452 خطأ، ولكن هذه النسب لا زالت منخفضة في كل من الجزائر والسودان واليمن.

أما في مجال الإنترنت، فمع انخفاض انتشارها في أغلب الدول العربية لا زال أيضاً عدد الخادّات الآمنة (Secure Servers) قليل جداً، حيث بلغ متوسط الدول العربية 12 مقابل 335 للدول المقارنة، و516 في كوريا مقابل 57 في الإمارات التي احتلت أفضل أداء عربي. هذا التّواضع في استخدام الخادّات الآمنة، ينعكس في ضعف استخدام الإنترنت في التطبيقات الاقتصادية والمالية والإدارية، خاصة في عمليات التجارة والحكومة الإلكترونيّة. كما أن تكلفة استخدام الإنترنت لا زالت مرتفعة في الدول العربية بشكل كبير، حيث بلغ متوسطها 35.7 دولاراً للفرد و100 ساعة مقابل 18.78 دولاراً أمريكياً في دول المقارنة، وتتميز مصر بانخفاض التكلفة لتصل إلى معدل 5.47 دولار.

ولتجسير هذه الهوة الواسعة بين الدول العربية ودول المقارنة، فإن الدول العربية بحاجة إلى تفعيل سياسات إصلاح جريئة في قطاع الاتصالات، وذلك من أجل توسيع قاعدة المستخدمين وتعميم استخدام الحاسب الشخصي والإنترنت، وتقليل تكاليف الهاتف عبر العديد من السياسات الهادفة إلى فتح أسواق الاتصالات للمنافسة، والقضاء على الاحتكار وتشجيع الاستثمار في التقنيات الرقمية الحديثة، وتطوير رأس المال البشري في قطاع الاتصالات، وذلك بغية رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

(4) فجوة التنافسية العربية

نتيجة لتفوق أغلب دول المقارنة على الدول العربية في مجال الأداء التنافسي، فإن تقييم فجوة



جدول رقم (14) : مؤشر رأس المال البشري

مؤشر رأس المال البشري													
الترتيب	مؤشر رأس المال البشري المنمط **	مؤشر رأس المال البشري	معدل القيد الجامعي - إناث	معدل القيد - جامعي	معدل القيد ثانوي - إناث	معدل القيد الثانوي	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	معدل الإنفاق على التعليم	معدل انخفاض الشباب	معدل انخفاض الأمية - الكبار	معدل توقع الحياة	الإنفاق على الصحة - % المحلي الإجمالي
14	0.50	0.50		0.15	0.55	0.53	0.65	0.87		0.79	0.46	0.79	0.15
7	0.67	0.63	0.46	0.23	0.82	0.80	0.85	0.99	0.14	0.97	0.80	0.88	0.18
3	0.74	0.69	0.59	0.44	0.69	0.69	0.84	0.90	0.24	0.98	0.93	0.98	0.61
16	0.45	0.46		0.44	0.65	0.69		0.77			0.25	0.72	0.14
4	0.73	0.68	0.51	0.36	0.70	0.70	0.84	0.93	0.33	0.99	0.84	0.83	1.00
2	0.86	0.78	1.00	1.00	0.77	0.79	0.84		0.22	1.00	1.00	0.89	0.46
5	0.72	0.67	0.53	0.23	0.72	0.71	0.88	0.99		0.86	0.71	1.00	0.15
9	0.61	0.59	0.77	0.53	0.63	0.60	0.75	0.95	0.13	0.00	0.77	0.79	0.15
12	0.59	0.57	0.45	0.30	0.55	0.52		1.00	0.63	0.94	0.81	0.87	0.09
21	0.00	0.12	0.00	0.00	0.00	0.00	0.26	0.72	0.20	0.00	0.00	0.13	0.11
18	0.24	0.30	0.14	0.09	0.18	0.21	0.40	0.60	0.38	0.39	0.16	0.70	0.30
15	0.49	0.50	0.15	0.05	0.59	0.61	0.79	0.87	0.24	0.97	0.55	0.90	0.01
1	1.00	0.89	0.98	0.61	1.00	1.00	0.84	0.95	0.47	1.00	0.88	0.97	0.95
6	0.69	0.65	0.59	0.26	0.75	0.74		0.94			0.73	0.94	0.00
11	0.60	0.58	0.42	0.24	0.47	0.51	0.75	0.77	0.79	0.87	0.62	0.87	0.24
13	0.58	0.56	0.25	0.15	0.72	0.70	0.84	0.92	0.46	0.83	0.76	0.00	0.88
19	0.20	0.27	0.09	0.05	0.13	0.11	0.59	0.63		0.58	0.31	0.36	0.12
17	0.39	0.42		0.03	0.23	0.24	0.50	0.75	0.27	0.83	0.65	0.77	0.28
10	0.60	0.58	0.38	0.24	0.63	0.62	0.68	0.90	0.61	0.88	0.54	0.85	0.52
8	0.63	0.60		0.09	0.65	0.63	1.00	0.91	0.00	0.83	0.61	0.95	0.08
20	0.12	0.21	0.06	0.09	0.08	0.27	0.00	0.00	1.00	0.35	0.12	0.33	0.20
	0.48	0.49	0.34	0.19	0.49	0.50	0.64	0.79	0.37	0.66	0.51	0.74	0.23
	0.75	0.70	0.66	0.50	0.75	0.74	0.84	0.94	0.41	0.95	0.87	0.74	0.60

* مؤشر رأس المال البشري هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر رأس المال البشري المنمط هو إعادة ترميز مؤشر رأس المال البشري بحيث أن قيمة تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح



ورفع العائد عليه.

(5) ميزان التنافسية العربية

إن مؤشر التنافسية العربية يغطي مجالات عديدة يعتقد أن لها تأثير مباشر على أداء هذه الدول في الأسواق الدولية. كما أن كل الدول تتميز في الأداء الجيد في بعض الجوانب، بينما يكون أداؤها متواضعاً في جوانب أخرى. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فإنه يمكن قياس مستويات التنافسية في الأسواق الدولية بالاعتماد على مفهوم "ميزان التنافسية"، بحيث يقيس فرق نقاط القوة (الأصول) على نقاط الضعف (الخصوم). ويعتبر أداء البلد نقطة قوة إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأعلى لأي مؤشر من مؤشرات التنافسية العربية، ونقطة ضعف ما إذا كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المؤشر تحت الدراسة. واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي تم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة وتم ترتيب الدول حسب هذا الميزان، فقد تبين أن نصف الدول لها ميزان موجب بينما يعاني النصف الثاني من قصور في ميزان التنافسية. يشكل هذا الميزان نظام معلومات يمكن الاسترشاد به لتقليل الخصوم (نقاط الضعف) وتحويلها إلى أصول (نقاط قوة).

أما الدول التي حققت ميزاناً موجباً، فهي الدول الخليجية الست بالإضافة إلى الأردن وتونس. أما الدول الأخرى، فإن الميزان فيها يتدهور بشدة في حالة الدول العربية منخفضة الدخل (موريتانيا، اليمن والسودان)، وتأتي قبلها سوريا والمغرب ومصر، ومن ثم ينخفض العجز بدرجة أقل في حالة الجزائر ولبنان. تجدر بالإشارة إلى أن ميزان التنافسية بالطريقة التي تم حسابه لا يعطي ترجيحاً لأهمية الأصول والخصوم في الميزان الإجمالي، حيث يعتبر كل عامل متساوٍ بالأهمية، بينما في الواقع تؤثر هذه العوامل في مستويات التنافسية بشكل مختلف.

التنافسية العربية بالنسبة لدول المقارنة يصبح من أهم المؤشرات، التي يمكن من خلالها تقييم سياسات التنافسية العربية وما حققته من نتائج. وتعطي هذه الفجوة إشارات لأولويات هذه السياسات في تحسين التنافسية العربية. فمن خلال التمعن في متوسط الأداء العربي مقارنة بدول المقارنة مقاساً بالمؤشرات الإجمالية، فإن حجم الفجوة العربية يبلغ في الإجمالي حوالي 70% مقارنة بكوريا أو 50% مقارنة بمتوسط دول المقارنة، وتتقلص فجوة التنافسية الجارية قليلاً إلى 53% مقارنة بكوريا (أو 23% بدول المقارنة)، كما أن فجوة بيئة الأعمال في نفس مستوى فجوة التنافسية الجارية، ولكن هوة فجوة التنافسية الكامنة تتوسع إلى 73% مقارنة بكوريا أو 42% مقارنة بدول المقارنة.

وبالنظر إلى المكونات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية، فإن الفجوة الرقمية والمقاسة بالبنية التحتية التقانية لا زالت واسعة ولم يحدث فيها تقدم نحو ردمها على المستوى العربي، ذلك بالرغم من تقدم بعض الدول خاصة الخليجية في إرساء بنية تحتية تقنية متطورة. وقد وصلت الهوة الرقمية معدل 70% من مستوى كوريا وتمثل 30% من مستوى دول المقارنة الخمسة. كما أن فجوة الطاقة الابتكارية وتوطينها تفوق 50% من مستوى كوريا، وتأتي بعدها البنية التحتية ورأس المال البشري والحاكمية وفاعلية المؤسسات. أما العناصر المتبقية، فإن فجوة التنافسية فيها تقل عن 20% عن مستوى كوريا. تدل هذه الحالة بوضوح كبير على أن الدول العربية مجتمعة تعاني من قصور كبير في مجال التنافسية الكامنة، وهي تقف عائقاً تجاه تطوير القدرة التنافسية العربية في الأسواق الدولية.

وتحتاج الدول العربية إلى إعادة النظر في سياسات تدعيم قدرتها التنافسية، بالتركيز على الاستثمار الجيد في مجالات البنية التحتية التقنية والأساسية ورفع العائد على الاستثمار فيها، عن طريق الإدارة الجيدة لهذه المرافق، واتباع الصيغ الحديثة في التمويل والإنجاز، وكذلك دعم نقل التقنية وخاصة توطئتها وكذلك تنمية رأس المال البشري، وخاصة نوعياً من خلال تحسين التعليم وربطه بسوق العمل

بلغ حجم فجوة
التنافسية العربية
حوالي 70%
مقارنة بكوريا
أو 50% مقارنة
بمتوسط دول
المقارنة.

لأزالـت الفجوة الرقمية واسعة ولم يحدث فيه تقدم نحوردمها على المستوى العربي، بالرغم من تقدم بعض الدول الخليجية في إرساء بنية تحتية تقنية متطورة.

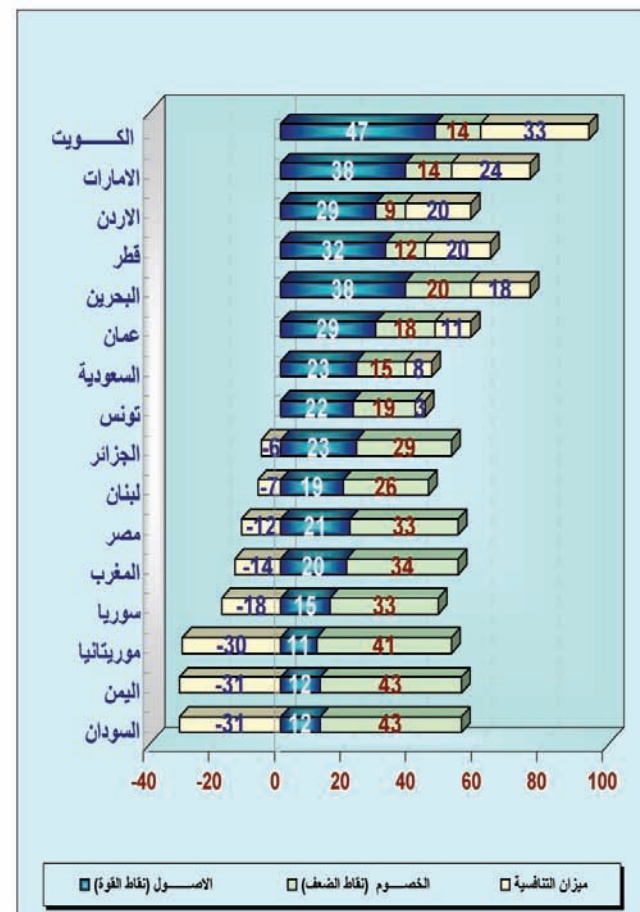
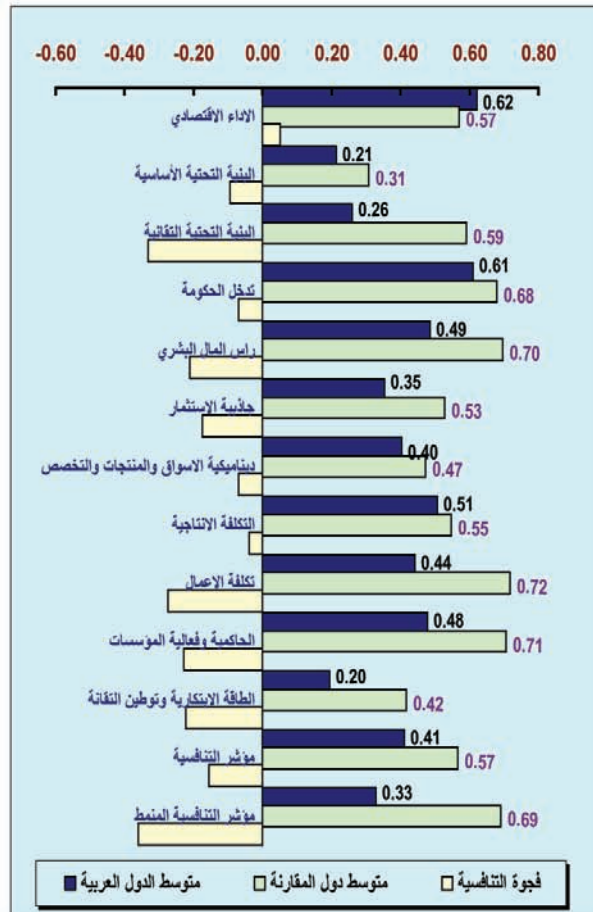
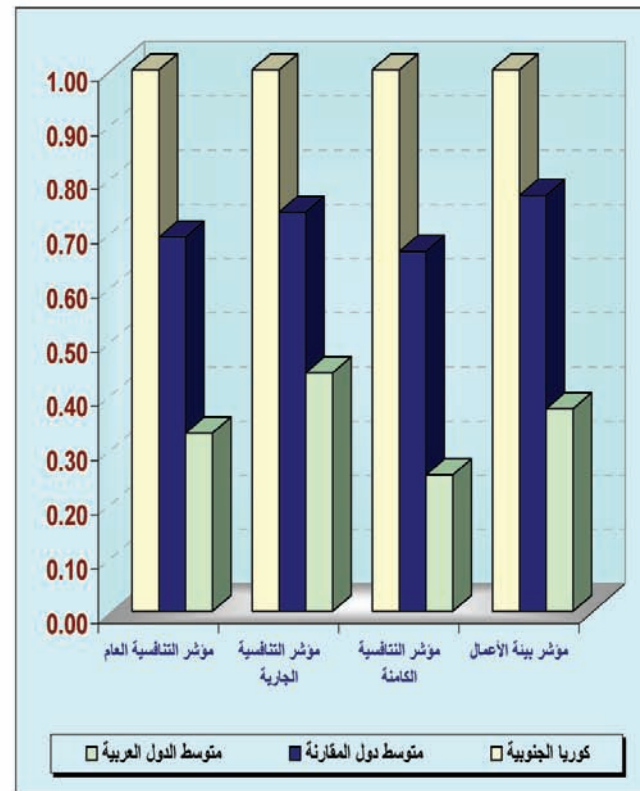
جدول رقم (15) : البنية التحتية والتقانية

مؤشر البنية التحتية التقانية										
الترتيب	مؤشر البنية التحتية التقانية المنمط **	مؤشر البنية التقانية *	عدد الهواتف لكل شخص 1000	خدمات شبكة الإنترنت الأمنة	عدد الحواسيب المستخدمة	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل 1000 شخص	الربط في الشبكة الكوكبية	تكلفة استخدام الانترنت	الدولة	
17	0.18	0.18	0.11	0.01	0.01	0.00	0.02	0.92	الجزائر	
6	0.47	0.45	0.53	0.02	0.29	0.65	0.42	0.78	البحرين	
5	0.49	0.46	0.46	0.32	0.21	0.48	0.41	0.89	تشيلي	
14	0.23	0.22	0.20	0.02	0.02	0.06	0.03	1.00	مصر	
12	0.26	0.25	0.25	0.01	0.06	0.24	0.09	0.87	الأردن	
1	1.00	0.94	1.00	0.88	1.00	0.81	1.00	0.97	كوريا الجنوبية	
9	0.41	0.38	0.41	0.03	0.25	0.56	0.18	0.88	الكويت	
10	0.32	0.30	0.38	0.03	0.14	0.28	0.18	0.80	لبنان	
4	0.51	0.48	0.38	0.27	0.27	0.43	0.54	0.98	ماليزيا	
20	0.15	0.15	0.00	0.00	0.01	0.08	0.00	0.79	موريتانيا	
16	0.22	0.21	0.06	0.02	0.03	0.23	0.03	0.87	المغرب	
13	0.24	0.23	0.16	0.00	0.06	0.18	0.10	0.88	عمان	
2	0.67	0.64	0.86	0.39	0.23	1.00	0.44	0.90	البرتغال	
8	0.42	0.40	0.57	0.01	0.32	0.45	0.16	0.89	قطر	
11	0.28	0.27	0.28	0.03	0.19	0.20	0.10	0.81	السعودية	
7	0.46	0.44	0.21	1.00	0.13	0.34	0.12	0.82	جنوب أفريقيا	
21	0.00	0.00	0.01		0.00	0.00	0.00	0.00	السودان	
19	0.17	0.16	0.22	0.00	0.02	0.02	0.01	0.68	سوريا	
15	0.23	0.22	0.22	0.01	0.05	0.05	0.08	0.92	تونس	
3	0.59	0.56	0.66	0.10	0.24	0.82	0.61	0.95	الإمارات	
18	0.18	0.17		0.00	0.00	0.01	0.00	0.84	اليمن	
	0.27	0.26	0.27	0.02	0.10	0.24	0.13	0.80	متوسط الدول العربية	
	0.62	0.59	0.58	0.57	0.37	0.61	0.50	0.91	متوسط دول المقارنة	

* مؤشر البنية التحتية التقانية هو متوسط العوامل المكونة للمؤشر

** مؤشر البنية التحتية التقانية النمط هو إعادة ترميز مؤشر البنية التحتية التقانية بحيث أن قيمه تصبح محصورة بين الصفر والواحد الصحيح

جدول رقم (16) : فجوة وميزان التنافسية العربية





الجزء الثاني
تنافسية الخدمات التجارية العربية
الباب الأول
تحديات تنافسية الخدمات
التجارية العربية





الباب الأول

تحديات تنافسية الخدمات التجارية العربية

(1) مقدمة

لاشك أن العالم يدخل القرن الحادي والعشرين في ظل نظام اقتصادي أبرز سماته تفعيل الحرية الاقتصادية، وإزالة العوائق أمام حركة التجارة السلعية و الخدمات، والاستثمارات الخارجية، والإتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية، في إطار سوق تنافسية عالمية واسعة. وقد طرح هذا الواقع تحديات أمام دول العالم كافة، وخاصة النامية منها والعربية، فانتهجت سياسات جديدة للتنمية الاقتصادية مضمونها تدابير شاملة لتعبئة الموارد الإنتاجية وتطويرها وتحسين كفاءة استخدامها، والقيام بالإصلاحات الهيكلية الرامية لترشيد الإنفاق، وتحرير الاقتصاد، وتحسين القدرة على تحفيز التمويل الداخلي واجتذاب الاستثمار الخارجي. وفي هذا الإطار، فقد قامت العديد من الدول العربية ببذل جهود لدعم الأطر المؤسسية لإصلاح الإدارة الاقتصادية والنظم القانونية لرفع جاذبية إقتصاداتها تجاه المستثمرين الأجانب عبر إجراء العديد من الإصلاحات وتحرير الأطر المنظمة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، من ضمنها تبسيط الإجراءات الإدارية وإنجاز الاتفاقيات الثنائية لضمان وترويج الاستثمار وإقامة المناطق الحرة، ومناطق معالجة السلع الموجهة للتصدير وتطبيق برامج الخصخصة. وعلى الرغم من جدية الجهود التي بذلت في عدد من البلدان العربية لترويج الاستثمار والتجارة وتحريرهما، فإن البيئة المنظمة لهما لا زالت تكتنفها العديد من المعوقات الإدارية والاقتصادية التي تحول دون تعزيز ثقة القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية وتشجيع تدفق الاستثمارات المباشرة والتجارة سواء البينية أو خارج المنطقة.

ومن أهم العوائق التي تواجه تنمية التجارة والاستثمار في معظم البلدان العربية يمكن ذكر التدخل المباشر والواسع للقطاع العام من خلال فرض الممارسات الاحتكارية وتوسع نشاط شركات القطاع العام أو من خلال المساهمة الاستراتيجية في الشركات المخصصة. كما يواجه المتعاملون في قطاع التجارة والاستثمار بيروقراطية معقدة وطويلة وغير شفافة، بالإضافة إلى وجود عوائق أخرى تمارس نفس الأثر السلبي على التجارة والاستثمار مثل ضعف نظام الحماية الفكرية، وغياب نظام تشريعي شفاف، وتباعد النظم الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في البلدان العربية، فضلاً عن بعض المخاطر السياسية المتعلقة بالخلافات ما بين وداخل بعض الدول في المنطقة. وقد أدت هذه العوامل من الناحية الفعلية إلى نتائج بالغة التواضع للإصلاحات التي تم اعتمادها منذ نهاية الثمانيات.

تشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات قد بلغت في سنة 2003 حوالي 353 مليار دولار منها 291 مليار دولار تمثل الصادرات السلعية. وبذلك تقتصر صادرات الخدمات العربية على 62 مليار دولار أمريكي أي بحصة لا تتجاوز 3.6% من الصادرات الدولية، وباستبعاد الصادرات من النفط والغاز ومشتقاتهما، فإن مبلغ الصادرات السلعية يتراجع إلى 85 مليار دولار فقط وهو ما يعادل صادرات دولة صغيرة مثل أيرلندا. أما الصادرات البينية العربية، فقد بلغت مبلغ 26 مليار دولار فقط خلال نفس السنة، أي ما يعادل 8.4% من إجمالي الصادرات السلعية العربية، وهو ما يعني تضائل نسبة التجارة العربية البينية مقارنة بحجم

بالرغم من الجهود التي بذلت لترويج الاستثمار والتجارة فإن البيئة المنظمة لها لا زالت طاردة وتحول دون تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية العربية.

صدرت الدول العربية حوالي 62 مليار دولار أمريكي من الخدمات التجارية أي بحصة لا تتجاوز 3.6% من الصادرات الخدمية الدولية.



لا زالت الروابط الاقتصادية للمنطقة العربية مع باقي دول العالم قائمة على تصدير النفط والغاز وحصيلة تحويلات المهاجرين.

التجارة البينية في الأقاليم الاقتصادية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فقد اتخذت حصة الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية اتجاهًا تنازلياً خلال الفترة 1980-2004، حيث سجلت أقل من 5% سنة 2004 مقارنة بنسبة 5.1% و 12.2% في عامي 1980 و 1990 على التوالي. كما أن الروابط

الاقتصادية للمنطقة مع باقي دول العالم الخارجي لا زالت قائمة أساساً على تصدير النفط والغاز والموارد الطبيعية وحصيلة تحويلات العاملين المهاجرين، بينما استطاعت العديد من الدول والمناطق أن تكون فاعلة ومنخرطة في شبكات الإنتاج الدولية في قطاع الصناعات التحويلية والتقانة وقطاعات ديناميكية أخرى يأتي على رأسها القطاع الخدمي.

جدول رقم (1) : تنافسية الصادرات العربية 1980-2003

2004	2003	2000	1995	1990	1985	1980	
8975589	7490263	6435732	5168919	3493575	1970911	2033075	صادرات السلع العالمية (مليون دولار أمريكي)
374478	291435	261666	150642	146078	110346	230083	صادرات السلع العربية (مليون دولار أمريكي)
2192792	1862550	1528385	1239039	830800	407480	390799	صادرات الخدمات العالمية (مليون دولار أمريكي)
64500	61137	60630	49131	32580	21865	21033	صادرات الخدمات العربية (مليون دولار أمريكي)
4.9	4.7	5.0	3.8	5.1	6.6	12.2	حصة الدول العربية من صادرات السلع والخدمات العالمية
4.2	3.9	4.1	2.9	4.2	5.6	11.3	حصة الدول العربية من صادرات السلع العالمية
2.9	3.3	4.0	4.0	3.9	5.4	5.4	حصة الدول العربية من صادرات الخدمات العالمية
		76.2	70.9	75.5	76.6	83.0	حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية العربية
	19.2	17.3	19.9	17.3	12.9	7.0	حصة صادرات السلع المصنعة من إجمالي الصادرات السلعية العربية

المصدر: الأونكتاد (2005)، الكتاب الإحصائي السنوي.

وكذلك الحال في مجال تجارة الخدمات، فقد شهدت المنطقة العربية تدهوراً في حصتها في السوق الدولية، حيث كانت تمثل 5.4% في عام 1980، ولم تتعدى 3% سنة 2004. وبالرغم من أن السياحة تمثل أهم القطاعات الخدمية من حيث التصدير، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تنحصر ما بين 3 إلى 4%، بينما تتزايد هذه النسبة باطراد في مناطق أخرى مثل أوروبا وآسيا الوسطى. كما تراجعت حصة صادرات السياحة العربية من 3.4% سنة 1987 إلى حوالي 2.6% سنة 2000، بينما تضاعفت تجارة السياحة في العالم خمس مرات خلال نفس الفترة. و قد ساهمت هذه النتائج في توسيع الفجوة بين الأداء

الاقتصادي العربي وباقي مناطق العالم، وهو ما أكدت دراسة للبنك الدولي في عام (2003)، التي خلصت إلى أن حقبة التسعينات كانت تمثل مرحلة الركود وتراجع التجارة والاستثمار في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، مما جعلها المنطقة الوحيدة التي سجلت تراجعاً خلال تلك الحقبة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الضغوط على دول المنطقة لإجراء إصلاحات عميقة واتباع دول العالم في تطبيق سياسات التحرير والتحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) وفتح الأسواق.

أظهرت العديد من الدراسات الدور الهام لقطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية وكذلك تنامي



تلعب الخدمات
المحورية الأساسية
مثل الاتصالات
والنقل دوراً ريادياً
في تخفيض تكلفة
التصدير ودعم
الروابط مع
شبكات الإنتاج
الدولية.

الاتجاه الأول : التحول في الأنظمة الاقتصادية العربية، وتزايد التحول نحو سياسات التحرير أحادية الجانب، والاعتماد على قوى السوق وآلياته واستعراض أهمية تجارة الخدمات ودورها في تعزيز التنافسية الوطنية في الأقطار العربية .

الاتجاه الثاني : الانفتاح على تيارات العولمة، والاستجابة لضغوط الاتفاقية الدولية لتحرير تجارة الخدمات، ومن ثم تقليل القيود على تجارة الخدمات، والتحديات التي تواجه الدول العربية في تجارة الخدمات، وآثار إتفاقيات الجاتس (GATS) وتحرير تجارة الخدمات على تنافسية هذه الدول.

(2) أهمية تجارة الخدمات ودورها في تعزيز التنافسية الوطنية

ترجع التجربة الدولية أن النوعية الأفضل والتكاليف الأقل للخدمات الأساسية (مثل النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل) ومدخلات الإنتاج الهامة (مثل الكهرباء)، تقوم بدور رئيسي في تخفيض تكاليف التصدير وتدعيم الارتباط بشبكات الإنتاج العالمي. وللإصلاحات في مجال النظم التي تخلق مزيداً من المنافسة في السوق بالنسبة للخدمات وصناعات الشبكات، دور فعال في دفع المسؤولين عن التشغيل على تحسين الكفاءة وتمير تكاليف الإنتاج المخفضة إلى المنتفعين بالخدمة. وبالإضافة إلى نفعها للتجارة، فإنه يمكن تحرير التجارة في الخدمات من خلق المزيد من فرص الاستثمار أمام القطاع الخاص المحلي، والمساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي. ويمكن أن يعوض الاستثمار المعزز تكاليف التكيف في المدى القصير، التي تنشأ عن تخفيض حماية الصناعات المنافسة للواردات.

تتأني العديد من
الدول العربية
من ضعف الدعم
المقدم من قبل
قطاع الخدمات
ومن ارتفاع
التكلفة في هذا
القطاع.

من الناحية النظرية، فقد بدأ الاهتمام بالبحث في تجارة الخدمات على كونها نشاطاً يختلف عن تجارة السلع وبتحديد أوجه الاختلاف وما يعنيه لتخذ القرار في رسم السياسات الوطنية. تاريخياً، عُولجت معظم الخدمات كسلع غير قابلة للتجارة، بينما عوملت السلع على أنها قابلة للتجارة، أي أنه

أهمية تجارة الخدمات في الأسواق الدولية. فالقارئ والشواهد الدولية تشير إلى أن ارتفاع نوعية الخدمات الأساسية والمحورية (الاتصالات، النقل، الخدمات المالية، وخدمات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات) والمدخلات ذات الصلة بالإنتاج مثل الكهرباء، تلعب دوراً ريادياً في تخفيض تكلفة التصدير ودعم الروابط مع شبكات الإنتاج الدولية، بالتالي في دعم قدرة الوحدة الاقتصادية على التنافس في الأسواق الدولية. إلا أن العديد من الدول العربية تعاني من ضعف الدعم المقدم للإنتاج من قبل قطاع الخدمات ومن ارتفاع التكلفة في هذا القطاع، الأمر الذي يؤدي غالباً إلى التقليل من ربحية التصدير وتدهور القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى التكاليف، فإن عدم الوثوقية في هذه الخدمات قد يكون أكثر ضرراً للتنافسية من ضرر التكاليف المرتفعة ذاتها. حيث أن توقف الإنتاج، وعدم الوفاء بمواعيد التسليم تجعل عملية المنافسة معقدة وعشوائية.

وبالرغم من أن جزءاً من التكاليف المرتفعة لهذه الخدمات راجع إلى خلل في منظومة الخدمات الداعمة مثل عدم التحكم في التقانة، فإن جزءاً لا بأس به من هذه التكاليف راجع أيضاً إلى التنظيمات المقيدة لقطاع الخدمات الذي يمكن تحسين فعاليته دون اللجوء إلى استثمارات حكومية ضخمة. فمثلاً فتح الأسواق ورفع مستويات المنافسة وتسريع برامج الخصخصة قد يحقق تخفيضات ملموسة في التكاليف ويرفع من وتأثير استخدام هذه الخدمات. ولمواجهة هذه التحديات، فقد قامت العديد من الدول العربية باعتماد و تطبيق برامج إصلاح تهدف إلى تحرير هذه القطاعات وتقليل التدخل البيروقراطي ورفع درجة المساهمة الأجنبية، بغية تحسين مستوى التقانة والفعالية.

بناء على ذلك، فإن هذا الجزء من التقرير يتناول دراسة وتحليل الأوضاع الراهنة للقطاعات الخدمية في الوطن العربي، والتي لا يمكن أن تتم بمعزل عن اتجاهين رئيسيين وإن كانا مترابطين على المستوى الداخلي العربي والخارجي العالمي:



الاتفاق الخاصة بتجارة الخدمات، فقد تم تثبيت بعض النتائج الأساسية على المستويين النظري والتطبيقي. ومن أهم هذه النتائج إمتلاك الدول النامية لبعض المزايا النسبية في تجارة الخدمات، وتوفر إمكانية توسيع تجارتها في مجال الخدمات شريطة إتباع السياسات الجيدة والملائمة. ووفقاً لهذه النتائج، فإن تخوف الدول النامية من تكبد خسائر نتيجة تحرير تجارة الخدمات أصبح غير مبرر، خاصة بعد حصول البعض منها على حصص أعلى من صادرات الخدمات، حيث أن التطورات التقنية وتسارع إنتاج المنتجات عالية التقنية سهلت تصدير العديد من هذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، ساهمت هذه التطورات في مساعدة الدول النامية في تنمية صادرات الخدمات السياحية والخدمات الثقافية، وخدمات دعم العمل المكتبي، خدمات التشييد والبناء وخدمات الأعمال.

كما تطورت تجارة الخدمات نتيجة انخفاض تكاليف التعديل المرتبطة بتحريرها مقارنة بتحرير تجارة السلع. وكما هو معروف فإن تحرير أسواق السلع يصحبه فاقد في المداخل الحكومية ناجم عن خفض القيود الجمركية ومواجهة المنافسة الشرسة للواردات الأجنبية، التي قد تؤدي إلى انكماش الدخل المحلي وارتفاع معدلات البطالة. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن تحرير تجارة الخدمات ينجم عنه ارتفاع في الرفاهية أعلى من تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلى تميزها بقلة الضغوط المقاومة للتحرير. كما أن تحرير تجارة الخدمات سيخفض تكاليف التعامل، حيث أن الخدمات المحلية غير الفعالة تحمل القطاعات الإنتاجية تكاليف إضافية، مما يقلل من تنافسية الصادرات السلعية في الأسواق الدولية، وكذلك من تقليص التنافس في الأسواق المحلية. خلاصة القول، فإن تحرير تجارة الخدمات إذا ما أدت إلى رفع وتأثر تصديرها فإنها تساعد في رفع وتأثر الدخل في الدول النامية، وتعزيز مستويات الرفاهية وتقليل معدلات البطالة والفقر فيها، وذلك لأن أغلب نشاطاتها كثيفة العمالة.

كان يعتقد بمحدودية مساهمة تجارة الخدمات في تنمية التجارة الخارجية. ومع حصول العديد من التحولات التقنية، فلم يعد الاقتصاديون يعاملون الخدمات على أنها قطاع غير قابل للتجارة، حيث أن ثورة المعلومات وتقنيات الحاسوب غيرت العديد من المعطيات حول تجارة الخدمات، ولم يعد قيد التواجد أو القرب بين المستهلك والمنتج ضرورياً لتقديم بعض الخدمات.

من أهم العوامل التي أدت إلى تنامي أهمية تجارة الخدمات هي ضغوطات الدول المتقدمة في إدراج بند تحرير تجارة الخدمات ضمن مفاوضات جولة الأوروغواي. في بداية الأمر، لم يكن واضحاً لدى الأكاديميين ولا صناع القرار طبيعة التحديات والإشكاليات التي تتجم عن تحرير تجارة الخدمات، مما أدى بالدول النامية إلى عدم الحماس إلى التحرير الكلي لتجارة الخدمات كما هو واضح من مسيرة اتفاقية الجاتس، التي اكتفت بتحرير عدد محدود من القطاعات التي تتعهد بها الدول دون غيرها. أن عدم الحماس كان راجعاً إلى تخوف الدول النامية من سيطرة الدول المتقدمة على هذه التجارة والاستفادة لوحدها من عملية التحرير، ويرجع العامل الثاني إلى التخوف من عملية التحرير في حد ذاتها والمخاطر المتعلقة بها، خاصة في ما يتعلق بالتشغيل وتوزيع الدخل والمنافسة. وبالرغم من هذه المخاوف، فقد أدت ضغوط الدول المتقدمة خاصة منها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى موافقة الدول النامية على إدراج تحرير تجارة الخدمات ضمن منظمة التجارة العالمية في ما يعرف بالاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات.

منذ انتهاء دورة الأوروغواي، تزايد حجم البحوث والدراسات حول تجارة الخدمات بشكل ملحوظ، وسيطرت قضايا تحرير الخدمات على محادثات التجارة الدولية على كل المستويات، وبدأت تظهر التحديات والقضايا التي ولدتها إتفاقية الجاتس تدريجياً. وبالرغم من عدم تكشف كل أبعاد

أدت التحولات التقنية وضغوطات الدول المتقدمة نحو المزيد من تحرير الخدمات إلى تنامي أهمية تجارة الخدمات في التجارة العالمية.

أظهرت الدراسات أن الدول النامية تمتلك مزايا نسبية معتبرة في تجارة الخدمات خاصة تلك المرتبطة بالموهوبات الطبيعية مثل نشاط السياحة.



وعن قطاع الخدمات المالية والتأمين. هذا بالإضافة إلى صعوبة تحليل قطاع الخدمات في ظل عدم توفر بيانات مفصلة ودقيقة حول طبيعة وتدفقات تجارة الخدمات والسياسات الحكومية في ما يتعلق بالقيود المفروضة على هذه التدفقات، مقارنة بتجارة السلع، مما يعقد عملية القياس وتقييم فعالية برامج تحرير تجارة الخدمات.

بالرغم من أن قضايا تحرير تجارة الخدمات أصبحت أكثر شفافية وفهماً، إلا أن هناك بعض التعقيدات لا زالت قائمة ترجع إلى اختلاف خصائص كل قطاع عن غيره من قطاعات الخدمات. وبالتالي فإن تعميم منهجية تحرير تجارة الخدمات على كل أنواع الخدمات قد لا يكون مناسباً. فمثلاً تحرير قطاع الاتصالات يختلف جذرياً عن السياحة

جدول رقم (2) : صادرات الخدمات التجارية حسب مستويات الدخل والمناطق وأهمية قطاع الخدمات لسنة 2003

المنطقة	حصة إنتاج قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	صادرات الخدمات (مليار دولار)	الحصة من الصادرات العالمية
دخل مرتفع	70.3	1428	82.5
دخل متوسط، شريحة عليا	60.7	93.7	5.4
دخل متوسط، شريحة دنيا	49.21	174.8	10.1
دخل منخفض	46.1	32.7	1.89
شرق آسيا والهادي	36.41	84.51	4.88
أوروبا وآسيا الوسطى	57.24	96.43	5.57
أمريكا اللاتينية والكاريبي	63.92	51.50	2.97
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	41.15	27.87	1.61
جنوب آسيا	48.76	29.03	1.67
جنوب الصحراء	51.90	11.90	0.68
الاتحاد الأوروبي	69.68	572.94	33.13
أمريكا الشمالية	68.89	329.64	19.06
العالم	66.55	1729.13	100.0

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل. حيث بلغت حصة هذا القطاع 70% من إجمالي التشغيل في الدول المتقدمة.

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، 2005.

(2). كما أن هذا القطاع من أهم القطاعات الموفرة لفرص العمل، حيث بلغت حصة هذا القطاع 70% من إجمالي التشغيل في الدول المتقدمة، وبدرجة أقل في الدول النامية. أما على صعيد التجارة الخارجية، فقد بدأ العالم يشهد في العقود الأخيرة تفوقاً في نمو

يلعب قطاع الخدمات ومبادلاته دوراً متعاظماً في إقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. حيث أنه يمثل ما يعادل 70% من الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الأولى، و52% في المجموعة الثانية حسب البيانات الواردة في الجدول



(سلع وخدمات) من 16% سنة 1980 إلى 20% سنة 2003.

بينما ازدادت هذه النسبة في الدول النامية من 11% سنة 1980 إلى 14% سنة 2003 (جدول 3). ويرجع أغلب هذه التطورات في صادرات الخدمات التجارية إلى تزايد صادرات خدمات الأعمال (الخدمات المالية والتأمين وكذلك خدمات الاتصالات) الناجمة عن تحرير هذه القطاعات، حيث بلغ إجمالي الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما يُعادل 11 ترليون دولار سنة 2004، وشكلت صادرات الخدمات

تجارة الخدمات على تجارة السلع، حيث بلغ معدل نمو التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2004 حوالي 7.8% سنوياً مقارنة بنحو 7.1% لتجارة السلع. وقد نمت صادرات الدول النامية من الخدمات التجارية بمعدل 8.6% خلال نفس الفترة. وقد يرجع هذا التفوق النسبي في نمو تجارة الخدمات إلى: وجود إمكانيات تجارة كامنة سمح باستغلالها تسارع وتأثر برامج التحرير الاقتصادي، وكذلك إلى تحسن منهجيات قياس تجارة الخدمات. كما تشير البيانات إلى ارتفاع حصة تجارة الخدمات من إجمالي التجارة

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من السلع والخدمات حوالي 11 ترليون دولار، وشكلت صادرات الخدمات حوالي 19% من هذا الإجمالي.

جدول رقم (3) : صادرات السلع والخدمات العالمية 2000-2004

معدل النمو السنوي			الحصة %	الصادرات مليار دولار (2004)	
21.0	17.0	9.1	81	8907	السلع
15	16	9.1	9	783	المنتجات الزراعية
32	23	10.2	14	1281	النفط و المناجم
20	16	8.8	74	6570	السلع المصنعة
18.0	14.0	9.0	19	2125	الخدمات التجارية
23.0	14.0	10.0	24	500	النقل
18.0	10	7.0	29	625	السفر
16.0	16	11.0	47	1000	الخدمات التجارية الأخرى

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

النامية ذات الدخل المتوسط ما نسبته 15.6% والدول ذات الدخل المنخفض نحو 1.9% (جدول 4). كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بدأ يتعاظم على الصعيد الدولي حيث ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مخزون الاستثمار العالمي من 49% سنة 1990 إلى 60% سنة 2003.

حوالي 19% من هذا الإجمالي، أي ما يعادل 2125 مليار دولار، توزعت ما بين خدمات النقل بنسبة 24%، والسفر بنسبة 29% والخدمات الأخرى بنسبة 47% (جدول 3). وتسيطر الدول المتقدمة على صادرات الخدمات بنسبة 83% من إجمالي الصادرات الخدمية العالمية، بينما بلغت حصة الدول



ارتفعت حصة قطاع الخدمات من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من 49% سنة 1990 إلى 60% سنة 2004.

القائمة عائقاً أمام عملية تنمية صادرات الخدمات وفعاليتها؟ ما هي طبيعة التحرير الواجب إنتهاجها: هل التحرير التدريجي أم الشامل، وعبر نمط واحد أم أنماط متعددة؟ وهل يجب القيام بالتحرير في إطار السياسات الوطنية بشكل منفرد، أم في إطار المفاوضات الإقليمية والثنائية أو المتعددة الأطراف؟ وما هي القطاعات الواجب وضعها ضمن أولويات تحرير تجارة الخدمات، وما هي نسب تحرير هذه القطاعات؟ وهل يجب إجراء تحرير شامل للقطاع أم تحرير بعض القطاعات الفرعية؟ كل هذه الأسئلة ذات طبيعة تطبيقية تحتاج إلى دراسات تجريبية وأطر سياسات تحرير محددة الأهداف.

(3) أهمية قطاع تجارة الخدمات في الاقتصادات العربية

إن ظاهرة إرتفاع حصة صادرات الخدمات يمكن ملاحظتها في العديد من الدول العربية، حيث أنها أولاً تشكل نسبة هامة في إقتصادات كل من لبنان (87%) مصر (63%) والمغرب (38%) والأردن (36%). وتونس (26%)، وقد تراجعت هذه النسبة بشكل لافت للانتباه في سوريا من 54% سنة 1995 إلى 18% سنة 2003 وبدرجة أقل في اليمن، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات السلعية وخاصة النفط وتراجع صادرات الخدمات. كما أن تونس التي تعتمد على نشاط السياحة بشكل واسع، تراجعت فيها نسبة الصادرات الخدمية من 31% إلى 26% ما بين عامي 1995 و2003. أما في الدول النفطية (الكويت، السعودية والجزائر) فإن نسبة الصادرات الخدمية لا تتعدى 10% ولم تشهد تطوراً يذكر، كما أن ارتفاع أسعار النفط منذ عام 1999 يؤثر على الأهمية النسبية لهذه الصادرات بشكل ملحوظ، مما يعطى انطباعاً بتراجعها. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول النفطية التي حققت تقدماً في صادرات الخدمات التجارية، حيث بلغت نسبتها 18% من إجمالي الصادرات لسنة 2003 (جدول 7).

كما أن حصة الدول المتقدمة تشكل أكثر من 78% من الإجمالي في نهاية سنة 2003 (جدول 5)، وبلغت عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات 63% من الإجمالي (جدول 6).

يحتل تحرير تجارة الخدمات أهمية قصوى بالنسبة للدول النامية بالرغم من أنه لم يتم بعد إدراك كل التحديات المحيطة بها. ويرجع ذلك إلى دور تحرير هذه الخدمات في تحريك النمو، سواء عن طريق الصادرات أو عن طريق تحسين فعالية تقديم الخدمات خاصة الداعمة منها للإنتاج، والتي تعتبر جزءاً هاماً من تكلفة الإنتاج، وما تتميز به عملية تحرير الخدمات من انخفاض تكاليف التعديل المرتبطة بها، خاصة عبر الانماط التي ترى فيها الدول أقل ضرراً لاقتصاداتها، مما قلل من مخاوف الدول وشجعها على المضي قدماً في تحرير تجارة الخدمات. كما أن ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيا الحاسوب، التي تزامنت مع اندفاع تيار العولمة والضغطات الدولية نحو تطبيق إقتصاد السوق والتشدد في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وانتشار سياسات مناطق التجارة الحرة، سواء مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، كلها ساعدت على تسارع الخطي نحو تحرير التجارة الخارجية بما فيها تجارة الخدمات، التي هي أوسع نطاقاً من تحرير تجارة السلع، لما تتضمنه من أنماط أوسع لتوريد الخدمة.

وبالرغم من هذه العوامل الدافعة نحو تحرير أكثر للتجارة الخارجية، فإن المعادلة الصعبة الواجب تحقيقها هي كيف تستطيع الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية تحقيق المنافع من هذه البرامج بأقل كلفة تعديل ممكنة وفي نفس الوقت توظيفها في ترويج النمو وتحسين رفاهية السكان؟ كما أن هناك العديد من الإشكاليات التي تواجه متخذي القرار والمتعلقة بتحقيق هذه الأهداف، مثل تحديد طبيعة الإصلاحات والتعديلات في الأنظمة والقوانين المنظمة لتجارة الخدمات، وكيفية التعرف مسبقاً على آثار تحرير التجارة، وإلى أي حد تشكل التشريعات

تشكل صادرات الخدمات نسبة هامة من صادرات العديد من الدول العربية حيث تشكل نسبة مهمة في كل من لبنان ومصر والمغرب والأردن وتونس.

جدول رقم (4) : اتجاهات تجارة الخدمات في العالم (مليون دولار أمريكي)

2003	1990	1980	صادرات السلع
7490263	3493575	2033075	العالم
4856981	2516758	1326945	الدول المتقدمة
2403429	847510	599123	الدول النامية
صادرات الخدمات			
1862550	830800	390799	العالم
1415053	668601	309531	الدول المتقدمة
402731	154346	74443	الدول النامية
الصادرات الإجمالية			
9352813	4324375	2423874	العالم
6272034	3185359	1636476	الدول المتقدمة
2806160	1001856	673566	الدول النامية
حصة صادرات الخدمات من إجمالي الصادرات (%)			
19.9	19.2	16.1	العالم
22.6	21.0	18.9	الدول المتقدمة
14.4	15.4	11.1	الدول النامية
حصة الخدمات من إجمالي صادرات العالم (%)			
0.67	0.74	0.68	الدول المتقدمة
0.33	0.26	0.32	الدول النامية
2000-2004	1990-1999	1980-1989	معدلات نمو صادرات السلع والخدمات (%)
السلع			
9.8	6.5	5.0	العالم
7.9	6.2	6.1	الدول المتقدمة
13.3	8.6	3.0	الدول النامية
الخدمات			
8.8	7.8	6.8	العالم
8.5	7.3	6.9	الدول المتقدمة
9.1	9.6	7.0	الدول النامية

جدول رقم (5) : مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل حسب القطاعات 1990-2003
(مليون دولار أمريكي)

الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم		
2003	1990	2003	1990	2003	1990	
428.8	145.404	143.9	24.727	594.3	170.131	الزراعة والصناعات الاستخراجية
2081.6	595.142	779.11	150.410	2876.10	745.552	الصناعات التحويلية
4015.5	717.147	1110.7	157.950	5153.8	875.097	الخدمات
61.5	49.1	54.6	47.4	59.7	48.8	حصة الخدمات
6525.9	1457.69	2033.7	333.0	8624.2	1790.7	الإجمالي

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005

جدول رقم (6) : مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

%	2004-2002	
100	24755	الإجمالي
3.9	971	الصناعات الاستخراجية
33.2	8213	الصناعات التحويلية
62.9	15571	الخدمات
0.6	160	الكهرباء
4.2	1035	التشييد
13.8	3421	تجارة التجزأة
1.4	357	الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات
10.4	2566	خدمات الأعمال
6	1489	البحوث والتطوير
12.5	3084	المبيعات والتسويق
3.9	969	المقررات الرئيسية
0.6	144	اختبارات
1.8	447	مراكز دعم المستهلكين
4.9	1207	اللوجستي والتوزيع
0.9	222	الصيانة والخدمة
0.8	192	مراكز خدمات
0.4	97	دعم تقني
0.7	181	تدريب

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005، الأونكتاد



إطار رقم (1): الإطار العام لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

إنطلق تأطير الجهد الدولي في حقل تنظيم التجارة الخارجية منذ عام 1947 عبر مؤتمر هافانا، الذي أفرز اتفاق هافانا بشأن تحرير التجارة الخارجية. ورغم إبرام الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) 1947 وسريانها منذ عام 1948، ورغم دخول دول العالم في ثمانية جولات تفاوضية بشأن تحرير التجارة الدولية كانت محصورة في ميدان السلع، إلا أن اقتحام الخدمات قد تم في جولة الاورغواي الأخيرة 1986-1994 بتدخل أمريكي مباشر وتأييد من الدول الصناعية في ظل معارضة من الدول النامية. ومع اختتام أعمال جولة الاورغواي، جرى إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب إعلان مراكش 1994/4/15 لتبدأ عملها اعتباراً من 1995/1/1.

تقسم إتفاقيات التجارة الدولية الى اربعة أقسام رئيسة تحتل ثلاثة منها الاهمية الكبرى، وهي: إتفاقيات التجارة في السلع (جات) واتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس) واتفاقية الملكية الفكرية (تربس)، والرابعة هي التي لا تحظى بذات القدر من الاهمية رغم أهميتها البالغة عملياً وقانونياً فتتمثل باتفاقية فض وتسوية المنازعات. ويضيف البعض على هذا التقسيم إتفاقية الاستثمار (ترمس)، باعتبار أن موضوع الاستثمار يحظى بقدر كبير من الاهمية الى جانب تنظيم السلع والخدمات والملكية الفكرية والمنازعات.

وترتكز إتفاقيات التجارة الدولية بمجموعها على ثلاثة مبادئ رئيسة، يتفرع عنها مبادئ أخرى تمثل إلتزامات أو أدوات لتنفيذ المبادئ الرئيسية، وهي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة عضولدولة عضو أخرى، يجب أن تمنح أيضاً للدول الأعضاء الأخرى، مبدأ المعاملة الوطنية الذي يقضي بوجود معاملة السلع والخدمات المستوردة معاملة السلع والخدمات الوطنية ومبدأ شفافية السياسة التجارية الذي يوجب على كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات، ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنوياً بالتعديلات التي تطرأ عليها.

يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة إلى الخدمات، وذلك لأن القيود المفروضة في تجارة الخدمات تأتي من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقرها الدولة. وقد سعت إتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات.

بالإضافة إلى مبدأي الدولة الأولى بالرعاية و الشفافية، فإن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب مراعاتها عند تطبيقها، ومنها: مبدأ التحرير التدريجي، مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية، هذا المبدأ الذي سيساعد على تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية. تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات وتحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول. ومبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة.

كما تضمنت الإتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات التي يتم توريدها من خلال أربعة أنماط، تتمثل في انتقال الخدمة عبر الحدود (الشكل الأول): وهو ما لا يستدعي إنتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك، والتواجد التجاري (الشكل الثاني): ويقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك، والاستهلاك في الخارج (الشكل الثالث): ويقصد به إنتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل أنشطة السياحة، وانتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة (الشكل الرابع): كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين.

تعد مفاوضات التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية بصفة عامة أقل المسارات التفاوضية التي تشهد خلافات بين الدول الأعضاء نظراً لوضوح البعد التنموي في تحرير التجارة في الخدمات والطبيعة المرنة للمفاوضات وحقوق الدول في اختيار القطاعات الخدمية التي تلتزم بتحريرها سواء كلياً أو جزئياً. وإن كان الترابط القائم بين كافة المسارات التفاوضية قد يحول دون التوصل إلى اتفاق حول التجارة في الخدمات في حالة إستمرار تأزم الموقف في المسارات الأخرى (النقل البحري، الاتصالات والخدمات المالية، النمط الرابع المتعلق بالانتقال المؤقت للأشخاص). كما يعتقد أن مرونة منهج تحرير تجارة الخدمات واعتماد مبدأ القائمة الموجبة عوضاً عن القائمة السلبية سهل عملية المفاوضات عن طريق استبعاد القضايا الخلافية والقطاعات التي لا تريد الدول تحريرها.

و يمكن التمييز بين مسارين أساسيين للمفاوضات. يتعلق الأول بالمفاوضات الخاصة بمزيد من التحرير في تجارة الخدمات، التي تسمى بمفاوضات العرض والطلب. أما المسار الثاني، فيتعلق بالمفاوضات الخاصة بوضع بعض القواعد الحاكمة للتجارة في الخدمات، وتشمل موضوعاته كل من القواعد المحلية وآلية الوقاية الطارئة والمشتريات الحكومية والدعم.



يعتبر نمو قطاع الخدمات واحد من أهم مظاهر التنمية الاقتصادية، وهو مرتبط بنمو الدخل والتطور الاقتصادي.

تسيطر الدول المتقدمة على تجارة الخدمات بحدود الثلثين والدول النامية بنحو الثلث.

الدول العربية أكثر اعتماداً على استيراد الخدمات من تصديرها. وترتب على ذلك عجز في الميزان الخدمي بلغ 21.5 مليار دولار سنة 2003.

السوق حسب التجمعات الإقليمية الكبيرة لم تشهد تغيراً كبيراً، فقد بلغت نسبة حصة صادرات الدول العربية من إجمالي صادرات الخدمات العالمية 3.6% في سنة 2003، بينما تسيطر الدول الصناعية على هذه التجارة بحدود 67% والدول النامية بنحو 33% في نفس السنة. وكما تشير البيانات، فإن صادرات الخدمات في الدول العربية تنمو بسرعة مرتفعة نسبياً، كما وصلت حصتها من إجمالي الصادرات العربية من السلع والخدمات إلى حدود 17.5%، وهو أعلى من مستوى أداء الدول النامية. وفي المقابل كان نمو واردات الخدمات أعلى من صادرات الخدمات في الدول العربية، كما أن نسبة الواردات من الخدمات بلغ 26% من إجمالي الواردات، مما يدل على أن الدول العربية أكثر اعتماداً على استيراد الخدمات من تصديرها. وقد ترتب على ذلك تحقيق عجز في الميزان الخدمي العربي بلغ 21.5 مليار دولار، بينما سجل الميزان السلعي فائضاً قدره 109.5 مليار دولار سنة 2003.

بالرغم من أن صادرات الخدمات الدول العربية تمثل ما نسبته حوالي 3.5% من إجمالي الصادرات العالمية سنة 2003 (جدول 7)، فإن حصة هذه الصادرات من إجمالي صادرات كل بلد تشكل نسبة معتبرة، حيث تصل هذه النسبة إلى أكثر من 50% في كل من مصر ولبنان وأكثر من 25% في المغرب وتونس والأردن. أما من جانب الواردات فإنها تمثل كل من الكويت، والأردن والسعودية والبحرين ولبنان ومصر والإمارات أكثر من خمس إجمالي الواردات من السلع والخدمات. ويلاحظ أن نسب صادرات وواردات الخدمات تطورت بشكل متفاوت بين الدول العربية. وتشير البيانات إلى اختلاف أداء الدول العربية، حيث أن المغرب وعمان أظهرتا تطوراً ديناميكياً في مجال صادرات الخدمات، كما سجلتا معدلات نمو تفوق الـ 10%، مع ملاحظة أن نسب الصادرات الخدمية كانت منخفضة في بداية الفترة مما يدل على وتيرة التحاق متسارعة. كما سجل اليمن نمواً أعلى من المتوسط، لكن بدرجة أقل من المغرب

إن الاتجاه نحو اقتصاد موجه للخدمات وتزايد أهميتها يعد واضحاً في العديد من الدول العربية، ولكن بوتيرة نمو أقل من تلك المسجلة في الدول النامية، وتبقى حصة هذا القطاع أقل من تلك المسجلة في العديد من المناطق في العالم [جدول (3) و (6)]. وقد سجل قطاع الخدمات أعلى حصة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن، لبنان، تونس، المغرب ومصر، ولا زال أقل من 50% في كل من الجزائر والسعودية واليمن، بالإضافة إلى تراجع هذه النسبة خلال الفترة 1990-2003. ولكن تجدر الإشارة إلى أن تراجع حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية يعود إلى تأثير سعر النفط وأهمية قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نسبة القطاع الخدمي لدى تلك الدول ترتفع بشكل ملموس إذا ما نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

يعتبر نمو قطاع الخدمات واحد من أهم مظاهر التنمية الاقتصادية، وهو مرتبط بنمو الدخل والتطور الاقتصادي. ويقاس إرتفاع حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مدى التقدم في مستوى التنوع الاقتصادي ويعكس التغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد. وفي هذا الإطار، فإن الدول المتقدمة تتميز بارتفاع حصة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج إلى مستوى 60-70%، وكذلك الحال بالنسبة لحصة العمالة في هذا القطاع. كما تتزايد هذه النسبة في الدول النامية منذ الثمانينات، حيث أن هذه الحصة فاقت مستوى الـ 50% في العديد من الدول ذات الدخل المتوسط.

سجلت تجارة الخدمات توسعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. فقطاع الخدمات كان حتى وقت ليس ببعيد يعتبر قطاعاً غير قابل للتجارة، ولكن رغم ذلك فإن وتيرة التجارة الكلية في ازدياد مضطرد، حيث سجل معدل نمو صادرات الخدمات 6.2% خلال الفترة 1994-2003 على المستوى العالمي، و6.6% في الدول النامية، و7.4% في الدول العربية، و6.1% في الدول الصناعية. وبالرغم من النمو القوي فإن حصص

جدول رقم (7) : اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية، 2003

البلد	الصادرات السلعية، مليون دولار أمريكي	الصادرات من الخدمات مليون دولار أمريكي	إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، مليون دولار أمريكي	نسبة الصادرات التفضيلية من الصادرات السلعية	حصة الصادرات الخدمية من إجمالي الصادرات	حصة الصادرات الخدمية من إجمالي الصادرات العالمية	حصة قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	حصة واردات الخدمات من إجمالي الواردات	الميزان التجاري	الميزان السلعي	الميزان الخدمي	حصة الميزان الخدمي من الميزان التجاري
الجزائر	24105	1287	25392	97.27	5.07	0.07	34.7	19.5	9855	11631	-1776	-18.02
البحرين	6364	1260	7624	72.65	16.53	0.07	55.9	14.0	1,718	1248	470	27.36
مصر	6311	11073	17384	43.8	63.70	0.64	49.82	44.7	-2147	-4732	2585	-120.40
العراق	11340	1809	13149		13.76	0.10	20.7			4770		
الأردن	3082	1740	4822	0.28	36.08	0.10	71.8	17.5	-2,243	-2571	328	-14.62
الكويت	20287	3144	23431	92.37	13.42	0.18	46.52	34.6	8,438	8577	-139	-1.65
لبنان	1524	10363	11887	0.32	87.18	0.60	67.72	60.4	-6,209	-5647	-562	9.05
ليبيا	14344	442	14786		2.99	0.03	26.1	44.2	6232	10333	-4101	-65.81
موريتانيا	307	46	353	1.08	13.03	0.00	50.76	23.4	-335	-196.9	-138.1	41.22
المغرب	8771	5478	14249	1.06	38.44	0.32	53.59	11.1	-1,664	-5421	3756.85	-225.75
عمان	11669	457	12126	79.65	3.77	0.03	44.3	19.3	3,981	5097	-1116	-28.03
قطر	13193	1327	14520	89.3	9.14	0.08	25.69	18.8	7217	6680	537	7.44
السعودية	93245	5713	98958	89.33	5.77	0.33	40.28	29.9	47,213	52250	-5037	-10.67
السودان	2542	37	2579	72.44	1.43	0.00	43.16	20.0	-769	-310	-459	59.69
سوريا	5731	1331	7062	71.35	18.85	0.08	47.96	22.5	626	520	106	16.93
تونس	8027	2937	10964	8.61	26.79	0.17	59.82	14.8	-1041	-2883	1842	-176.95
الإمارات	56833	13085	69918	91.78	18.71	0.76	44.8	37.6	12250	29835	-17585	-143.55
اليمن	3760	318	4078	96.9	7.80	0.02	45.05	12.8	188.73	412	-223.27	-118.30
الدول العربية	291435	61847	353282	56.76	17.51	3.58	46.04	26.19	83310.58	109592.1	-21511.52	-25.82

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005.

البيانات، خاصة على المستوى التفصيلي. فالبيانات المتوفرة تغطي بنوداً مجمعة لقطاعات خدمية مثل خدمات النقل وخدمات السفر وبنود الخدمات الأخرى، ويشمل البند الأخير العديد من بنود الخدمات غير المتجانسة بما فيها خدمات التشييد

وعمان. أما الدول الأخرى، فقد تراوحت وتائر نمو الصادرات فيها ما بين 2%-7%، بينما تراجع فيها صادرات الخدمات في كل من سوريا والأردن.

أما في ما يتعلق بمكونات تجارة الخدمات، فإنه من الصعب بناء صورة واضحة لها وذلك لشح



نشاط السفر
يشكل أهم
صادرات
الخدمات في أغلب
الدول العربية.

أنه باستثناء الكويت واليمن فإن أغلب الدول المدرجة في التحليل هي مصدرة لخدمات السفر، بينما هي مستوردة لخدمات النقل والخدمات الأخرى.

وباحتساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرية لتجارة الخدمات (نسبة صادرات البلد من إحدى الخدمات التجارية إلى إجمالي صادرات الخدمات للبلد مقسومة على نسبة صادرات العالم لهذه الخدمات إلى إجمالي صادرات العالم من الخدمات)، فإن قيمة المؤشر "صفر" تشير إلى حالة عدم توفر ميزة نسبية، أما ارتفاع قيمته عن الواحد فيدل على امتلاك الدولة لميزة نسبية أو تخصص نسبي في تصدير الخدمة المحسوب لها المؤشر.

يظهر مؤشر
التخصص
التجاري
أن المنطقة العربية
مستورد صاف
للخدمات التجارية.

وعلى الصعيد الإجمالي، فإن نتائج المؤشر المبينة في (جدول 10) تدل على أن المغرب وتونس والأردن وسوريا لها ميزة نسبية في تصدير الخدمات. أما على المجال التفصيلي فإن مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن لها ميزة تنافسية قوية في تصدير خدمات السفر. وتمثل السياحة مصدراً هاماً للنقد الأجنبي، والتي كما هو معلوم مصدراً مهماً لتنمية البلد عبر الاستثمار في البنية التحتية وتمويل ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، تحصل الأردن على أغلب مواردها من النقد الأجنبي من تصدير الخدمات السياحية وتحويلات العاملين بالخارج. أما الدول النفطية مثل الكويت والسعودية فهي تتقدم بخطى بطيئة نحو تطوير القطاع السياحي لديها.

على المستوى
الإجمالي تشير
النتائج أن بعض
الدول العربية لها
ميزة نسبية في
تصدير الخدمات،
لكن في القطاعات
التي تتميز بكثافة
الهبات الطبيعية
والعمل غير الماهر.

هذه النتائج ومع مقارنتها بمعدلات النمو المحققة في قطاع الخدمات التجارية (معدل نمو متوسط 8.7% خلال الفترة 1994-2003) فإنها تدل على أن السياحة هي أهم مكون لصادرات الخدمات في المنطقة. وتعتبر السياحة قطاعاً ديناميكياً ذو إمكانات تطور كامنة وهامة. ولكن بالمقارنة بمعدلات نمو المناطق الأخرى، يتضح أنه بالرغم من قوة نمو الخدمات في المنطقة، فإن التفاوت النسبي في الأداء يؤدي إلى تراجع حصص السوق لغير صالح الدول العربية. ولمواجهة هذا التحدي، فإنه يتوجب مضاعفة

والمالية والتأمين وخدمات الأعمال الأخرى. واستناداً إلى ما توفر من هذه البيانات الملخصة في (جدول 8)، فإن الأهمية النسبية لهذه المكونات تختلف من دولة إلى أخرى. فنشاط السفر يشكل أهم صادرات الخدمات التجارية في كل من مصر، البحرين، الأردن، المغرب، سوريا وتونس. أما نشاط النقل، فإنه يستحوذ على حصة مهمة (أكثر من 25%) في كل من مصر، الكويت، عمان وتونس.

هناك القليل من الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات تفصيلية لبند الخدمات التجارية الأخرى، ومن آخر البيانات المتوفرة، يظهر أن هذه الخدمات تحتل أهمية نسبية (أكثر من 10%) في كل من مصر والأردن والمغرب. ومن ضمنها تشكل الخدمات المالية ما بين 1-3% من إجمالي صادرات الخدمات في كل من مصر والأردن والمغرب وتونس وسوريا. أما صادرات خدمات التأمين، فتحل تقريباً نفس النسبة في كل من عمان والكويت وليبيا. أما صادرات خدمات الاتصالات، فتشكل ما بين 3-5% من إجمالي صادرات الخدمات في كل من مصر وعمان وسوريا والمغرب.

ولإعطاء صورة أكثر دقة عن هيكل وديناميكية صادرات الخدمات العربية، فإنه يمكن اعتماد المؤشرات التي تستخدم عادة في تحليل بيانات التجارة الخارجية السلعية. ومن بين هذه المؤشرات، مؤشر التخصص التجاري الذي يحسب كصافي تجارة الخدمات مقسوماً على إجمالي تجارة الخدمات، وتشير الأرقام الموجبة على أن الدولة مصدرة للخدمات، والأرقام السالبة على أنها دولة مستوردة للخدمات. وتشير بيانات المؤشر في الجدول (9) إلى أن المنطقة العربية مستورد صاف للخدمات التجارية، وبحساب هذا المؤشر للفترة 1994 - 2003، فإن النتائج تظهر أن درجة التخصص لم تتغير بشكل ملحوظ، حيث أن المغرب، تونس، البحرين ومصر هي دول مصدرة خلال الفترة كلها، بينما الكويت وعمان والسعودية واليمن وسوريا هي دول مستوردة. أما الأردن فقد تحولت من مصدر إلى مستورد للخدمات. أما مؤشرات التخصص على المستوى التفصيلي، فتظهر



جدول رقم (8) : بنية تجارة الخدمات في الدول العربية

[illegible]

المصدر: الأونكتاد، الكتاب الإحصائي السنوي 2005، قرص مدمج.

النقل"، وتشير البيانات الأكثر تفصيلاً (جدول 11) أن الكويت لها ميزة نسبية في خدمات نقل المسافرين وكذلك نقل السلع، كما أن لتونس ميزة نسبية في تصدير خدمات نقل المسافرين، أما مصر فلها ميزة

الجهود في مجالات عديدة، أهمها تدعيم الاستثمار وتطوير سياسات داعمة للسياحة في البلدان العربية.

وتعتبر البحرين ومصر والكويت وعمان وتونس دولاً تتمتع بميزة نسبية في صادرات "خدمات



السوق تتراجع تحت ضغط معدلات النمو المرتفعة في المناطق الأخرى.

إن دول المنطقة تظهر تخصصاً نسبياً في تصدير خدمات السفر والنقل. وهذا التخصص في قطاعات تتميز بكثافة الهبات الطبيعية والعمل غير الماهر يتوافق مع توقعات نظريات التجارة الخارجية، والتي ترى أن التخصص النسبي أو اتجاه تدفقات عوامل الإنتاج تتحدد بفارق الهبات والتكاليف النسبية. ولكن تراجع أو استقرار حصص السوق أو تحقيق معدلات نمو أقل من تلك المحققة في الأسواق

في تصدير خدمات النقل الأخرى. أما مؤشر الميزة النسبية للخدمات، فإنه أقل من الواحد في الدول الأخرى غير المذكورة، مما يدل على أنها لا تمتلك هذه الميزة حالياً. كما أن متوسط معدل نمو خدمات النقل في المنطقة يعادل 5.5%، وهو أقل من متوسط الدول النامية، مما يفسر ثبات أو تراجع حصص الأسواق في تصدير خدمات النقل. ويمكن استنتاج نفس الظاهرة بالنسبة لتصدير الخدمات الأخرى، حيث أن السعودية فقط لها ميزة نسبية، وبالرغم من إرتفاع معدل نمو خدمات النقل بحوالي 8% فإن حصص

جدول رقم (9) : مؤشرات التخصص في قطاع تجارة الخدمات 2003

الدول	النقل	السفر	الخدمات المالية	الخدمات الأخرى	إجمالي الخدمات	تحويلات المهاجرين
الجزائر						
البحرين	-0.30	0.39	-1.00	0.16	0.10	-1.00
مصر	0.24	0.55	-0.59	0.11	0.28	0.98
الأردن	-0.44	0.37	-1.00	0.07	-0.03	0.83
الكويت	-0.19	-0.93	-0.02	-0.41	-0.55	-1.00
لبنان						1.00
ليبيا						-1.00
المغرب	-0.11	0.71	0.14	0.20	0.37	0.98
عمان	-0.58	-0.45	-0.91	-0.95	-0.64	-0.94
قطر						-1.00
السعودية	-1.00		-1.00	-1.00	-1.00	-1.00
سوريا	-0.61	0.05	-0.18	0.11	-0.18	-
تونس	-0.03	0.68	-0.19	0.16	0.31	0.98
الإمارات						-1.00
اليمن	-0.80	0.29	-1.00	-0.72	-0.59	0.91
كوريا	0.12	-0.31	0.19	-0.30	-0.12	
ماليزيا	-0.39	0.35	-0.29	-0.26	-0.13	
سنغافورة	-0.07	-0.10	0.10	0.16	0.02	
جنوب أفريقيا	-0.46	0.27	-0.33	-0.22	-0.07	
تشيلي	0.04	0.06	-0.59	-0.20	-0.07	
البرتغال	-0.04	0.44	-0.18	0.00	0.20	

المصدر: حسب من بيانات ميزان المدفوعات 2005، صندوق النقد الدولي، قرص مضغوط. مؤشر التخصص التجاري هو نسبة صافي التجاري على إجمالي التجارة.



هذه الأرقام تؤكد اندماج المنطقة العربية العالي في الاقتصاد العالمي عبر حركة العمالة. لكن بالمقابل، فإن هذه التدفقات تتراجع بشكل ملحوظ وذلك نتيجة تفاقم القيود على التنقل الحر للعمالة، التي تفرضها الدول المستقبلية لهذه العمالة، نتيجة تخوفها من الآثار السلبية المحتملة على إقتصاداتها، مما أدى بالبنك الدولي إلى استنتاج في تقرير التنمية حول المنطقة أن التحويلات المرتبطة بحركة العمالة لم تعد تشكل بديلاً قوياً للتجارة والاستثمار في الأجل الطويل.

أما تجارة الخدمات عبر النمط الثالث، المتمثل في الحضور أو التمثيل التجاري للشركات الأجنبية من خلال تواجد فروعها، فإنه من الصعب تقييم حجمها في المنطقة العربية لأنه لا توجد بيانات حول نشاط هذه الشركات، وبالمقابل فإنه يمكن تقييم هذا النشاط ولو جزئياً، لإعطاء صورة تفسيرية عبر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية. وتشير بيانات الجدول (12) و(13) أن نشاط الشركات متعددة الجنسية محدود، ويتم أساساً عبر فروعها الخارجية، وتتصدر تونس الصدارة بشكل واضح، بينما ينخفض نشاطها في الدول العربية الأخرى مقارنة بدول المقارنة.

تشير بيانات الجدول (14) أن مخزون الاستثمار خلال سنة 2004 قد بقي متواضعاً، حيث أن نصيب الدول العربية لا يتعدى 1.5% من الإجمالي العالمي. ويوحى هذا الوضع بأن المنطقة العربية ليست مندمجة في الاقتصاد العالمي عبر شبكات الاستثمار الكونية، مما نجم عنه ركود في مستويات تدفقات رأس المال الخاص. ويؤكد هذا الاتجاه مؤشر الأوتكتاد الخاص بأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن أغلب الدول العربية تم تصنيفها ضمن الدول الأقل أداءً في تقرير الاستثمار العالمي. وبسبب من عدم توفر البيانات حسب التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر لمعظم الدول العربية، فإنه لم يتم رصد اتجاهاته، لكن البيانات القليلة المتوفرة تشير إلى التحول من الاستثمار في الصناعة التحويلية إلى

المنافسة يدلل على وجود عوائق وتنظيم تقييدي تقف في وجه تعزيز هذا التفوق النسبي الظاهري. أما عدم توفر الميزة النسبية في الخدمات الأكثر تطوراً وتعقيداً مثل خدمات الحاسوب وتقانة المعلومات، التي تتطلب عمالة ماهرة، فإنه يؤكد ضعف الموقف التنافسي العربي في هذه القطاعات.

إن البيانات التي تم تحليلها تتعلق بالخدمات التجارية، وتغطي أساساً الخدمات التي تم مبادلتها دولياً والتي يتم تدوينها في ميزان المدفوعات كجزء من التدفقات التجارية. وكما تم شرحه سابقاً، فإن هذه الخدمات يمكن مبادلتها أساساً عبر الحدود والاستهلاك في الخارج. ويبقى جزء كبير من المبادلات الخدمية عبر انتقال الأشخاص الطبيعيين، ويصعب تقييم حجم التواجد التجاري وذلك لعدم توفر طرق دقيقة لإدماجه ضمن بنود ميزان المدفوعات. ويمكن تقييم أنماط المبادلات هذه باللجوء إلى بعض المؤشرات المتوفرة، وذلك لإعطاء صورة تقريبية عن حجم هذه المبادلات وتحديد أهم خصائصها.

إن بيانات تعويضات العاملين بالخارج (دخل عنصر العمل)، وتحويلات العاملين بالخارج والمهاجرين (المنح بدون مقابل) تشكل مؤشرات تقريبية لقياس حجم نشاط النمط الرابع لتقديم الخدمة، الذي يتم عبر الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمات خارج بلد الإقامة. وحسب البيانات المتوفرة في الجدول (9)، فإن المنطقة الخليجية مستوردة للعمالة، وهذا ناجم عن انتقال العمالة من الدول ذات العمالة الكثيفة (مصر، لبنان، الأردن، اليمن، سوريا وفلسطين) إلى الدول الخليجية وتشير البيانات التفصيلية إلى أن المغرب وتونس ومصر والأردن هي دول مستقبلية لمداخل العمل وتنمو فيها نشاطات تصدير خدمات العمالة بمعدل 7% للفترة ما بين 1994 و 2003. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدفقات المرتبطة بالعمالة تنجم عنها مداخل معتبرة، حيث أن تعويضات العاملين بالخارج وتحويلات العاملين والمهاجرين تشكل حوالي 15% من صادرات الخدمات في المنطقة خلال عام 2003. وتحتل فلسطين، والأردن ومصر وتونس والمغرب أعلى النسب.

تحقق التدفقات المرتبطة بالعمالة مداخل معتبرة للدول المصدرة للعمالة. لكن يلاحظ تراجع حجم هذه التدفقات بشكل ملحوظ نتيجة تفاقم القيود على التنقل الحر لهذه العمالة، التي تفرضها الدول المستقبلية.

نصيب الدول العربية من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتعدى 1.5% من الإجمالي العالمي، وهو يدل أن المنطقة العربية ليست مندمجة في الاقتصاد العالمي وبالتالي تواضع تجارة الخدمات عبر التمثيل التجاري للشركات الأجنبية.

جدول رقم (10) : مؤشرات أداء تجارة الخدمات، 2003

البلد	الميزة النسبية الظاهرية				التجارة البينية لقطاع الخدمات				التنوع		
	خدمات النقل	خدمات السفر	الخدمات العالية	الخدمات الأخرى	خدمات النقل	خدمات السفر	الخدمات العالية	الخدمات الأخرى	توافق الخدمات	الصادرات	الواردات
البحرين	1.0	2.3		0.2	0.7	0.6		0.8	0.5	0.71	0.40
مصر	1.4	1.4	0.1	0.7	0.8	0.4	0.4	0.9	0.2	0.68	0.21
الأردن	0.9	1.9		0.6	0.6	0.6		0.9	0.3	0.65	0.26
الكويت	3.9	0.2	0.6	0.0	0.8	0.1	1.0	0.6	0.7	0.45	0.64
المغرب	0.8	2.1	0.2	0.5	0.9	0.3	0.9	0.8	0.4	0.57	0.33
عمان	2.1	1.6	0.1	0.1	0.4	0.5	0.1	0.1	0.4	0.36	0.43
سوريا	0.7	2.2	0.2	0.4	0.4	1.0	0.8	0.9	0.4	0.74	0.36
تونس	1.1	1.9	0.3	0.4	1.0	0.3	0.8	0.8	0.3	0.66	0.29
اليمن	0.9	1.9		0.6	0.2	0.7		0.3	0.3	0.31	0.27
كوريا	2.4	0.6	0.3	0.7	0.9	0.7	0.8	0.7	0.3	0.78	0.32
ماليزيا	0.9	1.5	0.3	0.8	0.6	0.7	0.7	0.7	0.2	0.68	0.14
جنوب أفريقيا	0.9	2.2	0.6	0.2	0.5	0.7	0.7	0.8	0.4	0.67	0.37
تشيلي	2.5	0.6	0.4	0.6	1.0	0.9	0.4	0.8	0.3	0.88	0.34
البرتغال	0.9	2.0	0.2	0.5	1.0	0.6	0.8	1.0	0.3	0.77	0.29

المصدر: احسبت من بيانات تجارة الخدمات، ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، 2005

(4) جداول الالتزامات والاستثناءات العربية

تمتلك بعض الدول العربية ميزات نسبية في تصدير عدد من المنتجات الخدمية. وبالرغم من عدم توفر بيانات تفصيلية حول صادرات الخدمات، فإنه انطلاقاً من مؤشر الميزة النسبية الظاهرية المحسوب

الاستثمار في قطاع الخدمات، حيث أن هذا الأخير شكل أكثر من 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب منذ سنة 2000. كذلك أصبحت هذه النسبة أكبر من 50% في مصر، أما في تونس فلا زالت هذه النسبة متواضعة عند حدود 14.5% خلال الفترة 2000 - 2002.



الدول العربية
الأعضاء في
منظمة التجارة
العالمية تعتبر من
الدول التي قدمت
جداول تحتوي
على تعهدات قليلة
لتحرير تجارة
الخدمات، وخاصة
تلك الدول التي
كانت حاضرة
ضمن جولة
الأورجواي.

قدمت جداول تحتوي على تعهدات قليلة لتحرير تجارة الخدمات. حيث أنها حررت عدداً محدوداً من قطاع الخدمات وأدرجت العديد من القيود على نشاط القطاعات المحررة جدول (16) و (17). وينطبق هذا الوضع أكثر على الدول التي انضمت قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية وكانت حاضرة ضمن جولة الأورجواي. أما الدول التي انضمت بعد إنشاء المنظمة، فقد خضعت لمفاوضات شديدة، وكانت الضغوط لتحرير تجارتها أعلى، وبالتالي فإن عروضها وتعهداتها كانت أعلى نسبياً. كما أن القطاعات التي تفاوض عليها بعد انقضاء جولة الأورجواي أيضاً كانت فيها نسبة الانفتاح أعلى مثل قطاع الاتصالات، كما هو واضح في الدراسات التي قيمت مستوى القيود على تجارة الخدمات وكما هو أيضاً مبين في الجدول (18). إن أسباب انخفاض مستويات تحرير تجارة الخدمات العربية ضمن مفاوضات جاتس متعددة، ففي كثير من الحالات أثمرت هذه المفاوضات عن تثبيت الوضع القائم من القيود والاستثناءات وهذا راجع إما إلى التخوف من تحرير القطاعات والمنافسة الخارجية التي تصاحبها وما تعنيه من مصاعب إقتصادية وإجتماعية أو إلى غياب ضغوط داخلية وخارجية على إجراء المزيد من التحرير. ومن المتوقع زيادة هذه الضغوط على الحكومات العربية للقيام بالمزيد من إجراءات تحرير تجارة الخدمات، سواءاً في إطار السياسات المحلية الهادفة إلى التحول إلى اقتصاد السوق أو نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة خاصة في مجال تقنيات المعلومات والحاسوب، أو من الخارج في إطار منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى التي تدفع إلى مزيد من العولة وفتح الأسواق.

أما على صعيد كل دولة فإن الدول العربية تتباين في جداول الالتزامات والاستثناءات التي طرحتها ضمن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، حيث أن البحرين من بين الدول الأعضاء في إتفاقية جات، التي قدمت جداول التزامات تتضمن فقط تحرير قطاع الخدمات المالية في سنة 1994، الذي شمل

من البيانات المجمعة حول إحدى عشرة قطاعاً والذي يعتبر تفصيلاً محدوداً مقارنة بقائمة قطاع الخدمات المعتمد من طرف جاتس الذي يحوي 155 نشاطاً خدمياً، فإنه يظهر أن الدول العربية تمتلك ميزات نسبة ظاهرية كامنة في تصدير بعض الخدمات. ويعكس مؤشر الميزة النسبية الظاهرية الذي يستخدم كثيراً في تحليل تجارة السلع، التنافسية الموروثة نتيجة توافر عوامل الإنتاج أو الموارد الطبيعية بكثافة أعلى من متوسط الدول المقارنة، ويعكس أيضاً الإمكانيات الكامنة لتصدير السلع والخدمات. وتشير بيانات الجدول (11) إلى وجود مثل هذه الميزات في قطاعات النقل والسفر والاتصالات، وفي بعض الحالات في قطاعات خدمات الأعمال والبناء والتشييد. إن ارتفاع مؤشر الميزة النسبية الظاهرية قد لا يعكس ميزة تنافسية تم تطويرها عبر استراتيجيات تنافسية، وإنما قد يكون ناجماً عن عوامل طبيعية موروثة مثل قناة السويس في مصر، أو المناخ المعتدل الذي يشجع على السياحة كما في حالة تونس والمغرب.

كما أن ارتفاع هذا المؤشر في قطاع معين قد يكون ناجماً عن انخفاض الصادرات الخدمية في العديد من القطاعات، وبالتالي ارتفاعه في قطاعات أخرى كما هو واضح من بيانات اليمن، الذي يعطيها ميزة نسبة في الاتصالات. بعبارة أخرى، فإن هذا المؤشر لا يعكس حتماً الكمون الحقيقي للصادرات وإنما هو مؤشر تقريبي له. وبالرغم من النقائص المذكورة، فإن نتائج هذا المؤشر تشير إلى قلة المزايا النسبية التي لا تتعدى ثلاثة مزايا على الأكثر. فالبحرين تمتلك إمكانيات تطوير خدمات النقل، أما مصر فتتمتع إمكانيات إضافية في كل من السفر والاتصالات، أما الكويت فتتميز بميزة نسبة في قطاع التأمين، أما المغرب فإنها كمصر وتونس لها ميزة نسبية في قطاع النقل والسفر وتتميز السعودية في تصدير خدمات الأعمال.

ونتيجة لهذه المحدودية في الميزات النسبية الظاهرية، فإن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (جدول 15) تعتبر من الدول التي

جدول رقم (12) : عدد الشركات المتعددة الجنسية وفروعها المتواجدة في البلدان العربية ودول المقارنة

البلد	السنة	شركات متعددة أجنبية	فروع أجنبية
الجزائر	2004	...	54
مصر	2004	10	271
موريتانيا	2004	2	4
المغرب	2004	2	295
السودان	2004	2	7
تونس	2004	142	2659
البحرين	2004	13	79
الأردن	2004	2	26
الكويت	2004	15	35
لبنان	2004	9	64
عُمان	2004	92	49
قطر	2003	5	30
السعودية	2004	...	167
سوريا	2003	1	13
الإمارات	2003	13	865
اليمن	2002	6	4
البرتغال	2002	600	3000
جنوب افريقيا	2004	85	845
تشيلي	2004	478	575
ماليزيا	1999	...	15567
كوريا	2004	7460	16181

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005

أما مصر، فقد قدمت تعهدات في أربعة قطاعات، هي: الخدمات المالية، النقل والسياحة، التشييد والأعمال الهندسية المرتبطة بها، وتم إدراج قطاع الاتصالات سنة 2002 وتعديل الالتزامات في قطاع الخدمات المالية مرتين في عامي 1995 و1998. وقد جاءت درجة التحرير متوسطة، حيث قيدت التعهدات الأفقية حيازة العقارات في المناطق الحرة وعدد العاملين الأجانب في مشاريع قطاع الخدمات، كما تم إخضاع حالة قطاع الخدمات المالية والاتصالات لاختبار الحاجة الاقتصادية.

تحرير قطاع التأمين وإعادة التأمين بشكل واسع، خاصة عبر الأنماط الأول والثاني والثالث، وتم تحسين الجدول في سنة 1998 ليشمل تفصيلاً أكثر لقطاع الخدمات المالية وإضافة قطاع المصارف والأوراق المالية والإيجارة وعمليات السمسرة. ولكن تحرير هذه القطاعات كان أقل من قطاع التأمين من حيث درجة الشمولية وعمق التحرير. كما أن التعهدات الأفقية التي تنطبق على كل القطاعات ركزت على تقييد حيازة الأجانب للعقارات ووجوب الشراكة مع الشركات المحلية.

تتباين الدول العربية في جداول التعهدات التي قدمتها ضمن مفاوضات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

جدول رقم (13) : مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

البلد	الاستثمار الأجنبي في المحافظ (% من الناتج المحلي الإجمالي)	رسملة السوق (% من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل دوران الأسهم	حصة القطاع الخاص من الأقراض المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	جاذبية الاستثمار	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل % من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر دليل الجاذبة الاستثمارية	معدل الضريبة (العائد الضريبي على الناتج المحلي)	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	حصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من الإجمالي (2004-2002) العالمي	مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر 2003	مؤشر إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر 2003
الجزائر				9.17	8.14	8.70	64.13	34.92	55	0.22	92.00	71.00
البحرين	12.3	86.2	2.1	61.0	11.3	73.4	79.8	7.1	62	0.25	56.0	29.0
مصر	1.0	28.8	10.6	61.2	7.5	23.4	67.4	16.5	95	0.38	127.0	75.0
الأردن	1.8	86.1	11.7	73.4	9.5	26.9	70.8	19.0	30	0.12	79.0	60.0
الكويت	28.7	56.1	21.3	70.1	10.5	1.4	83.8	3.4	30	0.12	138.0	41.0
لبنان		7.5	3.1	84.8	9.0	9.1	55.9	14.1	51	0.21	91.0	64.0
ليبيا				21.3	8.5		72.6		13	0.05	133.0	34.0
موريتانيا	0.0	111.0		29.9		33.6			4	0.02		
المغرب	0.0	26.8	7.2	54.7	9.0	25.9	73.2	25.0	90	0.36	35.0	87.0
عمان	0.1	18.3	9.9	38.9	10.8	12.7	80.9	7.3	35	0.14	93.0	53.0
قطر		29.0	4.5	29.4	10.0	14.4	76.2		62	0.25	66.0	7.0
السعودية	3.5	39.8	24.1	57.1	10.6	13.1	75.4		90	0.36	121.0	31.0
السودان				4.4	5.9	17.4	54.2	6.3	18	0.07	24.0	116.0
سوريا				8.9	6.8	9.3	70.5	17.4	16	0.06	43.0	95.0
تونس	0.1	10.6	9.1	68.5	8.2	64.1	72.5	26.0	32	0.13	67.0	67.0
الإمارات		11.4	3.6	53.6	11.1	3.4	82.9	1.8	390	1.58	104.0	22.0
اليمن	0.0			6.4	8.0	12.8	66.1	9.4	12	0.05	132.0	77.0
الدول العربية	4.7	57.3	28.2	59.5	9.3	25.7	72.7	16.6	113.9	0.5	83.1	58.1
تشيلي	2.8	91.7	5.3	64.4	10.6	63.6	76.7	18.3	154	0.62	30.0	50.0
كوريا	3.1	49.4	233.8	99.7	9.2	7.7	80.0	16.0	269	1.09	116.0	20.0
ماليزيا	1.9	143.0	12.7	145.8	8.4	58.4	76.3	18.9	387	1.56	77.0	112.0
البرتغال	10.2	38.7	52.4	146.8	11.6	33.0	78.4	30.9	475	1.92	44.0	36.0
جنوب أفريقيا	5.3	139.6	40.0	120.6	10.3	26.7	68.8	25.8	135	0.55	78.0	73.0
دول المقارنة												

جدول رقم (14) : مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الحصة من المستوى العالمي (2004)	متوسط معدل النمو السنوي	مخزون الاستثمار		
		2004 المباشر (مليون دولار)	1990 الأجنبي	
100.00	11.37	8895279	1768589	العالم
0.08	10.95	7423	1561	الجزائر
0.23	4.35	20902	11043	مصر
0.01	0.75	758	678	ليبيا
0.20	11.33	17959	3591	المغرب
0.06	36.01	5545	55	السودان
0.20	5.75	17626	7615	تونس
0.09	19.09	7585	552	البحرين
0.00		273	-	العراق
0.04	12.29	3501	615	الأردن
0.00	16.82	381	37	الكويت
0.03	28.46	2269	53	لبنان
0.04	4.77	3432	1706	عمان
0.05	31.14	4144	71	قطر
0.23	2.34	20455	14467	السعودية
0.14	26.35	12491	374	سوريا
0.05	12.55	4422	751	الإمارات
0.01	12.04	990	180	اليمن
1.46	7.60	130156	43349	الدول العربية
0.73	12.90	65213	10571	البرتغال
0.52	10.52	46291	10318	ماليزيا
0.62	17.10	55327	5186	كوريا
0.61	11.91	54464	10067	الشيلي
0.52	11.35	46283	9221	جنوب إفريقيا
3.01	12.56	267578	45363	دول المقارنة

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2005



وتعتبر دولة الإمارات من الدول العربية القليلة التي غطت تعهداتها العديد من القطاعات، وتناولت بدرجة عميقة جميع أشكال توريد الخدمة باستثناء النمط الرابع المتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين. فقد قدمت دولة الإمارات تعهداتها بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية سنة 1996، وقد شملت هذه التعهدات تحرير قطاع خدمات الأعمال،

جدول رقم (15) : الدول العربية ومنظمة التجارة العالمية

الدول العربية في الغات	الدول التي انضمت خلال جولة الأورجواي	الدول التي انضمت بعد جولة الأورجواي	الدول في طور الانضمام
تونس (1995)	قطر (1996)	عُمان (2000)	الجزائر
الكويت (1995)	البحرين (1995)	الأردن (2000)	ليبيا
	الإمارات (1996)	السعودية (2005)	اليمن
	مصر (1995)		لبنان
	موريتانيا (1995)		السودان
	المغرب (1995)		العراق

المصدر : منظمة التجارة العالمية - صفحة الانترنت.

فالتعهدات الأفقية قيدت النفاذ للأسواق والمعاملة الوطنية، كما أنها شملت على المستوى القطاعي قيوداً على أنماط توريد الخدمة الأولى والثانية والرابعة، ويبقى النمط الثالث مسموحاً به إلا أنه يخضع للقيود الأفقية. كما تمت إضافة تعهدات في القطاع المصرفي، ولكنه مثل سابقه يتميز بفرض العديد من القيود على أنماط توريد الخدمة، مما يعني أنه لا يوجد تحرير فعلي للقطاع. وفي سنة 1998 تم تقديم عرض أكثر تفصيلاً في ما يتعلق بالقطاع المصرفي دون إضافة تعهدات جديدة. إن جدول تعهدات دولة الكويت يعطي الانطباع للوهلة الأولى بوجود تحرير عميق لتجارة الخدمات، لكن بنظرة متمعنة في القيود والاستثناءات، يتبين لنا أن هذه التعهدات صممت لإبقاء الوضع القائم.

تعهدت المغرب بتحرير قطاعات خدمات الأعمال والبيئة والتشييد والسفر والسياحة والخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوي والبري. وفي

الخدمات البيئية والاتصالات والخدمات المالية والسفر والسياحة والتشييد. ولكن التعهدات الأفقية تقيد حيازة الأجانب للعقارات والنمط الرابع لتوريد الخدمة والتواجد التجاري والمعاملة الوطنية في مجال الضرائب المدفوعة من طرف موفري الخدمات في الإمارات. وتم أيضاً التقدم بطلب الإعفاء من تطبيق إستثناء لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية لصالح الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من الناحية الظاهرية، قدمت الكويت جدولاً يحتوي على العديد من التعهدات، يشتمل على قطاعات خدمات الأعمال والخدمات البيئية، الصحة والخدمات الاجتماعية ذات الصلة، التشييد والخدمات الهندسية المتعلقة بها، خدمات التوزيع، السياحة والسفر والخدمات الترفيهية والرياضية. ولكن مع التمعن في الجدول يظهر أن القيود المفروضة كانت شديدة، مما أدى إلى انخفاض درجة التحرير.



والخدمات الهندسية المتصلة بها، خدمات التوزيع، وخدمات التعليم، وخدمات النقل الجوي. وبالنظر إلى القيود الموضوعة على جدول الالتزامات، فإنه يتبين أن سلطنة عمان قيدت إمتلاك العقارات والنمط الرابع لتوريد الخدمة وبعض القيود على النمط الثالث. وبالرغم من هذه القيود فإن عرض سلطنة عمان يعتبر الأكثر اتساعاً والأقل قيوداً، وبالتالي فإنه يأتي ضمن أفضل العروض لتحرير تجارة الخدمات في الدول العربية.

أما قطر فقد قدمت عرضاً في سنة 1995 ولم تراجعها منذ ذلك التاريخ. وتم إدراج عدد لا بأس به من القطاعات التي تشمل الخدمات المالية، الاتصالات، السياحة والبيئة والتشييد. ولقد تم فرض قيود على التعهدات الأفقية، مما يجعل عملية تحرير تجارة الخدمات ليست عميقة.

التعهدات الأفقية، تم تقييد تحويل الأموال من طرف المقيمين إلى الخارج. وبالنظر إلى جداول الالتزامات يتضح أن درجة التحرير متوسطة من حيث عدد القطاعات المدرجة، إلى جانب تباين درجة التحرير حسب القطاع، حيث تم تحرير قطاع السياحة بشكل عميق، وبالمقابل فقد تم تقييد خدمات الأعمال بشكل واضح. وشملت التعديلات التي تمت في عامي 1995 و1997 الالتزامات في قطاع الخدمات المالية وإدراج قطاع الاتصالات وتعديلها لاحقاً في سنة 2002.

أما بالنسبة لسلطنة عمان، فقد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية بعد جولة الأورجواي، وواجهت ضغوطات أعلى في المفاوضات لتقديم تنازلات أكبر. وتضم تعهدات السلطنة تحرير قطاعات الاتصالات، خدمات الأعمال، السياحة والسفر، والخدمات البيئية، الخدمات المسموعة والمرئية، الصحة والخدمات الاجتماعية ذات الصلة، الخدمات المالية، والتشييد

جدول رقم (16) : الالتزامات العربية في إطار اتفاقية الغاتس

القطاع (عدد القطاعات)	الأردن	البحرين	قطر	عمان	الكويت	مصر	تونس	المغرب	موريتانيا	الإمارات	المجموع
الخدمات، الأعمال (6)	√		√	√	√			√		√	6
المواصلات (5)	√		√	√			√	√		√	6
التشييد والخدمات الهندسية الملحقه (5)	√		√	√	√	√		√		√	7
التوزيع (5)	√			√	√						3
التعليم (5)	√			√							2
خدمات البيئة (5)	√		√	√	√			√		√	6
الخدمات المالية (21)	√	√	√	√	√	√	√	√		√	9
الصحة والخدمات الاجتماعية	√				√						2
الثقافية والترفيه (5) (4)	√			√	√						3
السياحة والسفر (4)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	9
النقل (9)	√			√		√		√			4
الإجمالي	11	1	6	10	8	4	3	7	1	6	57

المصدر: منظمة التجارة العالمية، جداول الالتزامات، صفحة الإنترنت.

جدول رقم (17) : تفصيل جدول الالتزامات العربية حسب القطاعات الفرعية

الفرع	عدد الأقطاعات الفرعية	الأردن	موريتانيا	الإمارات	مصر	عمان	البحرين	قطر	تونس	الكويت	المغرب
خدمات الاعمال	53	39		17		32		5		26	2
الخدمات المهنية	12	10		6		9		5		4	1
الحاسوب و الخدمات المرتبطة	5	5		6		5				4	1
خدمات البحوث و التطوير	3	3				3				3	
خدمات العقار	2	2									
الاجارة	5	5									
خدمات الاعمال الاخرى	20	14		5		15				15	
خدمات المواصلات	24	22		1		22		1	3		9
البريد	1										
البريد السريع	1	1		1		1		1			
الاتصالات	15	15				15			3		9
السمعي البصري	6	6				6					
خدمات اخرى	1										
التشييد و البناء و الخدمات المرتبطة	5	5				5		4		4	4
التوزيع	5	5				5				3	
خدمات التعليم	5	5				4					
خدمات البيئة	4	2		4		4		4		2	2
الخدمات المالية	22	21		16	17	4	21	17	13	17	13
التامين	4	4			4	4	4		4		4
المصارف و المؤسسات المالية	17	17		16	13		17	17	9	17	9
خدمات مالية أخرى	1										
الخدمات الاجتماعية	4	3								3	
السياحة و السفر	4	3	3	2		2		1	2	3	4
الثقافة و الترفيه	5	4								2	
خدمات النقل	29	9			3	7					4



تابع جدول رقم (17) : تفصيل جدول الالتزامات العربية حسب القطاعات الفرعية

المغوب	الكويت	تونس	قطر	البحرين	عمان	مصر	الامارات	موريتانيا	الاردن	عدد الانقطاعات الفرعية	الفرع
					2	3			4	6	خدمات النقل البحري
										6	القنات المانية الداخلية
2					1				1	5	النقل الجوى
										1	النقل الفضائى
										5	النقل بالسكك الحديدية
										2	النقل بالانابيب
2										5	النقل البرى
					4				4	4	خدمات النقل الملحقة
										1	الخدمات الاخرى
38	60	18	32	21	85	20	40	3	118	160	الاجمالى

المصدر: بيانات حصفت من جداول تحرير تجارة الخدمات العربية، منظمة التجارة العالمية، صفحة الإنترنت.

جدول رقم (18) : مستوى القيود على تجارة الخدمات

البلد	الخدمات المصرفية	التأمين	الاتصالات المتنقلة	الاتصالات
مصر	3	0.8	1.5	3.1
المغرب	2.2	1.6	1.6	3.3
تونس	1.5	1.3	1.7	3.4
الأردن	0.5	0.9	1.8	2.3
ماليزيا	3.7	2.3	2.3	2.0
كوريا	2.7	-	0.4	1.2
البرتغال	0.5	0.4	0.1	0.4
الشيلي	-	1.3	-	-
المتوسط	1.63	0.89	0.88	1.32

* مؤشرات القيود على تجارة الخدمات محسوب بطريقة تحليل العوامل للقيود المطبقة على تجارة الخدمات. وتم تنميط العوامل الأساسية بحيث أن الدولة الأكثر انفتاحاً يكون لها تنقيط يساوي الصفر.

إن الدول العربية التي انضمت بعد جولة الأورجواي قامت بتحريك قطاع الخدمات بشكل أعمق وأقوى. ويرجع ذلك إلى ضعف القوة التفاوضية ومطالبة الدول بتقديم تنازلات أكثر.

العروض قليلة القيود وأكثر حرية من العروض التي قدمتها للدول كانت أعضاء في منظمة جاتس.

ويتمخض عن مراجعة جداول الالتزامات المتعلقة بتحريك تجارة الخدمات ضمن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، أن الدول العربية التي انضمت بعد جولة الأورجواي (جدول 14) قامت بتحريك هذه القطاعات بشكل أعمق وأقوى. ويرجع ذلك إلى الضغوط التي تتعرض لها الدول وكذلك إلى صعوبة المفاوضات الثنائية والمطالبة بتقديم تنازلات كبيرة. أما الدول التي انضمت إلى جاتس خلال جولة الأورجواي، فإن التزاماتها بسيطة وتغطي عدداً محدوداً من القطاعات، وبالتالي فإن أجندة الإصلاحات فيها لا زالت طويلة. أما الدول التي انضمت تلقائياً إلى المنظمة نظراً لانتمائها لاتفاقية جات في عام 1947، فإن التزاماتها بسيطة مقارنة بالمجموعتين.

من جانب آخر، فإنه لا يوجد قطاع محدد ورد ضمن جداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية يمتلك ميزة نسبية، ومن ثم يمكن القول بأنه قد تم تقديم التزامات فيه بهدف تعزيز هذه الميزة. إن الدراسة المعمقة لهذه الجداول لا تظهر وجود إستراتيجية محددة لتعزيز تنافسية تجارة الخدمات، وإنما قد تكون المبررات الحمائية هي التي أملت على صناع القرار فحوى هذه الجداول.

مقارنة بالدول العربية الأخرى، فقد كانت تونس من بين الدول العربية الأولى التي قدمت جدول التزامات في سنة 1994 ضم فقط الخدمات المالية والسياحة، وكانت التعهدات مقيدة جداً بمجموعة كبيرة من القيود الأفقية، كما كانت درجة تحرير الخدمات متواضعة، وفي سنة 1997، قدمت تونس عرضاً خاصاً بالاتصالات، وفي عام 1998 عدلت عرضها في القطاع المالي. ويعتبر العرض الخاص بخدمات الاتصالات أكثر تحريراً بالمقارنة بما قدمته الدول العربية.

أما الأردن، فيعتبر من الدول العربية التي قدمت أسخى العروض وأكثرها تحرراً. وقد شمل كل القطاعات ويحتوي جدولها على أكبر عدد من عبارة "لا توجد قيود"، كما أن القيود الأفقية تعتبر قليلة مقارنة بما هو متداول، وهذا راجع إلى الانضمام المتأخر للأردن لمنظمة التجارة العالمية في عام 2000، حيث يمارس الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً على الدول التي تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل تضمين أكبر قدر ممكن من التعهدات.

لا تتوفر بيانات حتى الآن حول العروض التي قدمتها الدول التي هي في طور المفاوضات مثل اليمن والجزائر ولبنان. كما أن جداول المملكة العربية السعودية لم تنشر بعد، ولكن من المتوقع أن تكون



إطار رقم (2): جداول الالتزامات المحددة في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات

تعتبر البنود XVI, XVII, XVIII من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الأساس في تنظيم ترتيبات الالتزامات المحددة، حيث أن البند XVI يتطرق إلى النفاذ للأسواق، ويحدد ستة قيود يجب عدم تطبيقها إلا في حالة إدراجها في جداول الالتزامات. وهذا يعتبر في حد ذاته تطبيقاً لمنهج القائمة السلبية ضمن "قائمة موجبة" للقيود على النفاذ للأسواق تتمثل في تحديد عدد موردي الخدمة، تحديد سقف على قيمة الخدمة أو الأصول، وضع قيود على عدد عمليات الخدمة أو الكمية الإجمالية للخدمة، قيود على العدد الإجمالي للأشخاص الذين يمكن توظيفهم، وقيود على نسبة مساهمة رأس المال، وقيود على الشكل القانوني للمشروع. وتعتبر هذه القيود إجمالية، حيث لا يُمكن للدول فرض قيود أخرى على النفاذ للأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن القيود الخمسة الأولى تعتبر قيود كمية على النفاذ للأسواق.

يحدد البند XVII الترتيبات المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية، والمنهج المتبع، يشبه ذلك الخاص بالنفاذ للأسواق، حيث أنه يطبق فقط على الالتزامات المقدمة. وتعرف المعاملة الوطنية بنفس الصيغة التقليدية الموجودة في اتفاقية الجاتس، حيث أنه تعني معاملة لا تقل عن تلك التي تعطى للمؤسسات المحلية العاملة في نفس مجال المؤسسات الأجنبية. ولكن منهج الجاتس يختلف بالنسبة للمعاملة الوطنية، حيث أنه لا يعني أن المبدأ يطبق بشكل مطلق، وإنما يتم عبر التفاوض، ويمكن أن يمنح أو يستحق حسب الحالة وحسب المفاوض. وهذا راجع لتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية كما هو معمول به في حالة جاتس. ونظراً لوجود نمطي التوريد الثالث والرابع، فإن هذا المبدأ يعني تجارة حرة تماماً، حيث أنه يضمن حقوق استثمار غير محددة لموردي الخدمات. وانطلاقاً من هذا، فإنه يلاحظ أنه إذا ما تم اعتماد مبدأ المعاملة الوطنية بشكل صارم وغير قابل للمساومة، فإن العروض المقدمة حتى الآن قد تكون أقل بكثير وبالتالي تراجع في تحرير تجارة الخدمات. ويمكن اعتماد منهج وسطي يحد من الابتعاد عن مبدأ المعاملة الوطنية، والتي هي غير مقيدة بشرط إدراجها في جداول الالتزامات في الوقت الراهن. ويمكن أيضاً التعبير عن هذا الفرق في المعاملة الوطنية باعتماد مبدأ فارق السعر، الذي يمكن تقليصه من خلال دورات التفاوض المتتالية.

أما البند XVIII فإنه يعطي للدول حق التفاوض على الالتزامات الإضافية غير المدرجة تحت بند المعاملة الوطنية أو النفاذ للأسواق، ويمكن تطبيق هذه التعهدات على قضايا متعددة مثل المعايير ومنح الرخص والمهارات المطلوبة، ويجب إدراجها في جداول التعهدات، كما يجب العمل على تحسين الانفتاح وليس إضافة قيود على الأسواق. تقسم جداول الالتزامات الوطنية إلى جزئين، يختص الجزء الأول بالالتزامات الأفقية التي تنطبق على كل القطاعات المدرجة في القوائم، بما يعني أن كل تقييم للالتزامات القطاعية يجب أن يأخذ هذه الالتزامات الأفقية في الحسبان. أما الالتزامات التي تخص قطاعاً معيناً أو قطاعاً فرعياً منه، فإنها محددة في الجزء الثاني من القوائم الوطنية للالتزامات.

(5) التحديات التي تواجه الدول العربية في تجارة الخدمات

إلى تشريعات على مختلف المستويات. كما أن هذه الخدمات التي تدخل كمدخلات في إنتاج أغلب السلع تجعل من الأطراف المهتمة بهذه العملية متعددة وتشكل جبهة عريضة ضاغطة تحتاج إلى مجهود تنسيقي كبير مما أطلال أمد المفاوضات للوصول إلى موقف مقبول.

إن تعقيدات تحرير تجارة الخدمات يجذب اهتمام العديد من المؤسسات على مختلف المستويات (حكومة مركزية، أقاليم، محلية)، ويتطلب ذلك احتساب آثار التحرير بشكل جدي، وخاصة بذل مجهودات لتوفير بيانات تفصيلية عن تجارة الخدمات، التي بدونها يصعب تقييم آثار تحريرها على الصادرات والاقتصاد بصفة عامة. كما أن توفر هذه البيانات يعزز موقف الدول عند التفاوض وحساب المنافع والتكاليف الناجمة عن تحريرها.

إن عملية تحرير تجارة الخدمات تختلف جذرياً عن تحرير تجارة السلع، حيث أن الثانية تتم عبر الحدود وتركز أساساً على إجراء الإصلاحات المعيقة للمبادلات بين الدول، والتي هي نظام التعرف والقيود الكمية والقيود غير الجمركية والمؤسسات التي تدير هذه العملية، وكلها إصلاحات تتم على الحدود. أما تحرير تجارة الخدمات وتتميتها، فلكونها تتم عبر أربع وسائط مختلفة فإن الإصلاحات المتصلة بها هي أكثر تعقيداً، لأنها تتم داخل الحدود وتتأثر بكل التشريعات الداخلية المتعلقة بعمل الأسواق والمنافسة وسوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا فإن تحرير تجارة الخدمات هي عملية معقدة وتحتاج



إن الدول العربية
منخرطة في
العديد من
الاتفاقيات
التجارية الإقليمية
وإذا فعلت جيداً
فإنها ستسمح
بتعميق تحرير
تجارة الخدمات.

الأطراف، أما الثانية فتتضمن خدمات التوزيع، والخدمات المهنية، والخدمات الأخرى التي يمكن تحريرها على المستوى المتعدد الأطراف والمستوى الإقليمي، حسبما تتوفر عليه المنطقة من إمكانيات لتنمية هذه القطاعات. وتضم المجموعة الثالثة الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة، في حين تضم المجموعة الرابعة الخدمات الترفيهية والثقافية. ويعتقد أنه من الأفضل للدول العربية تحرير هذه القطاعات في إطار إقليمي، وذلك لأسباب ترجع للتجانس الثقافي والاجتماعي للمنطقة. أما التحدي الآخر الذي يواجه تحرير الخدمات فهو الانتقال من نظام تحرير تفاضلي إلى نظام تحرير غير تفاضلي، وذلك لأن قطاع الخدمات يشمل تكاليف ضائعة كبيرة، والتي تعطي تقدماً للمؤسسات القائمة بالرغم من وضعها غير الفعال، مقارنة بمقدمي الخدمة الجدد الذين لديهم نية الدخول إلى السوق.

أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الأولويات العربية في المفاوضات الجارية في إطار الجاتس، فإنها تتمثل في إلغاء القيود الكمية على قطاع السياحة وخدمات الأعمال والبناء والتشييد والنشاطات الهندسية الملحق، حيث أن هذه القطاعات تشكل ميزة نسبية للعديد من الدول في المنطقة العربية. كما أن المفاوضات على انتقال الأشخاص تعتبر مسألة حرجية، وذلك نتيجة حركية العمالة الكبيرة في المنطقة والحاجة إلى تهيئة الإجراءات في إطار الاتفاقية. وعليه فإن التفاوض حول الإجراءات الأفقية الخاصة بالدخول المؤقت للعمال الأجانب سيعزز انتقال العمالة بين الدول العربية.

يشكل انتقال
الأشخاص مسألة
حرجية في
مفاوضات تحرير
تجارة الخدمات
العربية وذلك
نتيجة حركية
العمالة الكبيرة في
المنطقة.

يعود على الدول العربية فوائد من تعزيز إستيراد الخدمات مرتفعة الجودة ومنخفضة التكاليف، وذلك لتعزيز الإنتاج المحلي. ونظراً لضعف خدمات البنية التحتية والشبكات في المنطقة خاصة في قطاع الاتصالات، فمن الأولى تطبيق الاتفاقيات القائمة في ما يتعلق بهذه الجزئية. كما أن تحرير الخدمات المالية يلعب دوراً هاماً في هذا المجال، لكن ذلك يتطلب إصلاحات داخلية ضخمة على صعيد القطاع المصرفي وأسواق المال. وفي ما يتعلق بالقضايا

ويعتبر توقيت الإصلاحات وترتيبها أمر له أهميته وقد يسهل أو يعقد عملية تحرير تجارة الخدمات في ما يتعلق بفرض القوانين التحوطية قبل عملية التحرير خاصة في مجال تحرير الخدمات المالية، حيث أنه بالرغم من الأثر الموجب لتحرير الخدمات المالية على النمو، فإنه إذا ما تم ذلك دون التحوط فإنه سيزيد من الهشاشة المالية واحتمال حدوث أزمات مصرفية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الدول العربية منخرطة في العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي تحتوي على تحرير تجارة الخدمات مثل منطقة التجارة العربية الكبرى، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الثنائية مع الولايات المتحدة واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وإذا ما تم تفعيل هذه الاتفاقيات بشكل جيد، فإنها ستسمح بتعميق تحرير تجارة الخدمات، خاصة عبر تحسين النفاذ للأسواق من خلال تقليل القيود المعيقة لها. وقد بدأت الدول العربية في عام 2004 بتفعيل اتفاقية تجارة إقليمية خاصة بالخدمات. وتستند هذه الأخيرة إلى مبدأ الجاتس، بحيث يتوقع من الدول تقديم تفضيلات للدول الأعضاء في مجال النفاذ للأسواق ومبدأ المعاملة الوطنية. إن تحرير التجارة الخارجية المبني على الاتفاقيات الإقليمية قد يكون خطوة أولية نحو تعزيز التجارة البينية، ذلك لأنه يعطي مستوى منافسة مقبول للأطراف، إضافة إلى أنه قد يكون مقبولاً للأطراف التي قد تعارض تحرير التجارة على مستوى أوسع، كما أن بعض القطاعات الحساسة قد تكون لها تجانس إقليمي ثقافي يمكن تحريره في هذا الإطار.

و يطرح هذا المنهج تساؤلاً حول طبيعة القطاعات الواجب تحريرها، وما هو الإطار الأنسب للقيام بذلك؟ إن الجواب على هذا السؤال يعتمد على طبيعة كل قطاع وحجمه في الاقتصاد، وعلى الإطار السياسي ومدى صعوبة أو سهولة عملية التحرير، وعلى مفهوم المصالح الوطنية. ويمكن تقسيم قطاع الخدمات إلى أربعة أقسام رئيسية، بحيث تضم الأولى خدمات تعتمد على البنية التحتية مثل الخدمات المالية، الطاقة والنقل والاتصالات والتي يمكن تحريرها في إطار متعدد



هذه المفاهيم ما بين جاتس والتكتلات الإقليمية، فإنها يمكن أن تشكل مصدر خلافات لمقدمي الخدمة في الدول العربية في محاولة تصديرهما للخدمات، حيث أن إستيفاء شروط قواعد المنشأ حسب جاتس لا تعني مباشرة إستيفاءها حسب شروط الاتحاد الأوروبي.

إن تحديد الإطار التشريعي الذي يحكم تجارة الخدمات في الدول العربية يكتسي طابعاً بالغ الأهمية لسببين رئيسيين. يرتبط الأول بحصد المنافع من الإصلاحات، حيث أظهرت الدراسات القطاعية أن التحرير والخصخصة دون إطار تشريعي لائق قد يؤدي إلى آثار سلبية. كما أظهرت العديد من الدراسات القطاعية أن تحرير الأسواق دون التعديل المسبق للقوانين المنظمة لها وفرض رقابة سليمة وإدارة احترازية، قد يؤدي إلى فشل هذه السياسات، وتدهور مستوى الرفاهية، حيث أن انخفاض الإنتاجية وارتفاع عائد القطاع الخاص تؤدي إلى ضياع فرصة تحقيق أهداف هذه الإصلاحات المتمثلة أساساً في توفير خدمات ذات جودة عالية في إطار تنافسي. إن سن قانون للمنافسة ووضع موضع التنفيذ يعد ضرورياً للتغلب على مشكلة إحتكار القلة أو الإحتكار المنفرد. أما السبب الثاني المتعلق بضرورة تعديل وتحديث التشريعات التنظيمية للأسواق، هو أن هذه التشريعات يمكن أن تتحول إلى قيود غير جمركية تعيق حرية التجارة الخارجية في الخدمات. ونظراً للهوة ما بين التشريعات في الدول العربية والعملاء التجاريين الأساسيين خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، فإن على هذه الدول بذل جهود مميزة في مجال تحديث القوانين لتتلاءم مع المستوى الدولي، بما يساعد حتماً في تسهيل المفاوضات المستقبلية في مجال الاتفاقيات الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة، خاصة في ميادين توحيد المعايير والمقاييس. وبالتالي فإن الاتفاقيات الإقليمية يمكن أن تلعب دوراً مسهلاً أفضل من الاتفاقيات متعددة الأطراف، خاصة في بيئة يصعب فيها إجراء الإصلاحات العميقة والسريعة مثل المنطقة العربية.

المتعلقة بالإجراءات ومبادئ إتفاقية جاتس، فإن على الدول العربية توحيد جهودها من أجل الضغط نحو تضمين وجهة نظرها في التعديلات الخاصة بهذا المجال، حيث يلاحظ من مداولات المفاوضات السابقة أنه ليس للدول العربية دور ديناميكي وفعال في هذا المجال. وفي هذا الصدد، فإنه يجب على الدول العربية ألا تستعمل إتفاقية جاتس لحماية مصالح المجموعات الضاغطة والمواقع المميزة للمؤسسات القائمة، بل عليها استخدام هذه الاتفاقيات لإعطاء إشارة واضحة بمواصلة الإصلاحات وتحرير تجارة الخدمات.

إن تحرير تجارة الخدمات عبر الشكل الرابع لتوريد الخدمات يمثل أكثر التحديات التي تواجه الدول العربية والدول النامية على وجه العموم، حيث قد تؤدي المخاوف من تحرير إنتقال العمالة إلى ارتفاع البطالة وازدياد هجرة العمالة الماهرة. ويرجع جزء من هذه المخاوف إلى الخلط بين مفهوم الهجرة الدائمة ومفهوم الانتقال المؤقت للعمالة، مما يقف عائقاً في وجه تحرير تجارة الخدمات عبر انتقال اليد العاملة.

كما أن قواعد المنشأ المطبقة في الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بتجارة السلع تم تجاهلها تماماً في اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات. وعليه فإن الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن يكتسب أهمية خاصة لنجاح الاتفاقيات الإقليمية لتحرير تجارة الخدمات. إن العامل الأساسي في تحديد المنشأ في قطاع الخدمات يرتكز على جنسية مقدم الخدمة التي تتحدد وفق معايير متعددة، مثل مكان تواجد مقدم الخدمة، جنسية المالك، المقر الرئيسي للشركة، المكان الأساسي للعمال، ومراقبة الشركة. وفي بعض الحالات، نحتاج إلى أكثر من معيار لتحديد قواعد المنشأ. وتعتمد على مدى المرونة المتبعة في الوصول إلى تحرير تجارة الخدمات. ويتضح ذلك من تعريف قواعد المنشأ في الخدمات بين النافتا والاتحاد الأوروبي، حيث تكفي الأولى بالإقامة في منطقة النافتا مهما كانت دولة الملكية والسيطرة، أما إتفاقية روما فقد حددت ضرورة تواجد تسجيل الشركة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي. ومع اختلاف

يلاحظ من مداولات المفاوضات السابقة أنه ليس للمجموعة العربية دور ديناميكي وفعال.

تحرير تجارة الخدمات عبر النمط الرابع يمثل أكثر التحديات التي تواجه الدول العربية، حيث تتخوف الدول من ارتفاع البطالة وازدياد هجرة العمالة الماهرة.

إن تحرير تجارة الخدمات دون إطار تشريع لائق قد يؤدي إلى آثار سلبية على اقتصادات الدول العربية.



إن الاستفادة من ظاهرة "العقود من الباطن" في قطاع الخدمات يتطلب من الدول العربية أن تضع هذه الأسواق المشككة على رأس قائمة أولويات السياسة التجارية.

سنة 2004. مما أدى إلى ارتفاع الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر ومخزون الاستثمار إلى 7.6 مليار دولار في نفس السنة ، ما نسبته 73.4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المباشرة إلى 15 مشروعاً في سنة 2004 ، وعدد فروع الشركات المتعددة الجنسية إلى 13 شركة و79 فرعاً لشركات أجنبية. أي أنه يمكن القول بعدم اعتبار القيود الأفقية الموضوعة على ملكية العقار ونفاذ الشركات الأجنبية في الدول الخليجية عائقاً حاداً في وجه تحرير تجارة الخدمات عبر التواجد الأجنبي في الأسواق المحلية. أما مصر، فقد تعهدت بفتح القطاعين وتعتبر القيود فيهما قليلة، حيث تم تحرير كامل للنمطين الثاني والرابع في قطاع السياحة، بينما تقيد النمط الثالث بواسطة إخضاعها لاختبارات الحاجة الاقتصادية. وفي سنة 2002، قدمت مصر تعهدات جديدة في قطاع الاتصالات، مع التركيز على تحرير الاتصالات دون المساس بالقطاعات المتعلقة بالبرامج المسموعة/المرئية. وقد سمح هذا التعهد بآفاق تحرير قطاع الهاتف الثابت والمحمول وقطاع الخدمة المضافة في الاتصالات، لكن مع شرط تطبيقها في نهاية 2005، مما يصعب عملية تقييمها. أما القيود الأفقية، فتركز على إقضاء العقارات والقضايا المتعلقة بالنمط الرابع وانتقال العمالة بصفة مؤقتة. ومن المتوقع أن يتم تحرير القطاعات الأخرى الخاصة بالاتصالات والمتصلة بالمذياع والتلفاز مع تقييدها بقضايا الأمن الوطني. أما في مجال السياحة والسفر، فإن من المحتمل إدراج تعهدات جديدة حيث أن القطاع يعتبر محرراً. ومن المتوقع أيضاً إدراج تعهدات في مجال خدمات الحاسوب وكذلك في مجال البريد السريع. وحررت الإمارات قطاع السياحة والسفر بشكل واسع، مع فرض قيود قليلة على النمط الرابع والناجم من القيود الأفقية المتعلقة بانتقال العمالة وتقييد حيازة العقارات من طرف الأجانب. كما حررت قطاع البريد السريع وخدمات الحاسوب، ومن المتوقع تتعرض الإمارات لضغوط كبيرة لتحرير القطاعات الفرعية للاتصالات، خاصة الهاتف الثابت والمحمول

وأخيراً فإن على الدول العربية الاستفادة من تطور ظاهرة "العقود من الباطن" في قطاع الخدمات. فقد استفادت العديد من الدول النامية من هذه الظاهرة على غرار جاميكا في مجال معالجة البيانات أو الهند في مجال تطوير البرمجيات. إن الاتفاقيات الإقليمية ستشجع مثل هذا النشاط لصالح دول الأعضاء إذا ما تم تهيئة المعايير وتوحيد القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع تجارة الخدمات. وتشير تجربة دول شرق ووسط أوروبا في إطار علاقتها بالاتحاد الأوروبي إلى نجاعة هذه الأنشطة. ويتطلب تطوير هذه العمليات توفر يد عاملة مدربة ومؤهلة، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة أجورها. حيث تشكل عاملاً هاماً في رفع القدرة التنافسية لجلب عقود الباطن للخدمات التجارية. ومن المتوقع أن تساهم الإصلاحات التي تتم في البلدان العربية في القطاعات المحورية للخدمات، مثل الاتصالات ومعالجة البيانات، في تسهيل وتشجيع هذا التوجه، وهذا يتطلب وضع هذه الأسواق المشككة على رأس قائمة أولويات السياسات التجارية في البلدان العربية.

(6) تقييم التعهدات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة

تتفاوت تعهدات الدول العربية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والسفر بدرجة ملحوظة. فحسب البيانات المتوفرة في جداول الالتزامات تختلف إستراتيجية الدول العربية في تحرير قطاعات الاتصالات والسياحة بشكل ملحوظ. فالبحرين من الدول التي لم تقدم تعهدات لتحرير هذه القطاعات، وتفرض قيوداً أفقية على حيازة العقار ودخول الشركات الأجنبية، التي يجب أن تتم فقط وفق صيغة الشركات المشتركة. ومنذ تقديم هذه التعهدات، سمحت الإصلاحات الداخلية بفتح قطاع الاتصالات للمساهمة الخليجية عبر تعديل قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر مديلاً لتحرير تجارة الخدمات عبر النمط الثالث المتمثل في التواجد التجاري، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبحرين 865 مليون دولار خلال



إبقاء قطاع خدمات الحاسوب مقيداً، وتتميز القيود الأفقية في المغرب بفرض قيود على انتقال رأس المال ومدى قابلية تحويل العملة وهو أمر يعيق تحرير تجارة الخدمات.

وتتشابه سلطنة عمان مع الأردن في تقديم تعهدات عميقة بتحرير تجارة الخدمات، حيث تضمنت جداول التزاماتها تعهدات في أغلب القطاعات. ففي قطاع الاتصالات، إقتصرت القيود المفروضة فقط على قطاع النقل، الذي من المتوقع أن يكون محل مفاوضات في الدورات القادمة. أما قطاع السياحة والسفر وخدمات الحاسوب، فقد كانت تعهدات التحرير عميقة، إلا أنها خضعت لقيود أفقية متعلقة بقضايا الملكية للأجانب والانتقال المؤقت للعمالة. أما دولة قطر، فتعد من بين الدول التي لم تقدم إلتزامات واسعة وعميقة، حيث أنها تتصف بالتقييد الشديد في مجال خدمات الحاسوب، بينما لم تقدم تعهدات بتحرير قطاع الاتصالات. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع السفر والسياحة، حيث تعتبر التعهدات المقدمة هامشية. وهكذا فإنه من المتوقع خضوع قطر لضغوط كبيرة تهدف إلى تقديم المزيد من الإلتزامات بتحرير قطاع الخدمات، خاصة في مجال الاتصالات والسياحة. وأما تونس، فإنها أيضاً لم تقدم التزامات كبيرة، حيث أن جدول الإلتزامات لم يشمل قطاع خدمات الحاسوب كما أن جداول إلتزاماتها خلت من بعض القطاعات الفرعية ضمن القطاع الرئيسي للسياحة والسفر.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إتفاقية قائمة بذاتها تخص قطاع تكنولوجيا المعلومات والحاسوب، تنص على إلغاء الرسوم الجمركية على معدات القطاع. ولم تنضم إلى هذه الاتفاقية حتى الآن سوى أربع دول عربية، هي مصر، عمان، الأردن والمغرب، من المتوقع إنضمام دول عربية أخرى مع استمرار الضغوط من طرف الدول الأعضاء المؤثرة في المنظمة، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

والقطاعات ذات القيمة المضافة. وبالرغم من الانفتاح النسبي للاقتصاد، فإن الإمارات ستخضع لضغوطات كبيرة، لكي تشمل في عروض جاتس. كما أنه من المتوقع أن تعدل القيود على حيازة العقار، ولكن من الصعب تحديد هذه المسألة نظراً لحساسيتها السياسية.

يعتبر الأردن من بين الدول العربية القليلة التي حررت بشكل واسع هذه القطاعات. حيث أن عدد القيود المفروضة في جداولها يعتبر الأقل ضمن الدول العربية في قطاعات الاتصالات والسياحة. وبالمقابل فإن هناك بعض القيود الأفقية على انتقال العمالة وحيازة العقارات. والقطاع الفرعي الوحيد المقيد هو قطاع منظمي الرحلات ووكالات السفر، الذي وضعت له قيود في باب النفاذ للأسواق، وهو بالتالي القطاع الوحيد الذي قد يخضع لضغوطات تحريره أخذاً بعين الاعتبار عدم ووقع قيود معتبرة على القطاعات الأخرى.

بالمقابل، فإن تعهدات تحرير تجارة الخدمات في الكويت تعتبر قليلة ومحدودة في قطاعات خدمات الحاسوب والسفر والسياحة. كما أن تحرير تجارة الخدمات يركز على الوسيط الثالث المتعلق بالتمثيل التجاري، الذي هو بدوره مقيد بالقيود الأفقية المتعلقة بالوكيل الحصري وتقييد الملكية العقارية، وعدم وجود تعهدات بتحرير قطاع الاتصالات، ومن هذا الواقع، فإنه من المحتمل تعرض دولة الكويت لضغوط معتبرة في الجولات التفاوضية القادمة، من أجل تقديم مزيد من التعهدات وتحرير هذه القطاعات، خاصة في مجال الاتصالات الذي يشهد موجة تحرير.

أما في المغرب، فإن التعهدات في قطاع الاتصالات كانت أيضاً متواضعة وتخص فقط عمليات القيم المضافة في قطاع الاتصالات، مع إبقاء الاتصالات الأساسية خارج نطاق التحرير. وتزداد درجة عمق التحرير للإلتزامات المقدمة في قطاع السياحة والسفر، باستثناء بعض الفروع التي ينتظر أن تكون ضمن أجندة المفاوضات المستقبلية. كما تم



(7) آثار اتفاقيات الجاتس وتحرير تجارة الخدمات على تنافسية الدول العربية

إن الدراسات التي أجريت على تقييم آثار تحرير تجارة الخدمات في الدول النامية تدل في أغلبها على أن هذه الآثار موجبة، والسبب راجع إلى أن الخدمات تمثل مدخلات لإنتاج السلع والخدمات نفسها. وبالتالي فإن عملية تحرير تجارة وتنظيم أسواقها يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المدخلات، ويقلل من تكاليف الإنتاج والتصدير. وكما أشير إليه سابقاً، فإن الإصلاحات والتحرير إن لم يتزامنا مع تنظيم الأسواق وضمان منافستها وتعديل التشريعات، فإنهما قد يتحولان إلى آثار سلبية على الاقتصاد. إن هذا الأمر في غاية الأهمية والتعقيد، حيث أنه لا يمكن ربط التحرير بالتنافسية إلا عبر نظام تشريعي وتنظيمي جيد يسمح بالمنافسة في الأسواق ويمنع الممارسات الاحتكارية، كما أن الإطار التشريعي الجيد لا يعني حتماً تحرير الأسواق، وإنما ببساطة إعادة تنظيم لهذه الأسواق بشكل يتطابق مع متطلبات المنافسة وإقتصاد السوق. كما أن تنافسية الخدمات التجارية العربية يتأثر بأساليب تحرير تجارة الخدمات، حيث أن تحرير تجارة الخدمات على المستوى العالمي متعدد الأطراف يخدم التنافسية بشكل أقوى من التحرير في إطار الاتفاقيات الإقليمية.

كما أن تحرير تجارة الخدمات له تأثير كبير في ما يتعلق بتخفيض تكلفة المعاملة الدولية وتشجيع اجتذاب المزيد منه وتثبيت استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات. ففي مجال تقليل تكاليف المعاملات، فإن الخدمات غير الفعالة ينجم عنها تكاليف إنتاج مرتفعة، وهو ما تؤكد العديد من الدراسات، خاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي حول تكاليف القيام بالأعمال، التي تدل على ارتفاع هذه التكاليف في الدول العربية، على وجه الخصوص منها تلك التكاليف الناجمة عن البيروقراطية والتنظيم المشدد للأعمال.

إن ارتفاع هذه التكاليف يرجع إلى عدم فعالية قطاع الخدمات (ارتفاع التكاليف وانخفاض النوعية) بالإضافة إلى البيروقراطية وتعدد الإجراءات وتعقيدها. مما يؤدي إلى تدهور بيئة الأعمال وبيئة الاستثمار وطرد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدهور الصادرات وضياع الفرص التنافسية.

أما في ما يخص جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن القطاعات الخدمية المحمية وقليلة الفاعلية تؤثر سلباً على تخصيص الموارد والحث على الاستثمار، حيث توصلت إحدى الدراسات إلى إن معدل الحماية الفعلية يختلف تماماً عندما يتم إدراج تكلفة قطاع الخدمات، حيث أظهرت هذه الدراسة أن عدداً من الصناعات التي لها معدلات حماية فعلية مرتفعة، ستتحول إلى معدلات سالبة خلال وبعد تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن جهود الحكومات العربية لترويج الاستثمار في بعض القطاعات تتعرقل بغياب الخدمات الفعالة. وبالتالي تتضرر إستراتيجية ترويج الصادرات من جراء وجودها. كما أن هناك دلائل على ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج بذلك في قطاع الخدمات. أي أن الشركات متعددة الجنسيات لا تكتفى بموفري الخدمات المحليين الذين قد لا تصل إلى توقعاتهم ومواصفاتهم.

وطالما استمر عدم حماس الدول العربية في تحرير تجارة الخدمات، فإن هذا سيكون عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف يستمر تدفق الاستثمار غير الخدمي (الزراعة والصناعة) إلى دول (خارج المنطقة العربية) يتوفر لها قطاع خدمات وبنى تحتية ملائمة تدعم إنتاج السلع. كما أن أثر المركز المحيط في إتفاقيات الشراكة سيكون قوياً إن لم يتم تدارك هذه النقائص في عدم فعالية قطاع الخدمات.

إن أحد المخاوف من تحرير تجارة الخدمات هو الأثر السلبي على ميزان المدفوعات. تقتض هذه المخاوف مسبقاً أن الدول النامية في وضعية غير تنافسية في مجال الخدمات وأن الميزان الخدمي في غير صالحها. وبالاستناد إلى بيانات الدول العربية



إن تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية لا زال في مراحله الأولى، كما أن الالتزامات المحدودة المقدمة في إطار جاتس، واستثناء قطاع الخدمات من إتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، دليل على عدم حماس متخذي القرار تجاه إجراء إنفتاح واسع في مجال الخدمات. كما أن أغلب الحكومات قامت بإصلاحات محلية مبنية على الخصخصة وفتح الأسواق محلياً للقطاع الخاص الوطني. ونظراً لقصر مدة تطبيق هذه الإصلاحات وعدم توفر بيانات تفصيلية حول قطاع الخدمات، فإن ذلك لا يسمح بإجراء تقييم موضوعي لأثر تحرير تجارة الخدمات على التنافسية العربية.

(8) ملاحظات ختامية

يُمكن القول أن نظرية الميزة النسبية تطبق على حالة تجارة الخدمات كما في حالة تجارة السلع. ويتوقع أن تحقق الدول منافع مُعتبرة من عملية تحرير تجارة الخدمات تحت مظلة مُنظمة التجارة العالمية وتطبيق إتفاقية الجاتس والالتزام بفتح قطاع تجارة الخدمات للمنافسة عبر جدول زمني وقطاعي محدد. وتعتبر الإتفاقية خطوة مبدئية نحو تحقيق هدف تحرير تجارة الخدمات، حيث أنها تنظم عملية تحرير تجارة الخدمات عبر جملة من القواعد والمبادئ العامة والالتزامات المحددة. وتختلف إتفاقية تجارة الخدمات عن غيرها من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فالإتفاقية لم تأخذ بأسلوب التحرير التدريجي للتجارة الدولية في الخدمات فحسب بل عبرت أيضاً عن إدراكها لحقوق الدول الأعضاء لتنظيم عرض وتحرير خدماتها بالشكل الذي يتلاءم وأهدافها القومية، كما أنها لم تحاول التأثير على هذه الأهداف. وهو ما أكدته أيضاً نتائج مؤتمر هونج كونج الذي عقد في ديسمبر من عام 2005، على أن فتح الأسواق أمام الخدمات لن يكون إجبارياً وأن هدفه التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بينما لم يطلب من الدول الأقل نمواً تقديم أية تنازلات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أن الإتفاقية وضعت إطاراً مرناً من الأحكام يضمن إدارة سليمة وملائمة للقوانين التي تحكم القطاعات

في مجال مؤشرات الميزة النسبية الظاهرية وإلى مساهمة قطاع الخدمات في الصادرات، فإنه يتضح عدم دقة هذا الافتراض. إن وضعية الدول العربية متفاوتة، حيث أن الميزان الخدمي فائق في كل من مصر والبحرين وتونس والمغرب، ويساهم في تحسين الحساب الجاري، وخاصة وأن هذه الدول كلها لديها ميزان تجاري (سلبي) سالب. أما الدول النفطية، فإنه رغم ميزانها الخدمي السالب منذ 1999 فإن أثره على الميزان التجاري محدود نظراً لارتفاع أسعار النفط منذ عام 1999. إن تحرير تجارة الخدمات والسماح بالمنافسة الأجنبية يمكن أن يساهم في معالجة الميزان التجاري السالب في الدول غير النفطية، حيث أن توفير خدمات فعالة سيساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية. وبالتالي فإن تحرير تجارة الخدمات قد يؤدي في الأجل القصير إلى توسع رقعة العجز في الميزان الخدمي، وهذا بدوره يعتمد على أثر التحرير في التأثير على تكاليف المعاملات في قطاع الخدمات، ولكن من المتوقع تأثير هذا التحرير إيجاباً على تجارة السلع عبر تخفيض التكاليف الإنتاجية، خاصة إذا ما أدى هذا التحرير إلى رفع فعالية قطاع الخدمات وحولها إلى أسواق تسود فيها المنافسة. إضافة إلى هذا، فإن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات تحتوي على إجراءات احترازية يمكن اللجوء إليها لوقف تدهور ميزان المدفوعات. إن الآثار السلبية الناجمة عن عدم فعالية قطاع الخدمات في الدول العربية واضحة، فبالرغم من مجهودات الإصلاح للقضاء عليها، فإنها لا زالت غير كافية لتخطي مشاكل قطاع الخدمات. وبالرغم من صعوبة التقييم الكمي لهذه الإصلاحات نظراً لقصر مدة تطبيقها وعدم توفر بيانات تفصيلية، فإنه من الواضح أن الدول العربية عبر ما قدمته من جداول التزامات في جاتس والاتفاقيات الإقليمية لتحرير الخدمات قد أضعفت الفرصة السانحة لإدخال المنافسة التي تجلب الفعالية وتقضي على ممارسات الاحتكار والتكاليف المرتفعة وسوء الخدمة.



التحويلية، يعتبر الانفتاح لشبكات النقل والمواصلات الكونية الفعالة شرطاً ضرورياً للتنافسية الدولية لهذه الصناعات. وفي حالة القطاع الزراعي، فإن سوء خدمات النقل والتخزين والتوزيع ترفع من تكاليف الأعمال في هذا القطاع. وتستخدم الدراسات معدلات الحماية الفعلية بهدف دراسة أثر رفع القيود على تجارة الخدمات. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى أن معدلات الحماية الفعلية لقطاعي الزراعة والصناعات التحويلية قد تصبح سالبة، أي أن رفع هذه القيود سوف يؤدي إلى رفع القيم المضافة في هذين القطاعين مقيمة بالأسعار الدولية. كما تستخدم الدراسات نماذج التوازن العام بغرض حساب وتقييم أثر تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد ككل، وذلك عبر تقييم الأثر على رفاهية المجتمع. ويجب التنويه إلى أن مثل هذه الدراسات نادرة في الدول العربية ويصعب تقييم رفع القيود على تجارة الخدمات في غياب مثل هذه النماذج، مما يعرقل عملية تقييم عملية الانفتاح التجاري والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الخدمية. وعلى خلاف إتفاقية الجات، فلم تعتبر إتفاقية الجاتس مبدأ المعاملة الوطنية إلزاماً عاماً، بل إعتبرته إلزاماً خاصاً وأخضعته للتفاوض في ما بين الدول الأعضاء. كما أن شروط منح الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المنصوص عليها في إتفاقية جاتس تتسم بالمرونة مقارنة بنظيرتها المنصوص عليها بإتفاقية جات.

ويحتل قطاع الخدمات في الدول العربية مكاناً مهماً في الأداء الاقتصادي، ويعتبر معدل نموه السريع من أهم خصائص الديناميكية الهيكلية للتنمية الاقتصادية. وتشكل منتجات قطاع الخدمات أهم مدخلات الإنتاج السلعي والزراعي والصناعي التحويلي. وتضم هذه المدخلات الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال والاتصالات والنقل. ويعتقد أن تقييد أسواق الخدمات وانتشار الاحتكار وكافة القيود الأخرى على هذه الأسواق ترفع من تكاليف الخدمات وتقلل من جودتها. ففي مجال الصناعات



الباب الثاني

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية

المعلومات في الدول العربية





الباب الثاني

تنافسية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدول العربية

(1) مقدمة

يمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد المقومات الأساسية لما يعرف باقتصاديات المعرفة، كما يشكل عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة. ولقد أبرزت التحولات الإقتصادية العالمية التي طرأت على أساليب الإنتاج وتوزيع عناصره أهمية خاصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كقطاع مساعد (Enabler) في تكوين وتطوير القدرات التنافسية، وقد ساعد في ذلك التسارع الشديد في دخول هذه التقنيات مجالات التصميم والإنتاج والإدارة والتعلم والتدريب والتسويق من ناحية، وتناقص تكلفة الحصول على هذه التقنيات وتطبيقاتها من ناحية أخرى.

بالرغم من الفرص التي قد تتيحها هذه التقنيات على الصعيد الإقتصادي، إلا أن تطويرها وخاصة في الدول النامية يطرح عدة تحديات، تتمثل في ضرورة تجسير الفجوة الرقمية في ما بينها من ناحية وفي ما بينها وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى، ومن هنا يأتي دور الحكومات في النهوض بالقطاع من خلال تبني الاستراتيجيات والمبادرات الفعالة لتنميته ودور السياسات بشأن تعزيز عمل الأسواق وتقليل مخاطر التهميش.

أما بالنسبة للدول العربية، حيث تتعدد مستويات الفجوة الرقمية وتزداد اتساعاً، فإن الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً لتبني الخطط والاستراتيجيات والسياسات. فالدول العربية تعاني من ثلاثة مستويات للفجوة الرقمية، فهناك فجوة رقمية كبيرة في ما بين الدول العربية والدول المتقدمة، وأخرى بين الدول العربية ودول الطليعة في العالم النامي، وثالثة في ما بين الدول العربية بشقيها الغني والفقير، كما تعاني

أيضاً من قلة المبادرات الخاصة بتطوير القطاع. ويتطلب تجسير هذه الفجوات بذل الجهود للنهوض بالقطاع على مستوى محاوره الثلاثة، التي تشمل البيئة (Environment) الاستعداد (Readiness) والاستخدام (Usage). فعلى مستوى البيئة، تشمل الجهود تبني الخطط الشاملة، التي تسند الإدارة السياسية العليا لتنمية قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات، تنمية معرفة ومهارات الاتصالات وتقانة المعلومات من خلال النظام التعليمي، ووضع القوانين والتشريعات الملائمة لقطاع الاتصالات في ما يتعلق بالمنافسة، إعادة التنظيم، الخصخصة وتحرير الأسواق. أما على صعيد الاستعداد، فتشمل الجهود المطلوبة ترقية الوعي والثقة في التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ترقية نفاذ وسائل الاتصال وتقانة المعلومات وسط الأفراد والشركات والدواوين الحكومية، إضافة إلى الاهتمام بتدريب الموظفين وتبني الاستراتيجيات الملائمة لخدمات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة والتعليم الإلكتروني. وعلى صعيد الاستخدام، فإن تجسير الفجوة الرقمية يتطلب إتخاذ الإجراءات المساعدة على نشر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وسط المجتمع، ترقية الاستخدام الفعال للإنترنت في مجتمع الأعمال، وترقية الخدمات العامة التي تقدم على الخط (Online) لتشجيع الأفراد والأعمال والحكومات على استخدام شبكة الإنترنت.

وتأتي ضمن النهوض بالمحاور أعلاه في الدول العربية أهمية معالجة القضايا المتعلقة بسياسات ترقية النفاذ، كتلك الخاصة بجودة الخدمات وتقليل تكلفة النفاذ، تحسين الأطر والسياسات التنظيمية، تشجيع الاستثمار في البنى التحتية للقطاع، من خلال مساهمة

يُشكل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة وقطاع مساعد في تكوين وتطوير القدرات التنافسية.

يلعب قطاع الاتصالات دوراً محورياً في تقليص الهوة الرقمية ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تعاني الدول العربية من قلة المبادرات الخاصة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والحاسوب.



بمعدلات متدنية للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات، حيث تفيد الإحصائيات أنه بينما تحتاج الدول الصناعية إلى 8 سنوات فقط لمضاعفة حجم البنى التحتية للقطاع فيها حسب معدلات الإنفاق الحالية، فإن الدول العربية تحتاج لفترة 20 سنة لتحقيق ذلك، حيث لا تكاد تصل نسبة الإنفاق على البنى التحتية للقطاع للناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج ومصر على سبيل المثال إلى 4% في 2001، بينما تعدت هذه النسبة إلى 8% في الولايات المتحدة، اليابان وأوروبا الغربية، وبلغ متوسطها العالمي حوالي 7.6%.

ويُعد النفاذ إلى الحاسبات الشخصية هو السبب الرئيسي في الفجوة الرقمية بين الولايات المتحدة، أوروبا واليابان من جانب وباقي العالم من جانب آخر، حيث تشير الإحصائيات إلى معدل 62.3 حاسب شخصي لكل 100 شخص في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان في 2001، مقارنة بمتوسط يقل عن 18 حاسب لكل 100 شخص في بقية العالم. وتظهر هذه الفجوة جلياً عند النظر إلى حجم مبيعات الحاسبات الشخصية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة 83% من مبيعات الحاسبات الشخصية في 2002 تمت في أسواق أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا الباسيفيكية.

وقد انعكس التفاوت في درجات النفاذ إلى الحاسبات الشخصية على كثافة استخدام شبكة المعلومات الدولية، حيث تفيد بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) لعام 2001 بأن 58% من مستخدمي الإنترنت في العالم والبالغ عددهم حوالي 500 مليون شخص يتركزون في الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين لا يتجاوز نصيبهما من سكان العالم 18%، مقارنة بنسبة مستخدمين تقل عن 1% للدول العربية، التي يفوق عدد سكانها إلى 5% من سكان العالم. كما زاد من اتساع الفجوة الرقمية دخول الاقتصاد التقني حلبة المنافسة السوقية بانتشار التجارة الإلكترونية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية في عام 2001 بلغ حوالي 2.1

الحكومة والقطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى انتهاج السياسات التحفيزية الفعالة لتشجيع استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الدول العربية. وفي هذا الخصوص، يهدف هذا الجزء من التقرير إلى محاولة إستكشاف مدى جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنافسيته في الدول العربية، مقارنة ببعض دول العالم، ويتناول تبعاً التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات أداء قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في الدول العربية، التشريعات التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة في القطاع، ومن ثم بعض السياسات والتوصيات الخاصة بتعزيز مساهمة القطاع وتنافسيته في الدول العربية.

(2) التطورات العالمية في أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات

شهدت أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات تطورات وتحولات تنظيمية وتكنولوجية كبيرة خلال الحقبة الماضية، إنعكست آثارها في زيادة معدلات النفاذ، وفي تدني التكلفة واتساع الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم النامي. فقد بلغ حجم التعامل في هذه الأسواق ما يُقارب 2.3 ترليون دولار أمريكي في عام 2001 وبمعدل نمو سنوي تجاوز 9.7% خلال الفترة 1998-2001، ويتوقع وصول حجم السوق إلى 3.2 ترليون دولار في عام 2007. وقد توزعت الحصص السوقية في عام 2001 بواقع 36% للولايات المتحدة، 29% لأوروبا و 11% لليابان. كما توزعت معدلات الاستثمار في القطاع خلال الفترة 1999-2003 بواقع 50% في أمريكا، 25% في آسيا الباسيفيكية و 25% في بقية دول العالم. في المقابل، حققت الدول العربية معدلات نمو متواضعة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقارنة بالدول النامية، حيث تشير الإحصائيات إلى معدلات نمو في الدول العربية تقل عن 6% في المتوسط خلال الفترة 1999-2003، بينما تصل هذه المعدلات في أفريقيا في المتوسط إلى حوالي 8% وإلى أكثر من 15% في أوروبا الشرقية خلال نفس الفترة. كما اتسمت الدول العربية أيضاً

حققت الدول العربية معدلات نمو متواضعة في قطاع الاتصالات مقارنة بالدول النامية. كما تميزت الدول العربية أيضاً تدني معدلات الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات.

إن الدول العربية تحتاج إلى أكثر من 20 سنة لمضاعفة حجم البنى التحتية لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات.



ترليون دولار منها 98% في أقاليم أمريكا الشمالية، آسيا الباسيفيكية وأوروبا الغربية، بينما يقدر حجم السوق العربي للتجارة الإلكترونية بنحو 3 بليون دولار فقط أي ما يعادل 0.2% من السوق العالمي.

الخلاصة، أن صناعة الاتصالات وتقانة المعلومات في العالم قد شهدت معدلات نمو عالية خلال الحقبة الماضية، غير أن تطور الصناعة قد صاحبه أيضاً تفاوت كبير في ما بين دول وأقاليم العالم، مما أدى إلى ما يعرف بالفجوة الرقمية. وقد ارتبطت هذه الفجوة إلى حد كبير بالتفاوت في أنماط التطور الاجتماعي والاقتصادي للأمم، وبالتفاوت في مستويات الدخل بينها، حيث تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2002 إلى أن 34% من السكان الذين يستحوذون على 81% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم يمثلون 75% من مستخدمي الإنترنت، بينما ينحدر الـ 25% الباقون من دول العالم ذات الدخل المنخفض التي يمثل سكانها ثلثي سكان العالم. إلا أن الوضع في الدول العربية يبدو مختلفاً في هذا الخصوص عند مقارنته بمجموعة الدول النامية، حيث يمثل العالم العربي ما نسبته 2% من الناتج المحلي العالمي في عام 2001 بينما يمثل فقط 0.7% من مستخدمي الإنترنت، في حين تمثل الدول النامية 25% من مستخدمي الإنترنت ولكنها تمثل فقط 19% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى مستوى ثانٍ من الفجوة الرقمية بين الدول العربية وبقية الدول النامية، ويؤكد ذلك بالتالي على ضخامة التحدي المطروح لتجسير الفجوة الرقمية في العالم العربي.

أما على صعيد التنظيم والتشريعات، فقد واكب نمو صناعة الاتصالات وتقانة المعلومات العديد من الإصلاحات التنظيمية التي تفاوتت في أهدافها ومحتوياتها بين دول العالم المختلفة. ففي الدول منخفضة الدخل، ركّز الإصلاح على تشجيع بناء البنى التحتية وتطويرها بهدف زيادة معدلات النفاذ وتوسيع الخدمات. وفي الدول عالية الدخل، إهتم الإصلاح بتحسين الكفاءة وزيادة المنافسة بهدف

تخفيض الأسعار وتشجيع الاستخدام. أما في الدول متوسطة الدخل، فقد تمثل الاهتمام في المبادلة بين حاجة صناعة الاتصالات للاستثمار في البنى التحتية لزيادة معدلات النفاذ، مما يتطلب إتاحة الوقت الكافي للمشغل الحالي لتحسين الكفاءة بما يعني بالرغبة في تعزيز المنافسة، بغرض تخفيض الأسعار وتشجيع الاستخدام.

أما على المستوى التفصيلي، فقد شملت الإصلاحات التنظيمية عدة مستويات، منها هيكلة الصناعة في ما يتعلق بعدد المشغلين وقوانين الترخيص والملكية والتحكم والقيود على الاستثمارات الأجنبية والمنافسة، التسعير في ما يتعلق بالسقوف السعرية والتعرفة ورسوم التجوال (Roaming Charges)، الاتصال البيني (Interconnection) في ما يتعلق بالحقوق والواجبات لخدمات الاتصال البيني والعلاقة بين المشغل الرئيسي ومقدمي خدمات النقل وخدمات الإنترنت، نفاذ المستهلك في ما يتعلق بآليات الاشتراك ونقل الخدمة، وشمولية الخدمة في ما يتعلق بسعة الشبكة ومعدلات النفاذ وجودة الخدمة. وقد نتج عن هذه الإصلاحات زيادة في معدلات دخول الهاتف الثابت والنقل، كمقياس لهدف كثافة الاتصال وجذب الاستثمارات، حيث تقيد الإحصائيات للدول المتقدمة بزيادة عدد خطوط الهاتف الثابت بمعدل 54 خط لكل 100 شخص في الدول التي اتبعت منهج التحرير الكامل، وبزيادة 48 خط لكل 100 شخص في الدول التي اتبعت الخصخصة فقط، بينما زاد عدد خطوط الهاتف الثابت بمعدل 21 فقط لكل 100 شخص للدول التي لم تقم بالإصلاح خلال الفترة 1996-2000، كما أشارت الإحصائيات أيضاً إلى مضاعفة معدلات خدمة الهاتف الثابت والنقل في الدول النامية والصاعدة التي اتبعت نهج الإصلاح.

أما بالنسبة لأسواق الاتصالات العربية كما سيرد لاحقاً، فقد تباينت مراحل الإصلاح فيها، حيث قطعت بعض الدول أشواطاً كبيرة في هذا الخصوص كالبحرين، المغرب، الأردن والجزائر، وبعضها في مراحل وسيطة كتونس ولبنان ومصر، والبعض الآخر

يقدر حجم السوق العربي للتجارة الإلكترونية بنحو 3 بليون دولار فقط أي ما يعادل 0.2% من السوق العالمية.



الدول العربية بمستويات الدخل إلى حد كبير. ويستثنى من هذا النمط لبنان الذي يتفوق على عدد من الدول الخليجية كالسعودية وعمان في عدد من المؤشرات، هذا بالرغم من تفوق هذه الدول عليها من حيث مستوى الدخل، وكذلك الحال بالنسبة لليبيا والجزائر عند مقارنتهما بدول تقل عنهما في الدخل كالأردن، مصر وتونس والمغرب، خاصة عندما يتعلق الأمر بمؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات.

• ثالثاً: تصدر الإمارات قائمة الدول الخليجية باستثناء مؤشر عدد الحاسبات، بينما تصدر البحرين قائمة مؤشر الحاسبات، وتلي الإمارات في المؤشرات الأخرى عدا مؤشر الخطوط الثابتة كما يلاحظ في هذا الخصوص ضآلة الفجوة بين الدول الخليجية مقارنة بحجم الفجوة بين الدول الخليجية والدول العربية الأخرى.

• رابعاً: تلاحظ الفجوة الكبيرة بين الدول العربية ودول الطليعة في مجموعة المقارنة ككوريا والبرتغال وماليزيا، خاصة في ما يتعلق بمؤشرات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات، هذا بالرغم من التفوق الكبير لبعض الدول العربية كالإمارات، قطر، الكويت والبحرين على هذه الدول في مستويات الدخل، مما يؤكد أهمية العوامل الأخرى غير النمو الاقتصادي في تجسير الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول الصاعدة من العالم النامي، كتلك المتعلقة بالمحتوى والمستوى الثقافي ومعدلات التعلم وتكلفة النفاذ للإنترنت.

• خامساً: تشير معدلات النمو للمؤشرات خلال الفترة 1995-2002 إلى تقدم كبير في جهود الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض في تعزيز البنى التحتية لقطاع الاتصالات، كما يلاحظ التقدم نحو تجسير الفجوة الرقمية بين الدول العربية ودول المقارنة في ما يتعلق بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات.

لازال في بداية الطريق كالسودان واليمن والدول الخليجية. ويعتبر تأخر الإصلاح في الدول العربية أحد الأسباب الرئيسية وراء تدني معدلات نفاذ ودخول خدمات الاتصالات فيها، حيث تشير المقارنات التي سيتناولها الفصل القادم إلى تواضع أداء القطاع في الدول العربية على مختلف المستويات والمؤشرات، مما يشير للحاجة إلى ضرورة الإسراع في تعزيز قوى المنافسة وبناء المؤسسات التنظيمية لتشجيع دخول المستثمرين إلى القطاع وتحسين مستوى الخدمات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة عند تحديد المستوى الأمثل للتنظيم والإصلاح فيها.

(3) مؤشرات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يتناول هذا الفصل عدداً من مؤشرات قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات للدول العربية ودول المقارنة، التي تم حسابها من إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

3.1 مؤشرات النفاذ وكثافة الاتصال

يعرض جدول رقم (1) مؤشرات كثافة الاتصال ومعدلات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة للفترة 1995-2002، التي تتمثل في عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص، عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال لكل 100 شخص، عدد الحاسبات الشخصية لكل 100 شخص، وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص.

• أولاً: يشير الجدول إلى تباين كبير بين الدول على مستوى مختلف المؤشرات، مما يعكس الاختلاف بين الدول في إمكانياتها وجهودها لتبني واستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات.

• ثانياً: تصدر الدول الخليجية قائمة الأداء في الدول العربية لمختلف المؤشرات، تليها الدول متوسطة الدخل كلبان، الأردن وتونس، وتأتي في ذيل قائمة المؤشرات الدول العربية منخفضة الدخل كموريتانيا والسودان واليمن، مما يشير إلى ارتباط الفجوة الرقمية في ما بين

يعتبر تأخر الإصلاح في الدول العربية أحد الأسباب الرئيسية وراء تدني معدلات نفاذ ودخول خدمات الاتصال فيها.

تتباين الدول العربية بشكل كبير على مستوى مؤشرات النفاذ وكثافة الاتصال وتصدر الدول الخليجية قائمة الأداء في مختلف المؤشرات.

جدول رقم (1) : مؤشرات كثافة النفاذ (2002-1995)

متوسط دخل الفرد بالآلاف	عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص		عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل 100 شخص		عدد الحاسبات الشخصية لكل 100 أسرة		عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص	
1990-2000	2002	معدل النمو (%) 1995-2002	2002	معدل النمو (%) 2002	2002	معدل النمو (%) 2002	2002	معدل النمو (%) 2002
البحرين	26.1	0.6	57.9	39.3	15.9	29.4	24.6	144.9
الكويت	13.2	0.6-	51.9	69.4	12.1	18.4	10.6	27.2
عمان	6.7	2.2	18.3	83.9	3.7	42.6	7.1	44.5
قطر	19.2	2.0	43.2	53.2	17.8	21.4	11.3	59.0
السعودية	7.6	8.7	22.8	122.7	13.7	42.3	6.5	96.2
الإمارات	18.1	0.6	64.7	23.5	12.0	21.6	27.1	7.5
الجزائر	1.8	6.5	1.3	178.6	0.8	22.2	1.6	113.3
مصر	1.1	20.9	6.7	106.1	1.7	42.2	2.8	148.6
الأردن	1.5	10.2	22.9	98.3	3.8	51.0	5.8	64.0
لبنان	3.6	4.8	22.7	0.2	8.1	55.0	11.7	14.1
ليبيا	6.2	17.2	1.3	38.3	2.3	-	2.3	580.0
المغرب	1.2	1.5-	20.9	78.1	1.7	61.2	2.4	118.6
فلسطين	8.7	21.8	9.3	32.9	3.6	-	3.0	86.8
سوريا	1.2	11.7	2.4	568.4	1.9	24.7	1.3	289.5
تونس	1.9	14.5	5.9	184.8	3.4	58.8	5.2	45.0
جيبوتي	0.9	2.5	2.3	2812.5	1.5	17.2	0.7	106.8
موريتانيا	0.5	26.8	9.2	718.3	1.1	14.9	0.4	42.5
الصومال		47.1	0.4	-	-	-	0.9	-
السودان	0.3	89.8	0.6	364.3	0.6	203.6	0.3	180.0
اليمن	0.8	18.5	2.1	570.6	0.7	103.2	0.5	268.8
تشيلي	4.2	11.5	42.8	45.8	11.9	37.0	23.8	21.2
كوريا	9.1	2.4	68.0	8.3	49.4	50.4	55.2	16.7
ماليزيا	3.7	2.1	37.7	35.7	14.7	54.9	32.0	24.7
البرتغال	9.7	2.1	82.5	12.0	13.5	20.5	29.4	8.8
جنوب أفريقيا	3.4	0.7	30.1	28.9	7.3	22.8	6.8	12.1



3.2 مؤشرات سعة البنية التحتية

لخطوط الهاتف الثابت

يورد جدول رقم (2) مؤشرات البنية التحتية للهاتف الثابت، التي تعكس مدى حاجة البلدان العربية المختلفة للاستثمار في البنى التحتية للاتصالات لمقابلة الطلب الحالي على خدمات الهاتف الثابت. وتشمل هذه المؤشرات عدد منتظري خطوط الهاتف الثابت لكل 100 شخص (الطلب الزائد)، سعة الشبكة المحلية للخطوط الثابتة (العرض)، وفائض السعة لكل 100 شخص (العرض الزائد). وتتمثل أهم الاستنتاجات التي يشير إليها الجدول حول كفاية السعات المصممة للخطوط الثابتة في الدول العربية ودول المقارنة في الآتي:

يعتبر توفير النفاذ الشامل لخدمة الاتصالات وتقانة المعلومات أحد أهم الأهداف التي تمت بلورتها في تقرير تنمية الاتصالات في ضوء أهداف الألفية الثالثة.

- التباين الكبير في إمكانيات البنى التحتية للاتصالات للدول العربية المختلفة، والفجوة الكبيرة بين الدول الخليجية والدول العربية الفقيرة في هذا الشأن، حيث مثلاً تتوفر خطوط الهاتف الثابت لأكثر من 40% من السكان في دولة الإمارات، بينما تتوفر فقط لأقل من 5% من السكان في كل من موريتانيا، الصومال، السودان واليمن.
- تتميز الدول الخليجية باستثناء السعودية وعمان بإمكانات تغطية جيدة لخدمات الهاتف الثابت، مقارنة بدول آسيا الصاعدة ككوريا وماليزيا، حيث تضيق الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول مقارنة بالفجوة ما بين المجموعة الأولى وبقية الدول العربية.
- شهدت الدول العربية ذات الدخل المتوسط والدخل المنخفض، عدا عُمان والمغرب وسوريا، معدلات نمو عالية في سعات الخطوط الثابتة خلال الفترة 1995-2002، مما يشير إلى الاتجاه الواضح لهذه الدول نحو الاستثمار في البنى التحتية وتحديث قطاع الاتصالات فيها.
- على صعيد الطلب على خدمات الهاتف الثابت، يشير الجدول إلى انخفاض عدد منتظري الخدمة بنسب تفوق الـ 80% في جميع الدول

هنالك فجوة فيما يتعلق بشمولية النفاذ بين الحضر والريف في الدول العربية.

العربية عدا اليمن، التي انخفض فيها العدد بنسبة 26% فقط، وموريتانيا التي شهدت زيادة في عدد منتظري خدمة الهاتف الثابت بنسبة 10% خلال الفترة 1995-2002.

- بمقارنة الفائض في سعة الخطوط الثابتة بمستويات الطلب الإضافي المتمثل في عدد منتظري الخدمة، يتضح أن عدداً من الدول العربية يعاني من عجز في هذا الجانب وتشمل هذه الدول سوريا، التي تظهر فيها الفجوة بوضوح، وكذلك بدرجة أقل في كل من موريتانيا والصومال والسودان واليمن، مما يشير إلى حاجة هذه الدول للاستثمار في البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها وزيادة سعة خطوط هواتفها الثابتة.

3.3 مؤشرات النفاذ الشامل

يعتبر توفير النفاذ الشامل لخدمة الاتصالات وتقانة المعلومات أحد أهم الأهداف التي تمت بلورتها في تقرير تنمية الاتصالات في العالم لعام 2003 في ضوء أهداف الألفية الثالثة، وقد تم تضمين هذا الهدف في العديد من الاستراتيجيات والمبادرات الخاصة بتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دول العالم المختلفة. وقد أطلقت في الدول العربية عدد من المبادرات والخطط التي تضمنت هدف النفاذ الشامل، منها مبادرة الإمارات لإنجاز الحكومة الإلكترونية والتعليم عبر الإنترنت، والخطة القومية الشاملة لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات في مصر، ومبادرة REACH في الأردن التي تضمنت خطة لتعميم النفاذ للإنترنت خلال 5 سنوات، وذلك من أجل النهوض بالقطاع لتعظيم قدرات الأردن التنافسية.

وتعكس مؤشرات النفاذ الشامل مستوى السكان المشمولين بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعبر عنها عادة في شكل نسبة مئوية من سكان البلد، الذين تتاح لهم نظرياً خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم (2) : مؤشرات العرض والطلب لخطوط الهاتف الثابت (1995-2002)

السلعة الفائضة للخطوط	سعة البدالة المحلية		عدد منتظري الخدمة لكل 100 شخص		
	معدل النمو (%) 1995-2002	2002	معدل النمو (%)	2002	
8.57	21	34.69	-	-	البحرين
5.68	19-	26.06	100-	0	الكويت
2.42	8	11.64	94-	0.08	عمان
5.28	11	33.88	100-	0	قطر
6.77	88	21.88	100-	0.34	السعودية
11.25	26	40.38	98-	0.01	الإمارات
2.8	74	8.94	90-	2.39	الجزائر
3.84	137	15.33	99-	0.31	مصر
3.24	90	15.90	100-	0.03	الأردن
-	-	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	1.46	ليبيا
2.6	29	6.40	100-	0.02	المغرب
3.6	193	12.33	100-	0.02	فلسطين
1.81	39	14.13	90-	16.89	سوريا
4.48	93	16.22	91-	1.32	تونس
3.66	198	5.21	83-	0.01	جيبوتي
0.23	141	1.41	10	1.92	موريتانيا
0.86	-	1.67	-	4.17	الصومال
0.78	787	2.82	88-	1.39	السودان
1.17	150	3.95	26-	3.62	اليمن
-	-	-	94-	0.21	تشيلي
7.49	16	56.35	100-	0	كوريا
16.25	29	35.29	96-	0.27	ماليزيا
-	-	-	-	-	البرتغال
-	-	-	97-	0.11	جنوب أفريقيا

التي لديها حاسب شخصي، نسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت، نسبة مستخدمي الإنترنت من الإناث، وعدد مقدمي خدمة الإنترنت لكل 10000 شخص، وذلك للفترة 2000-2002.

يعرض جدول رقم (3) هذه المؤشرات للدول العربية ودول المقارنة، وتشمل نسبة الأسر التي لديها هاتف ثابت، نسبة الأسر الحضرية التي لديها خطوط هاتف، نسبة التغطية لخدمات الهاتف النقال، عدد التلفونات العامة لكل 10000 شخص، نسبة الأسر



النفاز الشامل إلا أنها تكاد تختفي تماماً في عدد من الدول العربية كالكويت، الجزائر، سوريا وجيبوتي.

- تدني معدلات النفاز إلى تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية كما تشير إلى ذلك مؤشرات نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي، نسبة الأسر التي لديها إشتراك في الإنترنت وعدد مقدمي خدمات الإنترنت، حيث باستثناء الإمارات والبحرين ولبنان، فإنه يلاحظ وجود فجوة عميقة بين الدول العربية ودول المقارنة. ويتمثل التحدي الأكبر في هذا الجانب، في عدم ارتباط هذه الفجوة بتوفر البنى التحتية ومستويات الدخل ولكن بعوامل أخرى كالثقافة والتعليم واللغة والرغبة في الاستخدام، مما يؤكد على أهمية تبني الخطط والاستراتيجيات الشاملة التي تسندھا الإدارة السياسية العليا لتحقيق هدف النفاز الشامل لتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية.

- ظاهرة الاحتكار في سوق مقدمي خدمات الإنترنت، حيث يشير الجدول إلى أن عدد وحدات خدمة الإنترنت يقل عن 10 لكل 10000 شخص في معظم الدول العربية، مقارنة بعدد وحدات يفوق الـ 70 في المتوسط لدول المقارنة، مما يعزز من أهمية ضرورة تفعيل المنافسة لإنجاز هدف النفاز الشامل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية.
- ضعف نفاز المرأة إلى خدمات الإنترنت في الدول العربية، حيث تقل نسبة مستخدمي الإنترنت من الإناث في دول عربية كاليمن وجيبوتي عن 15%، بينما تتجاوز هذه النسبة في المتوسط الـ 30% في دول المقارنة. وبما أن تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها يمثل أحد أهداف الألفية الثالثة، فإن تفعيل مشاركتها في مجال تكنولوجيا المعلومات يأتي في مقدمة الأولويات لإنجاز هذا الهدف في المنطقة العربية.

وبالرغم من عدم توفر البيانات لعدد من الدول فإن الجدول يشير إلى عدد من الحقائق حول شمولية النفاز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية، أهمها:

- إضافة إلى الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة ككوريا والبرتغال وتلك التي بين الدول العربية متوسطة الدخل والدول العربية الفقيرة، هناك فجوة ثالثة في ما يتعلق بشمولية النفاز بين الحضر والريف في الدول العربية. وتتضح هذه الفجوة في الجدول بمقارنة معدلات النفاز لخدمات الهاتف الثابت لكل السكان بتلك للأسر الحضرية، حيث تتجاوز الأخيرة الـ 80% في كل الدول العربية التي توفرت لها البيانات، بينما لا تتعدى الأولى باستثناء السعودية والأردن الـ 50%، وتتسع هذه الفجوة أكثر للدول الفقيرة كجيبوتي وموريتانيا والسودان، حيث تقل نسبة التغطية الشاملة لخدمات الهاتف الثابت عن الـ 10%.

- تتميز الدول العربية باستثناء عُمان والجزائر وسوريا وتونس والسودان بمعدلات تغطية تفوق الـ 75% لخدمات الهاتف النقال، وتصل إلى 100% في عدد من الدول الخليجية كالبحرين والكويت والإمارات. وتعزى المعدلات الجيدة لنفاذ خدمات الهاتف النقال في العديد من الدول العربية إلى الإصلاحات التنظيمية، التي تمثلت في فتح قطاع الهاتف النقال للمنافسة، وعليه فإن الحاجة لمزيد من تلك الإصلاحات تبدو ماسة وخاصة في عُمان وسوريا والجزائر.

- ضعف تغطية خدمات التلفون العام في الدول العربية، حيث باستثناء الإمارات لا تكاد تصل نسبة التغطية الـ 30 تلفون لكل 10000 شخص، بينما تتعدى الـ 40 تلفون لكل 10000 شخص في دول المقارنة. إضافة إلى ذلك، فإنه بالرغم من أهمية التلفونات العامة في تحقيق

تدني معدلات النفاز إلى التكنولوجيا في الدول العربية وتفتشي ظاهرة الاحتكار في سوق مقدمي خدمة الإنترنت بالإضافة إلى ضعف نفاز المرأة إلى خدمة الإنترنت.

تتميز العديد من الدول العربية بمعدلات تغطية تفوق الـ 75% لخدمات الهاتف النقال وتصل إلى 100% في عدد من الدول الخليجية.

جدول رقم (3) : مؤشرات المنفذ الشامل (2002-2000)

عدد وحدات خدمة الإنترنت	نسبة مستخدمي من الإناء	نسبة الأسر التي لديها في الإنترنت	نسبة الأسر التي لديها حاسب شخصي	عدد التلغونات العامة 10000 شخص	نسبة تغطية خدمات الهاتف النقال	نسبة الأسر الحضرية (%) هاتف	نسبة الأسر التي (%) هاتف	
26.4	-	18.2	33.4	31.2	100.0	-	-	البحرين
13.8	-	-	-	2.9	100.0	98.0	-	الكويت
2.7	-	-	-	25.0	18.3	-	-	عمان
2.5	-	-	-	14.8	95.0	-	-	قطر
6.7	-	-	-	27.3	92.0	-	70.0	السعودية
139.4	36.0	28.2	29.6	75.3	100.0	-	-	الإمارات
0.2	-	-	-	1.6	60.0	-	37.6	الجزائر
0.5	-	-	3.0	7.1	98.0	82.0	48.0	مصر
7.7	-	2.6	9.8	14.5	99.0	-	71.0	الأردن
21.1	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
0.1	-	-	-	-	-	-	-	ليبيا
0.9	-	-	-	26.3	95.0	-	24.9	المغرب
-	-	-	-	7.8	95.0	-	-	فلسطين
0.0	-	-	-	2.9	50.0	80.8	50.0	سوريا
0.3	40.0	-	3.0	29.1	60.0	99.0	38.0	تونس
7.6	10.0	-	0.2	0.6	75.0	94.6	5.5	جيبوتي
0.3	-	-	-	18.9	-	-	2.9	موريتانيا
0.0	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
0.0	-	-	-	2.2	60.0	90.0	10.0	السودان
0.1	14.0	-	-	-	-	-	-	اليمن
89.8	47.2	19.6	16.9	50.1	100.0	-	54.0	تشيلي
85.5	45.1	51.3	60.1	92.9	99.0	90.2	91.8	كوريا
35.2	32.0	-	13.5	47.9	95.0	-	-	ماليزيا
159.4	28.0	13.0	37.0	42.4	99.0	-	78.0	البرتغال
43.7	49.0	-	8.6	39.4	95.1	-	24.4	جنوب أفريقيا



3.4 مؤشرات تكلفة النفاذ

تتمثل أهم عناصر تكلفة النفاذ إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تكلفة الاتصال وتكلفة الاشتراك في خدمة الإنترنت وتكلفة الحصول على الحاسب الشخصي. بالنسبة لتكلفة الحصول على الحاسب الشخصي، فإننا نجد أن معظم الدول العربية تعتمد على استيراد الحاسبات الشخصية، وتعتبر مصر والمغرب وسوريا أعلى الدول العربية ضريبة على الحاسبات (التعرفة الجمركية + ضريبة المبيعات) بنسبة 15% في 2001، تليها الأردن بنسبة 13%، السعودية 12% ولبنان 10%، بينما تنخفض الضريبة إلى 5% في عُمان و4% في كل من الكويت والإمارات. ويتفق ذلك مع معدلات نفاذ الحاسبات الشخصية في هذه البلاد، حيث ترتفع في الإمارات والكويت وتنخفض في المغرب ومصر وسوريا كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، غير أن عدداً من الدول العربية بدأت مؤخراً في إعادة النظر في هذه المعدلات الضريبية بغرض تحفيز معدلات النفاذ والاستخدام لتكنولوجيا المعلومات.

تشكل التكاليف عقبة أساسية في تحقيق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية والتي تتمثل في ارتفاع أسعار الحاسبات الشخصية وارتفاع أسعار المكالمات والاشتراكات وتكاليف استخدام الإنترنت.

أما بالنسبة لتكاليف النفاذ الأخرى، فيورد جدول رقم (4) رسوم الاشتراك الشهري للهاتف الثابت والهاتف النقال وخدمة الإنترنت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الشهري للفرد في الدول العربية ودول المقارنة وذلك للفترة 1995-2002. وتتمثل أهم الملاحظات التي يشير إليها الجدول في ما يتعلق بهذه التكاليف في الآتي:

- تدني التكاليف الحقيقية للنفاذ في الدول الخليجية وخاصة الإمارات وقطر، وارتفاعها في الدول العربية الأخرى وخاصة الفقيرة منها كالسودان وموريتانيا واليمن. غير أننا كما لاحظنا فإن هذه التكاليف المتدنية لم تترجم إلى زيادة في معدلات النفاذ، مما يوحي بوجود عوائق أخرى تحول دون زيادة معدلات النفاذ في الدول الخليجية.
- التفاوت في تكاليف النفاذ بين الهاتف الثابت والهاتف النقال، حيث يُلاحظ الفوارق الكبيرة

بين تكاليف الهاتف الثابت والهاتف النقال وخاصة في الدول العربية متوسطة الدخل كالجائر ومصر والأردن وتونس، حيث تصل الرسوم الشهرية للهاتف النقال في هذه الدول إلى حوالي 10 أضعاف الرسوم الشهرية على الهاتف الثابت، مما يدعو إلى مزيد من الإصلاح في أسواق الاتصالات، لتجسير هذه الفوارق الكبيرة لتصل إلى مستوى الفارق في دول المقارنة، الذي لا يتعدى الضعف في عام 2002.

• ارتفاع رسوم مقدمي خدمات الإنترنت كنسبة من متوسط الدخل الشهري للفرد في الدول العربية مقارنة بدول المقارنة، حيث تفوق هذه النسبة الـ 25% في عدد من الدول العربية كالمغرب، فلسطين، سوريا، جيبوتي، موريتانيا، السودان واليمن، بينما لا تتعدى الـ 5% في دول المقارنة، مما يشير إلى أن التكاليف تمثل عقبة كبيرة في تحقيق النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات في هذه الدول العربية، خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك الرسوم الضريبية. هذا ولا بد من الإشارة إلى جهود الحكومات في تذليل عوائق التكلفة في الدول العربية، التي أدت إلى انخفاض ملحوظ في أسعار مقدمي خدمة الإنترنت إذا ما قورنت بالسنوات السابقة، غير أن التحدي الكبير في خفض هذه التكاليف يتمثل في إصلاح أسواق الاتصالات التي اتسمت بظروف الاحتكار في العديد من الدول العربية.

• يُلاحظ الاتجاه الواضح في انخفاض تكلفة الهاتف الثابت في معظم الدول العربية بين عامي 1995 و 2002 وخاصة في موريتانيا والسودان، كما يُلاحظ أيضاً اتجاه الانخفاض في تكلفة الهاتف النقال في كل الدول العربية وبنسب تفوق الـ 50% في السعودية، الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس، جيبوتي، السودان واليمن، والذي يعزى في جزء كبير منه إلى الإصلاحات التنظيمية وفتح باب المنافسة في تقديم خدمات الهاتف النقال.

جدول رقم (4) : تكاليف النفاذ كنسبة من دخل الفرد الشهري

الرسوم الشهرية لمستخدمي خدمات	الاشتراك الشهري للهاتف النقال		الاشتراك الشهري للهاتف الثابت		
	2002	1995	2002	1995	
2003					
4.2	2.8	4.5	0.3	0.4	البحرين
2.0	1.1	2.2	0.7	0.7	الكويت
2.2	1.6	2.9	1.2	2.0	عمان
1.0	0.7	1.2	0.4	0.7	قطر
2.6	2.2	19.7	1.1	1.4	السعودية
0.8	0.5	0.6	0.3	0.3	الإمارات
7.6	9.9	21.8	1.7	1.7	الجزائر
-	21.0	102.7	1.1	1.3	مصر
6.5	4.9	22.7	3.7	2.5	الأردن
3.6	6.0	7.6	3.2	1.0	لبنان
5.4	-	-	-	1.0	ليبيا
25.0	13.4	28.4	7.5	6.0	المغرب
26.1	-	-	7.8	-	فلسطين
45.1	11.8	-	0.6	1.0	سوريا
1.6	11.8	18.8	1.0	1.7	تونس
48.5	22.7	70.7	26.4	27.5	جيبوتي
127.2	-	-	17.9	33.5	موريتانيا
-	-	-	-	-	الصومال
67.5	16.1	106.5	5.4	65.5	السودان
59.9	6.7	18.9	1.3	3.8	اليمن
5.9	6.4	-	2.5	5.2	تشيلي
0.3	1.3	3.6	0.4	0.3	كوريا
1.1	4.9	6.5	1.8	2.2	ماليزيا
-	1.0	4.5	1.2	1.4	البرتغال
3.9	6.7	12.3	3.4	3.7	جنوب أفريقيا

3.5 مؤشرات الإنتاجية والاستثمار

تعتبر مؤشرات الإنتاجية والاستثمار مهمة في تقييم أداء المشغل الرئيسي الحالي في قطاع الاتصالات، ومن ثم تحديد مدى الحاجة إلى إعادة تنظيم القطاع لغرض رفع معدلات الكفاءة، كما أنها

مهمة في تقييم جدوى ونجاح الإصلاحات التنظيمية التي أدخلت على القطاع. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في جملة الاستثمارات في البنى التحتية لقطاع الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وجملة الإيرادات التي يحققها القطاع للوحدة الواحدة من العمل.



ويعرض جدول رقم (5) هذين المؤشرين للعامين 1995 و 2002، إضافة إلى معدل التغيير في إنتاجية العامل ونسبة التغيير في مستوى التشغيل خلال الفترة 2002-1995.

هذا ويمكن تلخيص أهم الإشارات التي يمكن استشفافها من الجدول في الآتي:

- تدني معدلات الاستثمار في البنى التحتية للاتصالات في الدول العربية، إذ تقل نسبة هذه الاستثمارات للناتج المحلي الإجمالي في

جدول رقم (5) : مؤشرات الإنتاجية والاستثمار

معدل النمو في	معدل النمو في	إيرادات الاتصالات للعامل الواحد بآلاف الدولارات		نسبة الاستثمار في الاتصالات للناتج المحلي الإجمالي (%)		
		2002	1995	2002	1995	
2003	2003					
-3	133	260	112	1.1	0.8	البحرين
0	255	117	33	0.0	0.2	الكويت
-12	167	235	88	0.6	0.3	عمان
15	137	252	106	0.4	0.3	قطر
4	233	294	88	0.8	0.1	السعودية
80	39	229	165	0.4	0.4	الإمارات
-12	66	20	12	0.2	0.2	الجزائر
2	269	45	12	0.8	0.6	مصر
42	116	122	56	2.1	0.2	الأردن
63	92	105	55	-	-	لبنان
40		-	20	-	0.1	ليبيا
-11	163	118	45	1.8	0.9	المغرب
186		62	-	0.8	-	فلسطين
26	-4	20	21	1.2	0.6	سوريا
33	66	75	45	1.5	0.8	تونس
16	-8	40	44	0.4	0.9	جيبوتي
60	-37	35	55	0.4	1.2	موريتانيا
-		-	-	-	-	الصومال
53	461	47	8	0.9	0.1	السودان
62	-20	27	33	0.7	0.3	اليمن
53	16	125	107	0.9	1.0	تشيلي
-14	138	408	171	1.4	0.9	كوريا
-28	160	231	89	1.1	1.9	ماليزيا
-15	167	357	134	1.6	1.2	البرتغال
-28	71	128	75	0.7	0.7	جنوب أفريقيا



المتوسط في الدول العربية عنها في دول المقارنة خلال الفترة 1995-2002.

- التباين بين الدول العربية في معدلات الاستثمار في البنى التحتية لقطاع الاتصالات، حيث يُلاحظ ارتفاع هذه المعدلات في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض عند مقارنتها بالدول الخليجية، مما يشير إلى اهتمام أكبر في جانب المجموعة الأولى من الدول في تطوير البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها.
- الاتجاه التصاعدي في معدلات الاستثمار في الدول العربية، حيث يُلاحظ زيادة معدلات الاستثمار في قطاع الاتصالات بين عامي 1995 و 2002 في كل الدول العربية عدا الكويت وموريتانيا وجيبوتي. أما الدول التي شهدت زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار بين عامي 1995 و 2002 فهي الأردن (0.2 إلى 2.1%)، السودان (0.1 إلى 0.9%)، السعودية (0.1 إلى 0.8%) و اليمن (0.3 إلى 0.7%)، كما شهدت دول أخرى مضاعفة معدلات استثماراتها في الاتصالات بين عامي 1995 و 2002 كالمغرب، سوريا وتونس.

- التباين في معدلات التغيير لإنتاجية العامل في القطاع، حيث سجلت عدة دول كالكويت، السعودية، مصر والسودان معدلات فاقت متوسط معدل الإنتاجية للعامل في دول المقارنة، بينما سجلت دول أخرى كالإمارات، الجزائر وتونس معدلات متواضعة لنمو إنتاجية العامل، ودول أخرى كسوريا، موريتانيا، جيبوتي واليمن معدلات نمو سلبية لإنتاجية العامل في قطاع الاتصالات، مما يشير إلى ضرورة إصلاح القطاع في هذه الدول الأخيرة.

- إرتبط التوسع في معدلات الاستثمار في القطاع بزيادة في معدلات التشغيل في معظم الدول العربية، بينما ارتبطت إعادة هيكلة وتنظيم القطاع في عدد من الدول العربية الأخرى كالبحرين، عُمان، الجزائر والمغرب بتقليص

في حجم التشغيل. وفي المقابل إرتبطت الزيادة في معدلات الاستثمار في معظم دول المقارنة بانخفاض في معدلات التشغيل، مما يثير المخاوف من أثر عمليات إعادة هيكلة وتنظيم القطاع على مستويات التشغيل في البلدان العربية.

- يُلاحظ إلى حد ما الارتباط العكسي بين التغيير في مستوى التشغيل والتغيير في مستوى الإنتاجية في قطاع الاتصالات، حيث أن بعض الدول التي شهدت معدلات نمو عالية في مستويات التشغيل هي نفسها الدول التي شهدت معدلات نمو متدنية لإنتاجية العامل، مما يشير إلى حتمية المبادلة ما بين أهداف التشغيل وأهداف الكفاءة الاقتصادية عند النظر في عمليات إعادة هيكلة وتنظيم قطاع الاتصالات في الدول العربية.

3.6 مؤشرات جودة الخدمة

يتميز قطاع الاتصالات بتدني معدلات الاستثمار في البنى التحتية في الدول العربية مقارنة بدول المقارنة.

إضافة إلى وفرة البنى التحتية فإن عامل الجودة يعتبر عنصراً أساسياً في تحديد معدلات النفاذ لخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويمكن قياس جودة الخدمة على مستويين، الأول: كفاءة الخدمة ويقاس بعدد الأخطاء لكل 100 خط هاتف ثابت، والثاني: سرعة النفاذ عبر الإنترنت وتقاس بعرض النطاق الدولي (International Bandwidth) للإنترنت. يورد جدول رقم (6) قيم هذين المؤشرين للدول العربية ودول المقارنة للفترة 1995-2002، ويشير الجدول في جانب كفاءة الخدمة إلى جودة الأداء في معظم الدول العربية مقارنة بمعدلات الكفاءة لدول المقارنة، مع وجود درجات عالية من التباين بين الدول العربية حيث يقل معدل الأخطاء لكل 100 خط ثابت عن 2 في الإمارات، مصر، السعودية وعمان، بينما يتعدى الـ 20 في كل من المغرب وتونس والكويت، ويصل إلى 50 في سوريا. كما يشير الجدول أيضاً في جانب الكفاءة إلى انخفاض في معدلات الأخطاء لكل 100 خط ثابت بين عامي 1995 و 2002 في كل الدول العربية عدا الكويت، ونسب



للاستثمار الخارجي وما يتصل بذلك من عمليات إصلاح وتنظيم لتجسير هذه الفجوة والنهوض بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فيها.

3.7 تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنافسية الدولية

بتزايد استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في إدارة الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة استخداماتها في تصميم وإعداد وتجهيز الصفقات التجارية، وفي الأساليب الحديثة لإدارة الإنتاج والتوزيع يتوقع أن يكون لتطور تقانة الاتصال والمعلومات أثر موجب على صعيد التنافسية الدولية للاقتصادات، إما مباشرة من خلال تطوير أنشطة التصدير لبرمجيات ومعدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أو بطريقة غير مباشرة كعامل مساعد في تطوير الأنشطة التصديرية للقطاعات الأخرى. وبالرغم من صغر حجم صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العربية، إلا أنها تعتبر من الصناعات الواعدة لما تمتاز به من ديناميكية عالية وإمكانيات كبيرة للتوسع، وخاصة في مجال الصادرات لعدة عوامل، منها الانخفاض النسبي في هيكل التكاليف، القرب من الأسواق الرئيسية في أوروبا وآسيا، والتزام العديد من الحكومات العربية بتطوير هذه الصناعة والاستفادة من الفرص التي تتيحها في التشغيل والتصدير، وبالتالي في دعم القدرات التنافسية الدولية لبلدانها. وتأتي أسواق مصر، الإمارات، الأردن والسعودية في مقدمة الأسواق العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وقد شهدت هذه الأسواق تطورات وتوسعات كبيرة في السنوات الأخيرة، بما يجعلها مؤهلة لتصبح من الأسواق الواعدة في المنطقة. فسوق صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات السعودي على سبيل المثال، يعتبر من أكبر الأسواق العربية وأسرعها نمواً، وذلك بفضل جهود الحكومة السعودية في تحديث وتوسيع البنى التحتية للصناعة وخططها الهجومية لزيادة معدلات استخدام التكنولوجيا الحديثة التي نتج عنها زيادة في الطلب على البرمجيات ومعدات الحاسب وخدمات تكنولوجيا المعلومات بنحو 8.3%

تجاوزت الـ 50% في قطر، عُمان، الجزائر، مصر، الأردن، تونس، جيبوتي، موريتانيا والسودان، ويعتبر هذا التحسن أحد نتائج عمليات الإصلاح والتنظيم في القطاع التي بدأت في العديد من الدول العربية قبل منتصف التسعينات.

أما في ما يتعلق بسرعة النفاذ عبر الإنترنت، التي تعتمد على عرض النطاق الدولي، فيشير الجدول إلى محدودية النفاذ في معظم الدول العربية بسبب صغر سعة أجهزة الربط الدولي فيها، وبالتالي أهمية ضرورة الاستثمار في التقانات الحديثة لأنظمة الربط كنظام الـ ADSL وفتح باب المنافسة في سوق خدمات الإنترنت. وفي هذا الخصوص، فإننا نلاحظ فوارق كبيرة بين الدول العربية حيث تفوق معدلات سرعة النفاذ لبعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر والإمارات متوسط المعدل في دول المقارنة، بينما يقل متوسط سرعة النفاذ في بقية الدول العربية عن نصف متوسط المعدل في دول المقارنة، بل لا يكاد يصل إلى سُدس متوسط دول المقارنة في عدد من الدول العربية كليبيا وسوريا واليمن.

الخلاصة، أن المؤشرات التي تناولها هذا الفصل تفيد بوجود فجوات كبيرة بين الدول العربية من ناحية وفي ما بينها ودول المقارنة من ناحية أخرى على مختلف مستويات النفاذ والإمكانيات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك بالرغم من التقدم الملحوظ في جهود تجسير هذه الفجوات في عدد من الدول العربية. فعلى صعيد الدول الخليجية، تتمثل الفجوة الكبرى في ضعف معدلات النفاذ لتكنولوجيا المعلومات رغم توفر وجودة البنى التحتية لقطاع الاتصالات فيها، مما يتطلب مزيداً من الجهود والخطط والمبادرات لتشجيع الاستخدام من ناحية وجهود الإصلاح والتنظيم لفك الاحتكارات وتعزيز المنافسة والجودة في سوق الخدمات من ناحية أخرى. أما بالنسبة لبقية الدول العربية الأخرى وخاصة الفقيرة منها، فتتمثل الفجوة الكبرى في توفر وجودة البنى التحتية للاتصالات وبالتالي فإن الحاجة فيها تبدو ماسة لتشجيع الاستثمار المحلي، وفتح الأبواب

تشير البيانات إلى تدني كفاءة جودة خدمة قطاع الاتصالات قياساً بعرض النطاق الدولي بسبب صغر سعة أجهزة الربط الدولي. بالمقابل تعتبر خدمة القطاع جيدة إذا ما قيس بـ عدد الأخطاء الفنية لكل 100 خط.

جدول رقم (6) : مؤشرات جودة الخدمة (1995-2002)

عدد الأخطاء لكل 100 خط هاتف في السنة	نسبة التغير (%) 1995-2002	عرض النطاق الدولي للإنترنت 2002	عرض النطاق الدولي للمستخدم الواحد بالكيلوبايت 2002	
15	-46	195	1.18	البحرين
30	11	77	0.31	الكويت
1.8	-78	38	0.21	عمان
7.3	-55	155	2.04	قطر
1.7	-15	297	0.21	السعودية
0.31	-16	1085	1.07	الإمارات
6	-92	156	0.31	الجزائر
0.5	-94	735	0.39	مصر
10.7	-84	90	0.29	الأردن
-	-	60	0.15	لبنان
-	-	6	0.05	ليبيا
24.8	-49	310	0.44	المغرب
9.7	-	20	0.19	فلسطين
50	-29	16	0.07	سوريا
28	-64	124	0.25	تونس
8.6	-174	2	0.45	جيبوتي
11.5	-65	9.5	0.96	موريتانيا
-	-	0.8	0.01	الصومال
5	-72	24	0.28	السودان
-	-	6	0.06	اليمن
25	-56	1981	0.55	تشيلي
1.5	-92	17207	0.65	كوريا
40	-33	1321	0.17	ماليزيا
10.2	-80	4019	1.32	البرتغال
48.2	-46	565	0.18	جنوب إفريقيا

عام 2003، محققة بذلك معدل نمو للإيرادات بلغ حوالي 30% في المتوسط، كما بلغ حجم صادراتها حوالي 69 مليون دولار وحجم التشغيل حوالي 3.550 في عام 2003. ويرجع ذلك النمو إلى جهود الحكومة الأردنية في تطوير هذه الصناعة من خلال مبادرة

خلال الفترة 2002-2003. كذلك فقد شهدت صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الأردن معدلات نمو عالية خلال السنوات الأخيرة، حيث زادت إيراداتها من 170 مليون دولار في عام 2001 إلى 228 مليون دولار في عام 2002 وإلى 296 مليون دولار في



خفض الأسعار وهدف زيادة الإيرادات الحكومية، أو التعارض بين هدف خفض الأسعار وهدف تحقيق الكفاءة، مما يتطلب ضرورة ترتيب الأهداف حسب الأولويات عند الإصلاح. وفي هذا الخصوص، فإن التجارب الدولية تشير إلى أن الدول المتقدمة كالدوليات المتحدة وفرنسا ركزت على منافع المستهلك وكفاءة الصناعة، وركزت الدول النامية كالهند وإندونيسيا على هدف النفاذ وتوسيع الخدمات، بينما ركزت الدول الصاعدة كالبرازيل وهنغاريا وجنوب أفريقيا في برامجها الإصلاحية على مزيج من الأهداف شمل تطوير النفاذ، تحقيق الإيرادات وتعزيز الكفاءة.

كذلك تشير التجارب الدولية إلى تنوع واختلاف نماذج الإصلاح بين الدول المختلفة، غير أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للإصلاح هي:

- خصخصة المشغل الرئيسي للهاتف.
- الفتح الكامل لسوق الهاتف الثابت، بمنح تراخيص إضافية لخدمات الهاتف الثابت والنقال.
- خصخصة المشغل الرئيسي وتحرير سوق خدمات الاتصالات.

أما الخطوة الأساسية في إنجاز الإصلاح، فتتمثل في ترجمة الأهداف إلى سياسات وحوافز ومنظومات تشريعية على عدة مستويات، متضمنة في ذلك هيكل الصناعة، التسعير، النفاذ للخدمة، الخدمة الشاملة ومستوى الأداء. ويتطلب إنجاز هذه الخطوة أخذ ظروف البلد في الاعتبار، فهم أهداف الإصلاح والمبادلات التي يجب أخذها لتحقيق الأهداف، فهم مقدرات اللاعبين في السوق بتبني أدوات تنظيمية شفافة تزيد من استقرار الأسواق وكفاءتها المالية ومواكبة التشريعات التنظيمية للتغيرات في الأهداف.

تتمثل أهم أجندة الإصلاح في الدول العربية في تحديد قيمة الأصول في القطاع، وكيفية إدارتها مع الأخذ في الاعتبار النمو المتوقع في القيمة وخاصة في مجال الهاتف النقال، إشكاليات توفير التمويل اللازم

REACH، التي تهدف إلى خلق موقع ريادي للأردن في تصدير منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في المنطقة العربية. وتتوجه صناديق صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الأردنية إلى الأسواق العربية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، وتشمل منتجاتها المعدات التقنية، خدمات الترخيص، البرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت.

(4) التشريعات التنظيمية وهياكل الأسواق والمنافسة

4.1 إصلاح أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات في الدول العربية

تفيد مؤشرات النفاذ كما أسلفنا بتواضع الأداء للدول العربية مقارنة بنظيراتها من حيث مستويات الدخل في العالم. وتعود هذه الفجوات كما أوضحنا إلى عدة أسباب، من بينها: ظروف الاحتكار وضعف أداء المشغلين المحليين لقطاع الاتصالات، إضافة إلى التباطؤ والتأخر في إدخال الإصلاحات في أسواق الاتصالات العربية مقارنة بالدول المشابهة.

وتعود الحاجة لإصلاح قطاع الاتصالات لكونه أداة فعالة لرفع كفاءة الأداء، وتعزيز الربط الشبكي، كما أنه يساعد في تنمية قطاع الأعمال ويزيد من درجة الترابط الاقتصادي، بما يساهم في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتمثل أهم الأهداف التي يسعى الإصلاح لتحقيقها في قطاع الاتصالات في:

- (1) تطوير الخدمات وتخفيض أسعارها.
- (2) رفع كفاءة الصناعة.
- (3) زيادة إيرادات الحكومة.
- (4) ترقية الخدمة الشاملة.
- (5) جذب الاستثمارات للقطاع.
- (6) تشجيع نشر وتعزيز خدمات المعلومات والإنترنت.

وقد دلت التجارب الدولية على وجود قدر من التضارب بين هذه الأهداف، كالتعارض بين هدف



لاحتياجات البنى التحتية، وخاصة في ما يتعلق بكيفية إسقاط رأس المال المخاطر (Venture Capital) والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إدارة التضارب في الأهداف، وكيفية ترجمة الأهداف إلى تشريعات تنظيمية مفصلة. كذلك فإنه يجب أن يأخذ الإصلاح في الاعتبار ظروف الدول العربية المختلفة. فمثلاً للدول الصغيرة كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعاني من ضيق السوق المحلي وبالتالي إنعدام فرص إقتصاديات الحجم، يجب أن يهدف الإصلاح إلى تشجيع دخول شركات جديدة بغرض خفض الأسعار. أما بالنسبة للدول الكبيرة، كمصر والسعودية فإن الإصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار بناء القدرات والمؤسسات التنظيمية المساندة للداخلين الجدد، إضافة إلى مساعدة المشغل القديم في تحقيق الكفاءة التشغيلية وموازنة الأسعار.

4.2 الأطر التشريعية والتنظيمية

شهدت العديد من الدول العربية تطوراً في التشريعات والأطر المنظمة لقطاع الاتصالات خلال حقبة التسعينات، بما في ذلك إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على قطاع الاتصالات فيها. ويعكس جدول رقم (7) هذه التطورات، تلخيص حالة التنظيم ومهام الوظائف التنظيمية في قطاع الاتصالات للدول العربية ودول المقارنة في عام 2002. فعلى صعيد الحالة التنظيمية يوضح الجدول مدى حداثة التشريع التنظيمي واستقلالية المنظم، وأما على صعيد الوظائف والمهام، فيبين الجدول الجهات المسؤولة عن تنظيم وظائف الترقيم، التعريفات، المواصفات الفنية، الاتصال البيني، الإشراف، والترخيص.

وكما يظهر المفتاح أسفل الجدول، فقد تم استخدام نظام التقييد لتقييم حالة المنظم ومهام الوظائف التنظيمية في الجدول. فلحالة المنظم ولعكس عراقة التشريع التنظيمي، فقد تم إعطاء القيمة 1 إذا ما تم سن التشريع التنظيمي قبل عام 2000 والقيمة 0 إذا ما تم سن التشريع بعد عام 2000، كما تم إعطاء استقلالية المنظم القيمة 1 إذا نص التشريع على استقلالية، والقيمة 0 إذا لم ينص التشريع على

ذلك. أما بالنسبة لوظائف التنظيم، فقد راعى نظام التقييد حيادية القائم بالوظيفة التنظيمية بإعطاء القيمة 0 إذا ما أسندت الوظيفة للمشغل، القيمة 1 إذا ما أسندت الوظيفة لوزارة الاتصالات أو الوزارة مع المشغل، والقيمة 2 إذا ما تم إسناد الوظيفة التنظيمية إلى المنظم أو المنظم والوزارة أو المنظم والمشغل. أما بالنسبة للتقييم الشامل للكفاءة التنظيمية، فقد تم إضافة تقييم الحالة التنظيمية إلى متوسط تقييم الوظائف التنظيمية، تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و4.

هذا، يمكن تلخيص أهم الملاحظات التي يعكسها الجدول حول جودة الإطار التنظيمي والتشريعي في قطاع الاتصالات في الدول العربية ودول المقارنة، في الآتي:

- حداثة التشريع التنظيمي الشامل لصناعة الاتصالات في الدول العربية .
- ضعف إستقلالية التنظيم في الدول العربية، حيث يشير الجدول إلى أن نصف الدول العربية لا يوجد بها منظم مستقل بينما تنص التشريعات في كل دول المقارنة على استقلالية المنظم.
- ضعف حيادية الجهات المسؤولة عن المهام التنظيمية في العديد من الدول العربية وخاصة الخليجية منها، حيث عادة ما توكل هذه المهام إلى وزارات الاتصالات والمشغلين الرئيسيين الذين تحتكرهم الدول، مما يحد من المنافع التي تعود على المستهلك على صعيد الأسعار وجودة الخدمات.
- تباين كفاءة وجودة الأنظمة التشريعية والتنظيمية لقطاع الاتصالات بين الدول العربية، حيث تتميز بعض الدول كعمان، الأردن، المغرب، مصر والبحرين بوجود أنظمة جيدة، بينما تقل مستويات الكفاءة التنظيمية عن معدل 1 في الجدول لعدد من الدول العربية كالإمارات، ليبيا، جيبوتي واليمن مقارنة بمعدلات تفوق الـ 3 لدول المقارنة.

يتميز الإطار التشريعي والتنظيمي في قطاع الاتصالات في الدول العربية بحداثته وضعف استقلاليته وقلة حيادية الجهات المسؤولة عن المهام التنظيمية وتباين واسع في كفاءة وجودة الأنظمة التشريعية بين هذه الدول.

جدول رقم (7) : الحالة والوظائف التنظيمية في قطاع الاتصالات
للدول العربية ودول المشاركة (2002)

كفاءة التنظيم	الترخيص	الإشراف	الاتصال البيني	المواصفات الفنية	التعارف	التقييم	استقلالية المنظم	تاريخ التشريع	الدولة
3.00	2	2	2	2	2	2	1	0	البحرين
1.00	1	1	1	1	1	1	0	0	الكويت
4.00	2	2	2	2	2	2	1	1	عمان
1.67	1	2	0	0	1	0	1	0	قطر
2.00	2	2	2	2	2	2	0	0	السعودية
0.17	1	0	0	0	0	0	0	0	الإمارات
2.67	2	2	0	2	2	2	1	0	الجزائر
3.67	2	2	0	2	2	2	1	1	مصر
4.00	2	2	2	2	2	2	1	1	الأردن
1.00	1	1	1	1	1	1	0	0	لبنان
0.33	1	0	0	0	1	0	0	0	ليبيا
4.00	2	2	2	2	2	2	1	1	المغرب
									فلسطين
1.00	1	1	1	1	1	1	0	0	سوريا
2.83	1	2	2	2	2	2	1	0	تونس
0.50	1	0	0	1	1	0	0	0	جيبوتي
4.00	2	2	2	2	2	2	1	1	موريتانيا
									الصومال
2.67	2	2	0	2	2	2	0	1	السودان
0.83	1	1	0	1	1	1	0	0	اليمن
4.00	2	2	2	2	2	2	1	1	تشيلي
3.00	1	1	1	1	1	1	1	1	كوريا
3.67	1	2	2	2	1	2	1	1	ماليزيا
3.83	1	2	2	2	2	2	1	1	البرغال
3.00	2	2	2	2	2	2	1	0	جنوب افريقيا

المفتاح: استقلالية المنظم: 0 غير مستقل، 1 مستقل تاريخ التشريع: 1 قبل 2000 ، 0 بعد 2000 الوظائف التنظيمية: 0 المشغل، 1 الوزارة أو الوزارة والمشغل، 2 المنظم أو المنظم والوزارة أو المنظم والمشغل المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات
www.itu.int



4.3 هياكل الأسواق والمنافسة

يعتبر إذكاء المنافسة أحد الوسائل الأساسية للارتقاء ببيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لما تفرزه من آثار إيجابية تنعكس على تحسين النوعية وتخفيض التكلفة، إضافة إلى تحقيق الوفرة والتنوع في الخدمات.

تتسم هياكل أسواق الاتصالات في الدول العربية عموماً بظروف الاحتكار وضعف قوى المنافسة، وخاصة في ما يتعلق بخدمات الاتصال المحلي والوطني والعالمي، هذا بالرغم من الاتجاه نحو تحرير خدمات الهاتف النقال في العديد من الدول العربية مع بداية الألفية الثالثة. ويعكس جدول رقم (8) موقف هياكل الأسواق ومستويات المنافسة لمختلف خدمات الاتصال والمعلومات في الدول العربية ودول المقارنة بحلول عام 2002.

تتضمن بنود الجدول الاتصال المحلي والوطني والعالمي، الخطوط المستأجرة، الهاتف النقال ومقدمي خدمات الإنترنت إضافة إلى حالة ملكية المشغل الرئيسي للقطاع. هذا وقد تم أيضاً استخدام نظام التقييد لتقييم مستويات المنافسة، حيث تم إعطاء القيمة 0 لحالة الاحتكار التام، 1 للاحتكار الشرائي، 2 للمنافسة الجزئية والقيمة 3 للمنافسة العالية. ولتقييم حالة الملكية، تم إعطاء القيمة 0 للملكية التامة للدولة، 1 للخصخصة الجزئية والقيمة 2 للخصخصة الكاملة للمشغل الرئيسي. أما لتقييم مستوى المنافسة الكلي في القطاع، فقد تم أخذ متوسط تقييم المنافسة لخدمات الهاتف الثابت، وأضيف إليه تقييم مستوى المنافسة في خدمات الهاتف النقال وخدمات الإنترنت، حيث تتراوح قيمة المؤشر الكلي للمنافسة بين 0 و 9.

هذا وتتمثل أهم الاستنتاجات التي يشير إليها الجدول في:

- سيادة ظروف الاحتكار التام في أسواق خدمات الهاتف الثابت في كل الدول العربية تقريباً، عدا البحرين، موريتانيا والصومال، بينما اتسمت أسواق خدمات الهاتف الثابت في دول المقارنة

بمستويات عالية للمنافسة.

- تباين مستويات المنافسة في أسواق خدمات الهاتف النقال في الدول العربية، حيث اتسمت الأسواق الخليجية بظروف الاحتكار التام، باستثناء البحرين والكويت، بينما تراوحت درجات المنافسة في أسواق بقية الدول العربية بين الاحتكار التام في ليبيا إلى الاحتكار الشرائي في مصر وجيبوتي إلى المنافسة الجزئية في الأردن ولبنان وسوريا والسودان، والمنافسة العالية في أسواق الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، الصومال واليمن، مقارنة بدرجات تتراوح بين المنافسة الجزئية والمنافسة العالية في أسواق الهاتف النقال في دول المقارنة.
- اتسمت أسواق خدمات الإنترنت بدرجات جيدة من المنافسة في كل الدول العربية عدا عُمان، قطر، الإمارات، ليبيا وجيبوتي، مما يعتبر مؤشراً إيجابياً نحو تحقيق هدف تعزيز معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية.

- سيادة ظروف ملكية الدولة الكاملة للمشغل الرئيسي لقطاع الاتصالات في أغلب الدول العربية، حيث تخلو الخصخصة الكاملة في ما عدا الصومال، بينما نجد الخصخصة الجزئية فقط في 7 دول هي البحرين، قطر، السعودية، الأردن، المغرب، موريتانيا والسودان، مقارنة بأوضاع تتراوح بين الملكية الخاصة الجزئية والملكية الخاصة الكاملة في دول المقارنة.
- الفجوة الكبيرة في المستوى الشامل للمنافسة في قطاع الاتصالات بين الدول العربية ودول المقارنة من ناحية، والتباين في درجات المنافسة بين الدول العربية من ناحية أخرى. أما بالنسبة للفجوة، فباستثناء البحرين وموريتانيا والصومال، فإنه يُلاحظ وجود الفارق الكبير في مستويات المنافسة الكلية بين دول المقارنة وبقية الدول العربية. أما بالنسبة للتباين بين الدول العربية، فإنه يمكن تقسيم

تتسم هياكل
أسواق الاتصالات
في الدول العربية
عموماً بضعف
قوى المنافسة
وانتشار ظاهرة
الاحتكار.

جدول رقم (8) : هياكل الأسواق والمنافسة في قطاعات الاتصال
وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية ودول المقارنة (2002)

المستوى الكلي للمنافسة	ملكية المشغل الرئيسي	خدمة الإنترنت	الهاتف النقال	الهاتف الثابت					
				المتوسط	الخطوط المستأجرة	دولي	ولائي	محلي	
7.25	1	3	2	2.25	0	3	3	3	البحرين
4	0	2	2	0	0	0	0	0	الكويت
0	0	0	0	0	0	0	0	0	عمان
0	1	0	0	0	0	0	0	0	قطر
3	1	3	0	0	0	0	0	0	السعودية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	الإمارات
6	0	3	3	0	0	0	0	0	الجزائر
4.25	0	3	1	0.25	1	0	0	0	مصر
5.25	1	3	2	0.25	1	0	0	0	الأردن
5.25	0	3	2	0.25	1	0	0	0	لبنان
0	0	0	0	0	0	0	0	0	ليبيا
6.25	1	3	3	0.25	1	0	0	0	المغرب
									فلسطين
4	0	2	2	0	0	0	0	0	سوريا
6	0	3	3	0	0	0	0	0	تونس
1	0	0	1	0	0	0	0	0	جيبوتي
8.25	1	3	3	2.25	3	3	3	0	موريتانيا
9	2	3	3	3	3	3	3	3	الصومال
5.5	1	3	2	0.5	0	0	2	0	السودان
6	0	3	3	0	0	0	0	0	اليمن
8.75	2	3	3	2.75	3	3	3	2	تشيلي
8	2	3	2	3	3	3	3	3	كوريا
9	2	3	3	3	3	3	3	3	ماليزيا
9	1	3	3	3	3	3	3	3	البرتغال
7.25	1	3	2	2.25	0	3	3	3	جنوب أفريقيا



من الاندماجات أهمها اندماج خمسة من مقدمي خدمة الإنترنت، لتكوين شركتين كبيرتين استحوذتا على أكثر من 30% من سوق الإنترنت السعودي.

- شهد قطاع الاتصالات أيضاً عدداً من التطورات في كل من الأردن والبحرين والمغرب والجزائر وتونس والكويت. ففي الأردن، تم بيع رخصة ثانية للخطوط الثابتة، وتم في البحرين تحرير سوق الاتصالات في عام 2004، وتم طرح رخص خطوط الهاتف الثابت للمنافسة في عام 2005، وأعلن في المغرب في فبراير 2005 عن إنشاء شركتين للهاتف الثابت، تقدمان جميع الخدمات بما فيها خدمات الاتصال الدولي وخدمة نقل البيانات، وفي عام 2005، أعلن في تونس عن خطة لطرح 35% من أسهم شركة الاتصالات للخصخصة خلال عام 2005، وهناك خطط في الكويت منذ عام 2002 لخصخصة خدمات الاتصال بما فيها الهاتف الثابت. وتم في الجزائر الترخيص لشركة هاتف نقال ثالثة وفتح سوق الهاتف الثابت لشركة خاصة تستخدم تقنية اللاسلكي المحلي لتقديم خدمة المكالمات المحلية والدولية بالإضافة إلى نقل البيانات. كذلك يتوقع أن يتم تحرير كبير في أسواق الاتصالات في عُمان والإمارات ومصر بدخول إتفاقية منظمة التجارة العالمية للخدمات حيز التنفيذ.
- تم التصديق في السعودية على قانون الاتصالات، الذي يشير بوضوح إلى تنظيم وتحرير سوق الاتصالات، كما تمت إعادة هيكلة الشركة المحتكرة للاتصالات في عام 2002 تمهيداً لخصخصتها الجزئية.

(5) الخلاصة والتوصيات

إستعرض الفصل بالتحليل والمناقشة الوضع الراهن والإمكانيات المتاحة لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعة مختارة من دول العالم. وقد أوضحت

الدول إلى أربع مجموعات: مجموعة الدول ذات الأسواق عالية المنافسة وتضم كلاً من البحرين، موريتانيا والصومال، مجموعة الدول ذات الأسواق متوسطة المنافسة وتضم كلاً من الأردن، لبنان، المغرب، تونس، السودان واليمن، مجموعة الدول ذات الأسواق ضعيفة المنافسة وتضم كلاً من الكويت، السعودية، مصر، سوريا وجيبوتي، ومجموعة الدول ذات الأسواق التي تنعدم فيها المنافسة وتضم كلاً من عُمان، قطر، الإمارات وليبيا.

4.4 بعض التطورات الحديثة في أسواق الاتصال والمعلومات العربية

تشير المؤشرات التي تم تناولها في الفقرة 4.2 و 4.3، التي تعكس موقف التنظيم والمنافسة في عام 2002 إلى ضعف قوى المنافسة والتنظيم في أسواق الاتصالات العربية بصفة عامة، والأسواق الخليجية على وجه الخصوص. غير أن هناك العديد من الجهود التنظيمية والإصلاحية التي تمت في أسواق الاتصالات وتقانة المعلومات العربية بعد عام 2002، والتي تباينت في محتوياتها ودرجات شموليتها بين الدول العربية المختلفة. نورد في ما يلي بعض هذه التطورات على سبيل المثال لا الحصر:

- شهد قطاع مقدمي خدمات الإنترنت (ISP) عدداً من الاندماجات لغرض تحسين الخدمات. ففي مصر، اشترت أفريقيا أون لاين شركة مينا نيت، كما اشترت باتيلكو الشرق الأوسط 48% من أسهم شركة سوق كوم، كما تم اندماج شركة لينك مصر (Link Egypt) وإننتش (In Touch) للاتصال. وفي لبنان تم اندماج Cyberia مع Intracom. كما تم في الأردن اندماج NETS مع First Net وامتلاك باتيلكو الشرق الأوسط- الأردن 51% من الأسهم بعد الدمج، وأيضاً شراء Jordan Telcom لشركة Global One. كذلك شهد سوق الإنترنت السعودي سلسلة



وتتمثل أهم السياسات والاستراتيجيات التي يوصى بها في هذا الشأن في:

- وضع الخطط والاستراتيجيات والأهداف، وخلق البيئة التنظيمية المواتية لتطوير القطاع.
- بناء المهارات والقدرات من خلال تشجيع التعليم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومساعدة العناقد الصناعية وتخفيض تكاليف النفاذ.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في إنشاء البنى التحتية للاتصالات، وتشجيع إقامة الشراكات والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في دفع أجندة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الدول العربية.
- استكمال القوانين والتشريعات الخاصة بإعادة تنظيم قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة.
- تخصيص الصناديق المالية لدعم المشروعات الصغيرة، ولاستهداف المجموعات والمناطق الأقل حظاً كالمدارس الحكومية، المناطق الريفية والنائية والأسر الفقيرة بغرض تسريع معدلات نفاذها لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتحقيق هدف النفاذ الشامل.

المقارنات وجود فجوات كبيرة بين الدول العربية من ناحية، وبين الدول العربية ومجموعة الدول المختارة من ناحية أخرى، على مختلف الأصعدة، والتي تضمنت الأداء، التنظيم والمنافسة. فعلى صعيد الأداء، تناول الفصل عدة مؤشرات، شملت معدلات النفاذ، الخدمة الشاملة، العرض والطلب، التكلفة الإنتاجية والتنوعية، وأشار إلى وجود فجوات على مختلف هذه المستويات تباينت أحجامها حسب مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية. ففي الدول العربية الغنية، يشكل ضعف النفاذ لتكنولوجيا المعلومات الفجوة الكبرى، بينما في الدول العربية ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، فتتمثل أكبر الفجوات في ضعف البنى التحتية للاتصالات، وضعف معدلات النفاذ الشامل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

أما على صعيد التنظيم والمنافسة، فقد أوضح التقرير ضعف التشريعات التنظيمية والغياب الكبير للمنافسة في أسواق الاتصالات العربية، كما أشار التقرير إلى بعض التطورات والجهود في الآونة الأخيرة لإصلاح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية، وأوضح أن هذه الجهود لا تزال وإلى حد كبير يشوبها البطء وعدم الشمولية، مما يدعو إلى التوصية بعدد من السياسات والاستراتيجيات لتفعيل هذه الجهود، حتى يتحقق الهدف المنشود في تعزيز معدلات النفاذ وتجسير الفجوة الرقمية.



إطار رقم (1): الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في جنوب أفريقيا

قامت جنوب أفريقيا بتبني وتنفيذ إستراتيجية قومية لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها، هدفت إلى زيادة معدلات دخول خدمات الاتصالات وتقانة المعلومات، وخاصة إلى الشرائح غير المحظوظة في المجتمع إنطلاقاً من إيمانها بأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية القطاعات الأخرى. وقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا فرق عمل خاصة لهذا الغرض، كما بلغ معدل الإنفاق على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها في المتوسط ما نسبته 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو بذلك الأعلى إنفاقاً على القطاع في أفريقيا. وشملت جهود الاستراتيجية القومية التي نتج عنها تحسن في جاهزية تقانة المعلومات، تمثلت في صعود جنوب أفريقيا إلى المرتبة 34 من المرتبة 37 في تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2004 الجوانب التالية:

الإصلاح الاقتصادي:

بدأت عملية إعادة الهيكلة لقطاع الاتصالات في جنوب أفريقيا في أوائل التسعينات، حيث تم فصل وظائف البريد والاتصالات والبريد بغير رفع الكفاءة وإيصال الخدمة إلى الريف والمناطق النائية، كما قامت الحكومة أيضاً بإدخال المنافسة تدريجياً في قطاع الهاتف الثابت والبنى التحتية لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات منذ عام 2002.

أطلقت حكومة جنوب أفريقيا برنامج المعلومات (Info.com) 2005 لتشجيع الربط المعلوماتي للمجتمع وإنشاء البنى التحتية اللازمة لتوفير خدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في المناطق الفقيرة، وتم إنشاء صندوق الخدمة الشاملة لهذا الغرض. كما يتوقع إنشاء محطات ربط إقليمية في إطار مبادرة الشراكة بين جنوب أفريقيا والشرق الأقصى لترقية الربط الإلكتروني وتخفيض تكلفة الاتصالات في الدول الأفريقية.

بيئة الأعمال:

تتمتع جنوب أفريقيا ببيئة أعمال جيدة، حيث يتوفر التمويل للشركات من أسواق المال المحلية والعالمية، إضافة إلى وجود الشراكات بين شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات المتعددة الجنسيات مع الشركات المحلية، حيث أنشأت عدد من الشركات العالمية ككومباك، آسر وميسا فروعاً لها في جنوب أفريقيا لتجميع معدات الاتصال وشبكات المعلومات، مما ساعد في إيجاد كادر مؤهل من الفنيين والمبرمجين المحليين. ولتعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد أنشأت حكومة جنوب أفريقيا برامج لتقديم الدعم والمنح من خلال صندوق تنمية الموارد البشرية، كبرنامج شبكة المدارس لربط المدارس إلكترونياً ومركز الهاوتك التعليمي لتنمية المهارات.

إستراتيجيات الجاهزية الإلكترونية:

تم تحديد ثلاثة مجالات لعمل الحكومة في تطوير القطاع، هي أسواق الاتصال وتكنولوجيا المعلومات العالمية، السوق المحلي للاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الحكومة، حيث أنشأت الحكومة فريق العمل الرئاسي الدولي لمجتمع المعلومات والتنمية لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالأسواق العالمية، فريق العمل القومي لتقانة المعلومات لمعالجة إشكاليات السوق المحلي، ومجلس تقانة المعلومات لمعالجة المواضيع المتعلقة بالمبادرات الإلكترونية في الحكومة، كما تم إنشاء مجلس الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها لتعزيز القدرات التصديرية لجنوب أفريقيا.



إطار رقم (2): الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ماليزيا

قامت ماليزيا بتبني وتنفيذ إستراتيجية قومية لتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات فيها، بعد أن شعرت بفقدانها لميزاتها النسبية، التي اعتمدت على القطاعات التقليدية في الاقتصاد، لدفع اقتصادها نحو التقانة والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية. تبنت ماليزيا إستراتيجية تعرف بملتيميديا سوبر كولدور (Multimedia Super Corridor) هدفت إلى تنمية وتوسيع صناعة الاتصال وتقانة المعلومات فيها وتعزيز تنافسيتها العالمية.

الإصلاح الاقتصادي:

تبنت ماليزيا سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسات القومية، أدت إلى تحويل إقتصادها من إقتصاد بسيط يعتمد على المنتجات الأولية إلى إقتصاد صناعي حديث خلال عشرين سنة فقط. وفي عام 1991 أطلقت ماليزيا برنامج ماليزيا 2020، والذي يهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة بتبني واستخدام تقانة المعلومات والاتصال. وقد نتج من سياساتها الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات زيادة في دخول الهاتف من معدل 16.6% في عام 1995 إلى معدل 25.6% في عام 2003، مما أدى إلى تطوير صادرات القطاع لتصل إلى 36.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003.

البنية التحتية:

تتمتع ماليزيا بشبكة اتصالات رقمية واسعة، حيث يبلغ معدل النفاذ للهاتف النقال 37.68% وللهاتف الثابت 19.04%، وبذلك تحتل ماليزيا المركز الثامن بين دول آسيا الباسيفيكية، والمركز الثالث والثلاثون عالمياً، حسب تصنيف الجاهزية الإلكترونية الذي تصدره مجلة الإكونومست.

بيئة الأعمال:

تتمتع ماليزيا ببيئة أعمال جيدة يشارك فيها القطاع الخاص بفاعلية، وتقودها الدولة من خلال برامج الحوافز ودعم قطاعات البحوث والتطوير، التي اتجهت مؤخراً نحو الصناعات الإلكترونية وصناعات الاتصال وتقانة المعلومات.

إستراتيجيات الجاهزية الإلكترونية:

أطلقت ماليزيا مبادرتين لمعالجة قضايا التنافسية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، تمثلت المبادرة الأولى في برنامج ملتيميديا كولدور الذي يمتد من وسط كولامبور إلى المطار الدولي، والذي يستهدف تنمية عنقود صناعي لإنتاج معدات الاتصالات وتقانة المعلومات، والثانية مبادرة أجندة تقانة المعلومات القومية التي تستهدف التنمية الاجتماعية. ولجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الحكومة تقوم بتقديم مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية إضافة إلى الخدمات اللوجستية للشبكات والبنى التحتية للمعلوماتية، ويضم الكلدور الآن سبعة تطبيقات: هي عنقود البحوث والتطوير، الأعمال الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، المدرسة الذكية، الصحة الإلكترونية، البطاقة المتعددة الاستخدام، وتنمية مبادرات الأعمال الإلكترونية.



إطار رقم (3): الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الأردن

تبنى الأردن إستراتيجية قومية لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات، تهدف إلى إنشاء وتنمية صناعة للاتصالات وتقانة المعلومات لمقابلة الطلب المحلي والتصدير، وأطلقت في ذلك الخصوص مبادرتين هما مبادرة الريتش (REACH) ومبادرة ربط الأردنيين.

الإصلاح الاقتصادي:

تم تحرير خدمات الهاتف الثابت في عام 2005، وفتح سوق الاتصال الثابت للمنافسة، مما يتيح لكل المشغلين تقديم خدمات الاتصال المحلي والدولي عبر شبكة الاتصال الثابتة.

البنية التحتية:

للأردن بنى تحتية للاتصال لا بأس بها رغم تدني معدلات النفاذ للهاتف الثابت والنقال، مقارنة بالمعدلات الدولية، كما تم إحراز تقدم كبير في تحديث الشبكات خلال الأعوام الخمسة السابقة.

بيئة الأعمال:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي في الإقليم أحد المعوقات الأساسية لدخول الاستثمارات الأجنبية وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات. وبالرغم من ذلك، فإن بيئة الأعمال في الأردن تعتبر من أجود بيئات الأعمال في الإقليم، حيث هناك مشاريع عديدة لتقانة المعلومات والاتصال في قطاع الحكومة والقطاع المصرفي، وحيث يتميز الأردن بمهارات جيدة وذات تكلفة منخفضة.

إستراتيجيات الجاهزية الإلكترونية:

إنتهجت الأردن مبدأ التشاور بين الحكومة والقطاع الخاص في تحديد المخاطر والفرص، وفي كيفية جذب الإستثمارات لقطاع الاتصالات وتقانة المعلومات وتعظيم المنافع للمجتمع الأردني من تطوير القطاع. إستهدفت مبادرة الريتش ستة مجالات إستراتيجية لتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات، هي: رأس المال البشري، دور الحكومة، التمويل، البرمجيات، الإصلاح التنظيمي والبنية التحتية. وقد هدف البرنامج تحقيق 20.000 فرصة عمل، 550 مليون دولار صادرات واستقطاب مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1999-2004. كما أنشأت الحكومة في عام 2002 وزارة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي بدأت العمل بالتعاون مع رابطة تكنولوجيا المعلومات الأردنية في إنجاز أهداف البرنامج، الذي نجح في خلق صناعة متطورة للاتصالات وتقانة المعلومات تصدر منتجاتها للأسواق العربية ولأسواق أوروبا والولايات المتحدة، كما نجح الأردن في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فيه. أما مبادرة ربط الأردنيين، فقد هدفت إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجتمع الأردني وبناء المهارات. ولإنجاز هذه المبادرة، فقد تم إنشاء مراكز الأردن لتكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية والفقيرة، كما تم ربط المدارس الحكومية إلى شبكة الإنترنت.



إطار رقم (4): الاستراتيجية القومية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الإمارات العربية المتحدة

تبنت دولة الإمارات إستراتيجية قومية لتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات فيها، بهدف تعزيز مساهماتها التنموي وتقليل الاعتماد على الأنشطة التقليدية. تم إنشاء مركز دبي للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام (TELCOM) في عام 2000. حيث يضم المركز مدينة دبي للإنترنت و 650 شركة تعمل في مجال تقانة المعلومات، وبذلك يعتبر الأكبر في الشرق الأوسط. كما تم إنشاء مركز التجاري (Tejari.com) لمعاملات التجارة الإلكترونية بين الشركات، الذي يعتبر السوق الرقمي الأول في الإقليم. إضافة إلى ذلك، فقد أنشأت مدينة دبي للإنترنت قرية المعرفة لتطوير وسائل وخدمات التعليم الإلكتروني.

الإصلاح الاقتصادي:

أبقت سياسة الحكومة في دولة الإمارات على احتكار الدولة لخدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ممثلة في شركة الاتصالات الحكومية. وفي المقابل إتخذت الحكومة عدة خطوات لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بتقديم الحوافز للأعمال والمهارات العالية لتقديم خدماتها في الإمارات.

البنية التحتية:

بالرغم من سيادة الاحتكار، إلا أن الإمارات تتمتع بشبكة جيدة للاتصالات، وتقوم سياسات الحكومة فيها على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وتعتبر تعرفه الاتصالات والدخول للإنترنت من أقل التعريفات في العالم العربي، كما تستخدم شركة اتصالات أحدث الوسائل في تقديم خدماتها، كالأقمار الاصطناعية ونظام DSL والنطاق التعريفي للإنترنت.

بيئة الأعمال:

ساعد الاستقرار السياسي في تهيئة بيئة الأعمال، كما أن سياسة الحكومة في الإمارات تعتبر القطاع الخاص عنصراً أساسياً في التطوير والنمو. وتقدم حكومة الإمارات أفضل التجهيزات وخدمات الدعم للأعمال، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وأنظمة الضرائب وقوانين الشركات. كما تتوفر الفرص في الإمارات من خلال برامج الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، حيث يقدر لسوق دبي للتعليم الإلكتروني أن ينمو إلى 24 مليون دولار بنهاية عام 2008، كما يقدر حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات بـ 380 دولار للفرد في الإمارات وهو رقم يقرب كثيراً من متوسط إنفاق الفرد على تكنولوجيا المعلومات في أوروبا الغربية.

إستراتيجيات الجاهزية الإلكترونية:

تبذل حكومة الإمارات جهوداً كبيرة لجعل الإمارات مركزاً إقليمياً وعالمياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال إستثماراتها الضخمة في القطاع والمبادرات المتنوعة، كمدينة دبي للإنترنت، مدينة دبي الإعلامية، واحة دبي للأفكار، وقرية دبي للمعرفة، إضافة إلى تهيئة بيئة الأعمال النموذجية للشركات المحلية والعالمية، مما يجعل الإمارات نموذجاً لدور الدولة في تطوير وتنمية قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات.



الباب الثالث

تنافسية السياحة العربية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية





الباب الثالث

تنافسية السياحة العربية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية

(1) مقدمة

لقد شهد العالم نمواً مضطرباً في السياحة الدولية خلال الفترة 1950-2003، حيث تزايد عدد السائحين من 25 مليون زائر في عام 1950 إلى 691 مليون زائر في عام 2003، أي بمعدل نمو بلغ في المتوسط نحو 10% خلال الفترة. وتقدر منظمة السياحة العالمية دخل النشاط السياحي على مستوى العالم بنحو 525 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 6% من الصادرات الدولية من السلع والخدمات، وبذلك تحتل حصة السياحة المرتبة الرابعة بعد كل من حصة الصادرات من المواد الكيماوية والسيارات والوقود.

وفي ظل التحديات الاقتصادية العالمية، أدركت العديد من الدول بأن صناعة السياحة هي طريق متميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت تتنافس في زيادة الإنفاق على الدعاية في الأسواق السياحية المحددة، والتي تطورت حتى أصبحت تشيخاً سياحياً متكاملًا وشاملاً مثل السياحة الثقافية والفنية، والدينية والعلاجية، والرياضية، وسياحة المؤتمرات والمهرجانات. كما أن ما طرأ على صناعة السياحة من تغييرات في كيفية إدارتها من حيث الكفاية وجودة الخدمة المقدمة، أدى إلى إعادة النظر في المعايير المعتمدة في تقييم النشاط السياحي. فلم تعد أعداد السائحين ومدة إقامتهم، رغم أهميتها، المعيار الأساسي لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة على اقتصاد دولة ما، إنما أصبح المعيار الحقيقي هو الناتج الاقتصادي أو حجم الإنفاق السياحي داخل البلد المقصود، سواء كان ذلك في صورة إيرادات سياحية إجمالية أو قيمة مضافة يولدها قطاع السياحة. وهما المعياران الأساسيان لقياس التأثير الاقتصادي لهذه الصناعة أو هذا القطاع.

لذلك، يجدر التأكيد على ضرورة إرساء إستراتيجية سياحية شاملة وقطاعية منسجمة، تركز التعاون بين القطاعين الخاص والعام، لتحسين مفاعيل ديناميكية النمو الاقتصادي، ولضمان مستلزمات القدرة على التكيف مع مستجدات السوق. ويتم ذلك بالاعتماد على معرفة دقيقة للسياح، والأسواق التي يجب استقطابها لدعم المواقع التنافسية، وتقوية مردودية القطاع السياحي بالنسبة لنمو الاقتصاد الوطني. فبالنظر إلى تطور السياحة الدولية وتقلباتها الظرفية والمفاجئة من جهة، ولتنامي التنافسية المبنية على تعدد العرض وتنوعه في مختلف المقاصد السياحية من جهة أخرى، فإن تطوير آليات المتابعة هو الكفيل بضمان جدوى الإستراتيجية السياحية، وذلك بتجنب الدول العربية كوجهة سياحية التعرض إلى مخاطر تقلص وانكماش الطلب، وبتحديد المواقف التي تحول دون تطور قطاع السياحة في العالم العربي، الذي يمتلك من المقومات السياحية ما يؤهله لاحتلال مكان مرموق بين مناطق العالم في اجتذاب السياح الأجانب، ولتنشيط السياحة العربية البينية وتفعيلها. فالدول العربية تجمع بين دعامتين هامتين من دعائم الجذب السياحي، هما: أولاً، جغرافيتها وتنوع تضاريسها، وثانياً، لما تزخر به من مواقع ومعالم تاريخية هامة، واحتفائها لمقومات وشواهد أكبر ديانيتين سماويتين، وبالرغم من ذلك، فإن نصيب الدول العربية من مجمل السياحة العالمية ضئيل وموقعها التنافسي متواضع جداً، مقارنة بإمكانياتها المتوافرة. وهذا يتطلب وجود إستراتيجية عربية للسياحة، تركز على التعاون والتكامل العربي، بهدف تذليل العقبات القائمة ومواجهة التحديات المرتقبة، والاستفادة من الإمكانات المتوافرة والفرص الاستثمارية القائمة.

شهد العالم نمو مضطرباً للسياحة خلال العقود الماضية ويصل دخل النشاط السياحي على مستوى العالم بنحو 525 مليار دولار.

تمتلك الدول العربية من المقومات السياحية ما يؤهلها لاحتلال مكان مرموق بين مناطق العالم في اجتذاب السياح الأجانب. وبالرغم من هذا فإن نصيب الدول العربية من مجمل السياحة العالمية ضئيل وموقعها التنافسي متواضع.



(2) أثر السياحة على النشاط الاقتصادي و التنافسية السياحية

إطار رقم (1): مفهوم السياحة

يقصد بالسياحة تلك الأنشطة التي تخدم المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة و يقيمون فيها لمدة لا تتجاوز سنة واحدة متواصلة، لأغراض الاستجمام أو الأعمال. وفي هذا الصدد، توجد ثلاثة أشكال أساسية للسياحة:

- (1) السياحة المحلية : وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة والذين يسافرون داخل تلك المنطقة فقط، ولكن خارج بيئتهم المعتادة .
- (2) السياحة الوافدة : وتشمل نشاط الأشخاص غير المقيمين الذين يسافرون إلى منطقة معينة تقع خارج بيئتهم المعتادة .
- (3) السياحة المغادرة : وتشمل نشاط الأشخاص المقيمين في منطقة معينة ويسافرون و يقيمون في أماكن خارج تلك المنطقة.

ويمكن المزج بين الأشكال الأساسية للسياحة المذكورة سلفاً، لينتج الأنواع التالية :

- (1) "السياحة الداخلية" : وتتألف من "السياحة المحلية" و "السياحة الوافدة".
- (2) "السياحة الوطنية" : وتتألف من "السياحة المحلية" و "السياحة المغادرة".
- (3) "السياحة الدولية" : وتتألف من "السياحة الوافدة" و "السياحة المغادرة".

كقطاع إقتصادي، وعلاقته بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. لقد باتت السياحة صناعة متطورة متعددة الاتجاهات والاهتمامات والتخصصات، ومصدر دخل هائل للعديد من الدول، والعمود الفقري للاقتصاد في عدة دول أخرى. ونظراً لما تتمتع به السياحة من خصوصيات ومكونات، فإن لها المقدرة على إحداث تقدم في باقي القطاعات المحلية، وتوسيع عمليات التنمية. فلقطاع السياحة تأثير مباشر وغير مباشر على القطاعات الاقتصادية الأخرى، كافة كما يوضحه الشكل رقم (1).

تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة بآثارها أولاً على ميزان المدفوعات، من خلال الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة من تحويلات السائحين وإنفاقهم داخل البلد. ويتحدد التأثير المباشر للدخل السياحي على الحساب الجاري بالقيمة الصافية للميزان السياحي ومدى مساهمته إما في دعم الفائض المحقق أو التخفيف من عجز الحساب الجاري (أثر إيجابي)، وإما تقليص الفائض أو توسيع العجز في الحساب الجاري (أثر سلبي). ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية

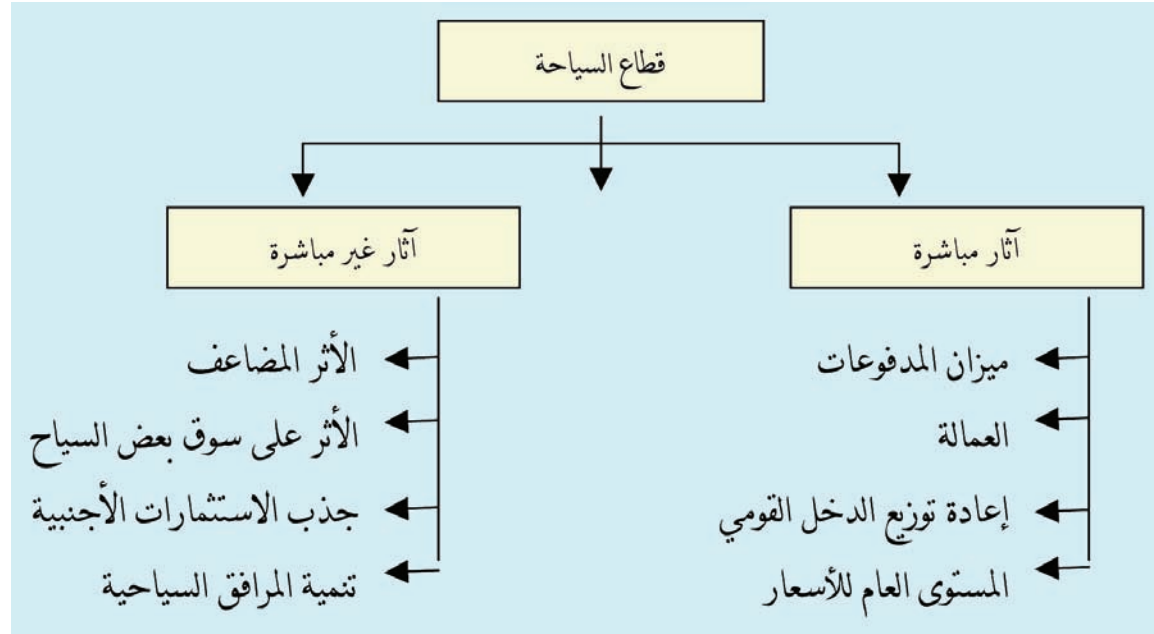
إن السياحة في حقيقة الأمر هي ظاهرة واسعة وشاملة ، ينتج عنها تدفقات بشرية ومالية ذات آثار كبيرة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي. ويتولد النشاط السياحي عن الطلب، أي عن الأشخاص الذين يمارسون النشاط السياحي أو الزوار.

ويشتمل مصطلح "زائر" (المحلي والدولي) على فئتين هما: السائح (زائر المبيت)، وزائر اليوم الواحد ويطلق مصطلح "زائر" على كل فرد يسافر إلى مكان مختلف عن بيئته المعتادة لمدة لا تزيد عن اثني عشر شهراً متتالية، ولا يكون الغرض الأساسي من رحلته هو ممارسة نشاط يدر عليه دخلاً في المكان الذي يزوره.

و بالرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة على الصعيد العالمي قياساً بمعايير الدخل المتولد عن هذا القطاع و فرص العمالة و الاستثمار و مقدار ما ينتج عنه من مضاعفات، فإنه لم يلق الاهتمام المناسب من الباحثين عموماً و من الباحثين في الوطن العربي بوجه خاص، وذلك لأسباب ومبررات عديدة، من ضمنها صعوبات متصلة بقياس النشاط السياحي،

باتت السياحة صناعة متطورة متعددة الاتجاهات والاهتمامات والتخصصات ومصدر دخل مهم للعديد من الدول والعمود الفقري لاقتصادها.

شكل رقم (1) أثر مضاعف السياحة



الطبيعة منها إلى العمران المدني. وقد يساهم هذا الأثر في الحد من تيار الهجرة من الريف إلى مراكز المدن الكبيرة.

تزيد السياحة من الإنتاج والاستهلاك كغيرها من القطاعات الإنتاجية، وبذلك فإن الأسعار تتجه إلى الارتفاع بسبب ارتفاع الطلب. كما يرتبط العرض السياحي ارتباطاً طردياً بالأسعار، بمعنى أنه كلما اتجهت الأسعار السياحية للارتفاع كلما كان ذلك تشجيعاً للمستثمرين للاتجاه نحو زيادة المعروض السياحي في شكل استثمارات سياحية مختلفة في مجالات الإقامة الفندقية والخدمات السياحية. وي طرح هذا الارتباط ضرورة التخطيط العلمي للسياحة، للتأكيد على عنصر التوازن بين العرض والطلب، وذلك في إطار سياسة سياحية قائمة على تقييم صحيح للآثار المترتبة على تميمتها ولآثار النمو الاقتصادي على المستوى العام للأسعار.

لا تقتصر الآثار الاقتصادية للدخل السياحي على حصيلة هذا الدخل، بل تتعداها إلى مضاعفات أخرى (Tourism Multiplier) نتيجة تداخل المنشآت السياحية مع القطاعات الأخرى. بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة والمرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة تتجه للسياحة، فإن دخل

الحسابية للمدفوعات السياحية، التي تمثل الإنفاق على السياحة المغادرة (إنفاق المقيمين المسافرين إلى الخارج)، وما تحقق من متحصلات سياحية في دولة المقصد السياحي تمثل الإيرادات المتولدة من السياحة الوافدة إليها. وتجدر الإشارة إلى أن للقطاع السياحي تأثير إيجابي مباشر على زيادة العمالة، وذلك لأن القطاع بمفهومه الحديث يعتبر صناعة مركبة، تشمل على كثير من الصناعات والأنشطة التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتماداً كبيراً. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة، مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن للسياحة أثر على إعادة توزيع الدخل، وعلى إشراك المجتمعات المحلية في الاستفادة من التنمية السياحية، وذلك من خلال إمتدادها إلى المناطق البعيدة النائية. ويقع إعادة التوازن إلى تلك المناطق في جذب الاستثمارات والمشاريع السياحية، وبالتالي تساهم في زيادة دخول تلك المنشآت والأفراد والمجتمعات المحلية نتيجة نشوء نشاطات فرعية مثل الصناعات الحرفية واليدوية والتجارة. ويترتب على ذلك، إعادة توزيع الدخل بين المدن وتلك المناطق، التي عادة ما تتوفر لها مزايا طبيعية ومناخية أقرب إلى

خلق فرص عمل جديدة في القطاع السياحي لا يحتاج إلى استثمارات ضخمة مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.



إطار رقم (2): نظام حسابات السياحة الفرعية

لتجاوز صعوبات قياس إنتاج قطاع السياحة وتحسين قاعدة المعلومات حول هذا القطاع وعلاقته بالقطاعات الأخرى، بذلت جهود كبيرة من قبل العديد من المنظمات الدولية منذ عام 1993، وقد أسفرت نتيجة هذه الجهود عن إستحداث نظام محاسبي جديد للسياحة، يطلق عليه اسم نظام حسابات السياحة الفرعية Tourism Satellite Accounts. وهو نظام تم تطويره من قبل المنظمة العالمية للسياحة واعتماده من قبل الأمم المتحدة.

يوفر هذا النظام إطار عمل لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة، والذي يضم إسهام السياحة في الناتج الإجمالي المحلي، ومكانة السياحة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، والتوظيف السياحي والإستهلاك السياحي، وذلك بالاعتماد على جانبي الطلب والعرض. في جانب الطلب يؤخذ بعين الاعتبار الاستهلاك الشخصي، الاستهلاك الحكومي، إستهلاك قطاع الأعمال واستهلاك السائحين. أما جانب العرض، فيشمل فرص العمل المباشرة التي وفرتها صناعة السياحة والسفر، فرص العمل غير المباشرة التي استحدثت في قطاعات أخرى، مثل فرص العمل في خدمات إعداد الطعام للفنادق والمطاعم، وفرص العمل في المجال المحاسبي وفي المجال القانوني، والواردات الخاصة بالسائحين. ولا شك أن الاستخدام العالمي لهذا النظام من شأنه أن يؤدي إلى توحيد النظم المحاسبية للسياحة والسفر، وذلك بتوحيد البنود التي تدخل في الإطار المحاسبي.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الحساب الفرعي يحتاج إلى قاعدة بيانات عريضة ومفصلة ودراسات بحثية معمقة، حتى تتوفر بيانات الحسابات القومية اللازمة لتغذية جداول هذا الحساب الفرعي، ومن ثم فإن من المقدر لهذا الحساب أن يستغرق وقتاً طويلاً نسبياً (3-5 سنوات) تسبقه دراسة جدوى إقتصادية لتنفيذه من عدمه، وذلك حسب توفر التمويل اللازم لبنائه لكل دولة على حدة. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يستغرق وقتاً أطول في الدول العربية، وخاصة ذات الظروف الاقتصادية غير المواتية. وعليه فإنه ليس من المأمول توفر نتائج هذا الحساب الفرعي في المدى القريب.

كأحد البدائل المتاحة أمامها للتنمية الاقتصادية. وبالتالي فقد تم تخصيص الموارد لتطوير المطارات والموانئ والبنى التحتية لوسائل النقل والفنادق، حيث تم التركيز على محاولة الحصول على حصة أكبر من السوق السياحي العالمي. وخلال العقود الأخيرة، مرت بعض الدول العربية بتطورات إيجابية هامة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ويعزى جزء من ذلك إلى التأثير الإيجابي لتطور قطاع السياحة ضمن قطاع الخدمات. وفي ضوء البيانات المتاحة، فإنه يمكن استنتاج أن قطاع الخدمات يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية في معظم الاقتصادات العربية، حيث يلاحظ إرتفاع نصيب الناتج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية. ومن أجل إلقاء الضوء على أهمية النشاط السياحي بالنسبة للدول العربية ضمن قطاع الخدمات، يمكن القول أن الإيرادات المتحققة من السياحة الدولية الوافدة تظل أحد أهم موارد النقد الأجنبي في هذه الدول العربية، سواء من حيث قيمة هذه الإيرادات أو معدلات نموها. ففي مصر

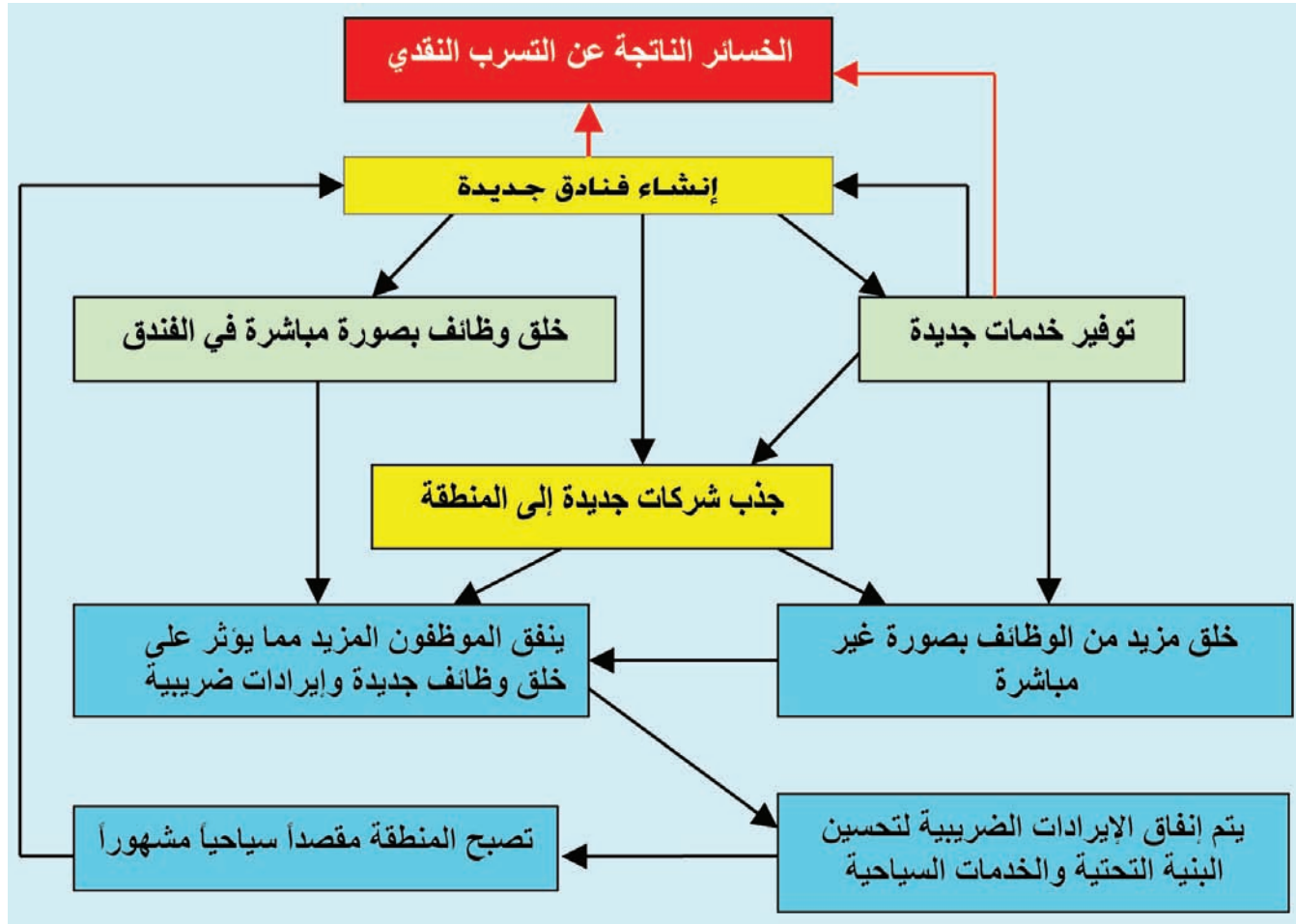
السياحة من العملة الصعبة يستخدم في استيراد بضائع وخدمات يحتاج إليها الاقتصاد الوطني من الخارج، بالإضافة إلى ارتفاع الانفاق الحكومي الناجم عن زيادة الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة. ويؤدي ذلك إلى دورات جديدة في الشراء والإنفاق. بالإضافة إلى تأثير السياحة المباشر وغير المباشر على مجمل القطاعات المرتبطة، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى ما يعرف بالآثار المحدثة (Induced effect)، وهي الآثار على القطاعات الاقتصادية المتعلقة بالزيادة في الاستهلاك المحلي الناجم بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن الإستهلاك السياحي، كما هو موضح في الشكل (2).

(3) أهمية القطاع السياحي في الدول العربية

نظراً لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي في السلع والمنتجات الزراعية وارتفاع مستويات الحماية الفعلية على المنتجات المصنعة، فقد اتجهت العديد من الدول العربية إلى الاهتمام بقطاع السياحة

اتجهت العديد من البلدان العربية إلى الاهتمام بالسياحة كأحد البدائل المتاحة أمامها للتنمية الاقتصادية.

شكل رقم (2) أثر مضاعف السياحة



المتعلقة بالإيرادات السياحية، وذلك لاختلاف منهجية إعداد بند الإيرادات السياحية من دولة إلى أخرى والطرق المتبعة في الواقع العملي في الدول العربية لتجميع هذه البيانات. هذا بالإضافة إلى أن المسوحات التي تجري حول الإنفاق السياحي في الدول العربية عادة ما تتم بين فترات زمنية طويلة نسبياً (كل ثلاث سنوات أو أكثر) وتبعاً لذلك، يقدر الإنفاق السياحي خلال السنوات البينية بواسطة تقديرات قائمة على الأسعار القياسية السياحية، التي تهدف إلى قياس تغيرات الإنفاق السياحي، عبر الزمن، الراجعة لتقلبات الأسعار.

(4) السياحة الدولية في المنطقة العربية

شهد قطاع السياحة في الدول العربية نمواً متواصلاً وسريعاً خلال الفترة من 1990 - 2003.

على سبيل المثال، تتجاوز الإيرادات السياحية كلاً من حصة الصادرات من السلع الأولية والزراعية، وأحياناً البترولية وتحويلات العاملين من الخارج ورسوم المرور في قناة السويس كل على حده، حيث تمثل نسبة 23% من حصة الصادرات من السلع والخدمات. وتبلغ في لبنان نحو 30%، وفي المغرب نحو 20% وفي الأردن نحو 18% وسوريا نحو 16%. وقد بلغت هذه النسبة في تونس نحو 14%، وفي البحرين نحو 10%.

ويجب التنويه هنا إلى أن الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي هي مؤشر لا يمكن الوثوق به والاعتماد عليه في تقييم الدور الكلي الذي يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد، وكذا في المقارنات الدولية. ويرجع ذلك جزئياً إلى مشاكل عدم دقة البيانات المنشورة في إحصاءات ميزان المدفوعات



الاقتصادية باستثناء الإقليم الأوروبي الذي حقق معدلاً سالباً. والجدير بالذكر، أن معدل نمو الإيرادات السياحية في الدول العربية قد تجاوز معدلات نمو أعداد السائحين الوافدين بما يعكس زيادة في متوسط إنفاق السائح. وقد يعزى ذلك إلى تحسن في جودة الخدمة السياحية مع طول فترة الإقامة التي يقضيها السائحون الوافدين في المنطقة العربية. وتشير البيانات أيضاً إلى نمط مشابه ولكن بدرجة أكبر في كل من أوروبا وأمريكا وإلى درجة أقل في آسيا بينما تعرض أفريقيا نمط معاكس، حيث تجاوز معدل النمو في عدد السائحين الوافدين نظيره في الإيرادات السياحية خلال الفترة.

ويلاحظ من الجدول السابق أن كلاً من الدول العربية والأفريقية شهدت معدلات نمو متواصلة في حصتها من الإيرادات السياحية خلال الفترة (1990-2000)، بينما تراجعت حصة دول أمريكا بصورة ملحوظة في عام 2003 مقارنة بعام 1990، في حين ظلت حصة أوروبا وآسيا عند نفس مستواها تقريباً خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من أن البيانات السابقة استعراضها تشير إلى تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة العربية أو الإيرادات السياحية، إلا أن دول المنطقة زالت تستحوذ على حصة ضعيفة من السوق السياحي العالمي، سواء من حيث عدد السائحين الوافدين أو الإيرادات السياحية.

ولأغراض دراسة النشاط السياحي، فإنه من المستحسن تحديد الخصائص السياحية المختلفة لكل مقصد سياحي والربط بينها. وعملياً، فإن أغلبية الإحصائيات السياحية (كأي نشاط اقتصادي آخر) تأخذ جانبين هما جانب الطلب (الزوار)، وجانب العرض (المزودين المباشرين). ولدراسة العوامل المؤثرة على السياحة والأثر الذي تحدثه العلاقة المتبادلة بين العرض والطلب، فإنه من الضروري إدماج البيانات المستخلصة من عدة مصادر، والشروع بعد ذلك في معالجتها على ضوء نماذج تحليلية ومؤشرات أداء.

ومن المتوقع أن يصبح النشاط السياحي أحد أهم الظواهر الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين في ظل عصر العولمة، حيث تتزايد المعدلات السنوية لعدد السائحين عالمياً الذين يسافرون إلى مناطق أخرى لأوقات ليست بالقصيرة تفي بحاجاتهم كما ونوعاً. ويعرض الجدول التالي عدد السائحين الوافدين إلى خمس مناطق إقليمية إقتصادية. يشير الجدول إلى المناطق الإقليمية التي شهدت أعلى المعدلات نموًا في المتوسط خلال العقد الماضي، وهي على الترتيب كل من أفريقيا (9.2%) وآسيا والباسيفيك (7.1%) ثم الدول العربية (6.6%). وظلت هذه الأقاليم الثلاثة تحقق أعلى معدلات النمو خلال الفترة 2000-2003 مع ملاحظة تبدل الموافق، حيث حققت كل من الدول العربية ودول آسيا والباسيفيك بمعدل بلغ 9% ثم أفريقيا بمعدل بلغ 5% فقط.

ويظهر الشكل رقم (3)، حصص الأقاليم الاقتصادية المختلفة في عدد السائحين الدوليين الوافدين. فعلى الرغم من فقدان الدول الأوروبية لجزء من حصتها، إلا أنها مازالت تستحوذ على النصيب الأعلى من السياحة الوافدة في السوق العالمي. ويعرض الشكل رقم (3) أيضاً نمطاً مشابهاً في الدول الأمريكية. كما شهدت الدول الآسيوية والباسيفيك تراجعا خلال عام 2003 مقارنة بعام 2002. أما بالنسبة للدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، فتعكس معدلات نمو مضطردة، لتستحوذ على حصص متنامية من السياحة الوافدة خلال الفترة على حساب دول المنطقتين الأمريكية والأوروبية. وقد يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى تزايد السياحة البينية العربية، واتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية بدلا من التوجه إلى خارج الوطن العربي، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية على نحو ما سيتناوله التقرير في الجزء الخاص بالسياحة البينية العربية.

ويشير الجدول رقم (2) أيضاً إلى أن الدخل المتولد عن السياحة الوافدة يعكس مستويات أداء إيجابية خلال الفترة 1990-2000 في جميع الأقاليم

تجاوز معدل نمو الإيرادات السياحية في الدول العربية معدلات نمو أعداد السائحين الوافدين مما يدل على زيادة انفاق السائح.

إن ارتفاع حصص الدول العربية من السياحة الوافدة قد يكون راجعاً إلى تزايد السياحة العربية البينية.

جدول رقم (1) عدد السائحين الوافدين (مليون سائح) خلال الفترة 1990-2003

النمو السنوي معدل 2003-2000 %	النمو السنوي معدل 2000-1990 %	2003	2000	1990	الإقليم
1	3,4	402	393	281	أوروبا
9	7.1	119	115	58	آسيا والباسيفيك
2	3.2	112	128	93	أمريكا
5	9.2	20	17	7	أفريقيا
9	6.6	41.3	34.4	18.2	الدول العربية
1	4.1	694	688	456	العالم

المصدر: اتجاهات سوق السياحة، جدول رقم (3)، منظمة السياحة العالمية، 2004.

4.1 الطلب على السياحة

إن قرار السائح لاختيار مقصده تؤثر فيه العديد من العوامل المختلفة، حيث أن السائحين الذين يتصفون بخصائص اقتصادية وإجتماعية وديموغرافية مختلفة يختارون مقاصد سياحية مختلفة. ويشير هذا الاختلاف إلى وجود فروق في الذوق بين السائحين، وأن الاختيار النهائي للمقصد السياحي لا يمثل قراراً مستقلاً، بل يقع ضمن مجموعة من الخيارات المتعددة. وفي ضوء ذلك، فإن الطلب على السياحة لا يعتمد فقط على سمات المقاصد السياحية والظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية السائدة ومدى تنافسيتها الدولية، بل يعتمد أيضاً على الظروف الاقتصادية السائدة في الأسواق الرئيسية المزودة بالسائحين أو بالمستهلكين للمنتج السياحي. وعليه، فإن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والدخل المتاح من جهة، والإنفاق السياحي من جهة أخرى. وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية غالباً ما ينتج عنها تراجع في الإنفاق السياحي.

تشير البيانات بوجه عام، إلى أن معدلات نمو عدد السائحين الوافدين تتجاوز بدرجة ملحوظة

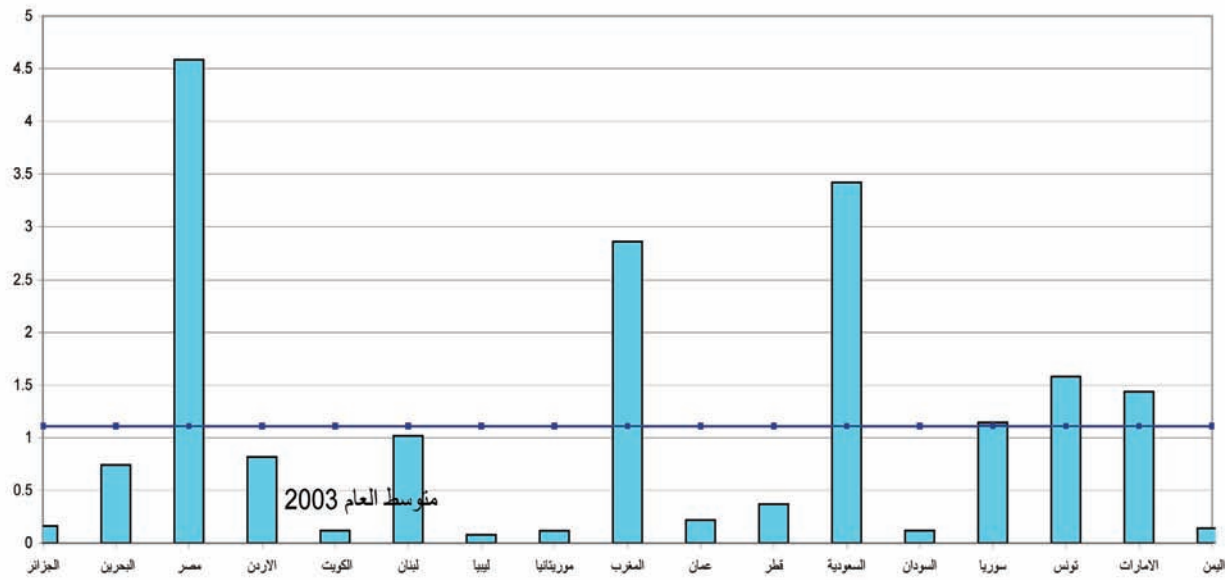
معدلات النمو الاقتصادي. فالسنوات التي شهدت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وفي حدود 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مالت معدلات نمو حجم السياحة لأن تكون أعلى، بينما كانت أقل خلال الفترات التي اقتصر فيها معدل النمو الاقتصادي على 2% فقط. فقد شهدت الفترة ما بين 1975 و 2000 معدلات نمو في حجم السياحة العالمية بلغ في المتوسط 4% سنوياً، مقابل معدل نمو اقتصادي بلغ في المتوسط 2.7% خلال نفس الفترة، مما يعني أن حجم النشاط السياحي العالمي قد نمت بمعدل يفوق معدل النمو في الاقتصاد العالمي بحوالي 1.3%.

وتشير بيانات عدد السائحين الوافدين إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في الدول العربية خلال الفترة 1995-2002 قد فاقت بدرجة ملحوظة معدلات النمو السائدة في دول المقارنة، ذلك باستثناء الأردن الذي حقق معدل نمو سنوي (4.9%) وهو معدل مشابه للمعدل الذي حققته كل من ماليزيا وجنوب أفريقيا خلال نفس الفترة. كما حققت تونس معدل نمو (2.7%) يتشابه مع أداء البرتغال. من جانب آخر، برزت بعض الدول العربية في مجموعة الدول النامية كمقاصد سياحية ناشئة وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية، حيث سجلت هذه الدول متوسط

برزت بعض الدول العربية في مجموعة الدول النامية كمقاصد سياحية ناشئة وفقاً لتصنيف منظمة السياحة العالمية، حيث سجلت هذه الدول متوسط معدل نمو يساوي ضعف متوسط النمو العالمي للسياحة.

شكل رقم (3) حصص الأقاليم الاقتصادية في عدد السائحين الوافدين

الإيرادات السياحية في الدول العربية (مليون دولار)
2003



بيانات كل من المملكة السعودية وموريتانيا تخص عام 2002.

من حيث متوسط إنفاق السائح بالدولار (2314) ثم كوريا (1106) ثم لبنان (1000)، بينما تراجع متوسط إنفاق السائح في تشيلي بدرجة ملحوظة، حيث انخفضت الإيرادات السياحية على الرغم من تزايد عدد السائحين الوافدين.

وبالرغم من تحقيق المنطقة العربية لمعدلات نمو مرتفعة في اجتذاب السائحين الوافدين ومتوسط إنفاق السائح وكذلك الإيرادات السياحية، إلا أنها مازالت تستحوذ على حصص ضئيلة على المستوى العالمي، سواء من حيث عدد السائحين أو الإيرادات السياحية. ويقدم الجدول رقم (4) نظرة عامة على الدول العربية ودول المقارنة التي تمثل مقاصد سياحية دولية هامة، حيث يعرض أعداد الوافدين مقسمة حسب الدول المضيفة. ويلاحظ تفاوت الدول من حيث اجتذابها لأعداد السائحين الدوليين الوافدين، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها إختلاف درجات الأمان ومستويات البنى الأساسية السياحية المتاحة، ومدى الاتصال والروابط مع منظمي الرحلات السياحية الدوليين، والعلاقات السياسية والتاريخية

معدل نمو يساوي ضعف متوسط النمو العالمي للسياحة، وبزيادة لا تقل عن مائة ألف سائح سنوياً. وقد جاءت سوريا على القمة بمعدل نمو سنوي قدره 16.6%، ثم الإمارات (12.3%)، فالسعودية (10.4%)، ثم البحرين ولبنان ومصر. وفي ما يتعلق بالفترة 2003-2002، فقد شهدت معظم الدول العربية معدلات نمو سالبة ومعتدلة نسبياً مقارنة بالمعدلات السالبة المرتفعة في كل من ماليزيا وكوريا، بينما استمرت كل من الجزائر ومصر والمغرب والإمارات ولبنان وليبيا وتشيلي في تحقيق معدلات نمو إيجابية مرتفعة نسبياً، وكل من تونس وجنوب أفريقيا والبرتغال في تحقيق معدلات نمو إيجابية منخفضة.

وفي ما يتعلق بالإيرادات السياحية، فقد شهدت جميع الدول معدلات نمو إيجابية باستثناء الكويت وتشيلي، حيث حققتا معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1995-2003، وقد جاءت اليمن في المقدمة بمعدل نمو مرتفع، تليها جنوب أفريقيا والجزائر ومصر والبرتغال. أما بالنسبة لمتوسط إنفاق السائح، فقد جاءت السودان في مقدمة الدول

بالرغم من تحقيق الدول العربية على معدلات نمو مرتفعة في اجتذاب السائحين إلا أنها مازالت تستحوذ على حصص ضئيلة على المستوى العالمي.



مع دول إقامة السائحين. ويلاحظ أيضا في الدول التي تجتذب أعداداً مرتفعة، أن معظمها تقع بالقرب أو مجاورة للمناطق الإقليمية القادم منها السائحين مثل أوروبا، شمال أمريكا واليابان، علاوة على أهمية السياحة البينية العربية وخاصة بين الدول ذات الحدود المشتركة.

ونظرا للتحول الهائل في سياحة بعض الدول العربية - خلال العقدين السابقين - من مقاصد سياحية تجتذب أعداد قليلة نسبيا إلى مقاصد سياحية تجتذب أعداد كبيرة نسبيا، فقد لجأ قطاع عريض من الشركات الشهيرة المتخصصة في تنظيم الرحلات الدولية في كل من المملكة المتحدة وشمال أمريكا واليابان إلى عرض وبيع حزم متكاملة من الخدمات السياحية للسائحين المتوجهين إلى المنطقة العربية. ويعرض الجدول رقم (5) أهم الدول العربية التي دخلت كمحطات رئيسية في أجندة وبرامج عام 2003/2004، لأكبر الشركات المتخصصة في تنظيم الرحلات والسفريات التي تعمل في المملكة المتحدة.

4.2 الخدمات السياحية

يعتمد جانب العرض السياحي على منشآت تعمل في قطاعات إقتصادية متنوعة ومختلفة. وقد

تم الاتفاق على حصرها في منشآت الإيواء، المطاعم والمقاهي، المنشآت التي تقدم خدمات النقل والانتقال المحلي، والمنشآت الترفيهية. إلا أن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تلعب دورا هاما في جانب العرض، منها التقدم في مجال الاتصالات، جودة الطرق، أماكن توقف السيارات، توافر تسهيلات السياحة العلاجية وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه كل من الشركات والوكالات السياحية، ومنظمي الرحلات السياحية، حيث تمثل الأشكال المختلفة للتكامل العمودي، بين منظمي الرحلات الدوليين وشركات السياحة التي تعمل في الدول الصناعية وشركات الطيران وحجز أماكن الإقامة والإيواء في المقاصد السياحية في الدول العربية أحد سمات هيكل السوق السياحي، ومن العناصر الأساسية المحددة لاستراتيجية التنافسية التي تؤثر على أداء الشركات السياحية. تشتمل الخدمات السياحية على جزء كبير من عروض الإيواء قصيرة الأجل، وتعكس إحصائيات الإيواء السياحي الطاقة الاستيعابية للمأوى الجماعية والخاصة ومعدلات تعكس نسبة إشغالها.

تستحوذ المنطقة الأوروبية على النصيب الأكبر من إجمالي الطاقة الإيوائية على مستوى العالم بنحو 6.6 مليون غرفة فندقية، تليها المنطقة

تتفاوت الدول العربية في درجة اجتذابها لأعداد السائحين الوافدين، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اختلاف درجات الأمن ومستوى البنية التحتية ومدى الاتصال مع منظمي الرحلات والعلاقات السياسية والتاريخية مع دول إقامة السائحين.

جدول رقم (2) حصص الأقاليم الاقتصادية في الإيرادات السياحية %

النمو السنوي معدل 2000 - 2003 %	النمو السنوي معدل 1990 - 2000 %	2003	2000	1990	الإقليم
5.5	-1.1	54.4	48.9	54.5	أوروبا
0.27-	1.7	18.4	18.5	15.6	آسيا والباسيفيك
12.2-	0.81	21.8	28.4	26.2	أمريكا
9.5	0.69	1.8	1.5	1.4	أفريقيا
11.8	1.5	3.5	2.8	2.4	الدول العربية
		100.0	100.0	100.0	العالم

المصدر: اتجاهات سوق السياحة (2004)، جدول رقم (10)، منظمة السياحة العالمية، 2004.

جدول رقم (3) عدد السائحين الوافدين والإيرادات السياحية ومعدلات النمو ومتوسط إنفاق السائح في الدول العربية والمقارنة

الدولة	عدد السائحين الوافدين			معدل النمو		الإيرادات السياحية			معدل النمو		متوسط إنفاق السائح	
	(مليون سائح)			%	متوسط النمو السنوي	مليون دولار			%	متوسط النمو السنوي	(دولار)	
	الترتيب	2003	1995	03-95	03-02	الترتيب	2003	1995	03-95	03-02	الترتيب	2003
الجزائر	14	1.17	0.52	10.6	18.0	17	0.16	0.03	22.3	21.1	20	138
البحرين	10	2.96	1.40	9.8	-6.7	14	0.74	0.25	14.7	0.0	18	250
مصر	6	5.75	2.87	9.1	17.1	4	4.58	2.68	6.9	21.8	5	798
الأردن	13	1.57	1.07	4.9	-3.0	13	0.82	0.66	2.7	3.7	13	518
الكويت	..	..	0.07	..	..	18	0.12	0.12	-0.4	-0.8	..	..
لبنان	15	1.02	0.45	10.7	6.3	11	1.02	0.71	4.6	6.3	3	1000
ليبيا	19	0.142	0.06	12.3	5.2	20	0.08	0.002	58	5.3	11	556
المغرب	9	4.55	2.60	7.2	8.6	7	2.86	1.30	10.4	7.9	8	627
عمان	16	0.817	0.28	11.6	..	16	0.22	..	..	6.3	17	268
قطر	17	0.557	0.31	7.6	-5.1	15	0.37	..	..	29.5	6	662
السعودية	3	7.33	3.33	10.4	-2.4	6	a3.42	..	..	..	14	a455
السودان	20	0.051	0.03	7.3	-1.9	18	0.12	0.01	40	9.3	1	2314
سوريا	11	2.79	0.82	16.6	-0.7	10	1.15	1.26	1.2	18.2	15	411
تونس	7	5.11	4.12	2.7	1.0	8	1.48	1.53	0.4	3.9	16	310
الإمارات	5	5.87	2.32	12.3	7.8	9	1.44	0.63	10.8	8.0	19	245
اليمن	18	0.08	0.06	5.5	..	19	0.14	0.05	13.6	265.8	4	875
تشيلي	12	1.61	1.54	0.6	14.3	12	0.86	0.91	-0.7	-4.2	12	533
كوريا	8	4.75	3.75	3	-11.1	3	5.26	5.15	0.3	-11.5	2	1106
ماليزيا	2	10.58	7.47	4.4	-20.4	2	5.90	3.97	5.1	-17.1	10	558
البرتغال	1	11.71	9.51	2.6	0.5	1	6.94	4.83	4.6	20.4	9	593
ج أفريقيا	4	6.51	4.49	4.7	1.2	5	4.27	2.13	9.1	46.1	7	656

المصدر: الكاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية.

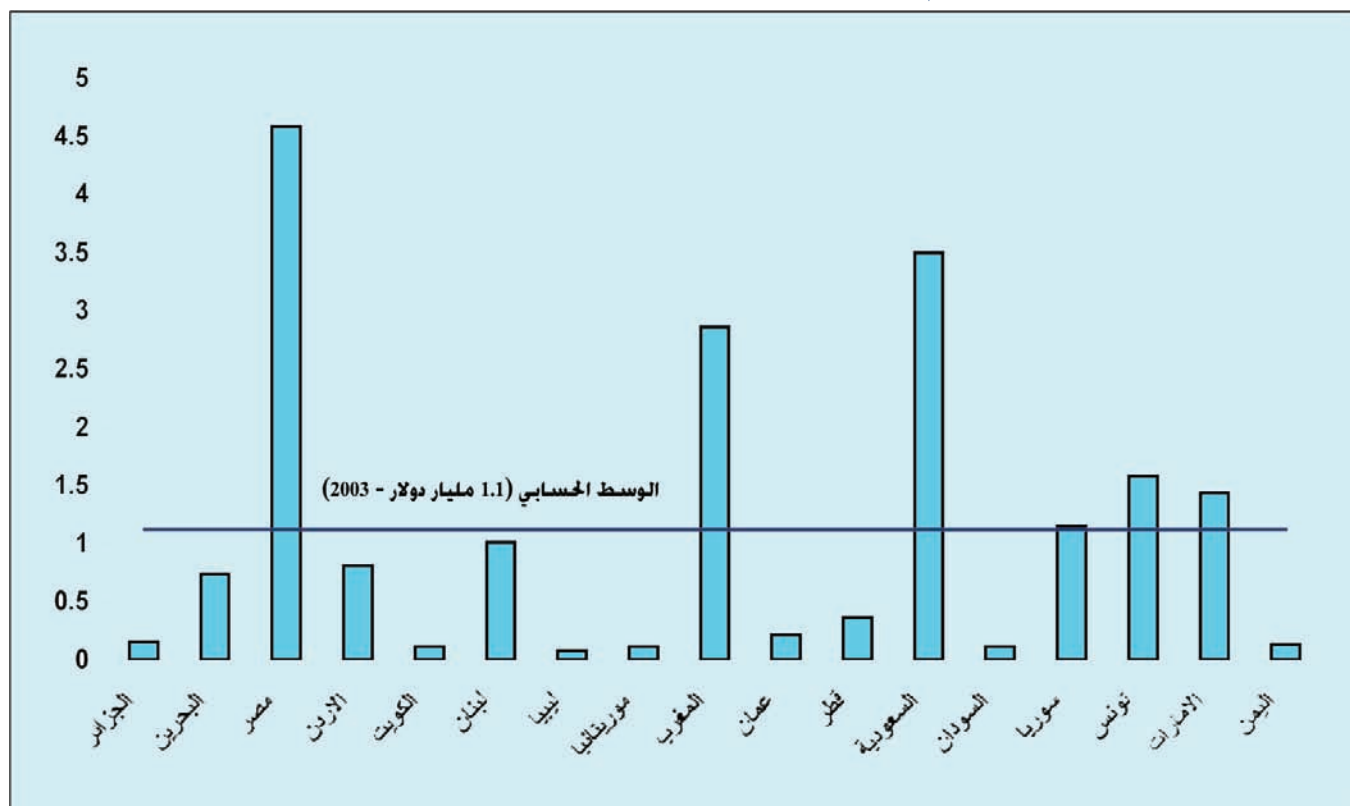
ملحوظات:

- تتضمن بيانات عدد السائحين الوافدين إلى الجزائر، والمغرب، وسوريا (بيانات سوريا الخاصة بعام 2003/2002 فقط) عدد المواطنين المقيمين بالخارج والقادمين إلى دولهم بغرض الزيارة المؤقتة. وتعتبر بيانات عدد السائحين الوافدين إلى الإمارات عن عدد نزلاء الفنادق وتتضمن عدد المواطنين المقيمين في الخارج الذين قدموا إلى الإمارات بغرض الزيارة المؤقتة بالإضافة إلى عدد السائحين المحليين في نشاط السياحة الداخلية. أما بيانات عدد السائحين الوافدين إلى قطر، فتعتبر عن عدد نزلاء الفنادق فقط.

- تتضمن بيانات الإيرادات السياحية لكل من السعودية ولبنان وقطر والإمارات والجزائر بيانات إيرادات النقل الجوي للسائحين.

a/ تمثل بيانات عام 2002.

شكل رقم (4) الإيرادات السياحية (مليون دولار - 2003)



الإيرادات السياحية لكل من موريتانيا والسعودية تخص عام 2002 لعدم توفرها لعام 2003.

سجلت الدول العربية أعلى معدلات نمو الطاقة الايوائية حيث بلغ معدل النمو في المتوسط 6.1% ما بين 1995 و 2001. ودخلت كل من مصر وتونس ضمن أفضل 25 دولة على المستوى العالمي.

حيث أن بيانات الطاقة الايوائية ليست دائماً قابلة للمقارنة الدولية، وذلك لاختلاف المفاهيم والتعاريف وكذلك الجودة من دولة إلى أخرى. وكمثال على ذلك، فإن بعض الدول تدلي فقط ببيانات عن الغرف الفندقية التي يتجاوز حجمها مساحة معينة أو تزيد عن مستوى معين من الجودة.

وتشير بيانات الطاقة الايوائية السياحية المبينة في جدول رقم (7) حسب عدد الغرف على مستوى العالم سواء من حيث العدد أو معدلات النمو - إلى دخول كل من ماليزيا ومصر وتونس والبرتغال ضمن أفضل 25 دولة على المستوى العالمي، حيث جاءت ماليزيا في المركز العشرين تليها مصر ثم تونس في المركز الثالث والعشرين، ثم البرتغال في المركز الخامس والعشرين. ويعكس معدل عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة في الدول العربية ودول المقارنة معدلات نمو سنوية مرتفعة.

الأمريكية بما يزيد عن ستة ملايين غرفة فندقية، لتصل حصتها إلى 35% من الإجمالي. وتستحوذ المنطقة الآسيوية والباسفيك على 22% من الإجمالي العالمي، بينما تصل حصة المنطقة العربية إلى 3.4%، أما حصة الدول الأفريقية من الإجمالي فتبلغ 16% فقط.

تشير البيانات المتوفرة عن الفترة 1995-2001 والمبينة في الجدول رقم (6) إلى نمو الطاقة الايوائية العالمية في المتوسط بمعدل 2.8% سنوياً. وباستثناء المنطقة الأوروبية، التي شهدت معدل نمو في المتوسط بلغ 1.4% سنوياً، فقد شهدت كل المناطق الاقتصادية الأخرى معدل نمو أعلى من المتوسط خلال الفترة، وبالتحديد شهدت الدول العربية أعلى المعدلات، حيث سجلت معدل نمو في المتوسط بلغ 6.1% سنوياً، و 13.2% خلال عامي 2000 و 2001 على التوالي. ويجب التنويه هنا إلى ضرورة الحذر وعدم الاعتماد بشكل كامل على نتائج تحليل هذه البيانات،

**جدول رقم (4) الفروق بين الدول العربية ودول المقارنة في أعداد السياح الدوليين
الوافدين في عام 2003**

دول تجتذب أكثر من مليون سائح	دول تجتذب ما بين 10-5 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 5-2 مليون سائح	دول تجتذب ما بين 2-0.5 مليون سائح	دول تجتذب أقل من مليون سائح
البرتغال	السعودية	كوريا	شيلي	فلسطين
ماليزيا	جنوب أفريقيا	المغرب	الأردن	ليبيا
	الإمارات	البحرين	الجزائر	الكويت
	مصر	سوريا	لبنان	اليمن
	تونس		عمان	السودان
			قطر	موريتانيا
				جزر القمر
				جيبوتي

جدول رقم (5) شركات السياحة العالمية التي لها تعامل في الأسواق العربية

اسم الشركة	البرنامج الأساسي	البرنامج الفرعي
TUI-UK	الإمارات ومصر والمغرب وتونس وماليزيا وجنوب أفريقيا	-
My Travel	مصر والمغرب وتونس وماليزيا وجنوب أفريقيا	الإمارات
First Choice		الأردن وسوريا
Thomas Cook	الإمارات ومصر والأردن والمغرب وتونس وماليزيا وجنوب أفريقيا	تونس

المصدر: www.propoortourism.org.uk.info.shhets

والثقافية. وفي السعودية، تعرض رحلات العمرة زيارة بعض مدن المملكة الأخرى، بالإضافة إلى مكة والمدينة المنورة. ومثل هذا التحسن في جانب العرض السياحي، قابلته زيادة في الطلب السياحي من الأماكن البعيدة، في ظل تحسن النقل الجوي وزيادة فرص النفاذ للأسواق العالمية بالنسبة للدول العربية. وتشير البيانات إلى وجود علاقة موجبة بين زيادة عدد أماكن الإيواء وعدد السائحين الوافدين. هذا بالإضافة إلى طول متوسط فترة الإقامة في الدول العربية عن نظيرتها في دول المقارنة، وخاصة في كل من مصر بمعدل 8.8 ليلة وتونس بمعدل 6.2 ليلة، والمغرب بمعدل 5.9 ليلة، وهو ما يعوض بشكل جزئي انخفاض عدد السائحين الوافدين، مقارنة ببعض دول المقارنة، التي ترتفع لديها أعداد السائحين الوافدين وينخفض متوسط فترة إقامتهم فيها.

ولم يقتصر التحسن في جانب العرض على الطاقة الايوائية فقط، بل امتد ليشمل البنية التحتية السياحية. وفي هذا الصدد، فقد إنتهجت الدول العربية إستراتيجيات متنوعة بغرض تحقيق التميز كمقصد سياحي. ففي الإمارات أصبحت دبي من أهم المراكز التجارية والتسويقية وأكثرها جذبا للمؤتمرات في المنطقة العربية. وفي الأردن، تم تطوير السياحة العلاجية في منطقة البحر الميت، إضافة إلى ما تتسم به هذه المنطقة من بيئة نظيفة تجتذب السياحة العائلية. وفي لبنان، تم تطوير السياحة الترفيهية من خلال الاهتمام بمنتجات الشواطئ والتزلج على الجليد. وفي مصر، تم تطوير المنتجعات السياحية على شاطئ البحر الأحمر، كما تم إلحاق مراكز للأنشطة الرياضية والترفيهية بالمواقع السياحية التاريخية



وبغض النظر عن فشل استراتيجيات تنشيط السياحة المحلية في الدول العربية، فإن البيانات تعكس إهتمام بعض واضعي السياسات السياحية في الدول العربية بجانب الطلب والعرض، بهدف جذب السياحة الوافدة من خارج المنطقة العربية. ففي الجدول رقم (8) يتضح أن نسبة السياحة العربية البينية تتراوح ما بين 37% و 46% خلال الفترة 1995 - 2003. وهي نسبة تعتبر ضئيلة إذ ما قورنت بنسبة السياحة البينية في أقاليم أخرى، وإقليم شرق آسيا والباسيفيك، حيث بلغت هذه النسبة في أوروبا 88% (مقابل 12% للسياحة الوافدة من خارج الإقليم الأوروبي)، وفي شرق آسيا والباسيفيك نحو 79%.

بلغ مستوى
السياحة البينية
أقل من 50% من
إجمالي السياحة
الوافدة العربية
وهي نسبة تعتبر
ضئيلة مقارنة
بنسبة السياحة
البينية في الأقاليم
الأخرى.

ويلاحظ بلوغ هذه النسبة أعلى مستوياتها في المنطقة العربية في عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، قبل أن تنخفض خلال عام 2003 لتبلغ 41% فقط. وتؤكد معدلات النمو في السياح العرب مقارنة بمعدلات نمو إجمالي عدد السياح، أن السائحين العرب إتجهوا لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية بدلا من التوجه إلى خارج الوطن العربي. ويرجع ذلك إلى مزيج من العوامل الجاذبة والعوامل الدافعة. وتأتي صعوبة الحصول على تأشيرة دخول الدول الأوروبية وأمريكا على رأس العوامل الدافعة، في حين تمثلت العوامل الجاذبة في تحسن (وبدرجة محدودة) سعة وسرعة مشروعات الخدمة التحتية السياحية مثل الفنادق، والاماكن المخصصة لانتظار السيارات، المنتجعات السياحية، مراكز التسوق، علاوة على تحسين الطرق والمطارات، مما أدى إلى سهولة السفر سواء عن طريق البر أو الجو، مع الأخذ في الاعتبار تفضيل واهتمام السائح العربي بالسياحة الترفيهية على السياحة التاريخية.

ولعل هذا يدعو إلى انتهاز الفرصة السانحة نحو تفعيل وتنشيط هذا الاتجاه التصاعدي في السياحة البينية العربية، بالعمل على إزالة المعوقات المتبقية والمتمثلة في تدني جودة البنية التحتية السياحية، وخاصة المتعلق منها بالأسطول الجوي العربي وما يصاحب ذلك من ضرورة تحرير المسارات

ويأتي التحسن في الطاقة الايوائية كنتيجة أساسية للاهتمام المتزايد بشركات الفنادق العالمية في المنطقة العربية، وخاصة الفنادق ذات الخدمة المحدودة. ففي دبي، تم افتتاح فندق Ibis في عام 2003، وفي مصر، تم افتتاح مجموعة فنادق ومنتجعات Starwood، وتعتزم مجموعة فنادق ماريوت افتتاح فروع لها في جميع دول منطقة الشرق الأوسط.

وعلى غرار العديد من الدول العربية، فقد شرعت السلطات المغربية بتنفيذ إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع السياحي منذ عام 2001 بدعم من البنك الدولي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مضاعفة عدد الغرف الفندقية وزيادة عدد السائحين الوافدين إلى أربعة أضعاف بحلول عام 2010. وتعد خطة AZUR العمود الفقري في عملية الإصلاح، حيث تهدف إلى إنشاء ستة منتجعات سياحية عملاقة بواسطة المستثمرين الدوليين، بتكلفة إجمالية تبلغ 4.3 مليار دولار. وفي تونس، إنتهجت السلطات خطة طموحة لتطوير وتحديث قطاع السياحة لديها. وتهدف هذه الخطة إلى زيادة عدد السائحين الوافدين ليصل إلى 10 مليون سائح بحلول عام 2010.

أما بالنسبة لمعدلات الأشغال، فترتفع في بعض الدول العربية مقارنة بنظيرتها من دول المقارنة والدول العربية الأخرى، حيث تأتي الإمارات على القمة بمعدل 68%، ثم اليمن بمعدل 60%، فمصر بمعدل 59% تليها كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وكوريا بمعدلات بلغت 58%، 53%، 52% على الترتيب. وهو ما يشير إلى إمكانية رفع معدلات الإشغال لأعلى من المعدلات الحالية، وخاصة لباقي الدول العربية التي تنخفض لديها المعدلات لأقل من 50% من الطاقة الايوائية لديها.

(5) السياحة البينية العربية

من المفهوم أن النمو المتواصل والمتوازن للنشاط السياحي في أي مقصد سياحي يعتمد على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في السياحة المحلية، البينية الإقليمية والسياحة من الأسواق البعيدة.

جدول رقم (6) عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة

الإقليم الاقتصادي	(بالآلاف)			حصة السوق %		معدل النمو %	معدل النمو السنوي % (متوسط)
	1995	2000	2001	1995	2001	01/00	01/95
العالم	14.75	17.19	17.42	100	100	4.7	2.8
أفريقيا	0.227	0.270	0.283	1.5	1.6	3.9	3.7
أمريكا	4.927	5.947	6.102	33.4	35.0	2.6	3.6
آسيا والباسفيك	3.178	3.961	3.860	21.5	22.2	-2.5	3.3
أوروبا	6.042	6.498	6.585	41.0	37.8	1.3	1.4
الدول العربية	0.379	0.523	0.592	2.6	3.4	13.2	6.1

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية.
- الدول العربية لا تتضمن بيانات جيبوتي وجزر القمر.

المنطقة وخاصة من أوروبا كلاً من المغرب والجزائر، ثم بدرجات أقل كلاً من مصر والإمارات. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قرب الموقع الجغرافي من دول الاتحاد الأوروبي وتحرير القوانين التي تحكم استقبال الأجانب الوافدين لأغراض السياحة والسفر (كتسهيل الحصول على تأشيرة دخول الدول العربية)، وكذلك إلى تحسن في جودة البنية الأساسية في الدول المذكورة، على نحو ما سيتم عرضه في مجال الحديث عن مؤشرات الأداء، والمنتجات والخدمات السياحية وتنوعها.

وبينما يرى البعض أن ارتفاع درجة التنوع في الطلب السياحي تعد سمة جيدة تمكن الاقتصاد من تحمل أثر الصدمات الخارجية، من خلال تعويض تراجع الطلب من إقليم معين باستدامة الطلب من إقليم آخر أو زيادته، فإن البعض الآخر يرى ضرورة العمل أولاً على رفع نسبة السياحة البينية إلى السياحة الوافدة من أقاليم أخرى بخلاف الإقليم العربي.

ومن الخطوات الجادة التي تم اتخاذها هو تأسيس منظمة السياحة العربية، التي بدأت خطواتها الأولى العملية نحو تطوير وتنمية السياحة العربية، من خلال توقيع إتفاقيات مشتركة مع عدد من الجهات المستثمرة والمهتمة بالتنمية السياحية. وتسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تذليل العقبات المعوقة لتطوير السياحة البينية، سواء في ما يتعلق بالتأشيرات السياحية أو تطوير وتوفير وسائل

وتفعيل المنافسة في أسواق النقل الجوي العربي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة في استخراج تأشيرات الدخول، وضعف التسويق السياحي المشترك، وغياب شركات عربية تنتشر فروعها في المنطقة تضطلع بدور تنظيم الرحلات السياحية البينية، وغياب التواجد الفعال للمشروعات السياحية المشتركة. ناهيك عن ضعف قدرات الإنفاق للمواطن العربي وكذلك العوامل السياسية.

ويشير الجدول رقم (9) إلى تباين ملحوظ في مدى اعتماد الدول العربية على السياحة البينية والسياحة الوافدة من خارج الوطن العربي. فعلى سبيل المثال، تشكل السياحة البينية العربية نسباً عالية من إجمالي السياحة الوافدة، حيث تصل إلى أكثر من 66% في الأردن والسعودية 58% وكذلك كل من ليبيا 49% وسوريا 77% والبحرين 76%. مع ملاحظة أن النسب المرتفعة لبعض الدول العربية تحتوي بياناتها على أعداد زوار اليوم الواحد. وبالمقابل فقد نجحت بعض الدول الأخرى في رفع مستوى التنوع من حيث التوزيع الجغرافي لدول إقامة السائحين الوافدين إليها، وخاصة من دول الاتحاد الأوروبي.

وتتضمن تلك الدول - بدرجة تنوع متوازنة بين السياحة البينية والسياحة الأوروبية - كلاً من اليمن ولبنان وتونس وعمان، وبدرجة مرتفعة للغاية، من حيث الاعتماد على السياحة الوافدة من خارج

جدول رقم (7) عدد الغرف الفندقية والمنشآت السياحية المماثلة ومعدل الأشغال ومتوسط فترة الإقامة

الدول	عدد الغرف بالآلاف		معدل النمو %	معدل الأشغال (1)		متوسط فترة الإقامة	
	2003	1995		2003	1995	2003	1995
الجزائر	33 (1997)	32	3	33	38 (1999)	-	-
البحرين	8 (2002)	5	60	63 (1997)	54 (2002)	-	-
مصر	137	65	111	57	59	8.8	4.0
الأردن	20	10	100	53	34	2.6	-
الكويت	2 (2000)	3	-34	-	-	-	3.3
لبنان	16	10	60	36	35 (2002)	-	-
ليبيا	12	8 (1997)	50	71	45	-	-
المغرب	75	63	19	45	41	5.9	7.5
عمان	6	3	100	52	39	-	-
قطر	4	2	100	57	44	-	-
السعودية	82	25	228	42	42	2.7	-
سوريا	17	14	21	28	25 (2001)	1.9 (2001)	2.3
تونس	110	81	36	49	42	6.2	6.6
الإمارات	38	21	81	62	68	-	-
اليمن	13	7	86	60	60	-	-
شيلي	52	39	33	35	32	2.2	2.2
كوريا	56	59	-5	67	52	-	-
ماليزيا	144	76	89	66	53	1.5 (1999)	1.6
البرتغال	106	90	18	38	38	3.3	3.5
جنوب أفريقيا	52	46	13	57	58	-	-

المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية

(1) معدل صافي إشغال الغرف في الفنادق والمؤسسات الشبيهة، ويعد معدل إشغال الغرف مقياساً أكثر فاعلية من المعدل المعبر عنه بإشغال الأسرة، لأن الغرفة يسير مزدوج غالباً ما يشغلها شخص واحد، ويحسب هذا المعدل بقسمة العدد الإجمالي للغرف المستخدمة خلال الفترة (مجموع الغرف المؤجرة خلال اليوم) على متوسط عدد الغرف المعروضة خلال الفترة، ويضرب حاصل القسمة بعد ذلك في 100 للتوصل إلى النسبة المئوية. الصيغة: $Vn = (Q/Hd) \times 100$ ، حيث تمثل Q المجموع الشهري (أو السنوي) للغرف المشغولة ويمثل Hd عدد الغرف المعروضة فعلاً، مع الأخذ في الاعتبار فترات الإغلاق الموسمية والمؤقتة.



مثل الطبيعة، التراث والتاريخ، العلاقات التسويقية والثقافية، الأنشطة المختلفة، الفعاليات والمهرجانات)، وتمتلك الميزة التنافسية (أي المصادر المساعدة كالبنية التحتية والتسهيلات المتوافرة). يعتبر التنافس بين المقاصد السياحية غاية في الأهمية، وقد بدأت تشهد مزيداً من الحدة، لاسيما أن كثيراً من الدول تحاول الحصول على حصة أكبر من السياحة العالمية الآخذة في التنامي. ويبقى قياس التنافسية أمراً في غاية الصعوبة، نظراً لتشعبه واحتوائه على العديد من العناصر، بعضها يمكن رصده والبعض الآخر يصعب فيه القيام بذلك.

إن تقييم التنافسية يمكن أن يتم كما ونوعاً. فمن حيث الكم، يمكن النظر إلى عدد السياح الوافدين في كل عام، حجم الإيرادات الناجمة عن السياحة، مستوى إنفاق كل سائح، ومدة الإقامة (عدد الليالي). أما قياسها نوعاً فيعني درجة رضى السائح، ووجود إعتراضات أو عدمها، درجة الخدمة لدى القيمين على السياحة في البلد المضيف، نوعية التسهيلات والخدمات وغيرها.

وهناك من يرى أن السائحين يفرقون بين مقصد وآخر من خلال تقييمهم للموارد لدى الدولة، التسهيلات، والبنية التحتية. ويمكن قياس ذلك من خلال تقدير عناصر (SWOT) أي عنصر القوة Strength، الضعف Weaknesses، الفرص Opportunities، والتهديدات Threats، ومعرفة الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية لدى الدولة المضيفة.

(7) مؤشرات قياس الأداء السياحي

إن المؤشرات التي أعدتها ونشرتها منظمة السياحة العالمية حول النشاط السياحي تعمل على تقليل عدم اليقين أمام متخذي القرارات السياحية لتجنب اتخاذ القرارات غير الصائبة. وتختلف أهمية هذه المؤشرات من مقصد سياحي لآخر، حيث تعتمد على مقومات السياحة الخاصة به ومدى أهمية هذه المقومات للسائحين سواء المحليين أو الدوليين. ومن

النقل الدولي الأجدى اقتصادياً لتشجيع الانتقال عبر الحدود المشتركة بأكثر من وسيلة. وتطمح المنظمة إلى تفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية، وتدريب وتأهيل الكوادر في القطاع السياحي. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فقد قامت المنظمة بتوقيع خمسة إتفاقيات مبدئية تعتبر الخطوات الأولية لبدء نشاط وأعمال المنظمة، وهي: إتفاقية إنشاء بنك الاستثمار السياحي برأس مال قدره 2 مليار دولار، إتفاقية إنشاء شركة للاستثمار السياحي العربي برأس مال بلغ 500 مليون دولار، إتفاقية إنشاء موقع (أجازتي) على شبكة الاتصالات والمعلومات الدولية تساعد السائح العربي على تنفيذ حجزه عبر الإنترنت، إتفاقية مع معاهد "هرايزون العالمية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا" لتوفير بيئة تدريب خاصة تستطيع تأهيل كوادر جيدة في مجال السياحة، وإتفاقية مع قناة السياحة العربية في بيروت حتى تساهم في التعريف بالمنظمة ودورها نحو تطوير السياحة العربية.

(6) تنافسية السياحة العربية

قبل معرفة مدى تنافسية قطاع السياحة في الدول العربية وماهية المجالات التي تميز هذه الدول بعضها عن بعض أو تميزها عن غيرها من الدول، من حيث قدرتها وإمكانياتها التنافسية في مختلف أوجه النشاط السياحي، فقد يكون من المناسب تعريف التنافسية السياحية. حسب تعريف منظمة السياحة العالمية، تعرف التنافسية السياحية على أنها الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين. وتعرف أيضاً بقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانيات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق العالمية، من خلال دمج الأصول (الموارد الطبيعية) مع عملية التصنيع (كالبنية التحتية) ومن ثم تحويلها إلى نتائج اقتصادية. وبتعبير آخر، فإنه يمكن القول بأن خطط تسويق واستراتيجيات تعزيز القطاع السياحي تتضمن بشكل أساسي التكلفة، النوعية، الانطباع ونوعية الإدارة. فكثير من الدول تمتلك الميزة النسبية (أي الموارد الأولية للسياحة

تعرف التنافسية السياحية على أنها الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين.

جدول رقم (8) السياحة العربية البينية (مليون سائح) خلال الفترة 1995 - 2003 *

2003	2002	2001	2000	1999	1997	1995	بيان
38,644,656	41,687,421	39,941,381	38,802,648	29,028,493	24,060,706	22,454,805	إجمالي عدد السياح الوافدين
-7	4	3	34	15	5		معدل نمو إجمالي
15,661,259	18,994,004	17,966,034	16,293,884	11,192,584	9,682,447	8,292,521	عدد السياح العرب
-18	6	10	46	4	6		معدل نمو السياح العرب
41	46	45	42	39	40	37	نسبة السياحة العربية من إجمالي

المصدر: - الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية.

- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، أعداد متفرقة.

* بيانات البحرين والكويت وليبيا وسوريا لا تشمل فقط على أعداد سياح المبيت بل تشمل أيضا أعداد سياح اليوم الواحد (عابري الحدود لنفس اليوم)، وتمثل بيانات قطر أعداد السياح القادمين من دول الشرق الأوسط العربية.

لاستيراد السلع الرأسمالية، وزيادة فرص العمل، زيادة الناتج القومي ونصيب الفرد منه، والإيرادات الضريبية للحكومة. أما بالنسبة لتكلفة النشاط السياحي، فتتمثل في إنشاء وصيانة مشروعات البنى التحتية في شكل طرق ومطارات إضافية ومياه الشرب والبيئة الصحية والطاقة، والعديد من هذه المشروعات التي تم إنشاؤها خصيصاً لأغراض خدمة النشاط السياحي وليس للاستخدام العام. هذا بالإضافة إلى حاجة القطاع السياحي إلى إعداد كوادر مدربة وماهرة من العمالة، بما يمثل استثماراً إضافياً في رأس المال البشري. وكذلك الآثار السلبية للنشاط السياحي على البيئة.

إن عملية تطوير مؤشرات الصناعة السياحية تهدف إلى التوصل لأسلوب يقيس قابلية النشاط السياحي للاستدامة، حيث أن النشاط الذي لا يمكن قياسه لا يمكن تحسينه. ومن ثم فإن عملية متابعة المؤشرات تتضمن الأخذ في الاعتبار جميع أبعاد قابلية النشاط السياحي للاستدامة، وتقييم التفاعلات المتبادلة بين النشاط السياحي والبيئة من ناحية، والنشاط السياحي والظروف الاجتماعية من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن التحدي الأكبر يتمثل في تصميم مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتميز بارتفاع درجة تناسقها ودلائتها وقابليتها للاعتماد عليها وتطبيقها بأقل قدر ممكن من البيانات والتكاليف.

أجل تحديد قدرة المقصد السياحي على الاستدامة، فإن المؤشرات تلعب دوراً هاماً في مساعدة القائمين على النشاط السياحي، لتفهم وإدراك، الروابط القائمة بين النشاط السياحي والأنشطة المتعلقة به، ومقدرة البيئة المحلية على احتواء الأثر الناجم عن هذه الروابط.

تفيد هذه المؤشرات في تحديد المجالات التي تستوجب اتخاذ إجراءات وسياسات إصلاحية، وكذلك من أجل قياس مدى التطور والتقدم نحو بلوغ الأهداف الموضوعة، ومن ثم إلقاء الضوء على مجالات التحسن، وكذلك لتوفير الحافز الذي يشجع الحكومات على انتهاج سياسات إصلاحية فيها بإرادة أقوى. وفي هذا الصدد، فإن المؤشرات تقدم أدوات جوهرية لمتابعة ومقارنة التطورات نحو تحقيق الأهداف المرجعية الموضوعة.

ولغرض إجراء هذه المقارنات من خلال مؤشرات السياحة المحتسبة، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار المنافع والتكلفة الناجمة عن النشاط السياحي كلما أمكن ذلك في ضوء درجة توفر البيانات، وذلك نظراً لأن النشاط السياحي يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية، وعليه فإن تأثيره الحقيقي يكون أكبر من تأثير أي نشاط آخر. وتتمثل المنافع والمزايا الناجمة عن النشاط السياحي في تنمية الموارد من النقد الأجنبي، بما يدعم ردم فجوة التمويل اللازم

جدول رقم (9) الأهمية النسبية للسياحة العربية البينية خلال الفترة 1999 - 2003

الدولة	1999		%	2003		%
	السياح العرب	الإجمالي		السياح العرب	الإجمالي	
الجزائر	31,232	748,536	4	101,198	1,166,287	9
البحرين *	2,578,123	3,280,452	79	++3,669,033	++4,830,943	76
مصر	1,003,286	4,796,520	21	1,321,956	5,746,000	23
الأردن	761,598	1,357,822	56	1,044,499	1,572,615	66
الكويت *	1,129,918	1,883,633	60	+1,277,073	+2,069,051	62
لبنان	265,099	673,261	39	437,308	1,015,793	43
ليبيا *	926,446	965,307	96	900,802	957,896	94
المغرب	130,576	3,816,641	3	143,768	4,551,684	3
عمان	114,033	502,788	23	210,873	629,986	33
قطر **	231	376	61	283	557	51
السعودية	+++4,192,406	+++6,726,620	62	4,242,509	7,332,233	58
سوريا *	1,993,766	2,681,534	74	3,398,977	4,388,119	77
تونس	1,295,026	4,831,658	27	2,209,997	5,114,303	43
الإمارات	940,908	3,392,614	28	1,618,605	5,871,023	28
اليمن	22,573	58,370	39	+36,713	+75,579	49

المصدر: - الكتاب السنوي لإحصاءات السياحة (2005)، منظمة السياحة العالمية.
- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، جامعة الدول العربية، أعداد متفرقة.
* بيانات لا تشمل فقط على أعداد سياح المبيت بل أيضا أعداد سياح اليوم الواحد (عابري الحدود لنفس اليوم)،
** بيانات قطر تمثل أعداد السياح القادمين من الدول العربية بإقليم الشرق الأوسط فقط.
+ تمثل بيانات عام 2001.
++ تمثل عام 2002.
+++ تمثل بيانات عام 2001.

ولتقييم الأداء السياحي في الدول العربية، فإننا سوف نعتمد بدرجة كبيرة على المؤشرات شائعة الاستخدام والمتفق عليها عالميا، ومنها تلك المقترحة من قبل مجلس السياحة والسفر العالمي (بالاشتراك مع جامعة نوتجهايم ومعهد أبحاث السفر)، والمجموعة الأوروبية. ونتناول في ما يلي بشيء من التفصيل مؤشرات أداء النشاط السياحي في الدول العربية بالمقارنة مع مجموعة دول المقارنة.

(8) أسعار وتكاليف السياحة

تنقسم الأسعار في القطاع السياحي إلى أسعار

ومما لا شك فيه، أن العديد من المؤشرات الكمية لا تفي بمتطلبات المؤشرات المذكورة آنفاً، ولهذا تظهر الحاجة الملحة والحتمية لدعم المؤشرات الكمية بالمؤشرات النوعية. إلا أن محاولة الحصول على مؤشرات نوعية من الخبراء المحليين عادة ما تكون مرتفعة التكلفة وتتطلب وقتاً أطول، علاوة على أن تقييم الخبراء المحليين ربما يميل إلى التحيز بسبب تأثرهم بالعوامل السياسية المحلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية المزج بين المؤشرات الكمية والنوعية تبدو ضرورية، لأنها تقوي من دلالة المؤشر وإمكانية الاعتماد عليه.



إطار رقم (3): قابلية الاستدامة في القطاع السياحي

هناك العديد من التعاريف المتوفرة لمصطلح القابلية للاستدامة، ويرجع ذلك لاختلاف مجال الاهتمام المأخوذ بعين الاعتبار بالنسبة لكل تعريف. ولذلك فإن المفهوم الشائع لهذا المصطلح يعتمد على الجهة التي تتعامل مع تلك المؤشرات وتطبيقها. ومن أهم هذه التعاريف لهذا المصطلح⁽³⁾ ما يلي:

(1) من أجل تحقيق القابلية للاستدامة، فإن التنمية يجب أن تحسن الكفاءة الاقتصادية وتحمي البيئة وتستعيد مستويات أداءها، وتقوى إرادة الشعوب⁽⁴⁾.

(2) تعني التنمية المستدامة مظاهر الصحة والحيوية في المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية.

(3) أن المجتمع القادر على تحقيق التنمية المستدامة هو المجتمع الذي لديه القدرة على إشباع حاجاته الحالية دون انتقاص من حقوق الأجيال القادمة⁽⁵⁾.

(4) التنمية السياحية المستدامة هي تلك التنمية التي لديها القدرة على الوفاء بالاحتياجات الحالية للسائحين والإقليم المضيف، وفي الوقت ذاته تحمي وتقوي من الفرص المتاحة في المستقبل. الأمر الذي يعنى إدارة جميع الموارد بكفاءة وكفاءة لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية، بينما تحافظ على التكامل الثقافي والبيئي والتنوع الإحيائي وأنظمة الإعمار البشرى⁽⁶⁾.

(5) إن مساهمة النشاط السياحي في التنمية المستدامة في الدول النامية، يعتمد بشكل أساسي على مقدرة الحكومات على تخطيط وإدارة وتطوير قطاع السياحة مع الأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وكذلك الآثار السلبية المتوقعة ومدى التزام صناعة السياحة بتطبيق مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في سوق سياحي تنافسي ومنفتح⁽⁷⁾.

تشير البيانات أن الدول العربية لها مستوى مقبول من التنافسية السعرية في مجال السياحة ويحتاج تدعيم هذه التنافسية إعادة النظر في سياسات سعر الصرف ومراقبة التضخم والضرائب.

لضرورة الحفاظ على نوع من الانتقالية في مقارنات الأسعار المتعددة. ولذا فقد تم اقتراح استخدام كل من السعر المتوسط للإقامة في غرفة فندقية والرقم القياسي للقوة الشرائية المكافئة لعملات دول العينة، حيث يعتبر أفضل البيانات المتاحة من حيث التوافر والشمولية والمنهجية من الرقم القياسي لأسعار المستهلك أو المطاعم، لأنه يعبر عن التنافسية النسبية بين الدول. وتشير القيمة 100 إلى أكثر الدول تنافسية، في حين تمثل القيمة صفر أقل الدول من حيث التنافسية النسبية.

وفي هذا الصدد، تشير بيانات المؤشر إلى أن مجموعة كبيرة من الدول العربية تعرض أسعار تنافسية نسبياً مع دول المقارنة، حيث جاءت مصر وتونس بعد ماليزيا التي تصدرت المجموعة ككل، ولكن بفارق بسيط، ثم الأردن التي تجاوزت تشيلي، ثم اليمن والبحرين والمغرب ضمن المجموعة التي حققت نسبة ما بين 50-100%، في حين جاءت باقي الدول العربية ضمن المجموعة التي حققت نسباً تقل عن 50% مع كل من كوريا والبرتغال. الأمر الذي يعنى

السلع والخدمات التي ترتبط بجانب الطلب السياحي وهي أسعار المستهلك، وأسعار السلع والخدمات التي تحدد تكاليف الإنتاج السياحي وترتبط بجانب العرض السياحي، وتسمى أسعار تكاليف الإنتاج أو أسعار مدخلات السياحة. ويؤثر مستوى أسعار جانب الطلب على الإنفاق السياحي، الذي يؤثر بدوره على تكاليف العرض السياحي بأسعار السلع والخدمات للاستهلاك الوسيط في إطار الأنشطة السياحية. وعليه، فإنه يمكن تقسيم مؤشرات الأسعار القياسية السياحية إلى صنفين أساسيين هما الأسعار القياسية من جهة الطلب (أسعار المستهلك)، والأسعار القياسية من جهة العرض (تكاليف الإنتاج).

وتسمح الأسعار القياسية السياحية من جهة الطلب بقياس تقلبات الأسعار عبر الزمن بالنسبة لنوع محدد من الإنفاق السياحي، أو بمقارنة مستوى أسعار الإنفاق السياحي حسب المكان. ومن الجدير بالذكر، إن حساب الأسعار القياسية للسياحة الدولية، التي تقارن مستوى أسعار إنفاق السياحة بين الدول، أصعب من حساب مؤشرات الأسعار عبر الزمن، وذلك



ثم فان تذبذب الإيرادات السياحية يؤدي إلى تأثيرات معاكسة وغير مواتية في الاقتصاد المضيف.

ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة لوضع السياسات في الدول العربية (خاصة غير النفطية) إلى وضع استراتيجية لتكوين مزيج من مصادر النقد الأجنبي، يجمع قدر الإمكان ما بين الموارد الريعية المتميزة بعدم الاستقرار من جهة والموارد الإنتاجية المستقرة نسبياً من جهة أخرى.

بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة لقطاع المطاعم والفنادق كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد (القطاع الأولي)، فان النتائج تؤكد أن العديد من الاقتصادات العربية تتسم هياكلها بضعف ونقص الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى في الاقتصاد (بما في ذلك المواد الأولية التي تتميز فيها الدول النامية بميزة نسبية). ويكون ذلك بالتحديد في الاقتصادات صغيرة الحجم التي تعتمد على السياحة كمصدر هام من مصادر النقد الأجنبي، فعادة ما تتعرض للتقلبات والصدمات السياحية، نظراً لاعتمادها على الواردات والعرض الخارجي لتوفير البنود الرئيسية لإنفاق السائح على الطعام والشراب. وكمثال على ذلك، يعكس المؤشر نسبياً مرتفعة للغاية في كل من (باستبعاد الدول النفطية) البحرين وجيبوتي والأردن ولبنان، وبدرجة أقل في تونس، بينما تعرض مستويات منخفضة نسبياً في كل من سوريا والسودان ومصر، نظراً لارتفاع نصيب الفرد لديها من الناتج الزراعي والصيد. ومن الواضح في هذا الشأن، أن وجود ترابط بين القطاع السياحي والاقتصاد المحلي سوف يزيد من دخل القطاع السياحي ويساعد على خلق مزيد من فرص العمل. وفي هذا الصدد، فإن زيادة الإنفاق السياحي على المنتجات الزراعية والبحرية المحلية سوف يكون أفضل من الاعتماد على استيرادها من الخارج.

ولما كانت معظم الدراسات التي أجريت في ما يتعلق بمحددات النمو الاقتصادي قد أشارت إلى أهمية دور رأس المال البشري عبر الزمن، فقد تمت

ضرورة مراجعة سياسات التسعير المعمول بها في هذه الدول، وكذلك ضرورة إهتمام السلطات الحكومية بسياساتها المتعلقة بمستويات سعر الصرف والتضخم والضرائب المفروضة. ومن المفهوم أن أسعار السياحة التنافسية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على السياحة، ولكي تحافظ الدول العربية على حصتها من السوق السياحي العالمي وبمعدلات نمو مرتفعة في هذه الصناعة التنافسية، فإنه يتوجب عليها تقديم خدمات سياحية ذات مستوى جودة مرتفع وعند مستويات أسعار مناسبة.

(9) الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي

نظراً لكون قطاع السياحة من القطاعات غير المتجانسة، حيث يشتمل على العديد من الفروع الاقتصادية التي تكون النشاط السياحي بشكل أساسي (الأنشطة السياحية الأولية)، أو بشكل جزئي (الأنشطة السياحية الثانوية)، أو بشكل غير مباشر (أنشطة وسيطة)، فقد تم بناء مؤشر الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي على مجموعة من المؤشرات الفرعية، تمثلت في: مؤشر الإيرادات السياحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معكوس مؤشر نسبة المدفوعات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر القيمة المضافة لقطاع المطاعم والفنادق كنسبة من القيمة المضافة لقطاع الزراعة والصيد (القطاع الأولي)، وكذلك مؤشر أثر النشاط السياحي على العمالة السياحية (المباشرة وغير المباشرة).

ففي ما يتعلق بمؤشر الإيرادات السياحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر النشاط السياحي في بعض الأحيان خياراً مرتفع المخاطر أمام الاقتصادات النامية، ويرجع ذلك إلى تعرض الإيرادات السياحية إلى التقلب وعدم الاستقرار عبر الزمن، حيث قد تؤدي مرونة الطلب السياحي المرتفعة نسبياً بالنسبة للتغيرات في مستوى الأسعار وأسعار الصرف وعدم الاستقرار السياسي، إلى تغيرات كبيرة في مستوى الإيرادات السياحية. ومن

تؤكد النتائج أن العديد من الدول العربية تتسم هياكلها بضعف ونقص الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى في الاقتصاد.



إضافة مؤشر فرعى جديد للتعبير عن مستوى العمالة السياحية، الذي يعكس حجم مشاركة فئات المجتمع في الأنشطة السياحية. وقد تم التعبير عن هذا المؤشر بنسبة إجمالي العمالة السياحية إلى القوى العاملة. وتشير الدراسات الاقتصادية في مجال السياحة إلى أن مستوى التوظيف في قطاع السياحة يعد من المستويات المرتفعة، علاوة على حاجة هذا القطاع للعمالة المدربة الماهرة أكثر من العمالة غير الماهرة. كما تتأثر العمالة السياحية بالموسمية، وتعمل معظمها بنظام العمل المؤقت، وخاصة في قطاع الفنادق والمنشآت المماثلة. ويتميز هيكل العمالة السياحية سواء في الدول النامية أو المتقدمة بهيمنة الرجال على الوظائف الإشرافية، في حين ينحصر دور المرأة في المناصب الأقل أهمية مثل أعمال خدمات الغرف (تنظيف الغرف وترتيب الأسرة).

وتشير بيانات مؤشر الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي، إلى أن الدول العربية أكثر تأثراً إيجابياً من دول المقارنة من النشاط السياحي، حيث تصدرت تونس المجموعة تليها المغرب ومصر وموريتانيا والأردن متجاوزة البرتغال التي حققت نسبة 77.5%، ثم تأتي بعد ذلك، مجموعة من الدول العربية متجاوزة ماليزيا تمثلت في كل من لبنان وسوريا وليبيا واليمن فالسعودية، التي تلت ماليزيا بنسبة 50% تقريباً. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات على السياحة في دول المقارنة عن نظيراتها في الدول العربية، وهو ما يؤكد تحقق صافي عجز في موازين النشاط السياحي الدولي لدى معظم دول المقارنة. بينما جاءت بقية الدول العربية ضمن المجموعة التي حققت نسباً تقل عن 50% مع كل من جنوب أفريقيا وتشيلي وكوريا.

(10) البنية التحتية السياحية

يتكون هذا المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية هي: نسبة الطرق المعبدة، نسبة عدد السكان المحليين الذين يحصلون على رعاية صحية وعلى مياه شرب نقية، مؤشر طول السكك الحديدية، مؤشر

الطاقة الإيوائية معبر عنها بعدد الغرف الفندقية والمنشآت المماثلة، وطاقة النقل الجوي معبر عنها بعدد المسافرين. ويعكس هذا المؤشر مستوى تطور البنية التحتية السياحية، الذي يتراوح بين القيمة صفر التي تمثل أضعف مستويات البنية التحتية السياحية والقيمة 100 التي تمثل أعلى مستويات هذه البنية.

وفي مجال نوعية الطرق مقاسه بطول الطرق المعبدة لكل كيلومتر مربع من مساحة الاقتصاد المعني، فقد تحسنت بشكل ملحوظ في لبنان لتصل إلى مستوى يضاهي مستواها في البرتغال تقريباً، كما تحسنت في كل من سوريا والكويت بمستويات تتجاوز المستويات المحققة في كل من جنوب أفريقيا وماليزيا وتشيلي من دول المقارنة. كما حققت البحرين تميزاً واضحاً، إذ بلغ المؤشر ما نسبته 100%. أما في كل من المغرب واليمن وتونس وقطر وعمان، فما زالت هذه النسبة منخفضة، إلا أن المؤشر يبقى في هذه الدول أفضل منه في كل من مصر والأردن والجزائر والإمارات وموريتانيا والسودان.

وفي ما يتعلق بمؤشر عدد الغرف الفندقية، فتأتي ماليزيا في المقدمة، ثم كل من مصر وتونس والبرتغال والسعودية والمغرب بنسب تتراوح ما بين 50-100%، وحققت الإمارات والجزائر نسبة تزيد عن 20% إلا أنهما لم تصل إلى المستويات المحققة في كل من كوريا وجنوب أفريقيا وتشيلي اللاتي تتجاوز لديها النسبة 30%. ويذكر أن كلاً من ماليزيا ومصر وتونس والبرتغال تدخل ضمن أفضل خمسة وعشرون دولة على المستوى العالمي من حيث الطاقة الإيوائية.

أما بالنسبة لمؤشر حصول السكان على الرعاية الصحية، فتشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في معظم الدول العربية، حيث تأتي كل من الإمارات وقطر على قمة الدول العربية والمقارنة بنسبة 100%. وتتراوح هذه النسبة ما بين 50-100% في كل من لبنان وليبيا والأردن والجزائر وشيلي وعمان وتونس وسوريا ومصر وجنوب أفريقيا على الترتيب.

تشير البيانات إلى تحسن البنية التحتية السياحية في العديد من الدول العربية التي وصلت إلى مستويات دول المقارنة، لكن يبقى عدد آخر من الدول يعاني من تدهور هذه البنية الشيء الذي يعيق فيها تنمية قطاع السياحة بشكل ديناميكي.



خاصاً بها يعمل في أسواق تحكمها قلة محتكرة، وذلك وفقاً للاتفاقيات الحكومية البينية التي تحكم مساراً محدداً. ومن ثم فإن مقدرة خطوط الطيران على المنافسة محكومة بالقيود المحددة لحصة السوق، بينما تقسم المسارات طويلة المسافة، بتنافسية الأسعار وجودة الخدمة المقدمة من خطوط طيران عملاقة تنتمي إلى دول غير عربية.

ويلاحظ إن معظم مسارات خطوط الطيران بين الدول العربية قد تم تحريرها، إلا أن تسهيل التدفق السياحي بين هذه الدول من جهة وبين الأقاليم الأخرى يستلزم تحقيق المزيد من المنافسة بين شركات الطيران، وخصخصة المطارات الرئيسية، وإنشاء منطقة للملاحة الجوية المدنية بين الدول العربية والأقاليم الأخرى، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. ولعل نجاح لبنان في سياساتها نحو فتح أجوائها يعكس أهمية هذه النقطة. وفي ما يتعلق بالمؤشر الرئيسي للبنية التحتية السياحية، فقد تراوح المؤشر ما بين 50-100% في 13 دولة، تأتي على رأسها كوريا بنسبة 100%، ثم البرتغال بنسبة 72%. وقد جاءت مصر ولبنان بنسب تجاوزت كلاً من تشيلي وجنوب أفريقيا وماليزيا.

(II) التقنية السياحية

تعتبر السياسات الهادفة إلى تحديث تنمية البنية التحتية التقنية في الاقتصاد من السياسات الداعمة لاكتساب التنافسية الدولية في سوق السياحة العالمي، وأحد محددات الطلب على السياحة في ما بين الدول. وغني عن البيان الإشارة إلى أهمية توفر البنية التحتية في مجال التقنية السياحية، من إتاحة استخدام شبكة الإنترنت وعدد الهواتف الرئيسية والهواتف الجوال، وجميعها خدمات يحتاج إليها السائح قبل وأثناء وبعد انتهاء رحلته. وجدير بالذكر أن العديد من الدول العربية قد قامت بانتهاج برامج تهدف إلى رفع كفاءة أنظمة الاتصالات وتحسين إدارتها. وقد تراوحت هذه البرامج بين محدودية الإصلاحات الإدارية والتفعيل الجزئي للمنافسة، وبين إعادة الهيكلة وتنفيذ برامج التحول للملكية

ويعكس مؤشر مياه الشرب تحسناً ملحوظاً في معظم الدول العربية، حيث حققت لبنان أفضل المستويات تليها مصر، التي حققت نسبة أفضل من تشيلي، ثم الأردن التي حققت أفضل من الجزائر وجنوب أفريقيا. وكانت موريتانيا هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تحقق نسبة أقل من 50%، حيث حققت نحو 38% فقط. أما بالنسبة لمؤشر السكك الحديدية، فتعرض الدول العربية مستويات متواضعة، مقارنة بكل من كوريا والبرتغال وجنوب أفريقيا، في حين يتجاوز المؤشر في كل من سوريا وتونس (30%) المستويات في كل من تشيلي وماليزيا، إلا أن المؤشر المحقق في ماليزيا يبقى أقل منه في مصر.

وفي مجال طاقة النقل الجوي معبر عنها بعدد المسافرين، فتعرض السعودية أفضل المستويات العربية، حيث تأتي بعد كوريا وماليزيا، ثم تليها الإمارات التي تحقق مستويات أفضل من تلك السائدة في كل من جنوب أفريقيا والبرتغال وتشيلي على الترتيب متبوعة بمصر. وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين كوريا كأفضل دولة وماليزيا التي تأتي في المركز الثاني، يعد كبيراً، حيث حققت كوريا نسبة 100% وماليزيا بنسبة 45%، وتعرض الدول العربية مستويات منخفضة تقل عن 10%. وبينما يتدنى هذا المعدل في كل من ليبيا والصومال والسودان وموريتانيا وجزر القمر.

وفي هذا الصدد، فإن الدول العربية تحتاج إلى استغلال قربها الجغرافي من بعضها البعض ومن دول الاتحاد الأوروبي كأكبر سوق مصدر للسائحين الوافدين إلى المنطقة العربية، وذلك بالحرص على توفير رحلات الطيران الكافية، وهو ما يعد العمود الفقري للنشاط السياحي لتعميق التكامل سواء على المستوى العربي أو على المستوى العربي الأوروبي. ويمكن دراسة قضية التكامل بين الشركات السياحية في الدول العربية ونظيراتها الأجنبية من خلال قطاع النقل الجوي. الذي يمثل بدوره جزءاً هاماً من الإنفاق السياحي لأغراض العمل أو قضاء الإجازات. وفي هذا الصدد، فإن جميع الدول العربية تمتلك أسطولاً جويّاً



أما بالنسبة للصادرات عالية التقنية كنسبة من صادرات السلع المصنعة، فتشير البيانات إلى تدني مستوياتها بالقياس مع تلك السائدة في كل من كوريا وماليزيا، وإلى درجة أقل بالنسبة إلى البرتغال، في حين تتعدى المغرب مستويات كل من تشيلي وجنوب أفريقيا، حيث تجاوزت النسبة فيها 11%، تليها تونس بنسبة تتجاوز 4%، ثم الجزائر ولبنان بنسبة تصل إلى أكثر من 2%، ثم الأردن وعمان بنحو 2%، ثم مصر وسوريا والبحرين إلى أقل من 1% وفقاً لبيانات عام 2003.

وكان من الطبيعي في ضوء بيانات المؤشرات الفرعية أن تتصدر كوريا المؤشر الرئيسي للتقنية السياحية، بفارق ملحوظ عن البرتغال أفضل ثاني دولة على مستوى المجموعة، ثم الإمارات بنسبة 64% التي تجاوزت تشيلي التي حققت 51% ، ثم قطر فماليزيا فالكويت، حيث تراوحت النسبة في هذا الدول ما بين 49 – 50%.

(12) الانفتاح السياحي الدولي

يتكون هذا المؤشر من مؤشر متطلبات تأشيرة دخول الدولة كسائح، ومؤشر الانفتاح السياحي الدولي، ومؤشر الانفتاح التجاري الدولي، ومؤشر التعرف الجمركية. ويعد مؤشر الانفتاح الجديد مؤشراً كلياً، يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية في مجال النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بعض الاقتصاديين درجة إنفتاح الاقتصاد للتجارة الدولية أحد أهم محددات النمو الاقتصادي. ويتميز هذا المؤشر بأنه يأخذ في الاعتبار درجة إنفتاح الاقتصاد للتبادل السياحي الدولي، وهو ما كانت تفتقده مؤشرات الانفتاح الاقتصادي السابقة. وتشير البيانات إلى اعتلاء البحرين القمة، متجاوزة كلاً من البرتغال وماليزيا، ويرجع ذلك إلى النسب المرتفعة في كل من الانفتاح التجاري السلعي والخدمي، وانخفاض مستوى الحماية، ثم تونس التي تفوقت على جنوب أفريقيا، فالأردن والإمارات، حيث تجاوز كلاهما تشيلي، ثم

الخاصة (الخصخصة). وعلى الرغم من ذلك، لا زالت الحكومات العربية بدون استثناء تمارس احتكار خدمات الهاتف الثابت المحلية والدولية، حيث اقتصرت جهود تفعيل المنافسة على قطاعي الهاتف الجوال وخدمات الإنترنت. وقد نجحت العديد من الدول العربية في تحديث شبكات الاتصال من حيث درجة التنوع والسعة والسرعة والعدد، إلا أن تكلفة الاتصال بوجه عام لا تزال مرتفعة مقارنة بالدول الأوروبية وشرق آسيا وأمريكا، بما يشير إلى ضرورة تفعيل المنافسة في القطاع ككل.

وتشير البيانات إلى تراجع عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ألف شخص خلال العام 2002/2003 في كل من الأردن والكويت وعمان وقطر وشيلي وماليزيا والبرتغال، ويرجع ذلك إلى ثبات نسبي في عدد الخطوط في ظل تزايد عدد السكان. وتتصدر كوريا هذا المؤشر، سواء من حيث معدل النمو أو عدد الخطوط، لتسجل ما يتجاوز 500 خط/1000 شخص، تليها البرتغال بمعدل يتجاوز 400 خط/1000 شخص، ثم كل من الإمارات والبحرين وقطر وتشيلي بمعدل يتجاوز 200 خط/1000 شخص. وتشير البيانات إلى تزايد عدد أجهزة الهاتف الجوال لكل ألف شخص خلال العام 2002/2003 في كل الدول العربية والمقارنة. وتتصدر البرتغال هذا المؤشر، لتسجل ما يقترب من 900 جهاز/1000 شخص، تليها الإمارات وكوريا بمعدل يتجاوز 700 جهاز/1000 شخص، ثم كل من البحرين والكويت وقطر وتشيلي بمعدل يتجاوز 500 جهاز/1000 شخص.

وتشير بيانات عدد مستخدمي شبكة الإنترنت (لكل 1000 شخص) إلى تدني مستويات الدول العربية مقارنة بكل من كوريا وماليزيا، في حين تتساوى إلى حد كبير المستويات السائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول المقارنة الأخرى (الإمارات وتشيلي)، (قطر والبرتغال)، في حين تتعدى كل من الكويت والبحرين ولبنان والأردن وعمان المستويات السائدة في كل من السعودية وجنوب أفريقيا.



جاء كل من المغرب والكويت بأسبوعية على كوريا، فجزر القمر وعمان ليحققا نسبة تجاوزت 50%.

(13) البعد الاجتماعي والثقافي

يتكون البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة من مؤشر التنمية البشرية، معدل أجهزة الحاسب الآلي، نسبة أجهزة التلفزة ومؤشر الصحف والمجلات اليومية. ويتكون مؤشر التنمية البشرية بدوره من كل من مؤشر معدل السن المتوقع عند الولادة، مؤشر الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة (التمدرس في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية)، مؤشر محو الأمية، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ما يتعلق بمبيعات الصحف اليومية، فإن بيانات عام 2000 تشير إلى تصدر كوريا بمعدل 462 صحيفة يومية لكل 1000 شخص، تليها الكويت بمعدل 457 صحيفة / 1000 شخص. وتأتي كل من قطر والبحرين والإمارات والبرتغال في المراكز التالية على التوالي، بمعدل يتراوح ما بين 100-170 صحيفة يومية/ 1000 شخص ثم ماليزيا وتشيلي ولبنان والأردن ما بين 50-95 صحيفة يومية/ 1000 شخص. وتسجل باقي الدول العربية وجنوب أفريقيا معدلات أقل من 50 صحيفة يومية/ 1000 شخص، وتأتي كل من الصومال وموريتانيا في ذيل القائمة بمعدلات متدنية للغاية.

كما تتصدر أيضا كوريا بيانات مؤشر عدد أجهزة الحاسب الآلي لكل 1000 شخص بفارق كبير، حيث سجلت معدل 558 جهاز/ 1000 شخص، تليها كل من قطر وماليزيا والكويت والبحرين والبرتغال والسعودية والإمارات وتشيلي بمعدلات تتراوح ما بين 100-180 جهاز/ 1000 شخص. في حين تأتي باقي الدول العربية بالإضافة إلى جنوب أفريقيا لتسجل معدلات أقل من 100 جهاز، وتأتي في ذيل القائمة كل من موريتانيا والجزائر والسودان وجزر القمر. ووفقاً لأحدث بيانات متاحة حتى عام 2003، تتصدر عمان نسبة مؤشر عدد أجهزة التلفزة لكل 1000 شخص، حيث سجلت مع تشيلي معدلاً يفوق 500 جهاز/ 1000 شخص، تليها كل من كوريا وقطر والكويت والبحرين والبرتغال بمعدلات تتجاوز 400 جهاز/ 1000 شخص. وتأتي بعد ذلك كل من لبنان والسودان واليمن بمعدل يتجاوز 300 جهاز / 1000 شخص، في حين تأتي كل من السعودية والإمارات ومصر بالإضافة إلى ماليزيا بمعدلات منخفضة نسبياً ليتجاوز 200 جهاز / 1000 شخص. وقد جاءت باقي الدول العربية بالإضافة إلى جنوب أفريقيا لتسجل معدلات أقل من 200 جهاز. وكان من الطبيعي تصدر كوريا للمؤشر الاجتماعي والثقافي الرئيسي بفارق ملحوظ عن الكويت أفضل ثاني دولة على مستوى المجموعة، ثم قطر والبحرين وتشيلي والبرتغال، حيث تراوحت النسبة في هذا الدول ما بين 50 - 100%.



الجزء الثالث

نتائج مؤشر التنافسية العربية





منهجية المؤشر المركب للتنافسية العربية





الجزء الثالث

نتائج مؤشر التنافسية العربية

مؤشر التنافسية العربية

البداية قائمة المؤشرات الأولية الممكنة والتي يعتقد أنها تحدد مستوى التنافسية العربية في الأسواق الدولية، وبعد عدة جولات من التشاور بين أعضاء الفريق حددت قائمة منقحة، ومن ثم وزعت المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

وتتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية الموضوعية ،التي جمعت من المصادر الدولية والإقليمية والمحلية .

وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين؛ هما : التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة. وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية، مكونة بدورها من مؤشرات أولية كما هو موضح في الشكل م.1. وقد استخدم المتوسط الحسابي لتركيب المؤشر الإجمالي عوضاً عن عملية الجمع؛ وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوافرة. كما حسبت أيضاً كل المؤشرات على متوسط الفترة من 2001-2003، وذلك لتقوية صلابة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية، والتي قد تعدد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي.

طريقة التنبط

إستناداً إلى المنهجية المعيارية المطبقة في بناء المؤشرات المركبة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فقد نمطت كل المؤشرات الأولية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة. ومن بين الطرق المستخدمة لتميط المؤشرات، تم تحويل كل متغير X_j إلى نفس المجال، بحيث تعطى أدنى قيمة للمؤشر الأولي I_1 المحتسب صفراً وأعلى قيمة الواحد

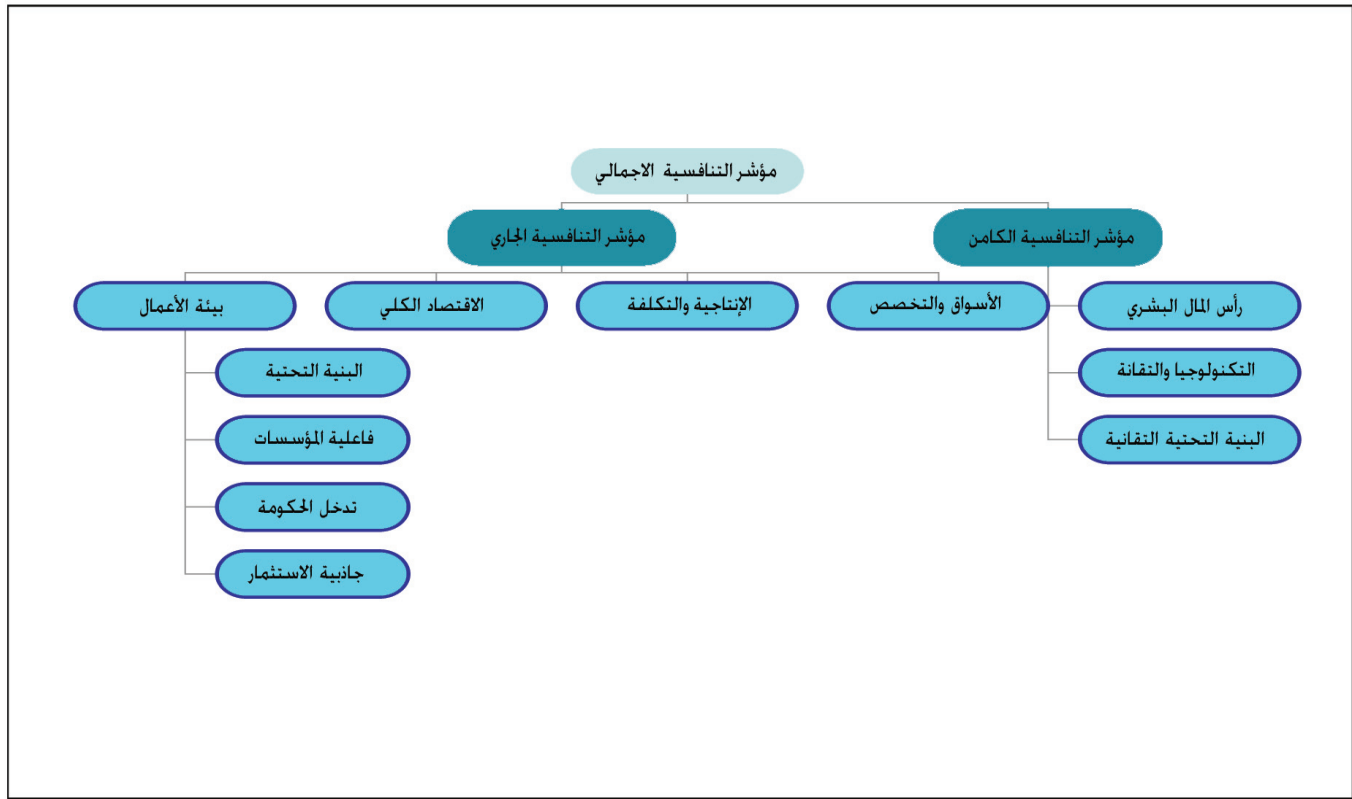
طُورَ مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها، كمؤشر مركب يعتمد على المتغيرات والبيانات الكمية الموضوعية. وعلى الرغم من الفقر الشديد في البيانات التي تقيس الأداء العربي في مختلف الأوجه التي يغطيها المؤشر، فإنه يخضع لنفس الضوابط والمنهج العلمي الذي طُوِّرت به المؤشرات ذات الصلة.

ويستند بناء المؤشر إلى تعريف تنباه فريق التنافسية بالمعهد العربي للتخطيط بعد استقراء الأدبيات الواسعة حول تنافسية الأمم، حيث يرى التنافسية "على أنها تعكس الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للنشاطات التي تكون مجالاً للتنافس مع الأمم الأخرى".

ولا يربط هذا التعريف، بصفة مباشرة، التنافسية الدولية بالرفاهية والنمو. ويركز التعريف المتبع في هذا التقرير على العوامل التي تؤثر مباشرة في تنافسية الأمم، من سياسات وهياكل إقتصادية ومؤسسات. فجملة هذه العوامل هي التي تحدد مستويات التنافسية التي تترجم في النهاية في رفع مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي. كما يُحدد التعريف المتبع الفرق بين الأداءين الجاري والكامن، لنشاطات التنافس مع الأمم الأخرى؛ فالأداء الجاري، يُمكن أن يلخص في العوامل المؤثرة في التنافسية في الأجل القصير، والتي لا تتطلب تغييراً في الهياكل والسياسات ذات الأمد البعيد. أما الكامن، فهو يمثل الطاقات والعوامل والمؤسسات والهياكل التي تؤثر في مستويات التنافسية في الأجل الطويل.

وإنتهج فريق التنافسية بالمعهد طريقة متعددة المراحل لتطوير المؤشر ونأته؛ فاختار في

شكل م.1 - هيكل مؤشر التنافسية العربية



الأولية الداخلة في حساب العامل الفرعي، فإن وزنها سيكون نفسه. وعلى سبيل المثال، فإن عامل بيئة الأعمال والجاذبية المكون من أربعة عوامل فرعية لن يتأثر بعدد المؤشرات الأولية، التي تدخل في حساب العوامل الفرعية التي يكون وزنها متساوياً ويعادل $\frac{1}{4}$. أما في حساب مؤشر التنافسية الجارية، فإن وزن العوامل الفرعية يكون $\frac{1}{5}$ ، في حين يكون وزن العوامل الفرعية لمؤشر التنافسية الكامنة $\frac{1}{3}$. وفي الأخير، فإن ثقل التنافسية الجارية والكامنة متعادل $\frac{1}{2}$ في حساب المؤشر الإجمالي.

تصنيف الدول العربية واختيار دول المقارنة

يعكس مؤشر التنافسية بالضرورة الأداء النسبي للدول في الأسواق الدولية، وإذا ما اقتصر حساب هذا المؤشر على الدول العربية فإنه سيعكس الأداء النسبي للدول العربية في ما بينها فقط. ونتيجة لذلك فإن أهميته ستكون ضئيلة، ويمكن الحل الأمثل

الصحيح بحسب المعادلة التالية:

$$I_j = \frac{X_j - X_{\min}}{X_{\max} - X_{\min}}$$

حيث أن $X_{\max}$ و $X_{\min}$ هما على التوالي أدنى وأعلى قيمة للمتغير X_j في عينة البلدان لكل سنة. وبتحويل المتغير X_j إلى مؤشر أولي I_j فإن العوامل الفرعية هي فقط متوسطات المجموعة التي ينتمي إليها المؤشر، وتجمع العوامل الفرعية أيضاً للحصول على العوامل الأساسية، التي بدورها تجمع للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي.

طريقة الترجيح

استخدمت المتوسطات الحسابية لتشكيل العوامل الفرعية والأساسية لحساب مؤشر التنافسية العربية. هذه الطريقة المتفرعة في حساب المؤشر، تقوم بعزل لأثر عدد المؤشرات الفرعية في تأثيرها على المؤشر العام. حيث أنه مهما كان عدد المؤشرات



الدول العربية المدرجة في المؤشر

لم يكن بالإمكان إدراج كل الدول العربية؛ إذ أن التفاوت بينها كبير في مجال توافر البيانات، وقد روعي أن يدرج أكبر عدد ممكن من الدول دون التقليل، بقدر الإمكان، من فعالية النتائج وجودتها. وهكذا فإن المؤشر حسب لـ 16 دولة عربية تتوافر فيها بيانات حول معظم المؤشرات. وتتكون قائمة البلدان العربية المدرجة في العينة من الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

مصادر البيانات

جمعت البيانات حول مؤشرات التنافسية العربية ودول المقارنة من عدة مصادر مختلفة، وروعي استخدام المصادر الموحدة لإضفاء التجانس على البيانات، بحيث تكون قابلة للمقارنة بأكبر قدر ممكن. وقد أعطيت الأولوية للبيانات من المصادر الدولية التي توفر قواعد معطيات متجانسة نسبياً. وكقاعدة عامة، فقد استخدمت مؤشرات التنمية الدولية (2005) للبنك الدولي، وإحصاءات المالية الدولية (2006) لصندوق النقد الدولي، وكذلك إحصاءات الأمم المتحدة على "الإنترنت" وشبكة التنمية الدولية على "الإنترنت"، والإحصاءات الصناعية لليونيدو، والإحصاءات الصناعية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية، وكذلك إحصاءات الجدارة الائتمانية المعروفة بدليل الجدارة الائتمانية الدولية.

جمعت بيانات الأداء الاقتصادي الكلي من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية (2005)، واحتسب استقرار سعر الصرف من البيانات الشهرية المتوافرة في قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (2006).

أما بيانات الحاكمية وفاعلية المؤسسات، فكلها من قاعدة بيانات مجموعة دليل الجدارة الائتمانية الدولية، وحسب من نفس المصدر أيضاً المؤشر الإجمالي للجدارة الائتمانية، وكذلك مؤشر

في إضافة عدد كبير من الدول غير العربية إلى العينة. حتى يظهر هذا الأداء النسبي للدول العربية في الأسواق الدولية.

ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات عدد كبير من الدول حول المؤشرات المكونة للتقرير، فإن الحل الأوسط هو اختيار عينة من البلدان غير العربية يكون وضعها جيداً في مجال التنافسية والأداء الاقتصادي، بحيث يمكن اعتبار أدائها نقاطاً مرجعية يمكن أن تقاس تنافسية الدول العربية بالنسبة لها. وحتى في هذه الحالة، فإن المشكلة تكمن في اختيار بلد تكون قيم مؤشرات الفرعية أو الأولية أكبر من قيم الدول العربية، حتى يمكن قياس تنافسية هذه الدول نسبة لأداء بلدان المقارنة. وكلما كان اختيار دول المقارنة واقعياً (أي وجود إمكانية فعلية للتنافس مع هذه الدول) فإن قيم المؤشر تصبح لها دلالة أكبر في مجال بناء إستراتيجية وطنية للتنافسية. وقد اختيرت خمسة دول للمقارنة، هي جمهورية كوريا (الجنوبية) وماليزيا وتشيلي والبرتغال وجنوب أفريقيا. واتضح من النتائج أن دولة جنوب أفريقيا لا تمثل دولة مقارنة، لأن العديد من مؤشراتاتها لا تشكل "حدوداً" خارجية لقيم مؤشرات الدول العربية. أما الأداء الكوري والماليزي والبرتغالي فإنه فعلاً يؤهلها لأن تكون دول مقارنة، بحيث أن جل مؤشراتها تفوق المؤشرات العربية، ومن ثم فإنها تشكل الحدود الخارجية التي يمكن للدول العربية اعتبار هذه القيم "مرجعية" مقارنة بأدائها في الأسواق الدولية. وبالنظر إلى أداء هذه الدول في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، فإنها تصنف أفضل من كل الدول العربية في العينة، في حين يلاحظ أن جنوب أفريقيا أقل من الدول العربية المدرجة في المؤشر. وانطلاقاً من هذه الملاحظة، فإن مؤشر التنافسية العربية المحسوب لعينة واسعة من الدول العربية بالإضافة إلى دول المقارنة الخمسة، يعكس بوضوح هذا الأداء؛ إذ أن كوريا وماليزيا والبرتغال تمثل دول مقارنة جيدة وقيم المؤشر في كل تفصيلاته تعكس مستوى أداء الدول العربية في الأسواق الدولية مثبتاً نسبياً على أداء هذه الدول.



الاقتصاد وديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص والطاقة الابتكارية ورأس المال البشري ونوعية البنية التحتية التكنولوجية، كلها أخذت من مؤشرات التنمية العالمية (2005). أما بيانات التكلفة والإنتاجية فقد أخذت من مصادر اليونيدو وكذلك المنظمة العربية للتنمية الصناعية.

جانبية الاستثمار، اللذان استخدمتا في حساب مؤشر جاذبية الاستثمار.

وأخذت بيانات البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات من بيانات مكتب إحصاءات الأمم المتحدة، وبيانات جاذبية الاستثمار وتدخل الحكومة في



جدول رقم (1) الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

المؤشر
مؤشر التنافسية العربية
مؤشر التنافسية الجارية
الأداء الاقتصادي الكلي
■ نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
■ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد
■ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي للفرد
■ الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
■ معدل التضخم
■ نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
■ استقرار أسعار الصرف
■ معدل تخفيض العملة
■ تذبذب معدل التضخم
بيئة الأعمال والجاذبية
الحكومية وفعالية المؤسسات
■ الفساد الإداري
■ احترام القانون والنظام
■ البيروقراطية
البنية التحتية الأساسية
■ المطارات وطاقاتها
■ حضيرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)
■ إنتاج الكهرباء
■ استهلاك الطاقة الكهربائية
■ نسبة الطرق المعبدة
■ كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص
■ الموانئ وطاقاتها السنوية
■ طول السكك الحديدية وطاقاتها
جاذبية الاستثمار
■ استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي
■ مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
■ السيولة (معدل دوران الأسهم)
■ حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي
■ ملامح الاستثمار
■ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي
■ مؤشر الجدارة الائتمانية
■ الضرائب للناتج المحلي الإجمالي
تدخل الحكومة في الاقتصاد
■ نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي
■ الإعانات و التحويلات للناتج المحلي الإجمالي
■ حصة القطاع العام (الاستثمار / الاستثمار الإجمالي)
■ نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
تكلفة القيام بالأعمال
■ تأسيس الكيان القانوني للمشروع
■ التوظيف والاستغناء عن الأعمال
■ تصفية المشروع
■ إنفاذ العقود
■ حماية المستثمرين
■ الحصول على الائتمان المصرفي
■ تسجيل الملكية العقارية



ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
▪ نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي
▪ سرعة التكامل التجاري (% في درجة الانفتاح)
▪ متوسط التعرفة الجمركية
▪ نسبة السلع المصنعة المصدرة
▪ حصة الصادرات من التجارة العالمية
▪ معدل نمو حصة الصادرات
▪ معدل نمو الصادرات التحويلية
▪ الصادرات للفرد
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن إرتفاع الطلب العالمي
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن إرتفاع حصة الصادرات
▪ معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع
الإنتاجية والتكلفة
▪ الإنتاجية الكلية للعوامل (معدل نمو)
▪ معدل النمو (الصناعات التحويلية)
▪ حصة الصناعات التحويلية من الناتج
▪ أسعار الفائدة (الإقراض)
▪ إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي
▪ معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية
▪ نسبة الأجور من القيمة المضافة (القطاع التحويلي)
▪ سعر الصرف الحقيقي الفعلي (معدل التغير)
▪ معدل الضريبة
مؤشر التنافسية الكامنة
الطاقة الابتكارية توطيد التقانة
▪ نسبة الصادرات ذات التقانة العالية
▪ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي
▪ نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات
▪ عدد المقالات العلمية والتقانية
رأس المال البشري
▪ الإنفاق على الصحة
▪ معدل توقع الحياة
▪ معدل إنخفاض الأمية
▪ معدل الإنفاق على التعليم
▪ نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي
▪ نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور
▪ معدل القيد الثانوي
▪ معدل القيد الجامعي
البنية التحتية التقانية
▪ تكلفة استخدام الانترنت
▪ الربط في الشبكة الكوكبية
▪ عدد الحواسيب المستخدمة
▪ كثافة خطوط الهاتف النقال (لكل 1000 شخص)
▪ عدد الهواتف (لكل 1000 شخص)
▪ خدمات شبكة الانترنت الأمانة



الملحق (1)

الملامح العامة ومؤشر التنافسية العربية حسب الأقطار



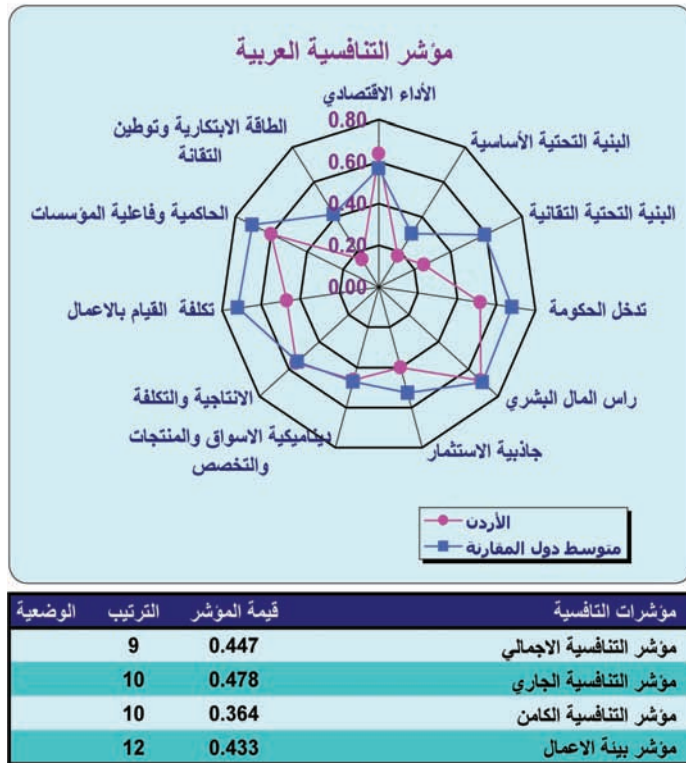


مؤشر التنافسية العربية

الأردن



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.649	0.639	▼
البنية التحتية الأساسية	0.338	0.177	▼
البنية التحتية التقانية	0.076	0.252	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.506	0.520	▲
راس المال البشري	0.632	0.682	▲
جاذبية الاستثمار	0.414	0.401	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.440	0.463	▲
الانتاجية والتكلفة	0.532	0.553	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.635	0.599	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.278	0.157	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.429	0.447	▲



معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	10.19
توقع الحياة عند الولادة	72.12
السكان (مليون)	5.3
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1801
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	44.55
معدل نمو دخل الفرد	0.51
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	15.85
الاندماج التجاري	114.60
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	68.81
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	71.74
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	0.71
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	242
نسبة الطرق المعبدة	100.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	114
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	1.71
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	45
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	3.82
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	81
معدل التضخم السنوي	2.34
نسبية الموازنة للناتج	-0.33
نسبة الميزان الجاري للناتج	9.77

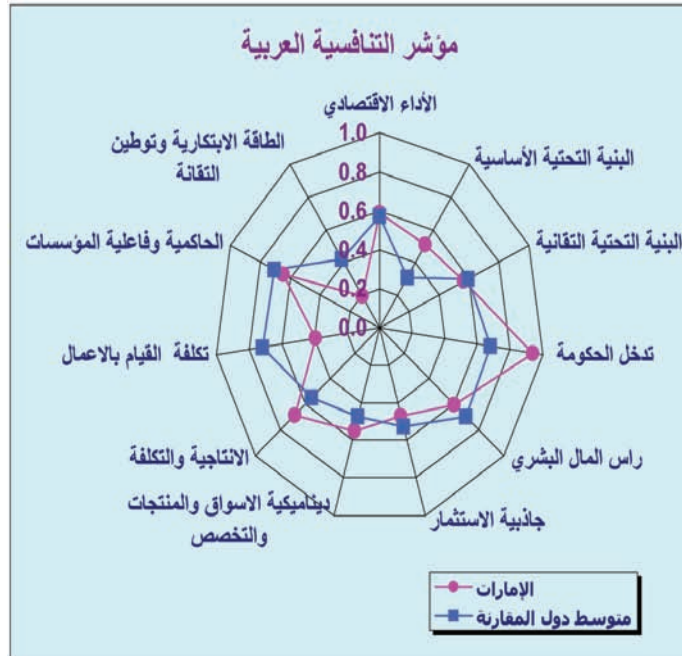
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

الإمارات



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.608	0.589	▼
البنية التحتية الأساسية	0.416	0.507	▲
البنية التحتية التقانية	0.593	0.563	▼
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.903	0.938	▲
راس المال البشري	0.441	0.602	▲
جاذبية الاستثمار	0.499	0.471	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.552	0.551	▼
الانتاجية والتكلفة	0.519	0.684	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.484	0.645	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.374	0.192	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.532	0.558	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.558	4	A
مؤشر التنافسية الجاري	0.597	2	A
مؤشر التنافسية الكامن	0.452	6	A
مؤشر بيئة الاعمال	0.591	4	A

A - L - اصول

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	23.80
توقع الحياة عند الولادة	75.40
السكان (مليون)	4.0
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	19718
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	67.37
معدل نمو دخل الفرد	-5.41
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	134.74
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	3.61
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	55.89
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	3.67
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	736
نسبة الطرق المعبدة	100.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	281
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	1.93
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	129
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	275
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	..
معدل التضخم السنوي	0.09
نسبية الموازنة للناتج	..
نسبة الميزان الجاري للناتج	..

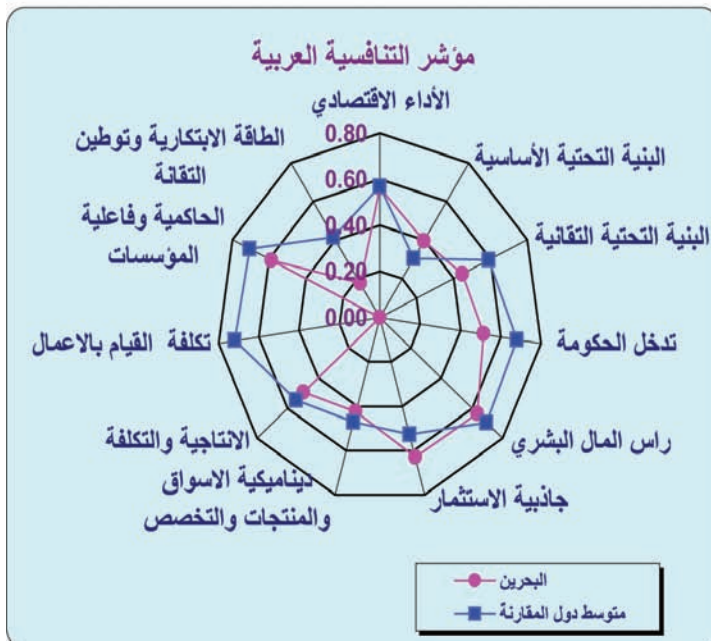
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

البحرين



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.623	0.564	▼
البنية التحتية الأساسية	0.368	0.397	▲
البنية التحتية التقانية	0.475	0.449	▼
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.478	0.516	▲
راس المال البشري	0.664	0.635	▼
جاذبية الاستثمار	0.566	0.632	▲
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.504	0.427	▼
الانتاجية والتكلفة	0.590	0.496	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.742	0.590	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.415	0.178	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.551	0.488	▼



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.488	7	A
مؤشر التنافسية الجاري	0.517	7	A
مؤشر التنافسية الكامن	0.421	8	
مؤشر بيئة الاعمال	0.534	7	A

خصوم L - اصول A

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	12.48
توقع الحياة عند الولادة	73.36
السكان (مليون)	0.7
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	12004
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	81.12
معدل نمو دخل الفرد	3.01
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	146.12
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	9.34
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	65.45
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	0.39
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	638
نسبة الطرق المعبدة	76.70
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	268
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.10
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	160
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	14.15
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	216
معدل التضخم السنوي	1.22
نسبية الموازنة للناتج	-0.35
نسبة الميزان الجاري للناتج	-6.68

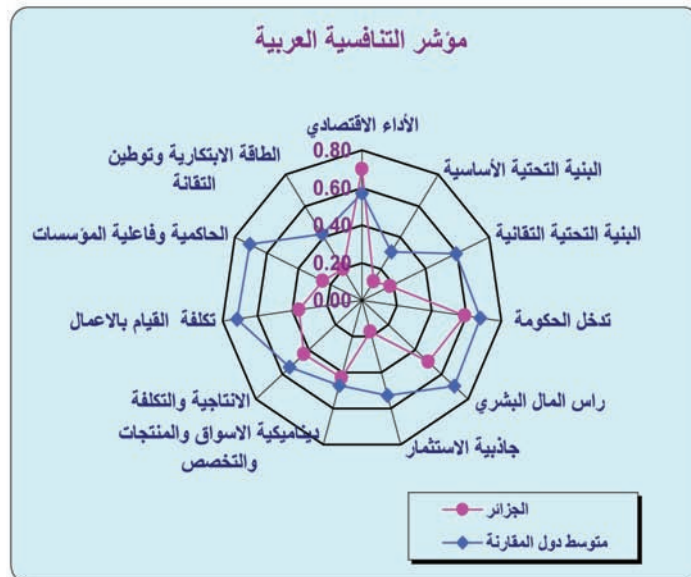
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها



مؤشر التنافسية العربية

الجزائر

مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.618	0.700	▲
البنية التحتية الأساسية	0.216	0.120	▼
البنية التحتية التقانية	0.030	0.176	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.536	0.591	▲
راس المال البشري	0.494	0.501	▲
جاذبية الاستثمار	0.334	0.174	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.370	0.429	▲
الانتاجية والتكلفة	0.410	0.438	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.314	0.246	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.389	0.198	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.367	0.358	▼



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.358	18	L
مؤشر التنافسية الجارية	0.383	18	L
مؤشر التنافسية الكامنة	0.292	15	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.299	19	L

L - أصول A

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	33.29
توقع الحياة عند الولادة	70.88
السكان (مليون)	31.8
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1916
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	39.05
معدل نمو دخل الفرد	5.08
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	7.00
الاندماج التجاري	63.33
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	2.12
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	11.40
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	76.25
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	46
نسبة الطرق المعبدة	68.90
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	69
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	2.25
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	8
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	..
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	16
معدل التضخم السنوي	2.58
نسبية الموازنة للناتج	1.18
نسبة الميزان الجاري للناتج	

* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

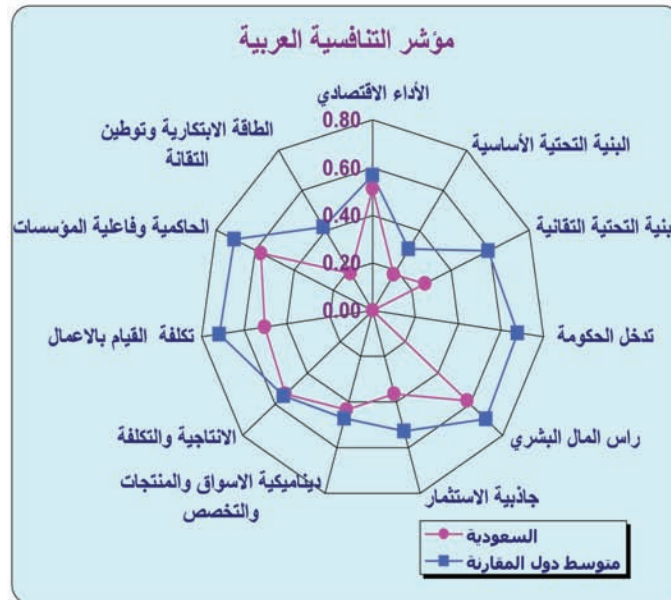


مؤشر التنافسية العربية

السعودية



التغير	تقرير 2006	تقرير 2003	مؤشرات التنافسية العربية
▼	0.512	0.637	الاداء الاقتصادي
▼	0.180	0.291	البنية التحتية الأساسية
▲	0.269	0.170	البنية التحتية التقانية
			تدخل الحكومة في الاقتصاد
▲	0.578	0.558	راس المال البشري
▼	0.363	0.465	جاذبية الاستثمار
▲	0.436	0.414	ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص
▲	0.535	0.433	الانتاجية والتكلفة
▲	0.571	0.499	الحاكمية وفاعلية المؤسسات
▼	0.186	0.296	الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة
▼	0.414	0.416	مؤشر التنافسية العربية



الوضعية	الترتيب	قيمة المؤشر	مؤشرات التنافسية
	13	0.414	مؤشر التنافسية الاجمالي
	13	0.443	مؤشر التنافسية الجاري
	11	0.344	مؤشر التنافسية الكامن
	14	0.405	مؤشر بيئة الاعمال

A أصول L خصوم

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	23.77
توقع الحياة عند الولادة	73.33
المسكن (مليون)	22.5
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	9038
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	46.90
معدل نمو دخل الفرد	4.12
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	10.14
الاندماج التجاري	70.99
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	9.68
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	55.36
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	4.01
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	321
نسبة الطرق المعبدة	29.90
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	155
نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.35
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	130
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.27
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	67
معدل التضخم السنوي	0.62
نسبية الموازنة للناتج	
نسبة الميزان الجاري للناتج	13.83

* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

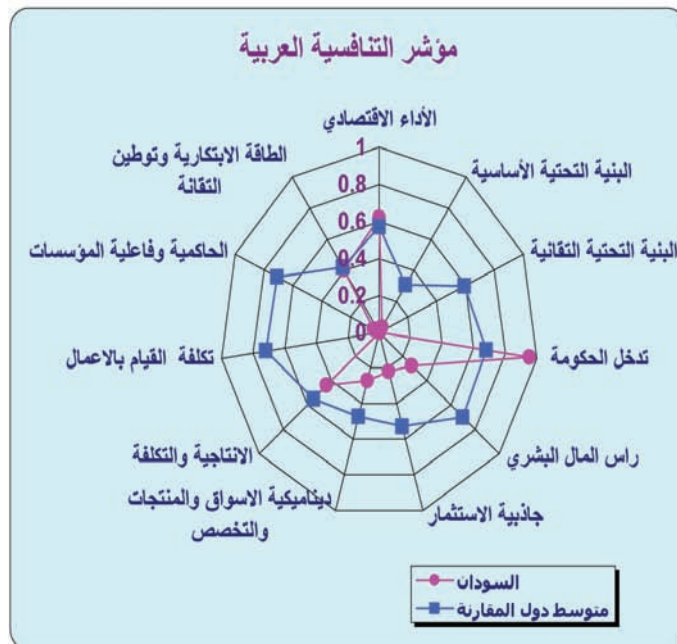


مؤشر التنافسية العربية

السودان



التغير	تقرير 2006	تقرير 2003	مؤشرات التنافسية العربية
▼	0.619	0.630	الأداء الاقتصادي
▼	0.031	0.129	البنية التحتية الأساسية
▲	0.003	0.001	البنية التحتية التقنية
	0.954		تدخل الحكومة في الاقتصاد
▲	0.270	0.170	رأس المال البشري
▲	0.217	0.158	جاذبية الاستثمار
▼	0.273	0.347	ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
▲	0.437	0.390	الانتاجية والتكلفة
▲	0.040	0.037	الحكومية وفاعلية المؤسسات
▲	0.406	0.279	الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية
▲	0.325	0.231	مؤشر التنافسية العربية



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.325	19	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.367	19	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.226	19	L
مؤشر بيئة الأعمال	0.311	18	L

L - خصوم A

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	42.33
توقع الحياة عند الولادة	58.63
السكان (مليون)	33.5
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	433
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	16.26
معدل نمو دخل الفرد	3.61
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	9.35
الاندماج التجاري	28.36
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	3.30
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	6.02
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	225.40
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	20
نسبة الطرق المعبدة	36.30
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	27
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	7.31
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	6
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	7.58
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	9
معدل التضخم السنوي	5.85
نسبية الموازنة للناتج	-0.39
نسبة الميزان الجاري للناتج	-5.27

* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

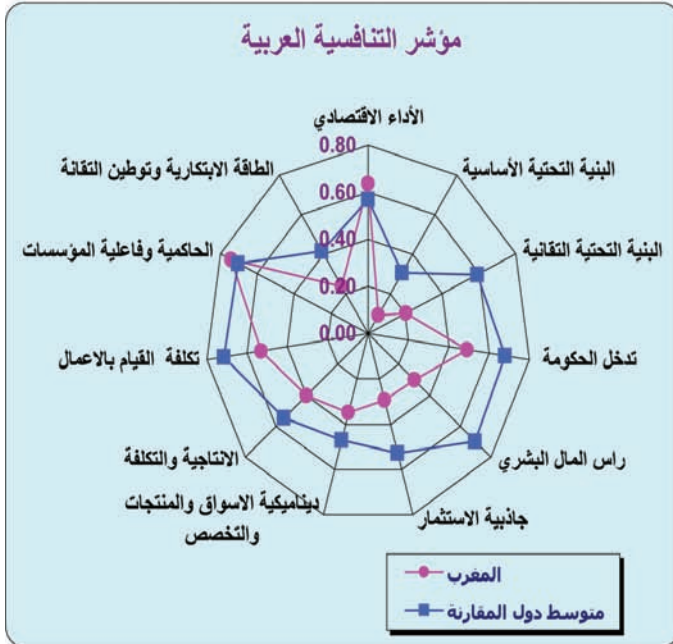


مؤشر التنافسية العربية

المغرب



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.637	0.636	▼
البنية التحتية الأساسية	0.289	0.091	▼
البنية التحتية التقانية	0.035	0.206	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.525	0.491	▼
راس المال البشري	0.328	0.300	▼
جاذبية الاستثمار	0.327	0.294	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.385	0.351	▼
الانتاجية والتكلفة	0.425	0.402	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.600	0.742	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.379	0.238	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.365	0.389	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.389	14	
مؤشر التنافسية الجاري	0.442	14	
مؤشر التنافسية الكامن	0.248	17	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.430	13	

A - أصول
L - خصوم

معلومات أساسية*	القيمة
معدل أمية الكبار	51.16
توقع الحياة عند الولادة	68.59
السكان (مليون)	30.1
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1278
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	32.34
معدل نمو دخل الفرد	3.59
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	16.62
الاندماج التجاري	68.73
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	68.57
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	56.04
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	9.77
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	243
نسبة الطرق المعبدة	56.42
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	40
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	11.33
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	20
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	5.31
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	33
معدل التضخم السنوي	1.17
نسبية الموازنة للناتج	-2.68
نسبة الميزان الجاري للناتج	3.62

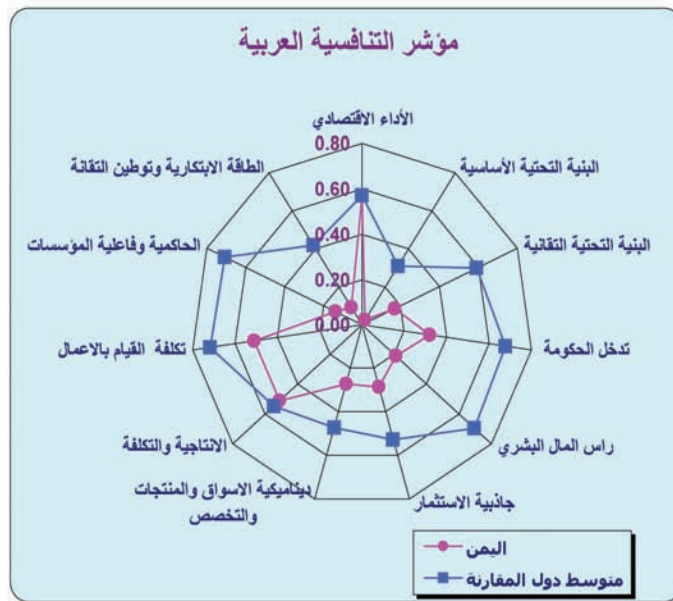
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

اليمن



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.609	0.568	▼
البنية التحتية الأساسية	0.096	0.027	▼
البنية التحتية التقنية	0.007	0.170	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.528	0.320	▼
رأس المال البشري	0.213	0.210	▼
جاذبية الاستثمار	0.424	0.286	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.292	0.272	▼
الانتاجية والتكلفة	0.577	0.512	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.340	0.136	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.099	0.093	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.284	0.282	▼



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.282	20	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.329	20	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.158	21	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.256	20	L

L - خصوم A - اصول

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	53.64
توقع الحياة عند الولادة	57.71
السكان (مليون)	19.2
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	553
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	31.21
معدل نمو دخل الفرد	0.70
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	5.20
الاندماج التجاري	67.12
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	0.34
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	6.92
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (2000 - 100)	140.78
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	35
نسبة الطرق المعبدة	11.50
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	28
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	7
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	2.87
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	1
معدل التضخم السنوي	10.83
نسبية الموازنة للناتج	-2.33
نسبة الميزان الجاري للناتج	1.37

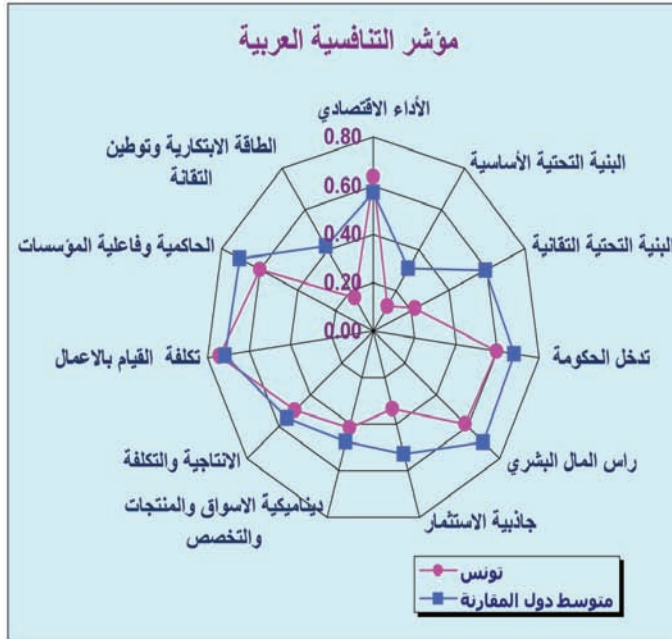
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

تونس



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الأداء الاقتصادي	0.609	0.635	▲
البنية التحتية الأساسية	0.287	0.121	▼
البنية التحتية التقنية	0.055	0.222	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.468	0.595	▲
رأس المال البشري	0.536	0.581	▲
جاذبية الاستثمار	0.431	0.335	▼
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.414	0.415	▲
الانتاجية والتكلفة	0.471	0.495	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.539	0.599	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.441	0.164	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.416	0.446	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.558	4	A
مؤشر التنافسية الجاري	0.597	2	A
مؤشر التنافسية الكامن	0.452	6	A
مؤشر بيئة الأعمال	0.479	8	

A - أصول L - خصوم

معلومات أساسية*	
28.99	مُعدّل أمية الكبار
73.16	توقع الحياة عند الولادة
9.9	السكان (مليون)
2214	الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
43.13	نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج
4.35	مُعدّل نمو دخل الفرد
17.81	نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج
90.31	الاندماج التجاري
81.50	نصيب الصادرات من السلع التحويلية
66.61	نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي
1.28	سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)
192	عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
65.40	نسبة الطرق المعبدة
118	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة
4.08	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية
40	عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة
2.17	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج
64	عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة
2.72	مُعدّل التضخم السنوي
-2.43	نسبية الموازنة للناتج
-2.92	نسبة الميزان الجاري للناتج

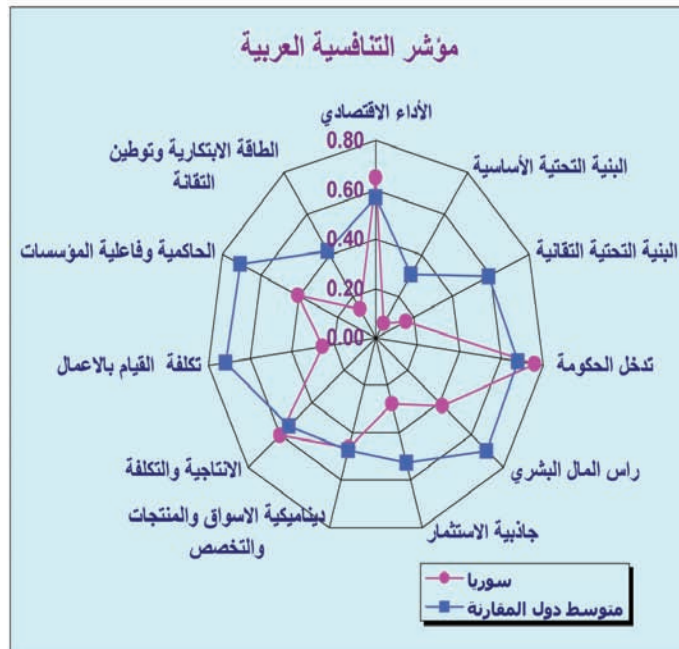
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

سوريا



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.622	0.649	▲
البنية التحتية الأساسية	0.125	0.070	▼
البنية التحتية التقنية	0.056	0.159	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.299	0.760	▲
راس المال البشري	0.415	0.418	▲
جاذبية الاستثمار	0.333	0.277	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.322	0.463	▲
الانتاجية والتكلفة	0.487	0.603	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.525	0.404	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.254	0.138	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.336	0.381	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.381	17	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.435	16	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.238	18	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.353	17	L

L - خصوم A - اصول

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	25.57
توقع الحياة عند الولادة	70.49
السكان (مليون)	17.4
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1135
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	40.24
معدل نمو دخل الفرد	0.15
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	25.47
الاندماج التجاري	73.22
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	10.74
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	10.09
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	11.36
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	65
نسبة الطرق المعبدة	14.20
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	123
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.79
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	19
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	5.04
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	2
معدل التضخم السنوي	0.97
نسبية الموازنة للناتج	
نسبة الميزان الجاري للناتج	3.50

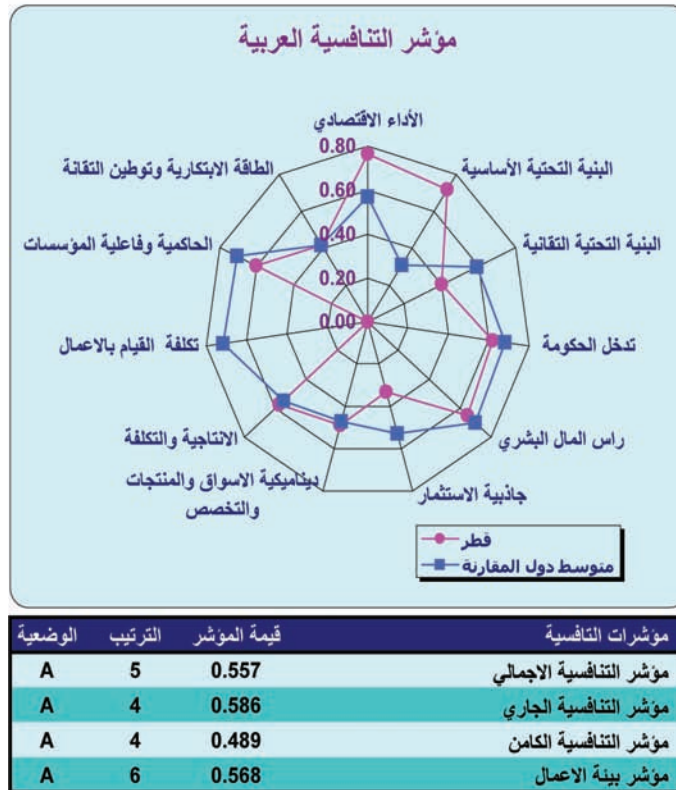
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

قطر



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.641	0.763	▲
البنية التحتية الأساسية	0.496	0.717	▲
البنية التحتية التقنية	0.441	0.401	▼
تدخل الحكومة في الاقتصاد		0.619	
راس المال البشري	0.635	0.650	▲
جاذبية الاستثمار	0.364	0.332	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.417	0.490	▲
الانتاجية والتكلفة	0.492	0.575	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.475	0.606	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.348	0.416	▲
مؤشر التنافسية العربية	0.476	0.557	▲



معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	18.78
توقع الحياة عند الولادة	75.03
السكان (مليون)	0.6
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	36.11
معدل نمو دخل الفرد	
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	
الاندماج التجاري	71.98
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	10.46
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	30.48
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	3.74
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	533
نسبة الطرق المعبدة	90.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	261
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.00
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	180
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	199
معدل التضخم السنوي	2.27
نسبية الموازنة للناتج	
نسبة الميزان الجاري للناتج	

* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

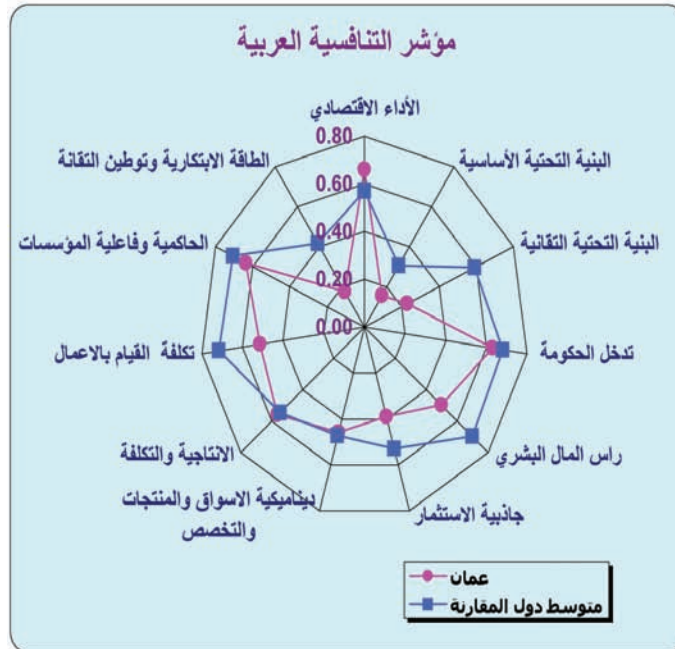
خصوم L - اصول A

مؤشر التنافسية العربية

عمان



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الأداء الاقتصادي	0.641	0.660	▲
البنية التحتية الأساسية	0.231	0.156	▼
البنية التحتية التقنية	0.098	0.230	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.483	0.630	▲
رأس المال البشري	0.420	0.496	▲
جاذبية الاستثمار	0.406	0.389	▼
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.394	0.459	▲
الانتاجية والتكلفة	0.592	0.560	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.658	0.639	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.278	0.175	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.397	0.446	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.446	10	
مؤشر التنافسية الجاري	0.501	8	
مؤشر التنافسية الكامن	0.300	14	
مؤشر بيئة الأعمال	0.466	9	

خصوم L - أصول A

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	28.29
توقع الحياة عند الولادة	74.24
السكان (مليون)	2.6
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	8559
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	56.83
معدل نمو دخل الفرد	-2.33
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الاندماج التجاري	92.29
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	13.81
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	38.58
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (2000 - 100)	0.42
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	229
نسبة الطرق المعبدة	30.00
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	84
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	1.67
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	35
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.12
عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة	71
معدل التضخم السنوي	-0.42
نسبية الموازنة للناتج	-2.80
نسبة الميزان الجاري للناتج	8.72

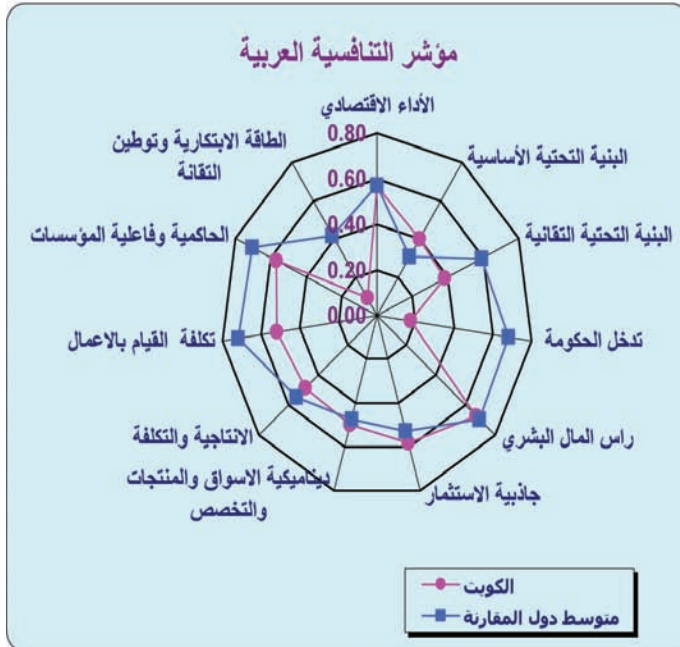
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

الكويت



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.653	0.569	▼
البنية التحتية الأساسية	0.487	0.400	▼
البنية التحتية التقنية	0.560	0.385	▼
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.096	0.176	▲
راس المال البشري	0.644	0.671	▲
جاذبية الاستثمار	0.460	0.583	▲
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.513	0.500	▼
الانتاجية والتكلفة	0.602	0.486	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.510	0.571	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.401	0.091	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.504	0.450	▼



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.450	8	
مؤشر التنافسية الجاري	0.475	11	
مؤشر التنافسية الكامن	0.382	9	
مؤشر بيئة الاعمال	0.449	11	

خصوم L - اصول A

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	18.07
توقع الحياة عند الولادة	77.02
السكان (مليون)	2.4
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	16738
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	48.28
معدل نمو دخل الفرد	7.08
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	..
الانماج التجاري	87.86
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	6.84
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	79.85
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	0.31
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	578
نسبة الطرق المعبدة	80.60
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	198
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.96
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	163
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	12.11
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	228
معدل التضخم السنوي	0.99
نسبية الموازنة للناتج	-9.75
نسبة الميزان الجاري للناتج	18.12

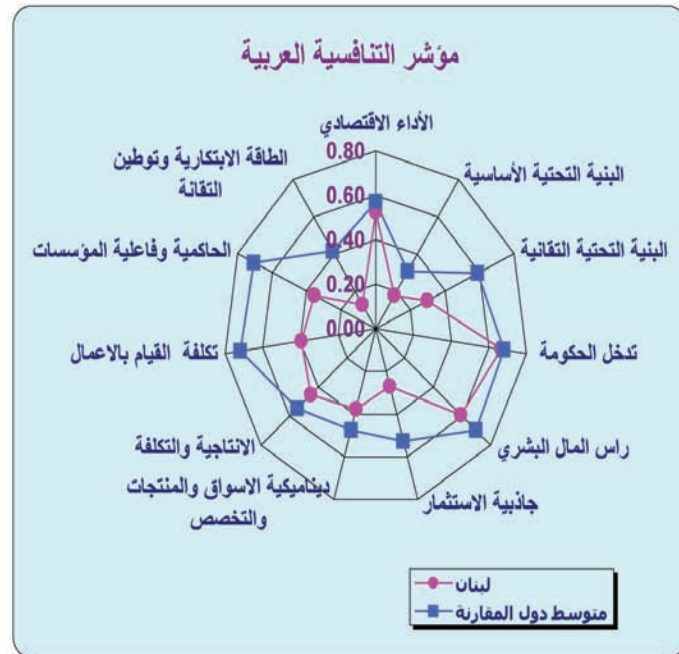
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

لبنان



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.646	0.525	▼
البنية التحتية الأساسية	0.209	0.179	▼
البنية التحتية التقانية	0.313	0.301	▼
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.552	0.665	▲
راس المال البشري	0.585	0.591	▲
جاذبية الاستثمار	0.383	0.272	▼
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.250	0.376	▲
الانتاجية والتكلفة	0.437	0.453	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.232	0.357	▲
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.331	0.130	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.413	0.386	▼



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.386	16	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.403	17	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.341	12	
مؤشر بيئة الاعمال	0.373	16	L

أصول A - L

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	14.00
توقع الحياة عند الولادة	70.88
السكان (مليون)	4.5
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	3925
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	13.37
معدل نمو دخل الفرد	1.41
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	9.43
الاندماج التجاري	52.40
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	68.10
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	83.12
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	1503.25
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	227
نسبة الطرق المعبدة	84.90
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	199
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	2.13
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	81
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	117
معدل التضخم السنوي	
نسبية الموازنة للناتج	-13.33
نسبة الميزان الجاري للناتج	-17.80

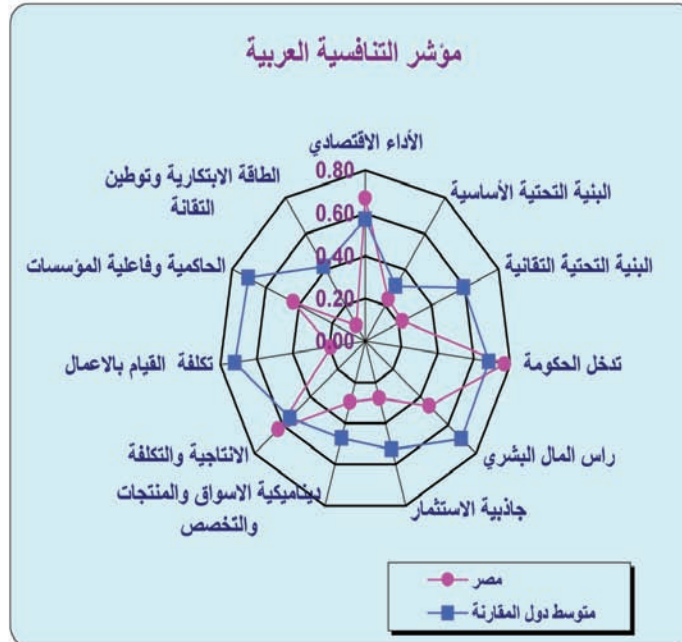
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

مصر



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الأداء الاقتصادي	0.627	0.669	▲
البنية التحتية الأساسية	0.345	0.234	▼
البنية التحتية التقنية	0.048	0.223	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.483	0.765	▲
رأس المال البشري	0.463	0.461	▼
جاذبية الاستثمار	0.379	0.277	▼
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.362	0.297	▼
الانتاجية والتكلفة	0.424	0.630	▲
الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.433	0.431	▼
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.178	0.089	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.344	0.388	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الإجمالي	0.388	15	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.437	15	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.258	16	L
مؤشر بيئة الأعمال	0.379	15	L

L - أصول A

معلومات أساسية*	
44.60	مُعدّل أمية الكبار
69.13	توقع الحياة عند الولادة
67.56	السكان (مليون)
1622	الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
21.69	نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج
1.39	مُعدّل نمو دخل الفرد
18.94	نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج
45.27	الاندماج التجاري
31.04	نصيب الصادرات من السلع التحويلية
61.51	نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي
5.71	سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)
84	عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة
78.10	نسبة الطرق المعبدة
127	عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة
0.50	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية
22	عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة
0.31	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج
39	عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة
4.51	مُعدّل التضخم السنوي
-1.68	نسبية الموازنة للناتج
4.54	نسبة الميزان الجاري للناتج

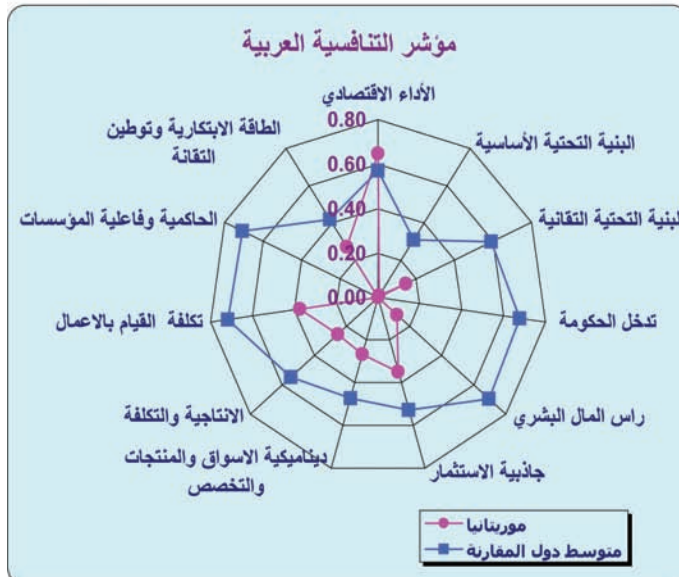
* لعام 2003 أو أقرب سنة منها

مؤشر التنافسية العربية

موريتانيا



مؤشرات التنافسية العربية	تقرير 2003	تقرير 2006	التغير
الاداء الاقتصادي	0.638	0.648	▲
البنية التحتية الأساسية	0.067	0.007	▼
البنية التحتية التقانية	0.010	0.146	▲
تدخل الحكومة في الاقتصاد			
راس المال البشري	0.084	0.119	▲
جاذبية الاستثمار	0.294	0.348	▲
ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.424	0.266	▼
الانتاجية والتكلفة	0.465	0.254	▼
الحاكمية وفاعلية المؤسسات			
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.344	0.272	▼
مؤشر التنافسية العربية	0.255	0.270	▲



مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
مؤشر التنافسية الاجمالي	0.270	21	L
مؤشر التنافسية الجاري	0.271	21	L
مؤشر التنافسية الكامن	0.179	20	L
مؤشر بيئة الاعمال	0.242	21	L

L - خصوم A - اصول

معلومات أساسية*	
معدل أمية الكبار	59.77
توقع الحياة عند الولادة	51.01
السكان (مليون)	2.8
الدخل القومي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	372
نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج	33.87
معدل نمو دخل الفرد	2.61
نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج	8.66
الاندماج التجاري	109.35
نصيب الصادرات من السلع التحويلية	20.85
نصيب القطاع الخاص من الائتمان المحلي	31.74
سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100 - 2000)	245.62
عدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة	128
نسبة الطرق المعبدة	11.30
عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة	14
نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	
عدد الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة	11
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي من الناتج	0.01
عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 نسمة	4
معدل التضخم السنوي	5.15
نسبية الموازنة للناتج	
نسبة الميزان الجاري للناتج	7.71

* لعام 2003 أو أقرب سنة منها



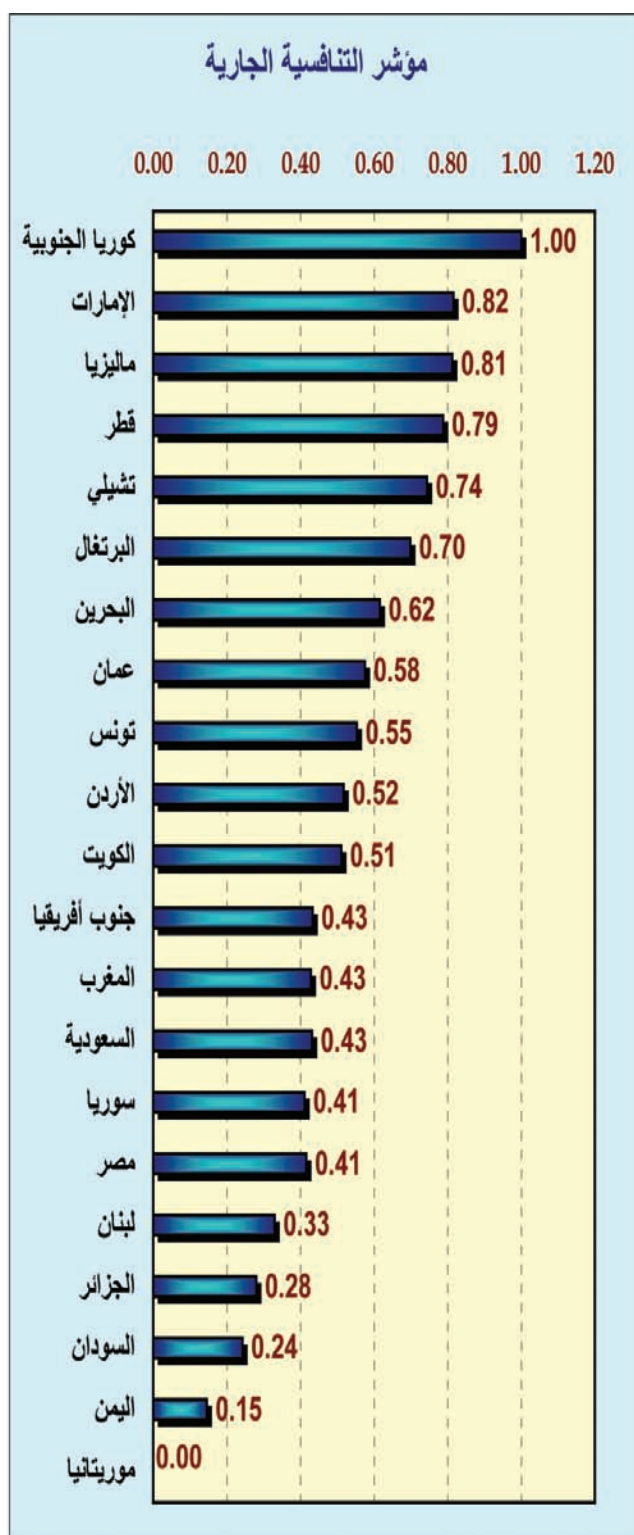
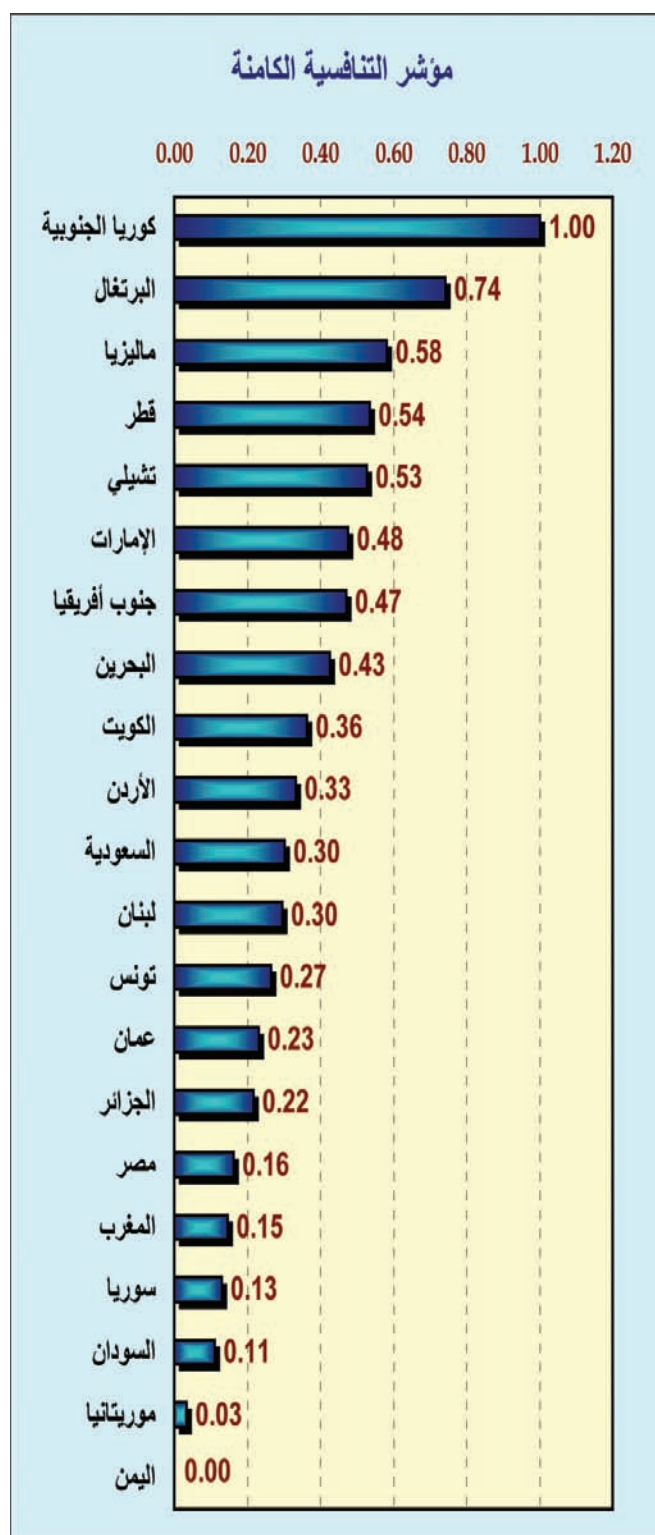
الملحق (2)

مؤشر التنافسية ومكوناتها

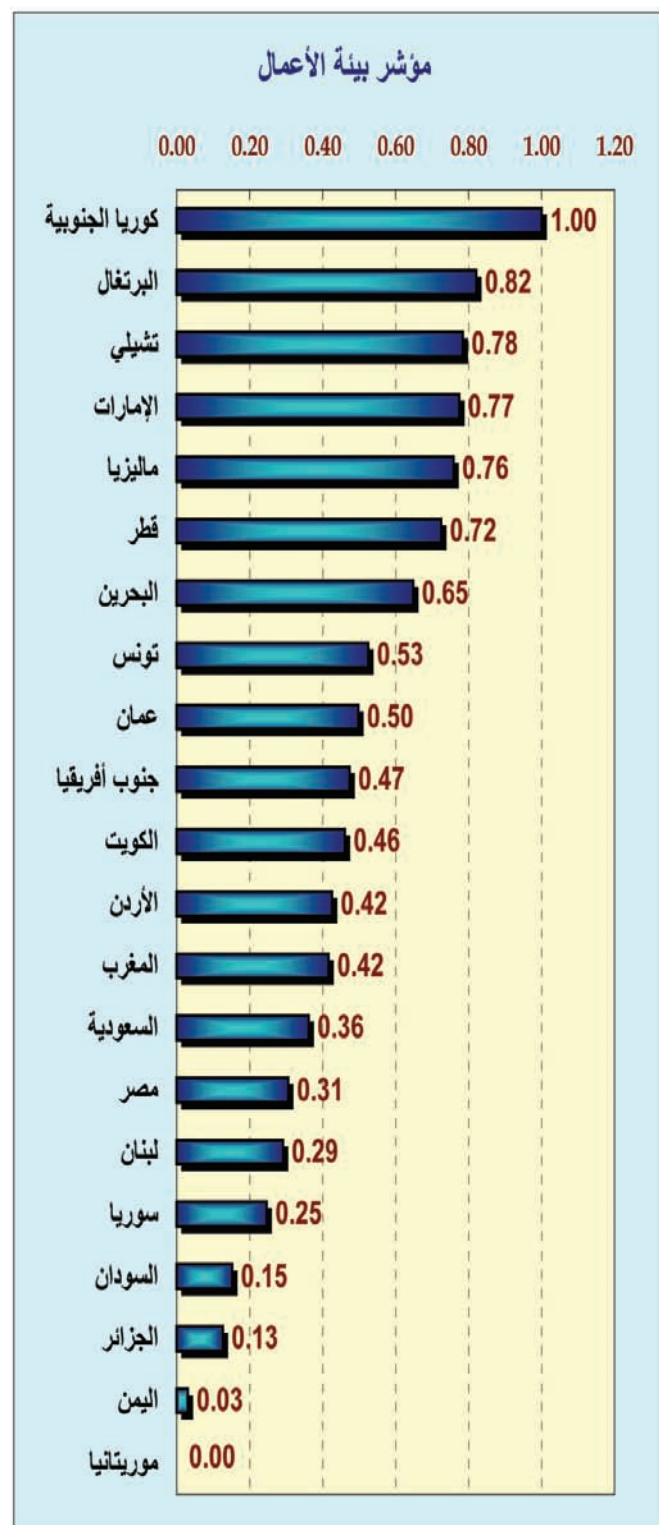
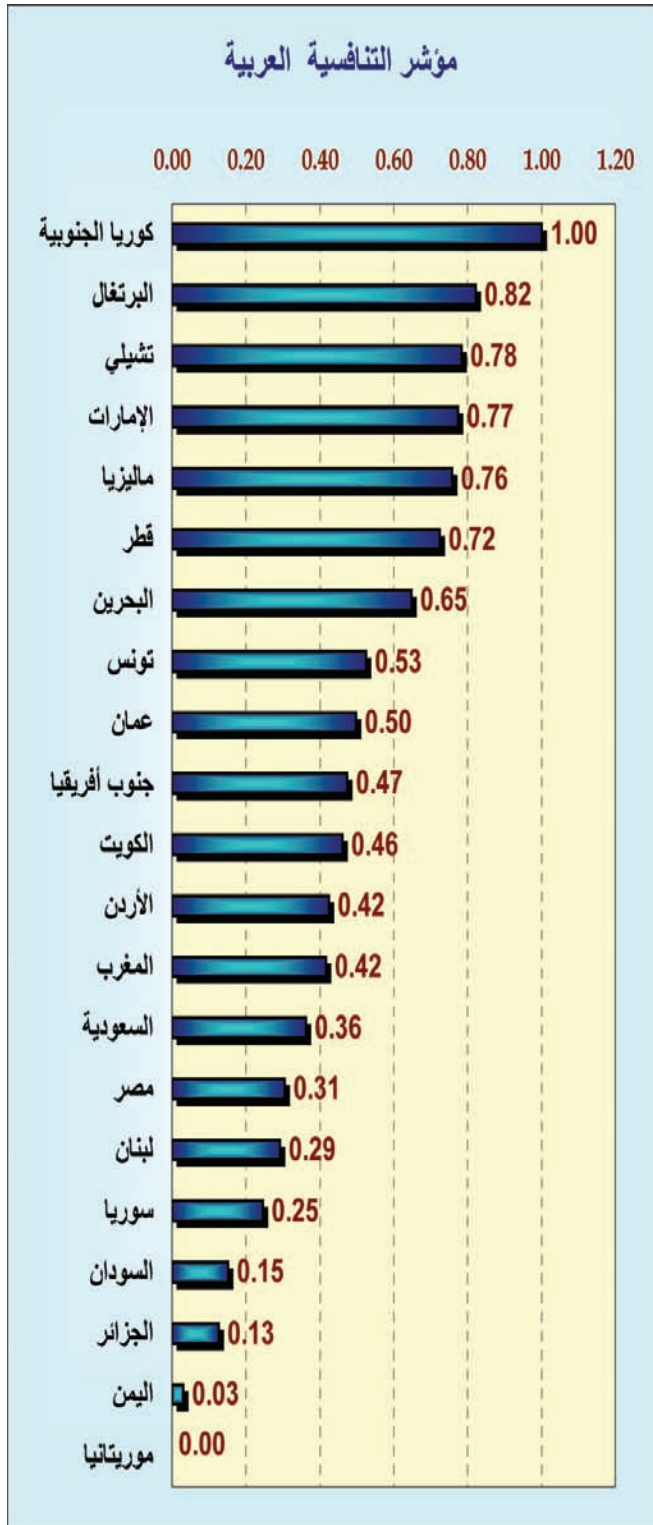




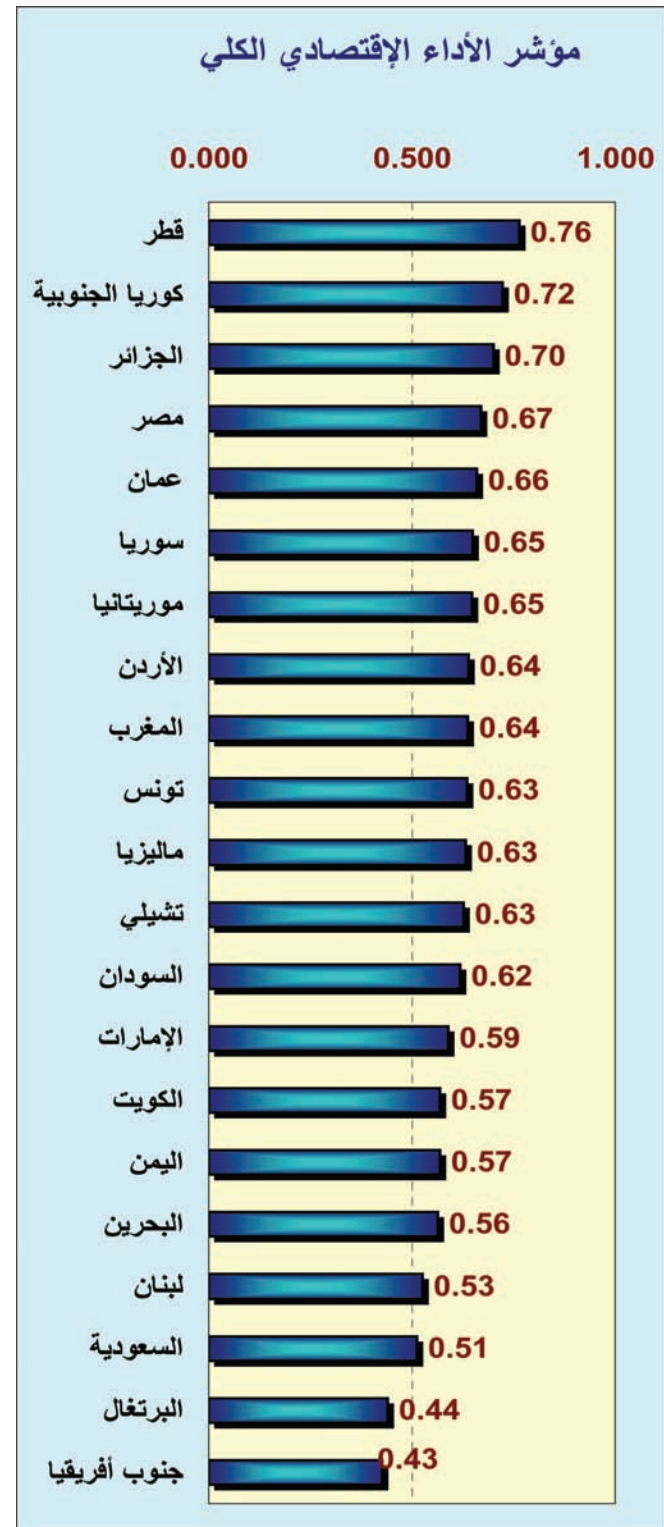
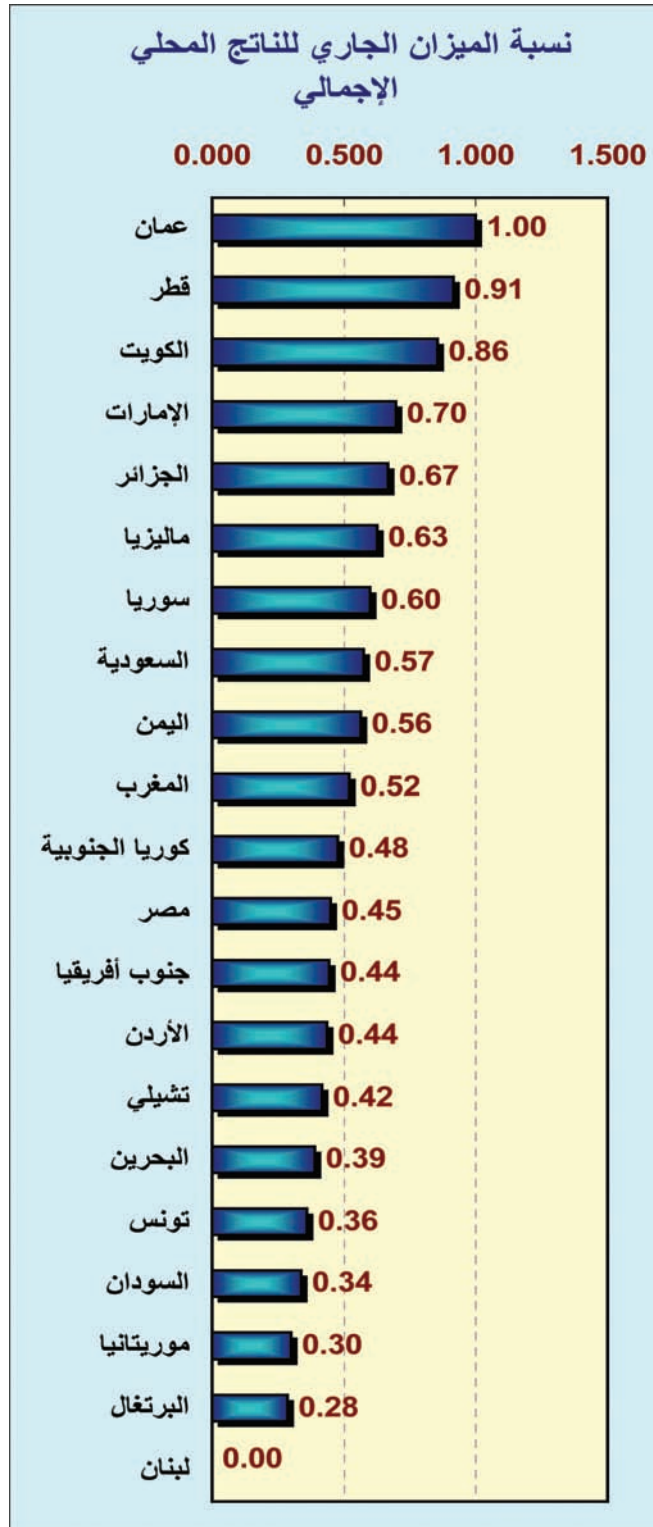
مؤشر التنافسية العربية



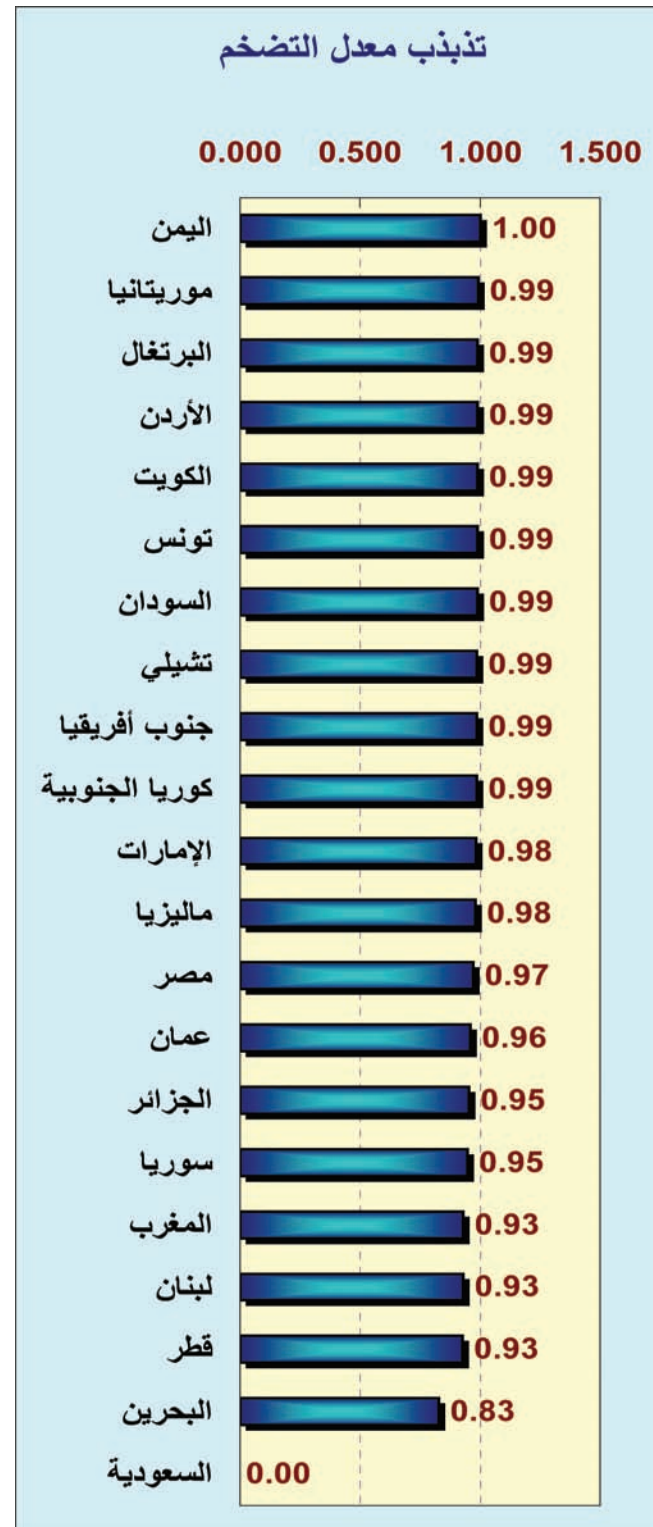
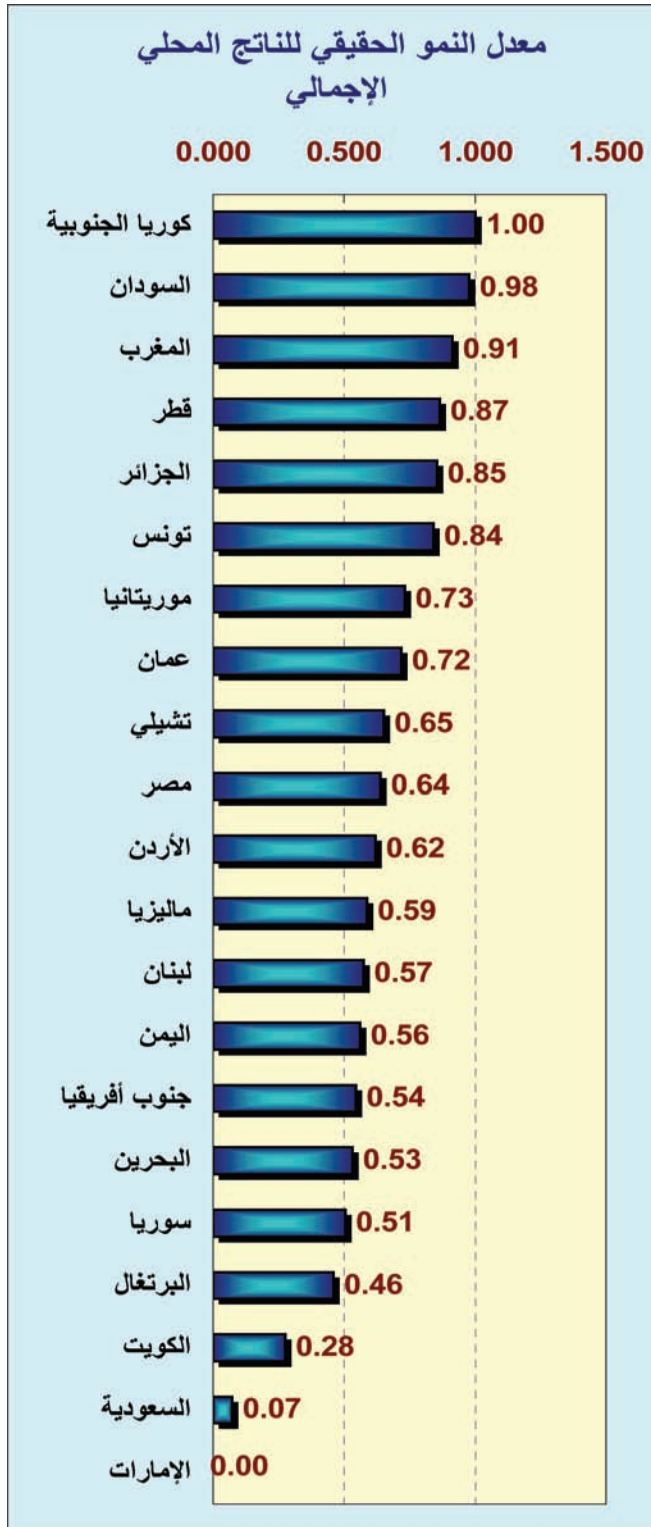
مؤشر التنافسية العربية



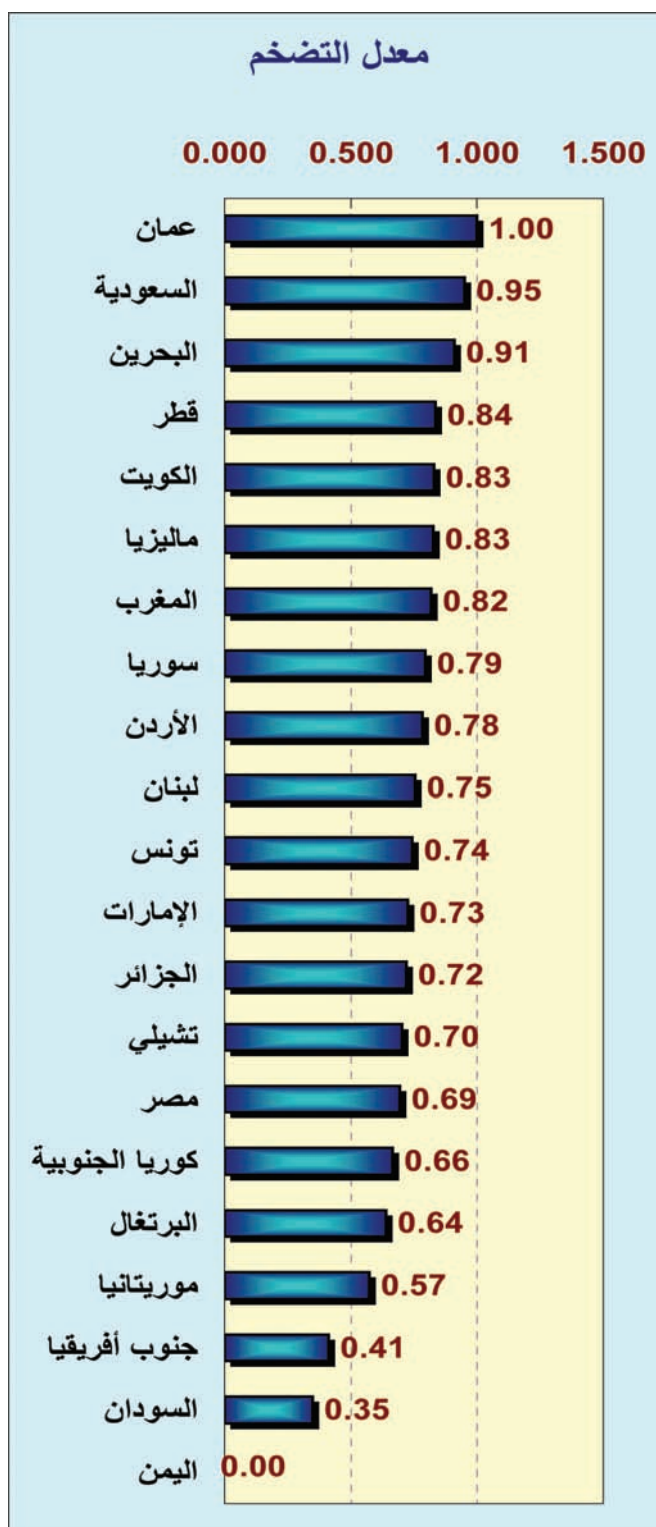
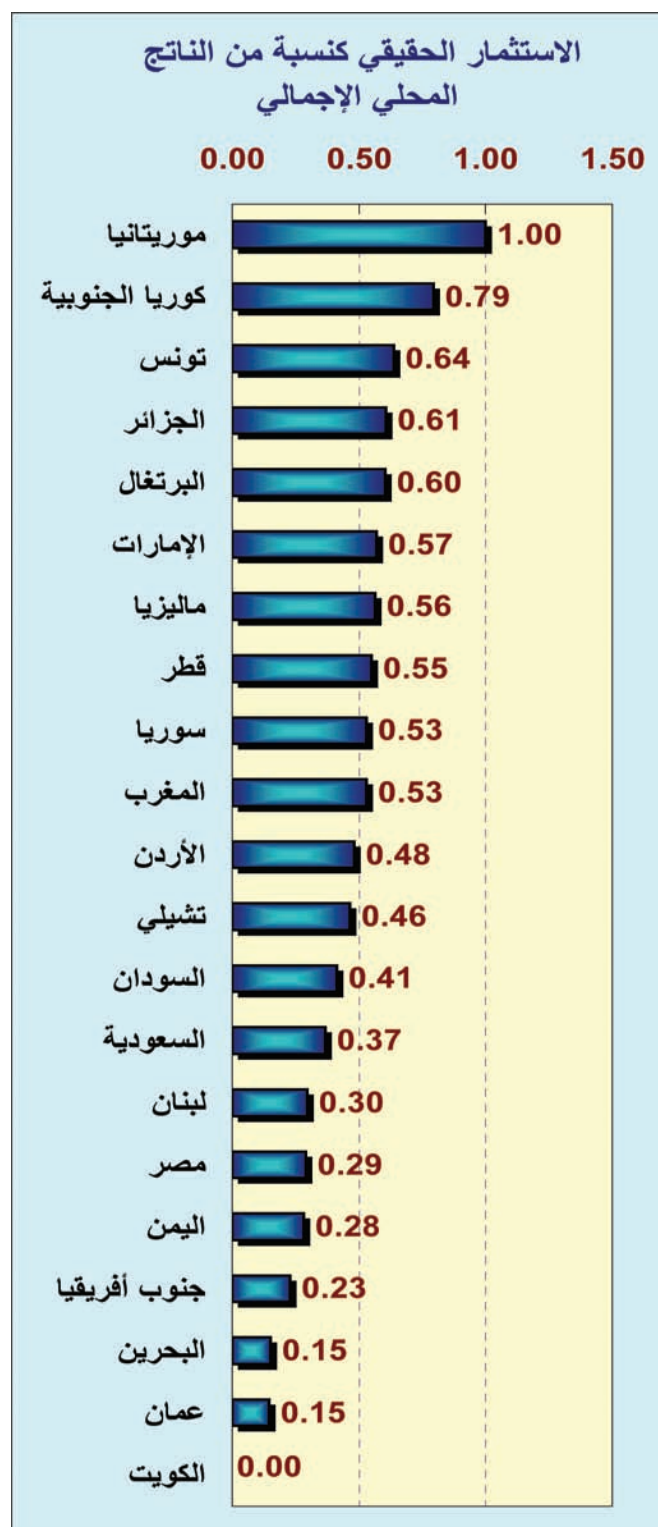
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي



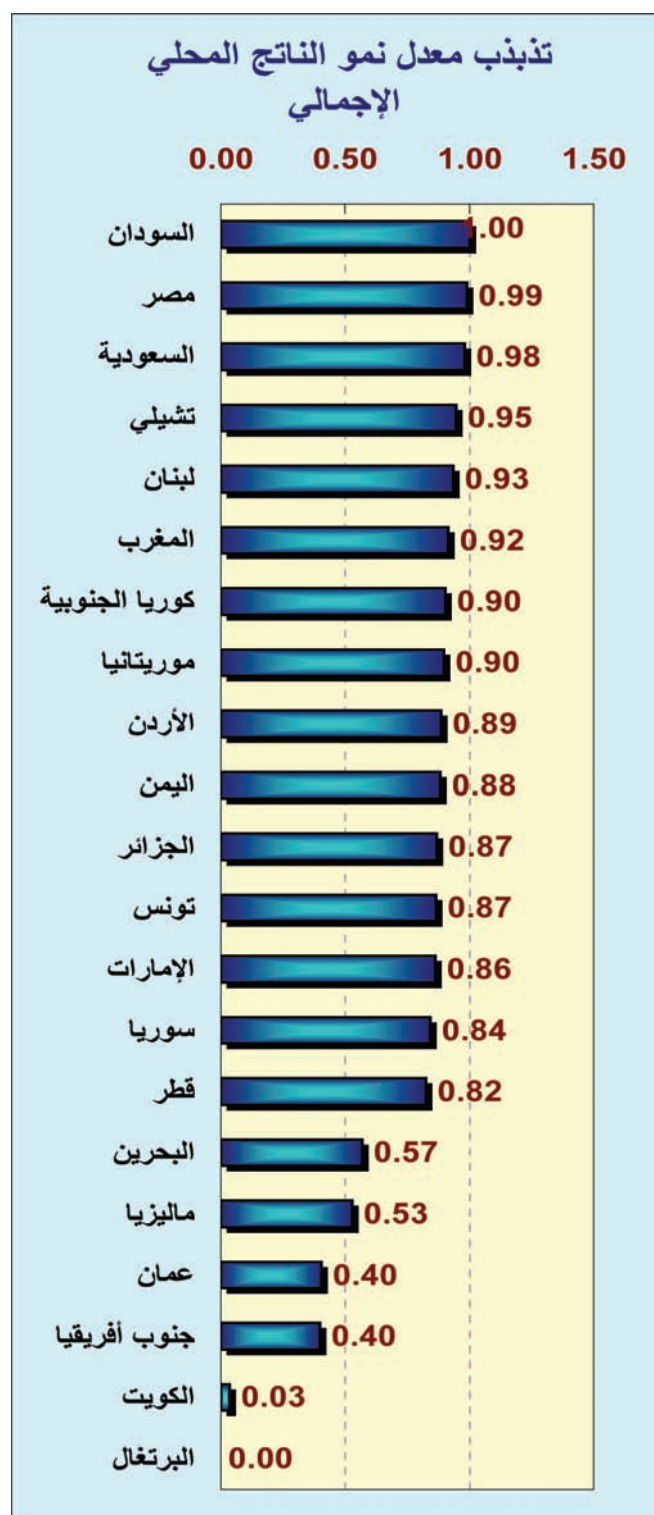
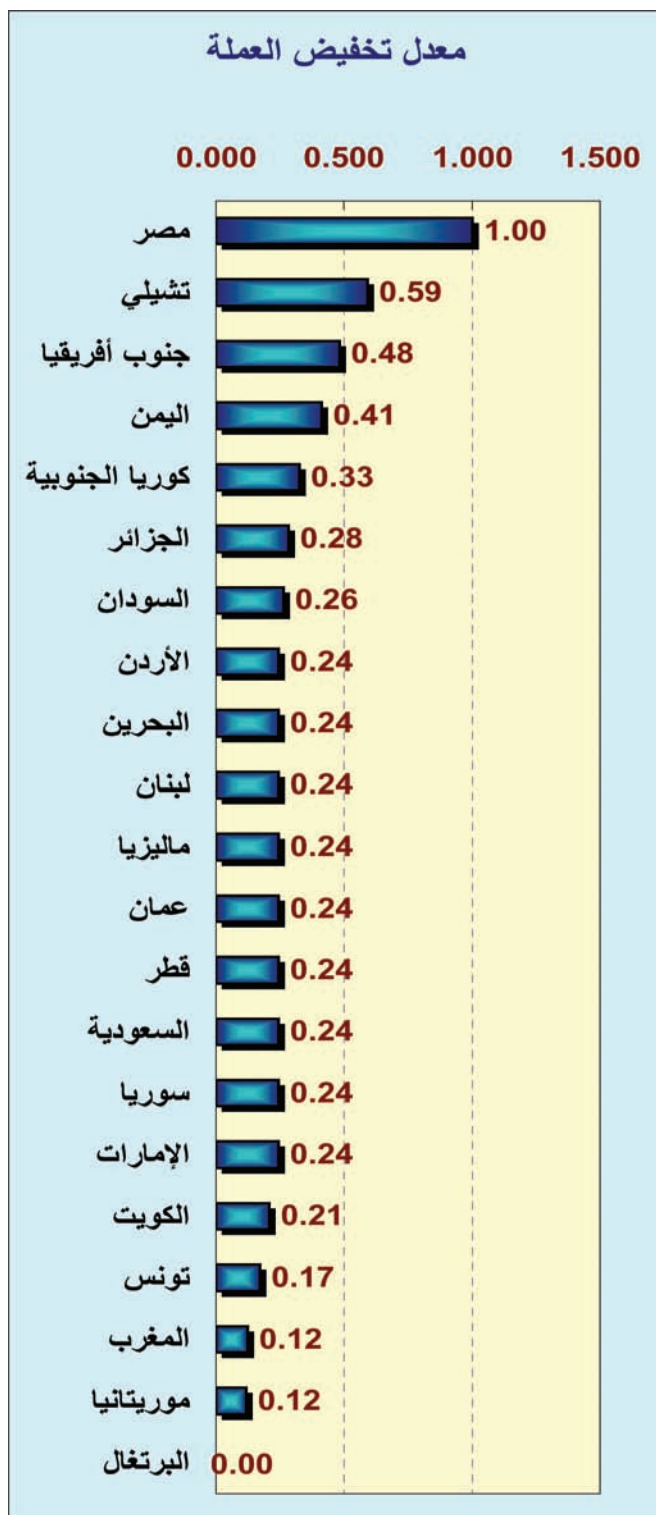
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي



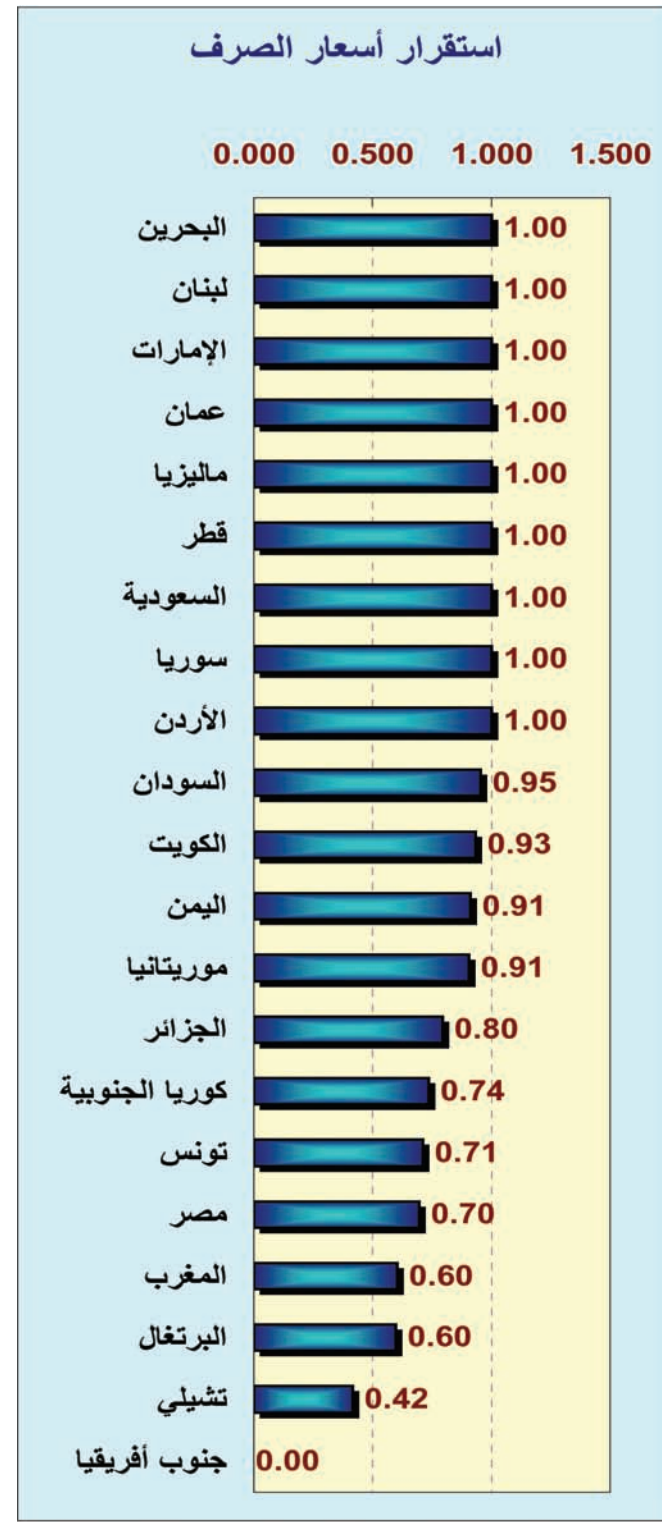
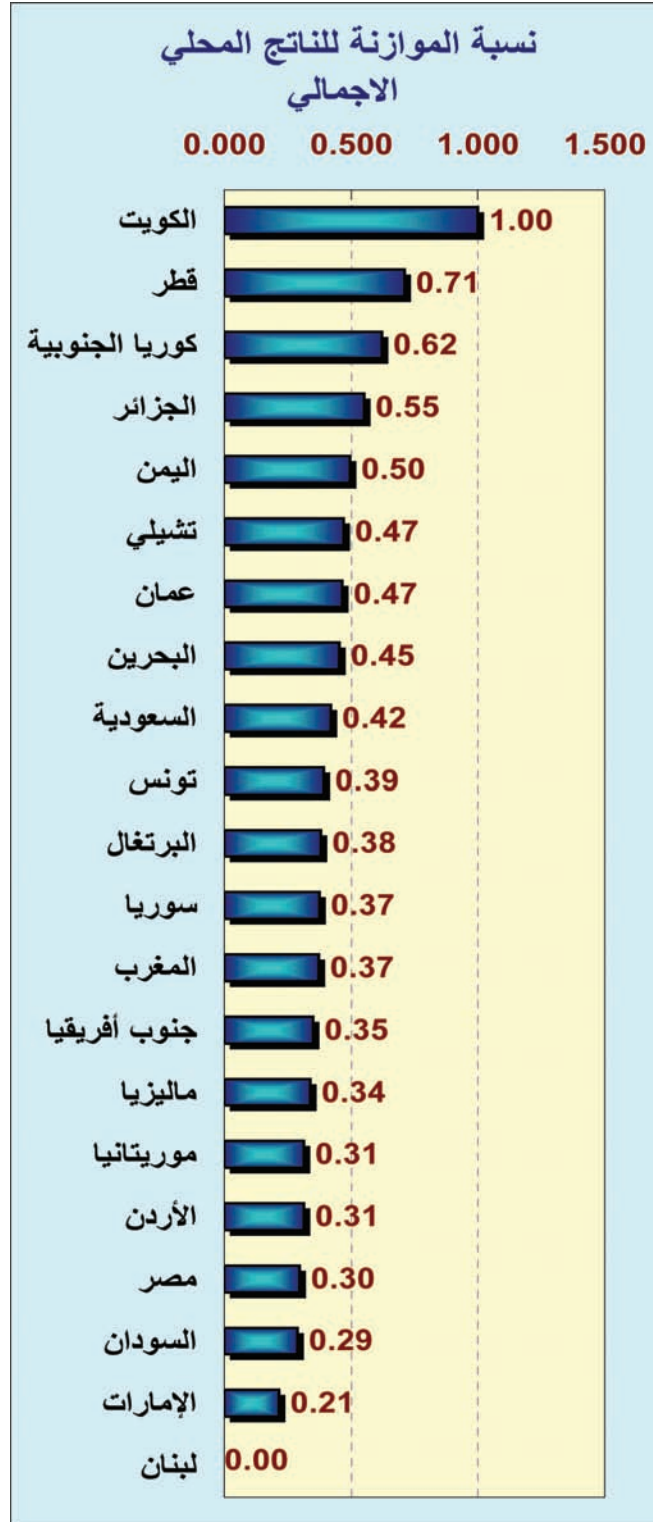
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي



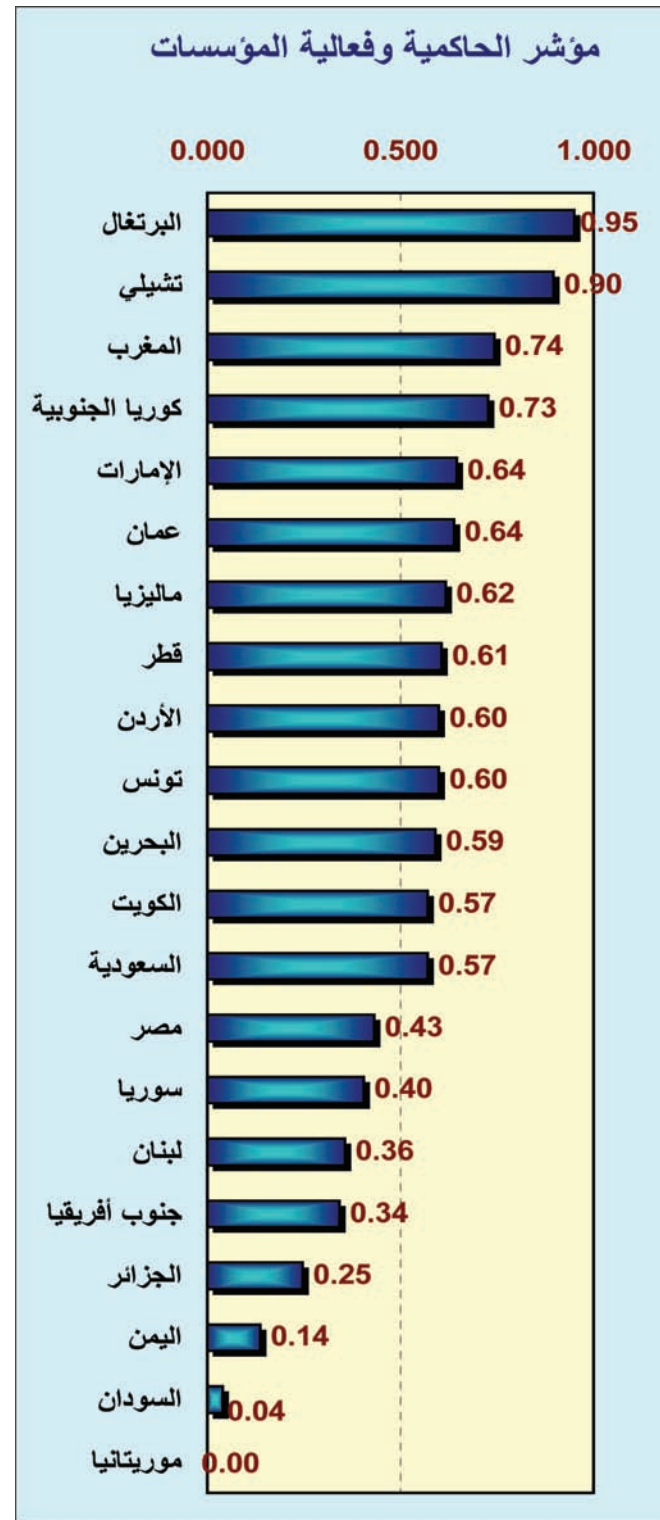
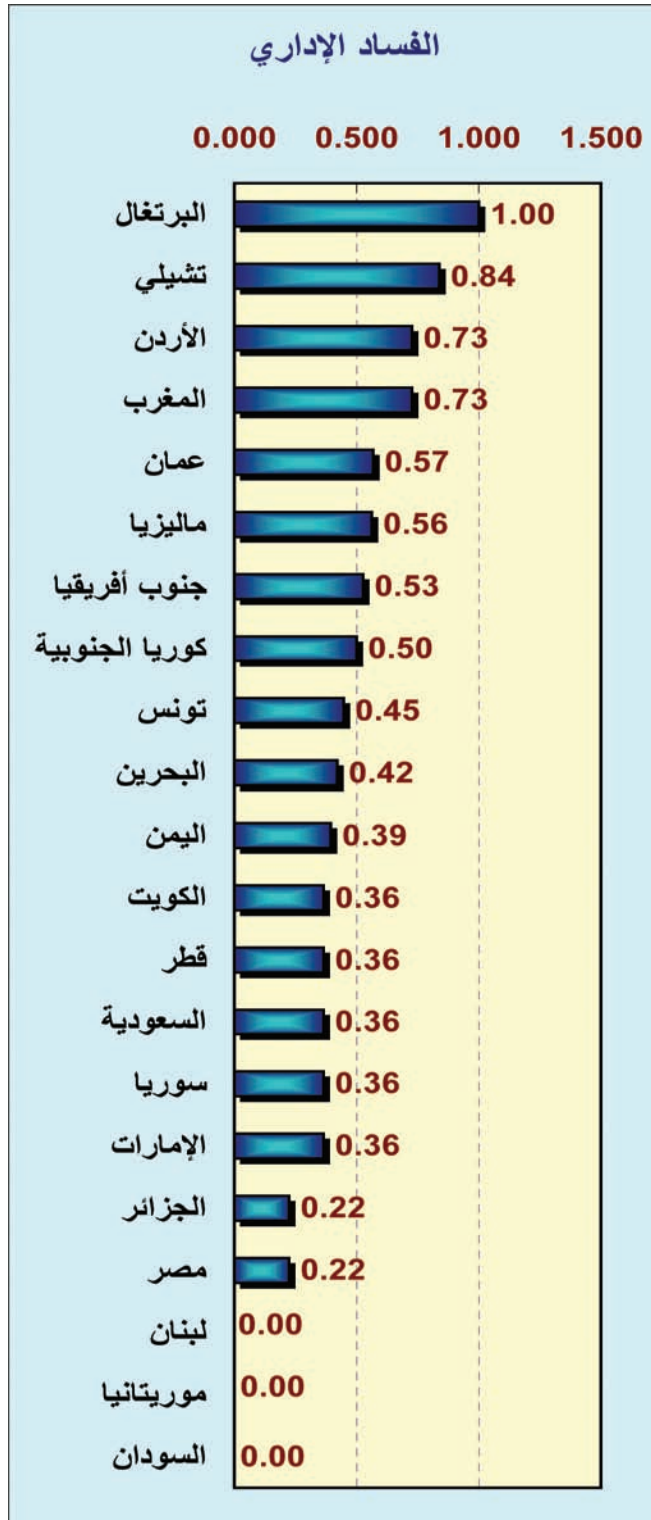
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي



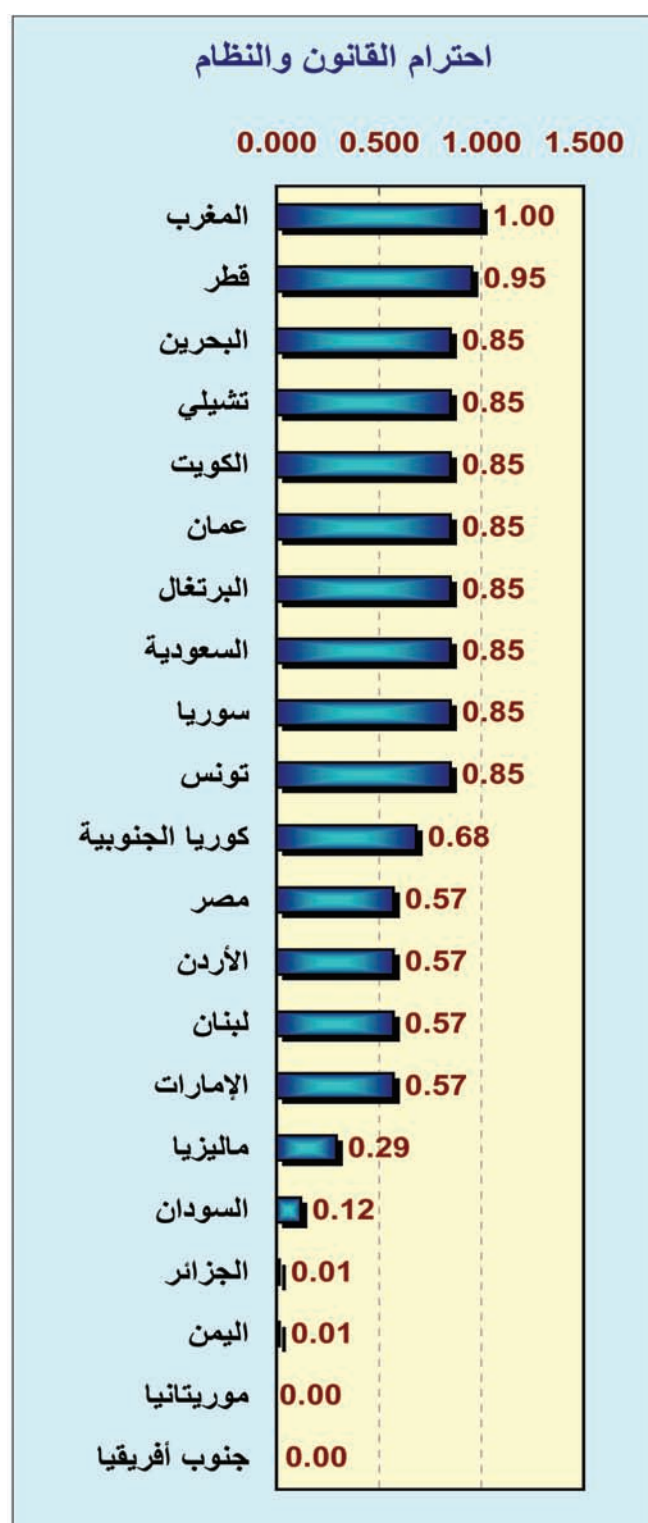
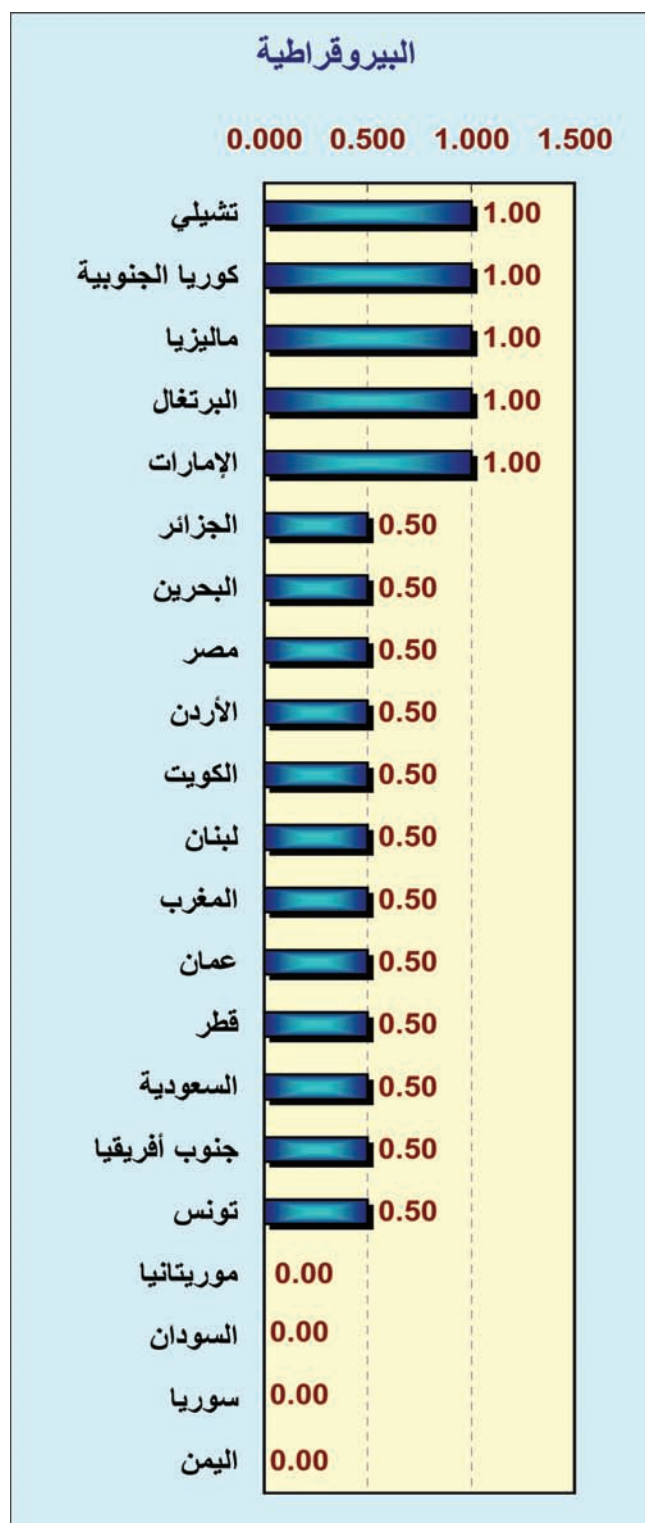
مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي



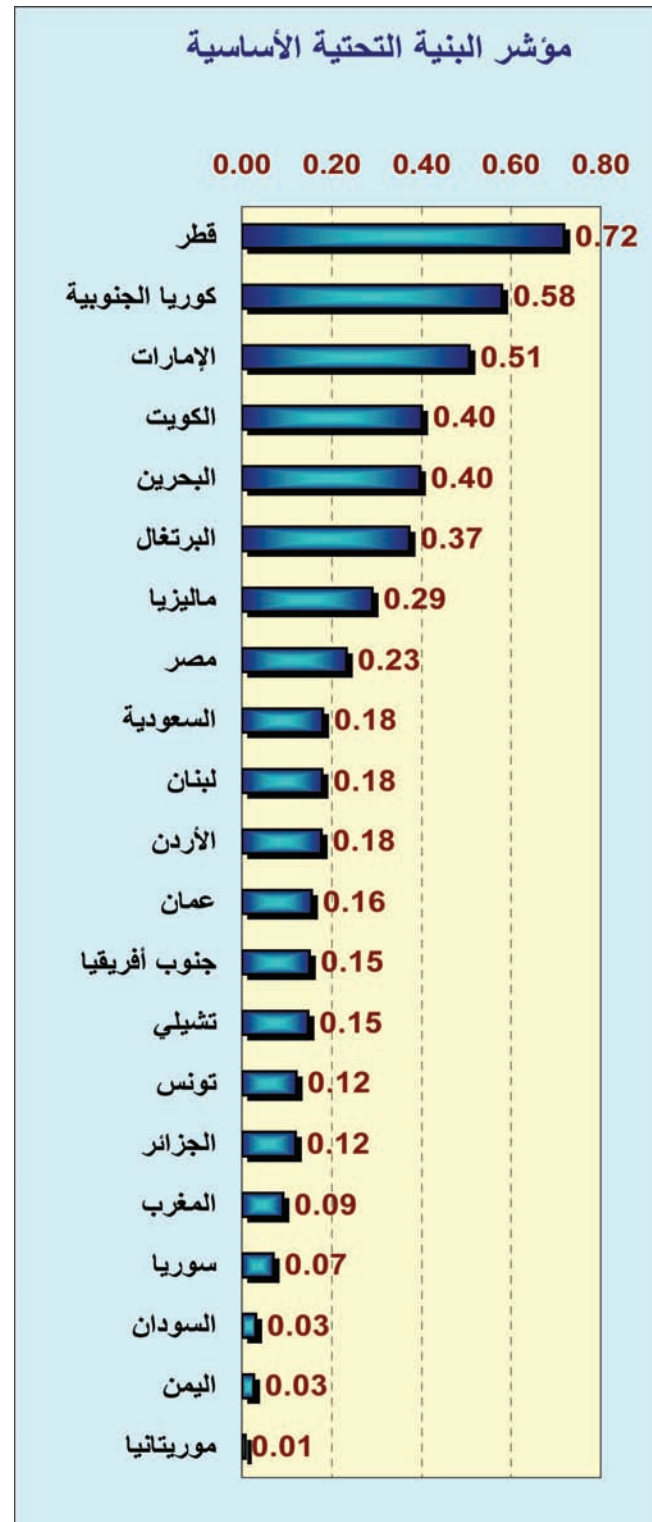
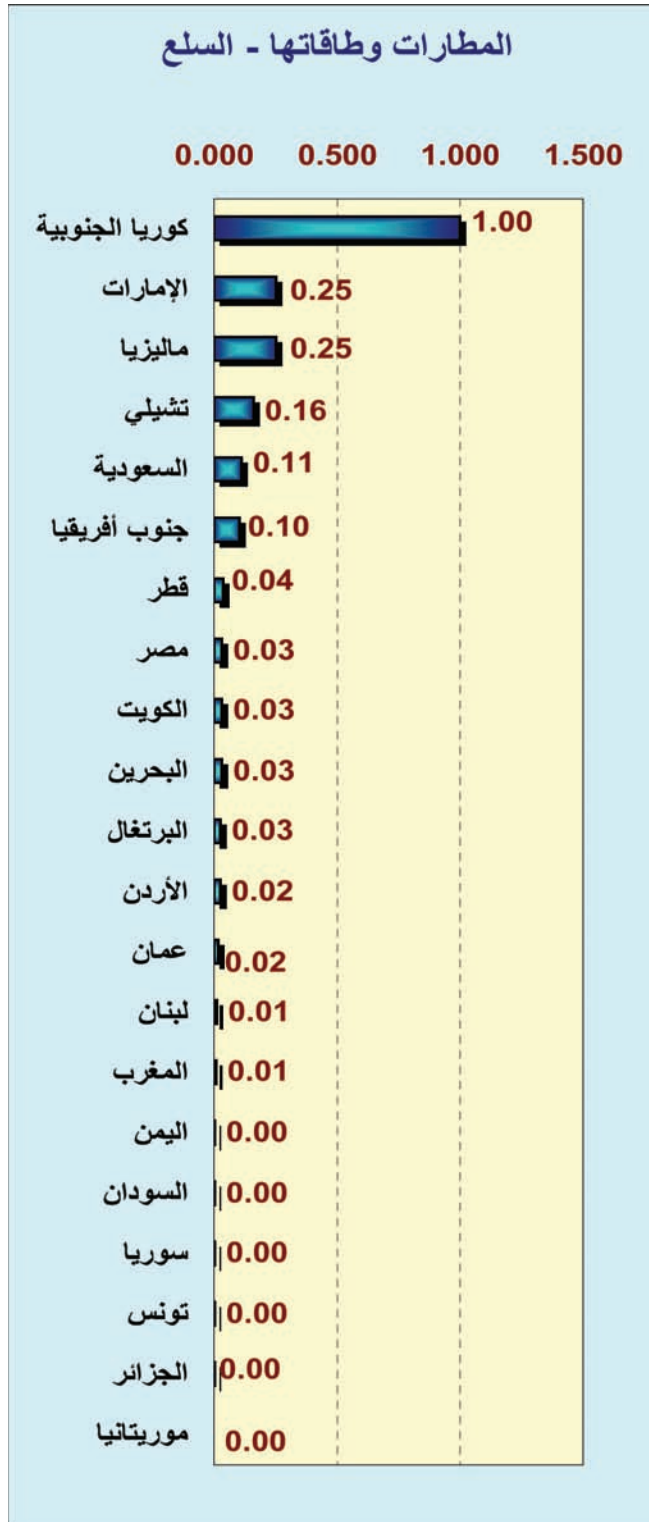
مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات



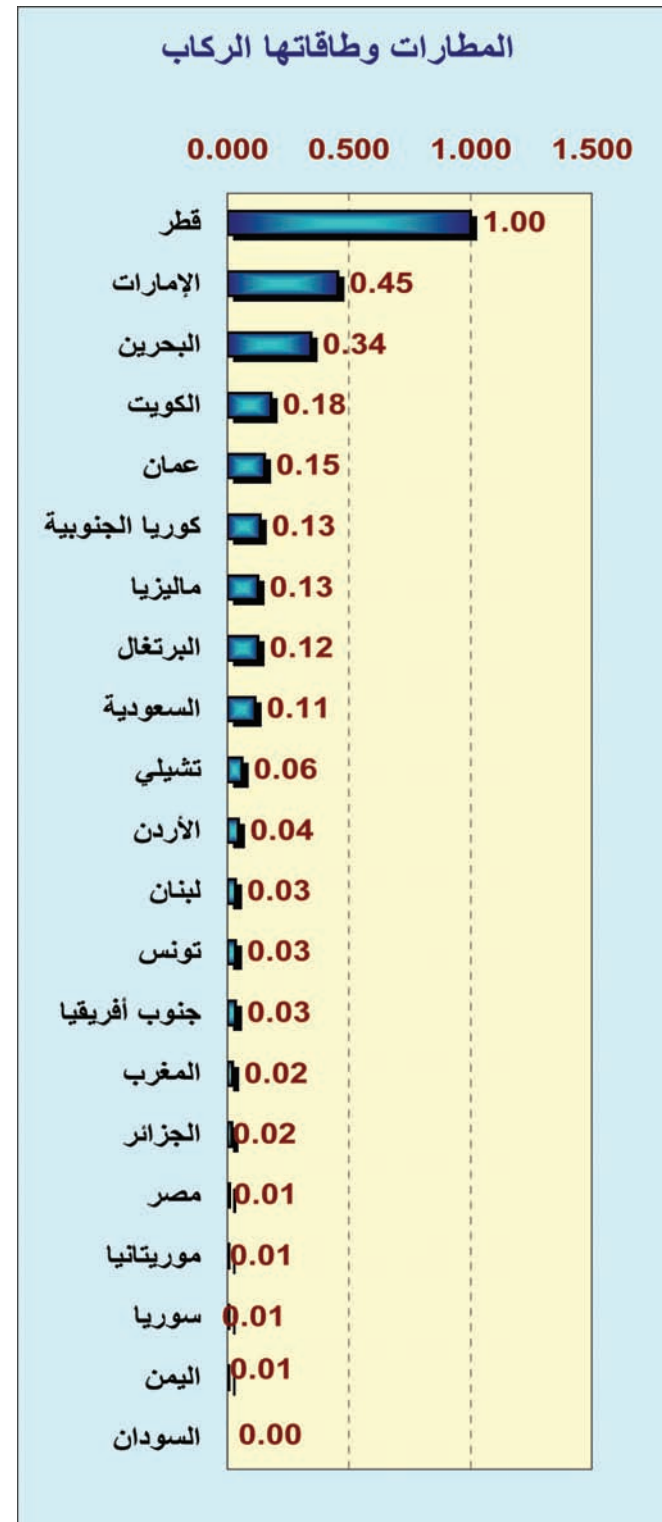
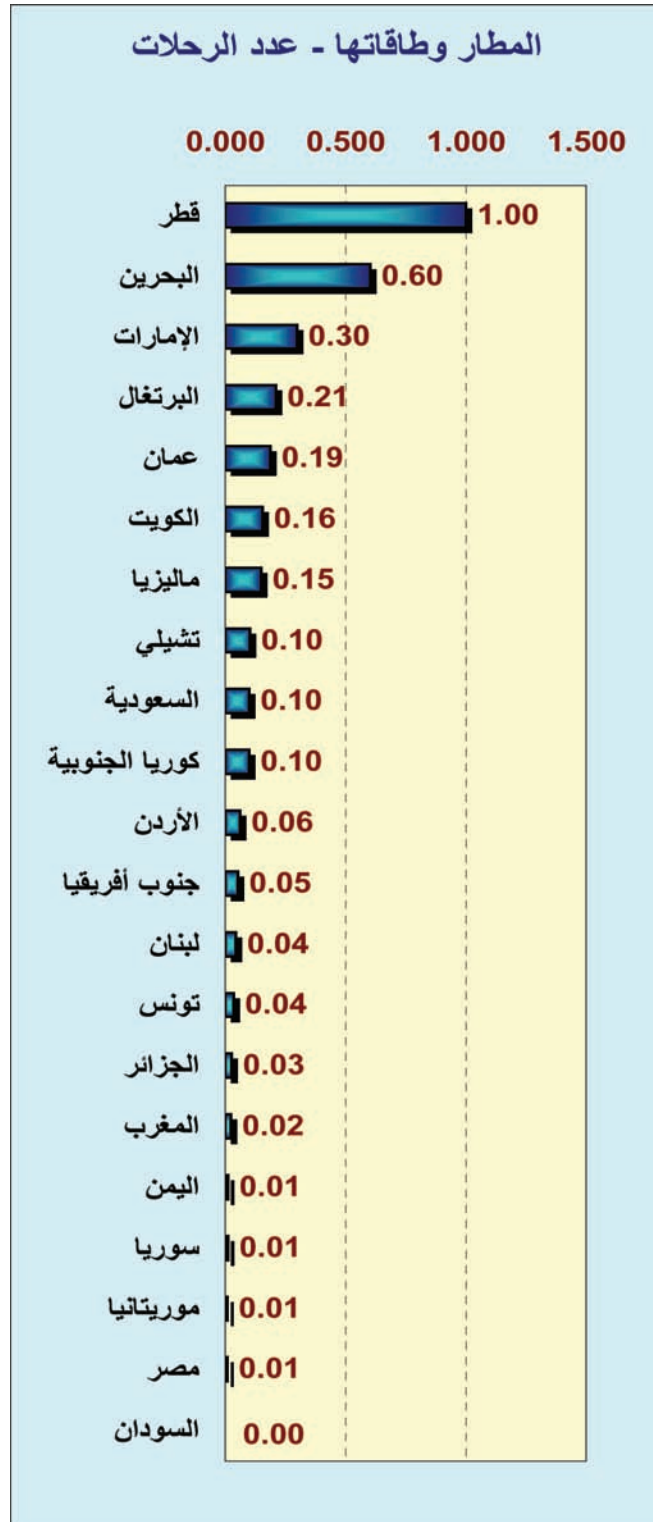
مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات



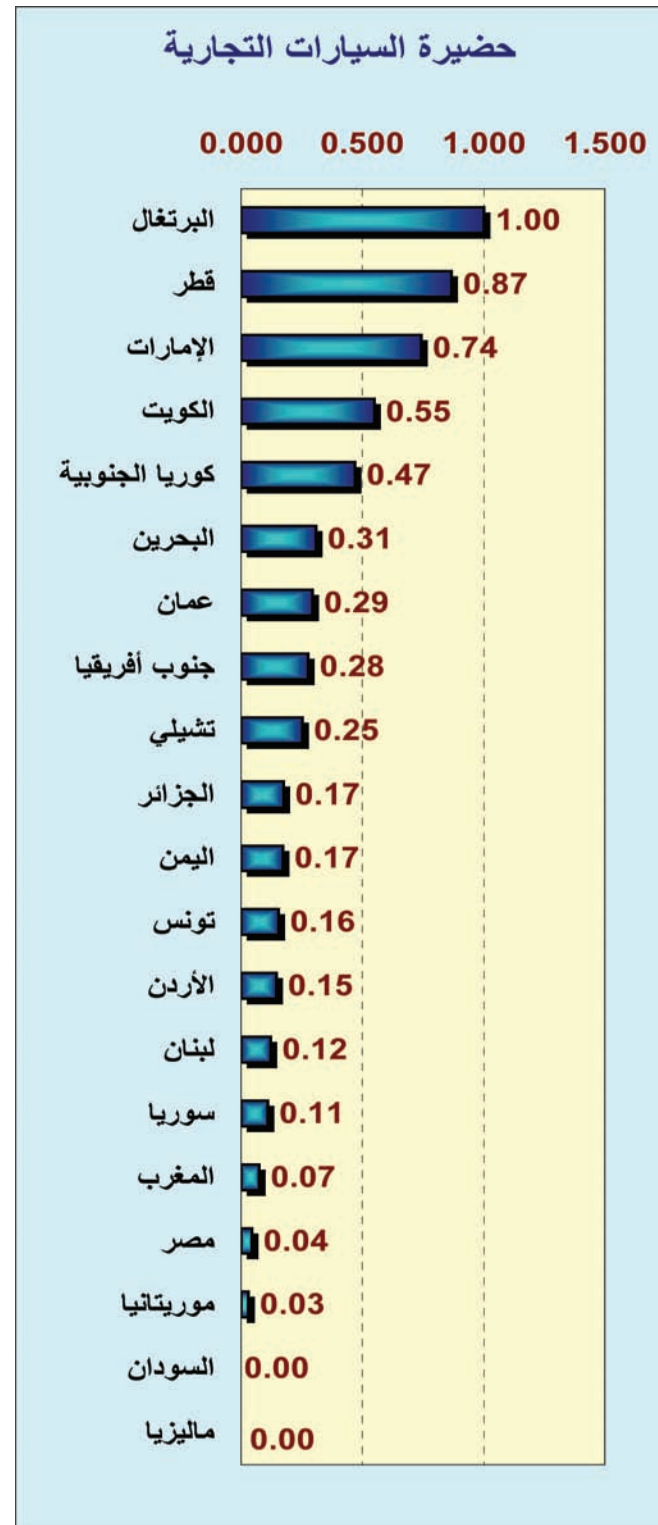
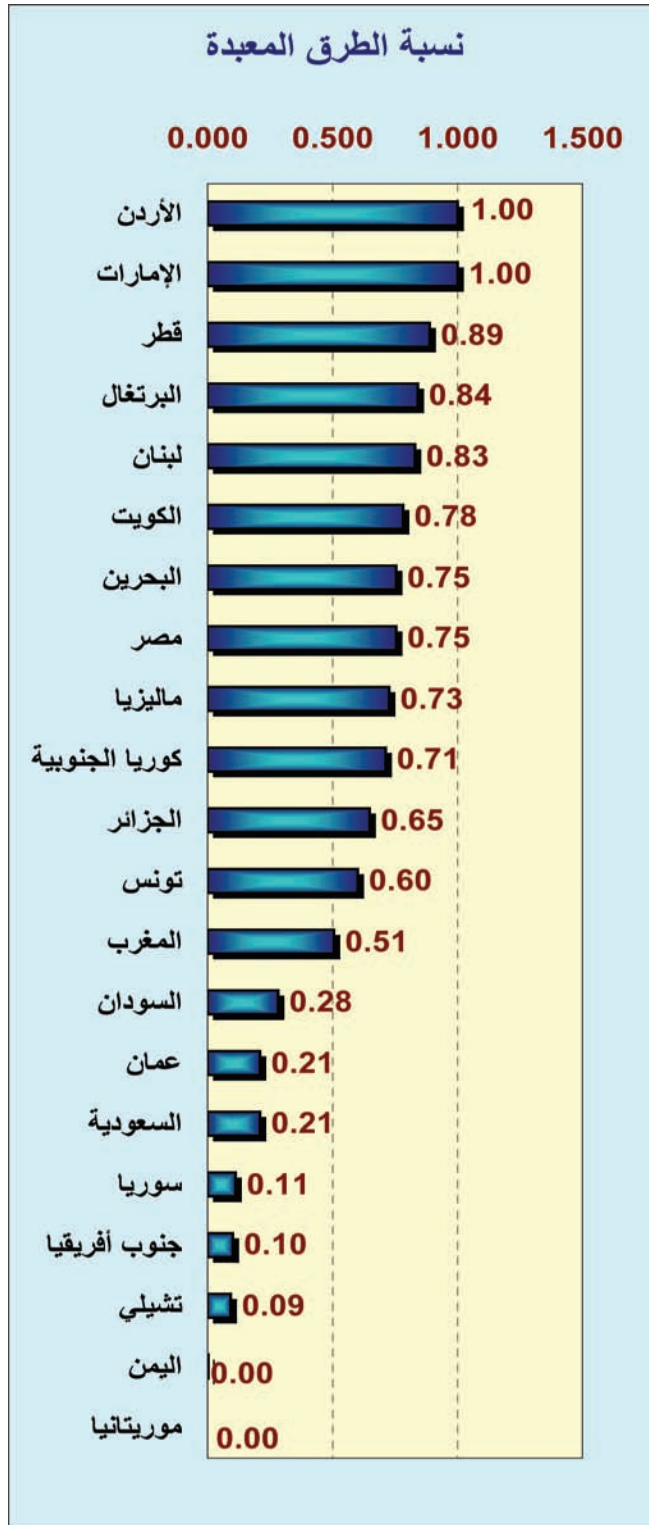
مؤشر البنية التحتية الأساسية



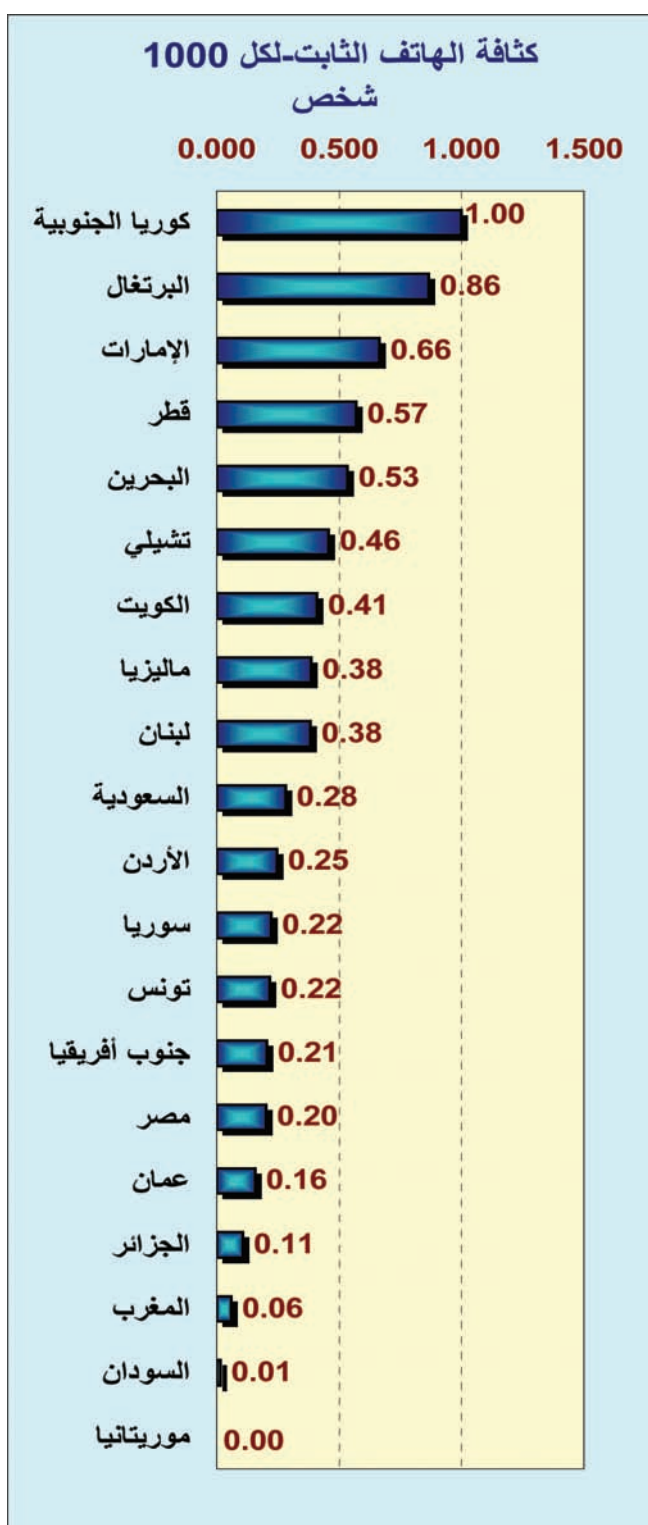
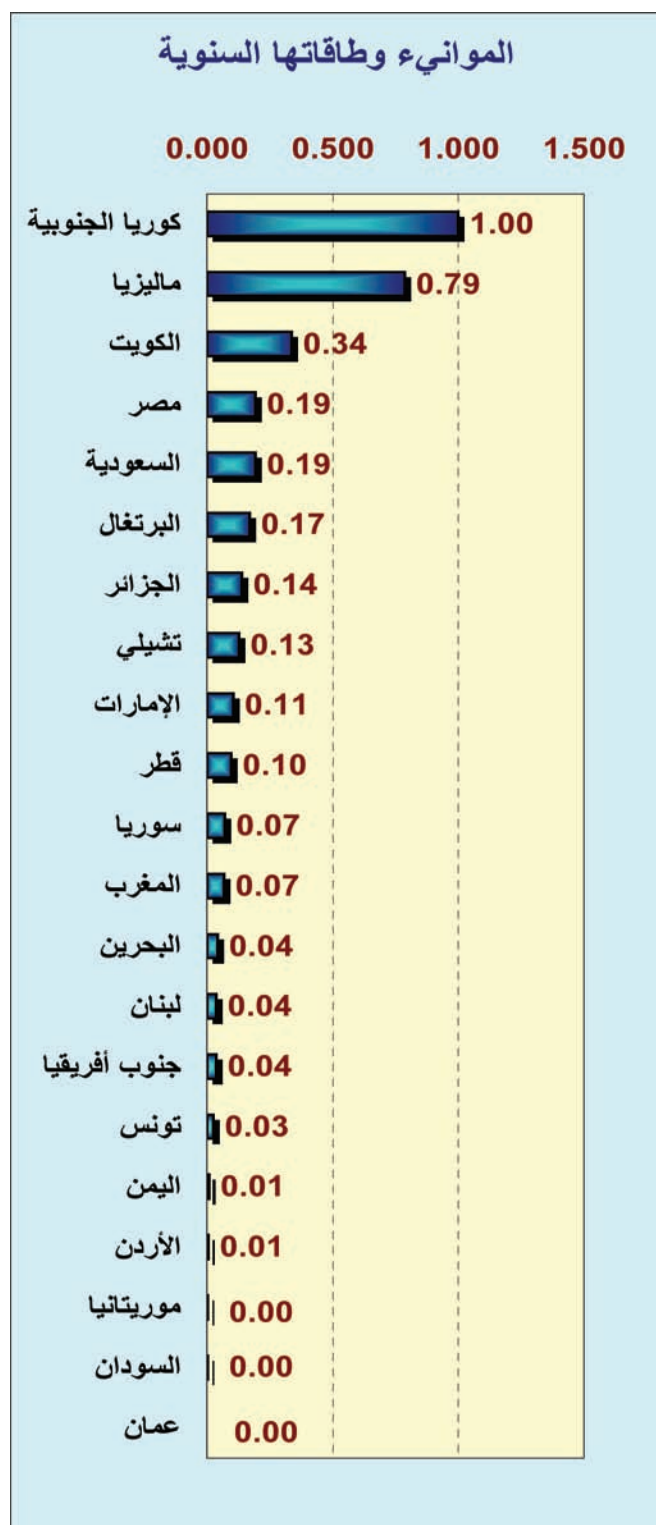
مؤشر البنية التحتية الأساسية



مؤشر البنية التحتية الأساسية

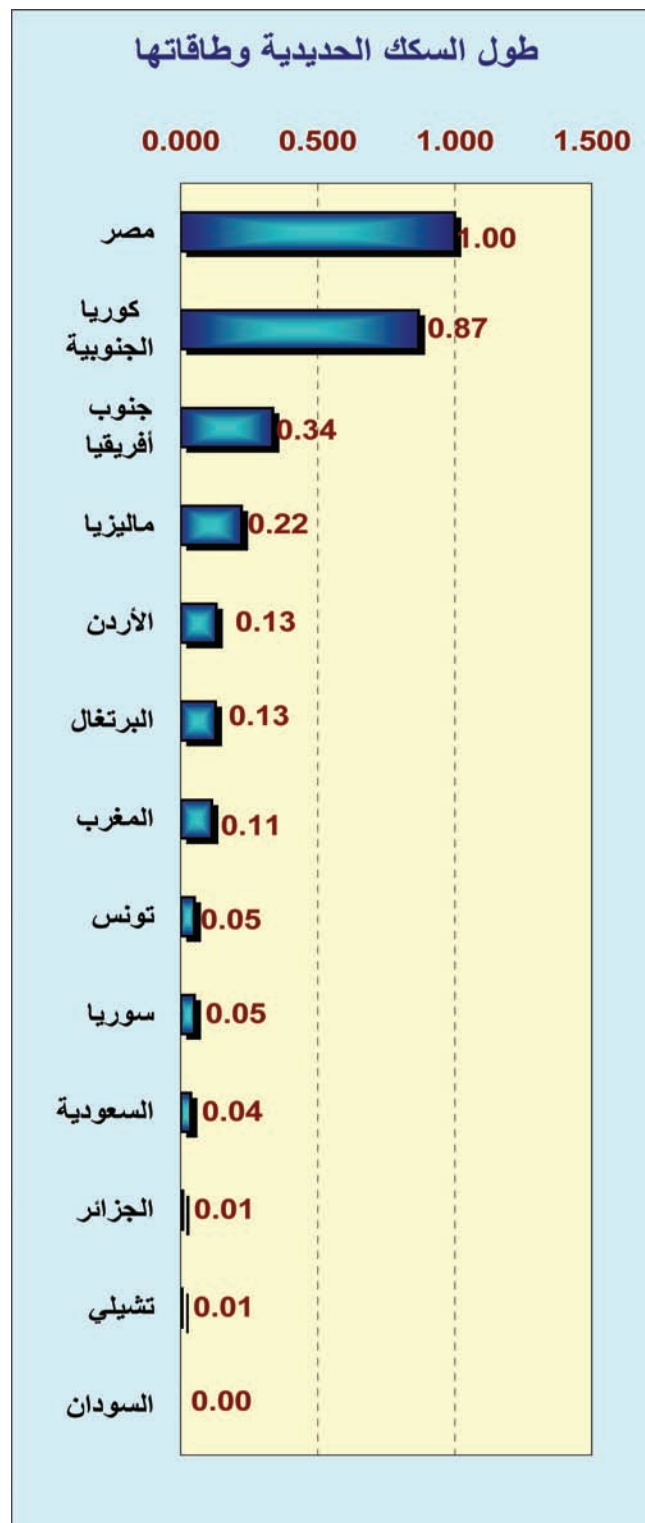


مؤشر البنية التحتية الأساسية

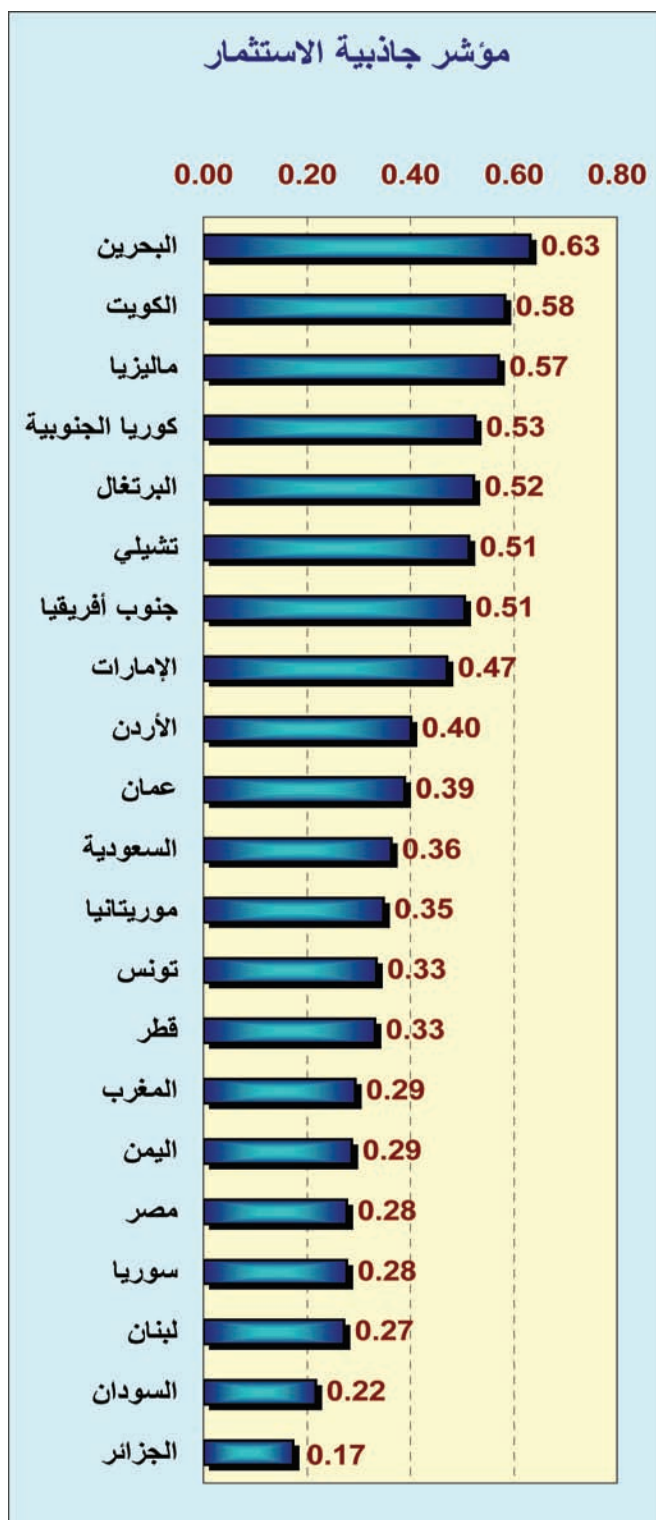
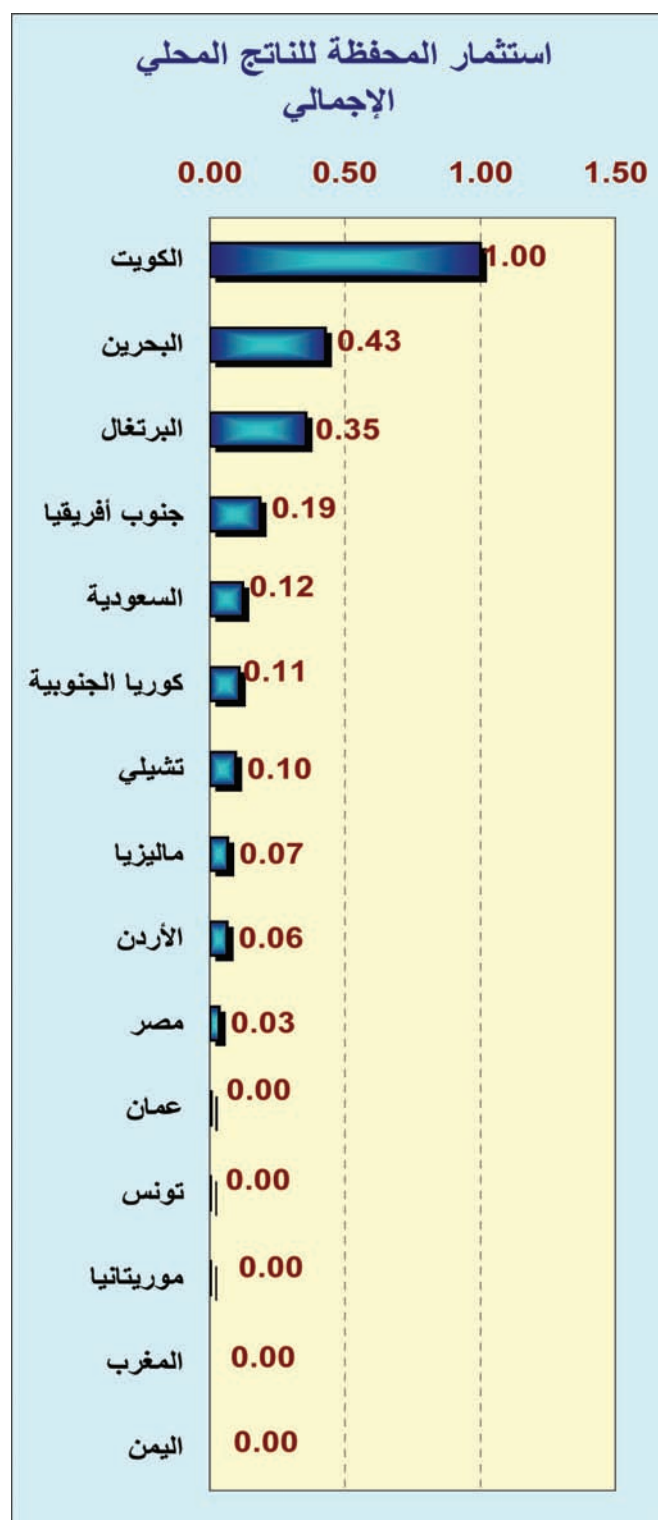




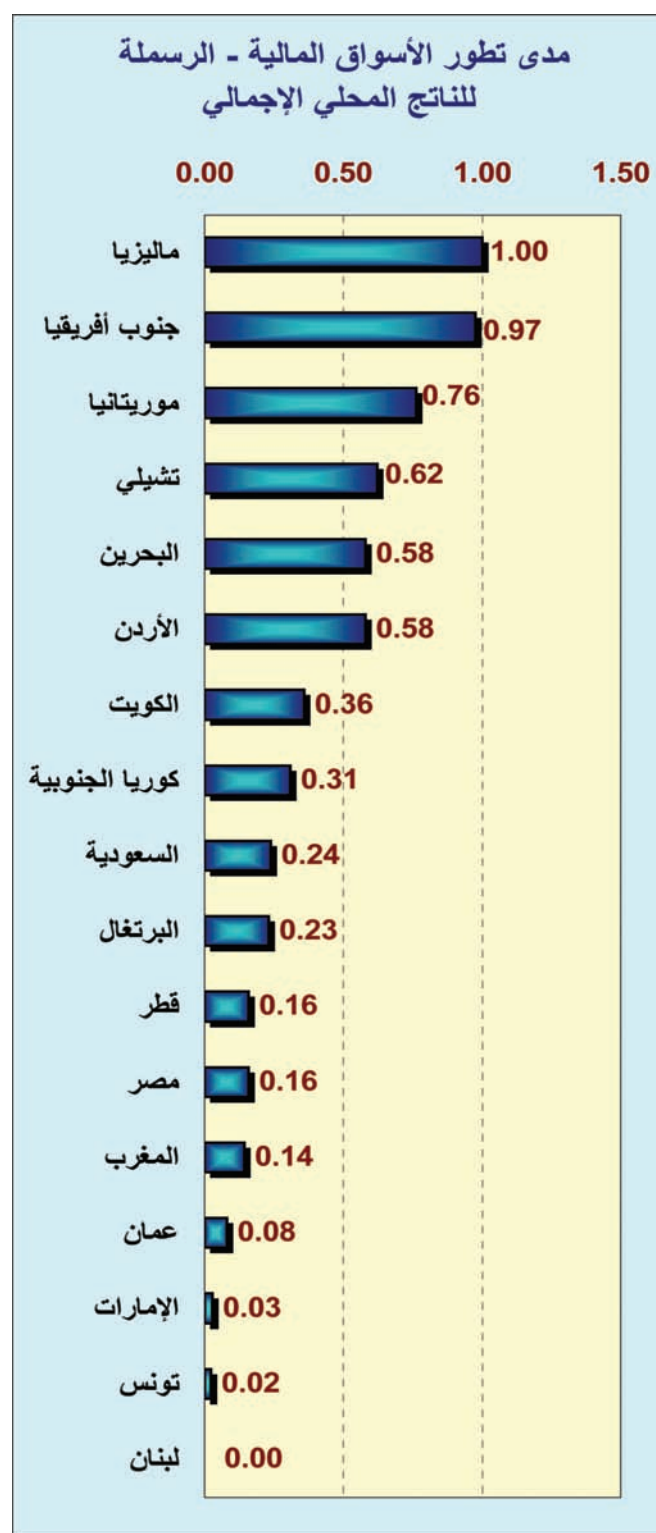
مؤشر البنية التحتية الأساسية



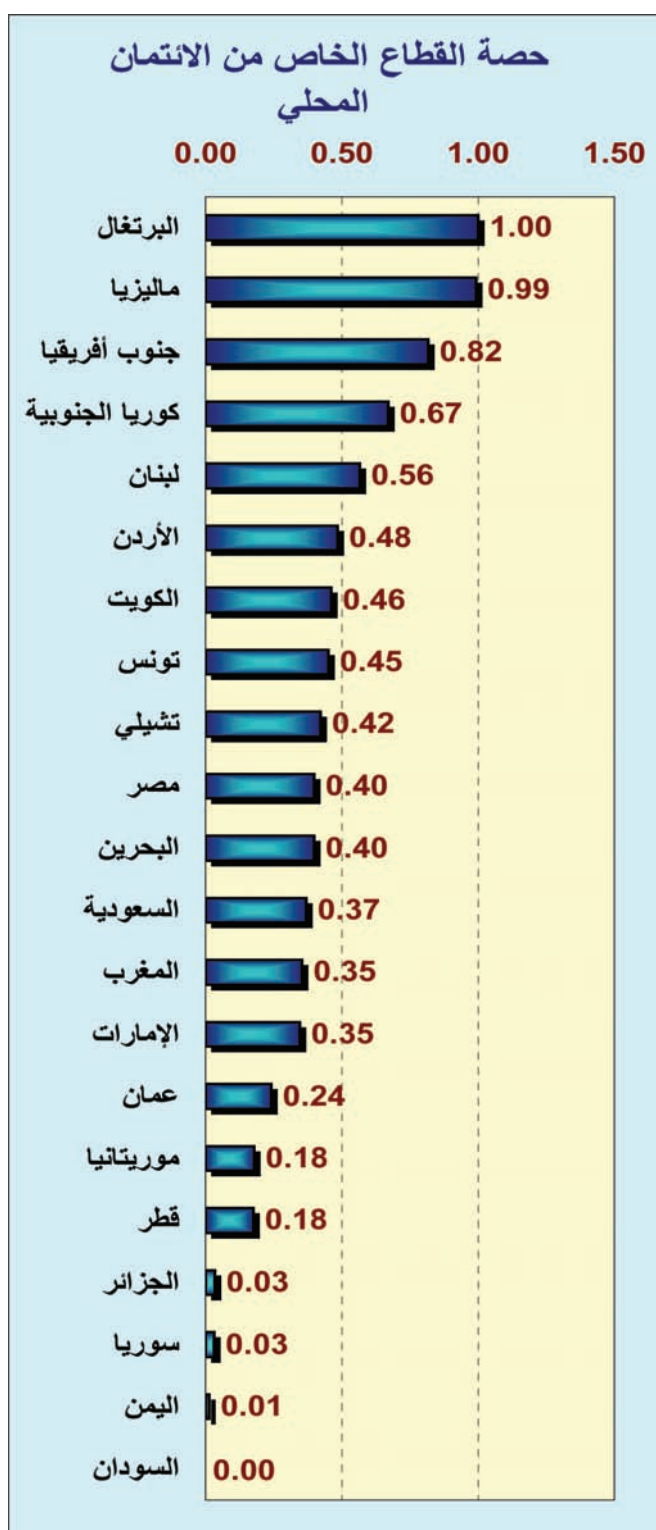
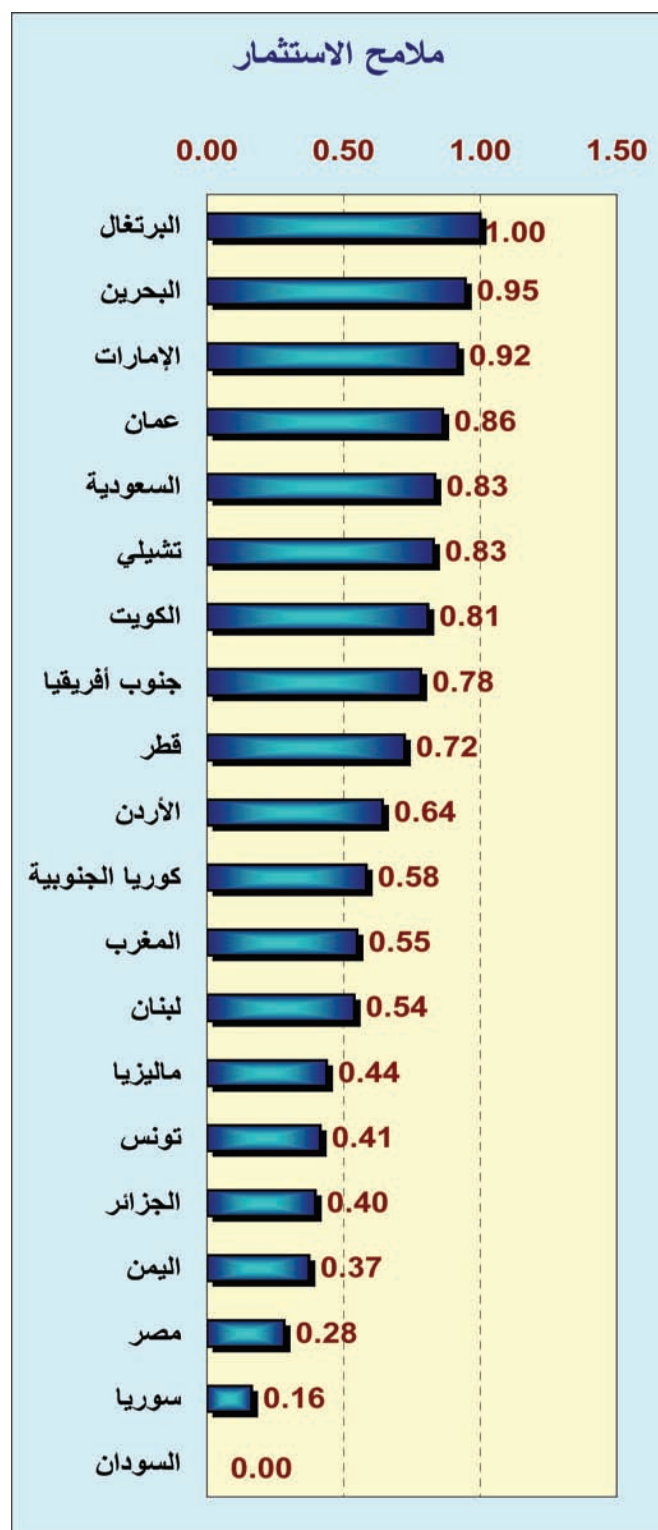
مؤشر جاذبية الاستثمار



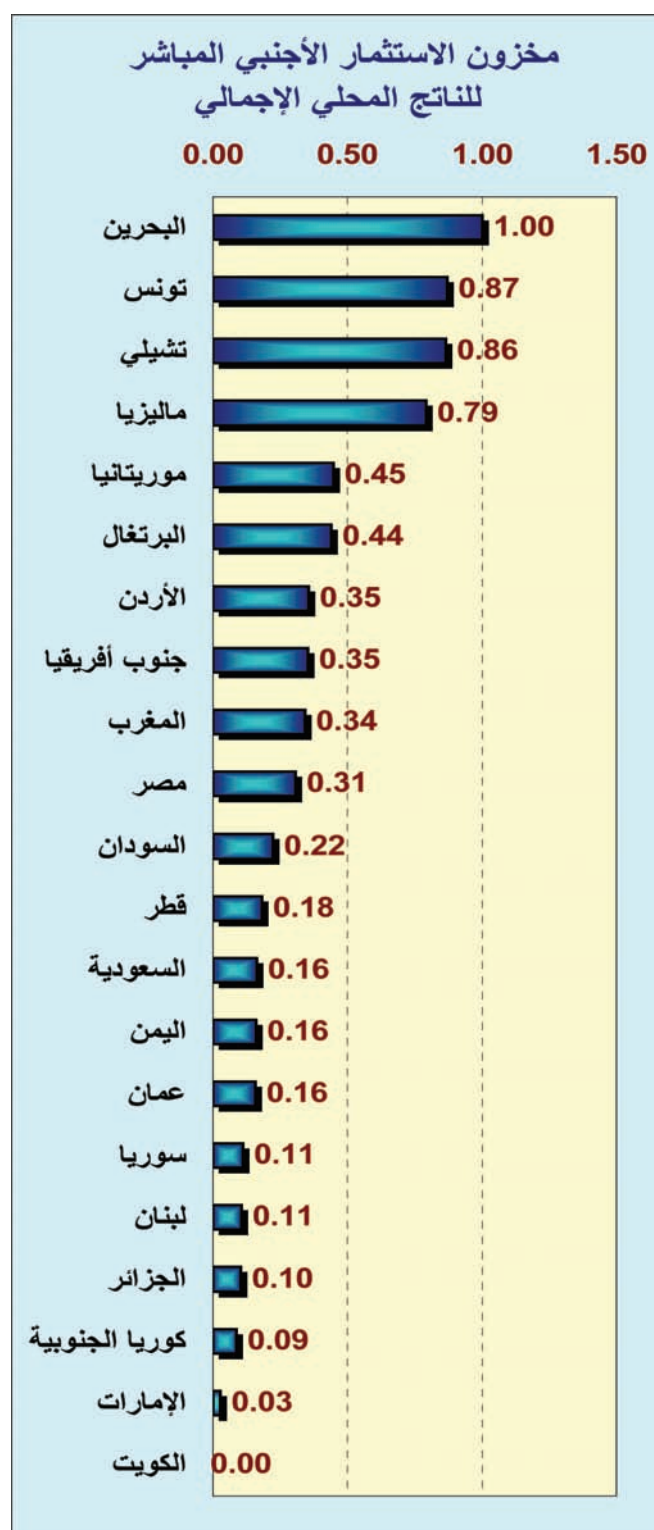
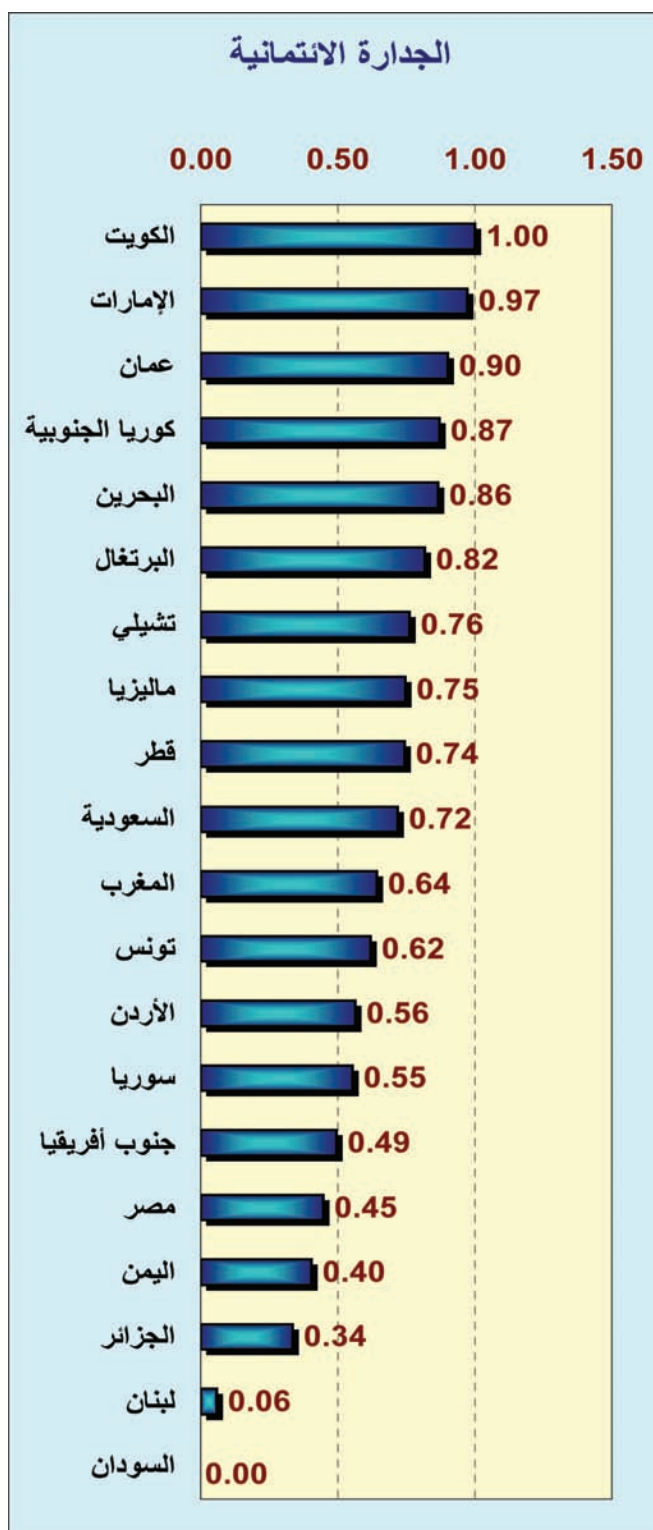
مؤشر جاذبية الاستثمار



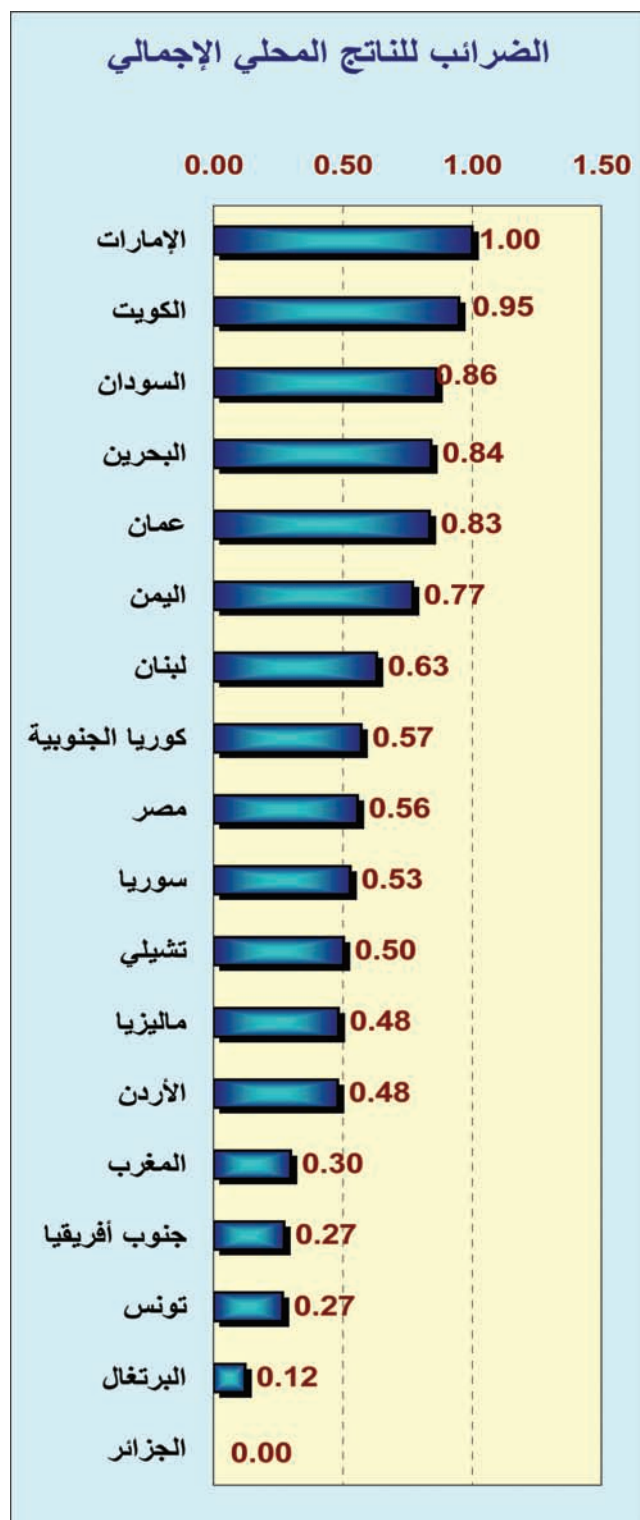
مؤشر جاذبية الاستثمار



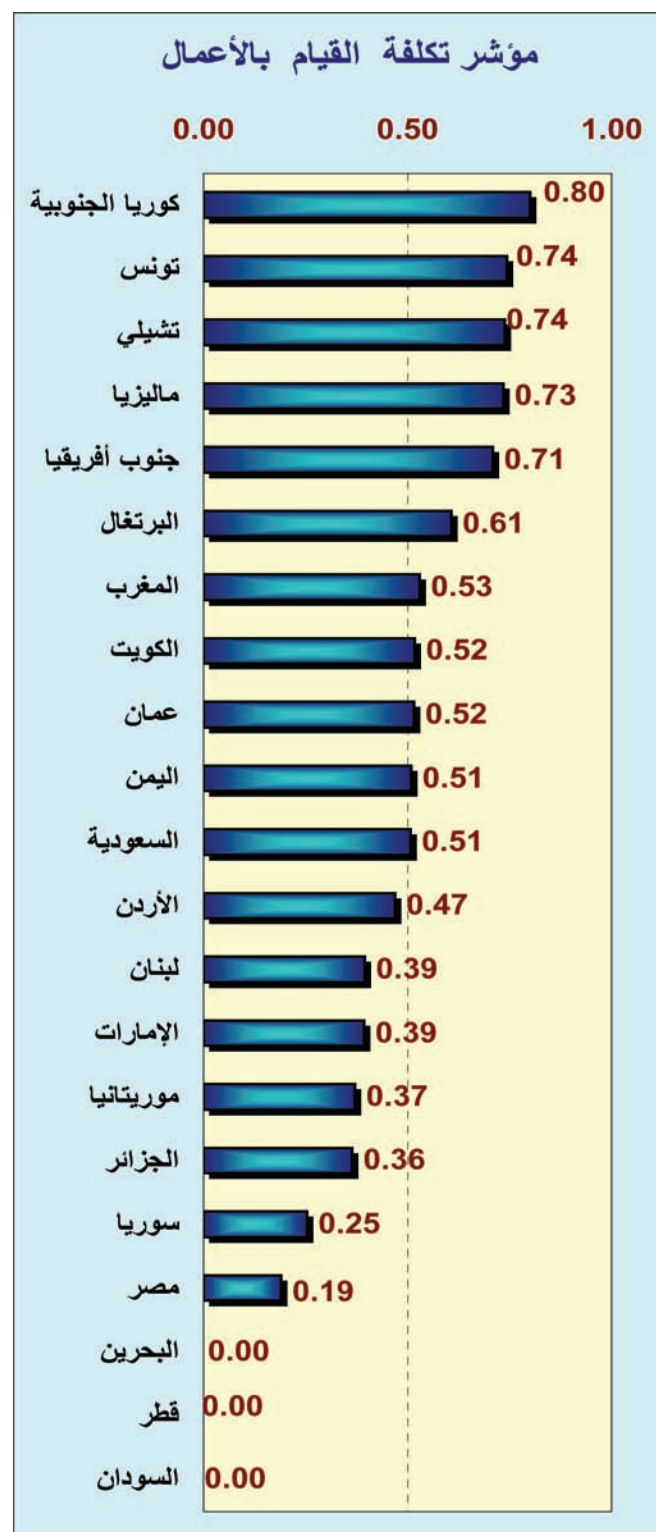
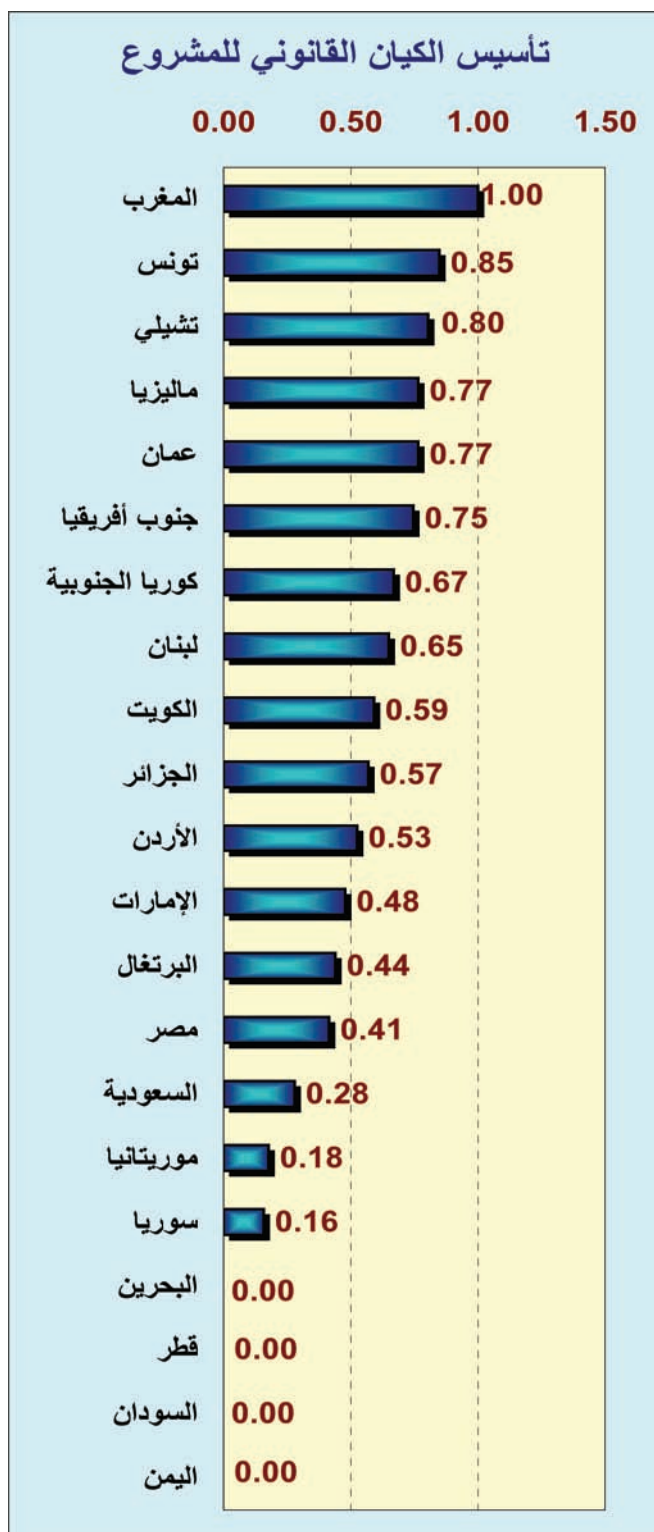
مؤشر جاذبية الاستثمار



مؤشر جاذبية الاستثمار

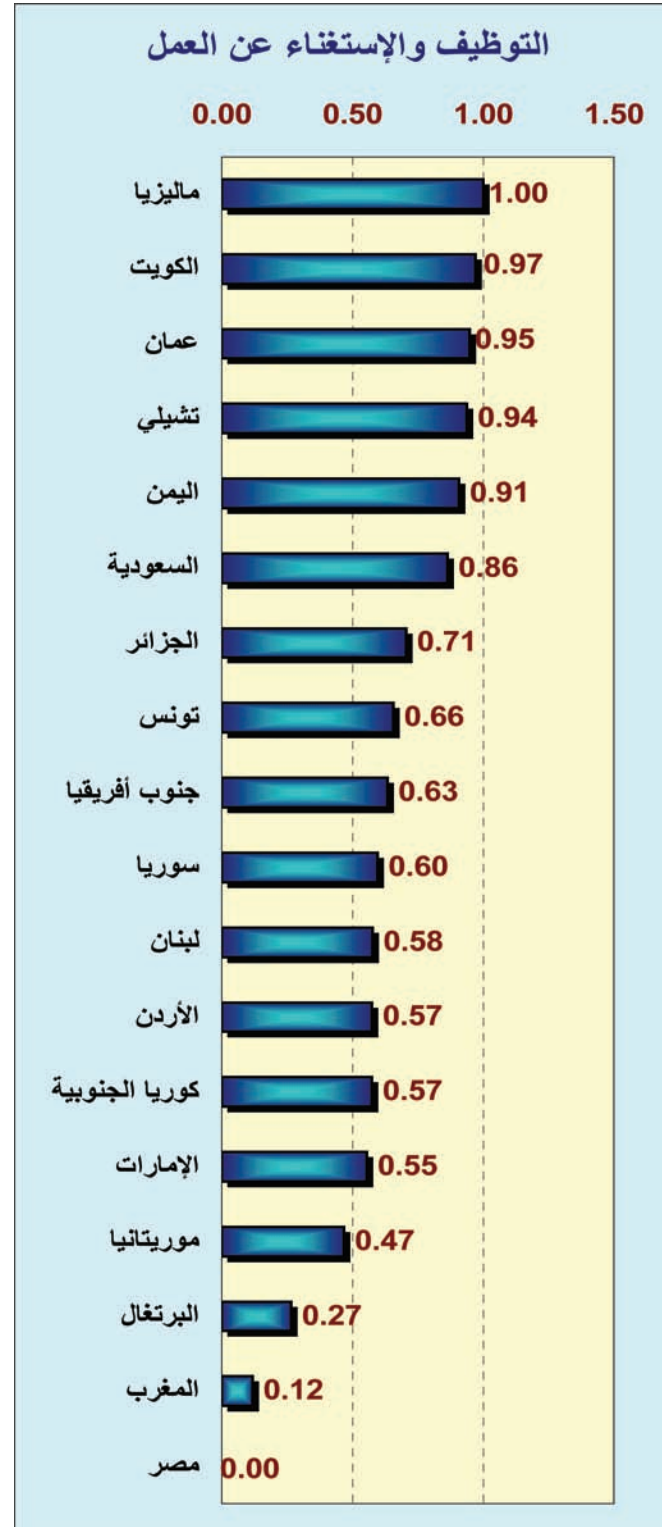


مؤشر تكلفة الأعمال

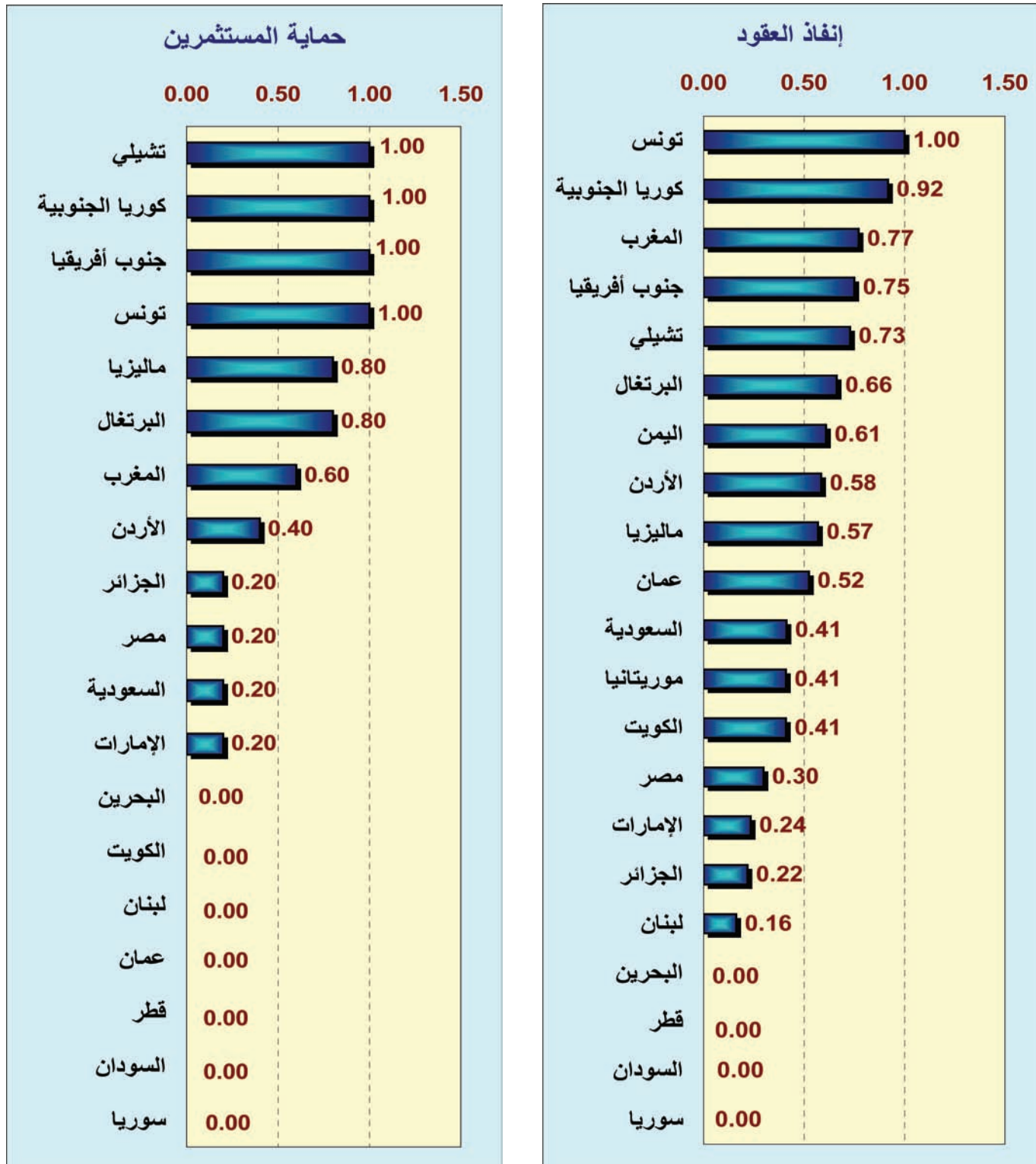




مؤشر تكلفة الأعمال

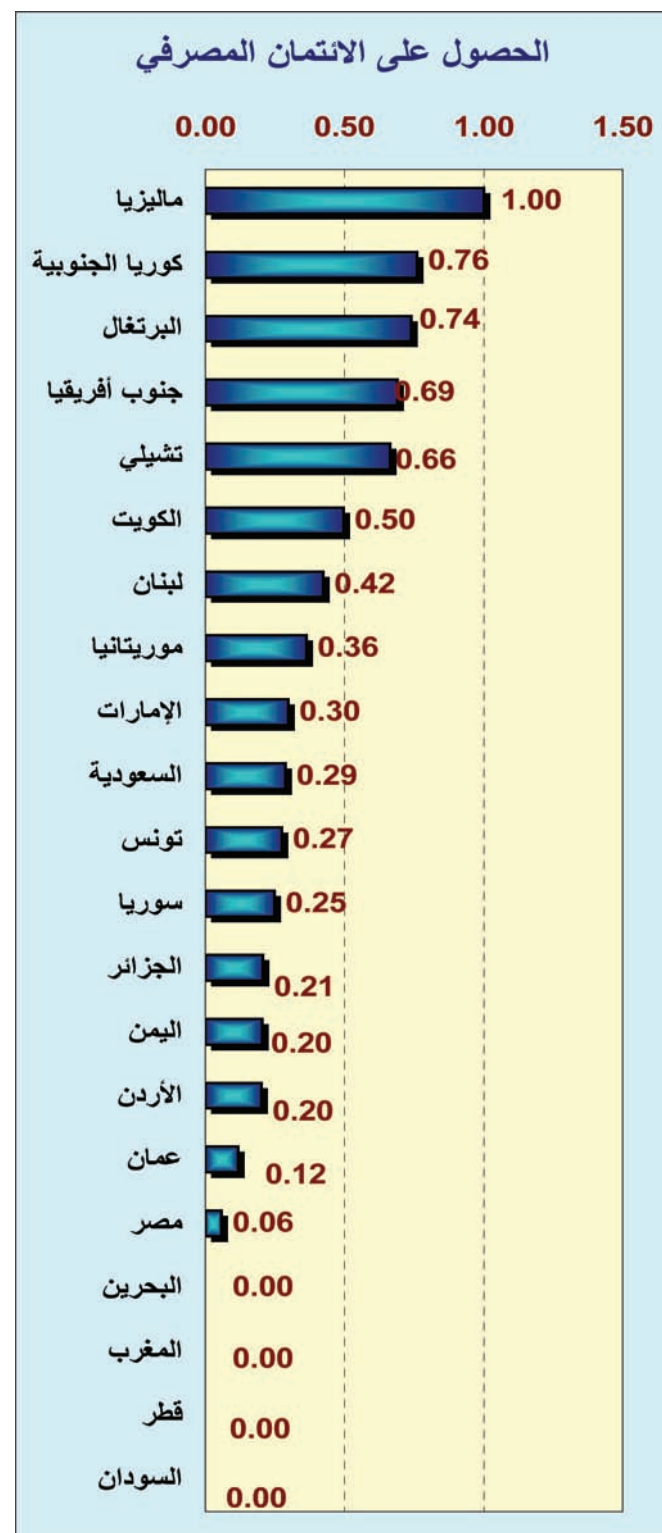
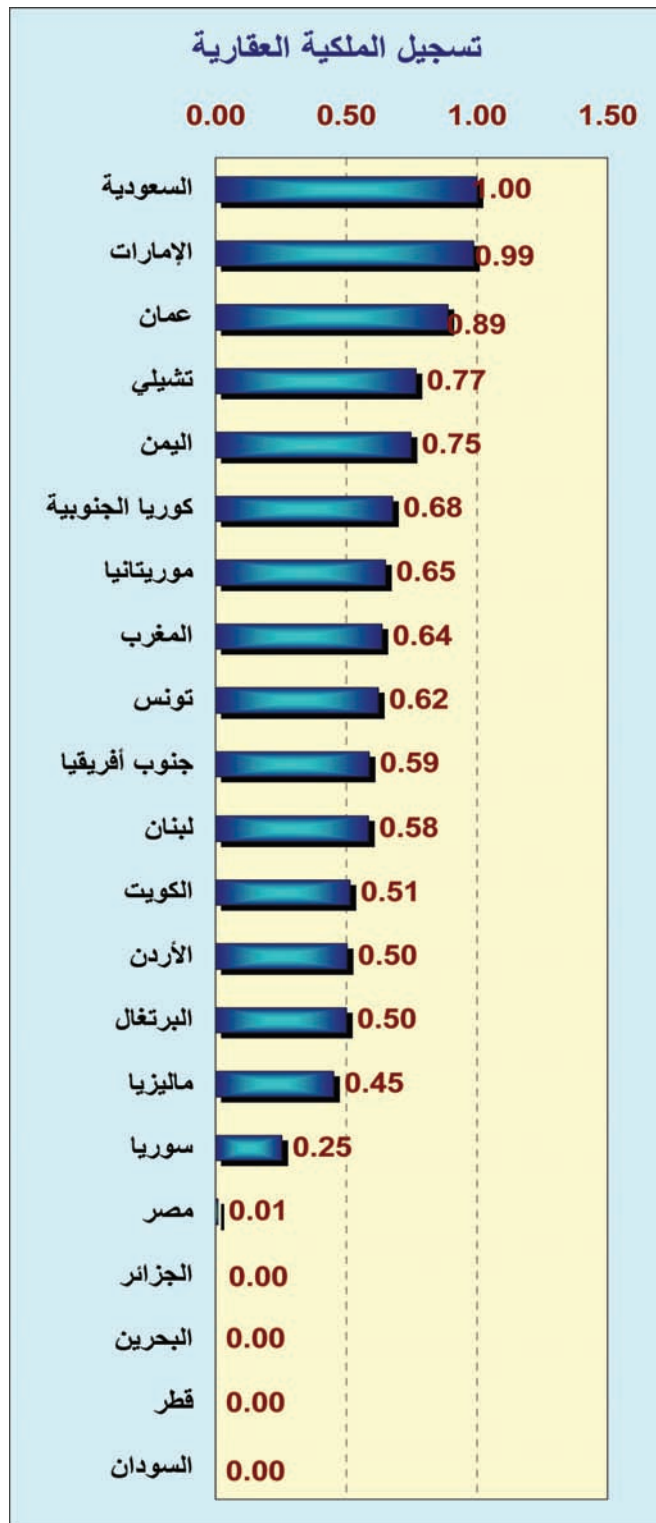


مؤشر تكلفة الأعمال

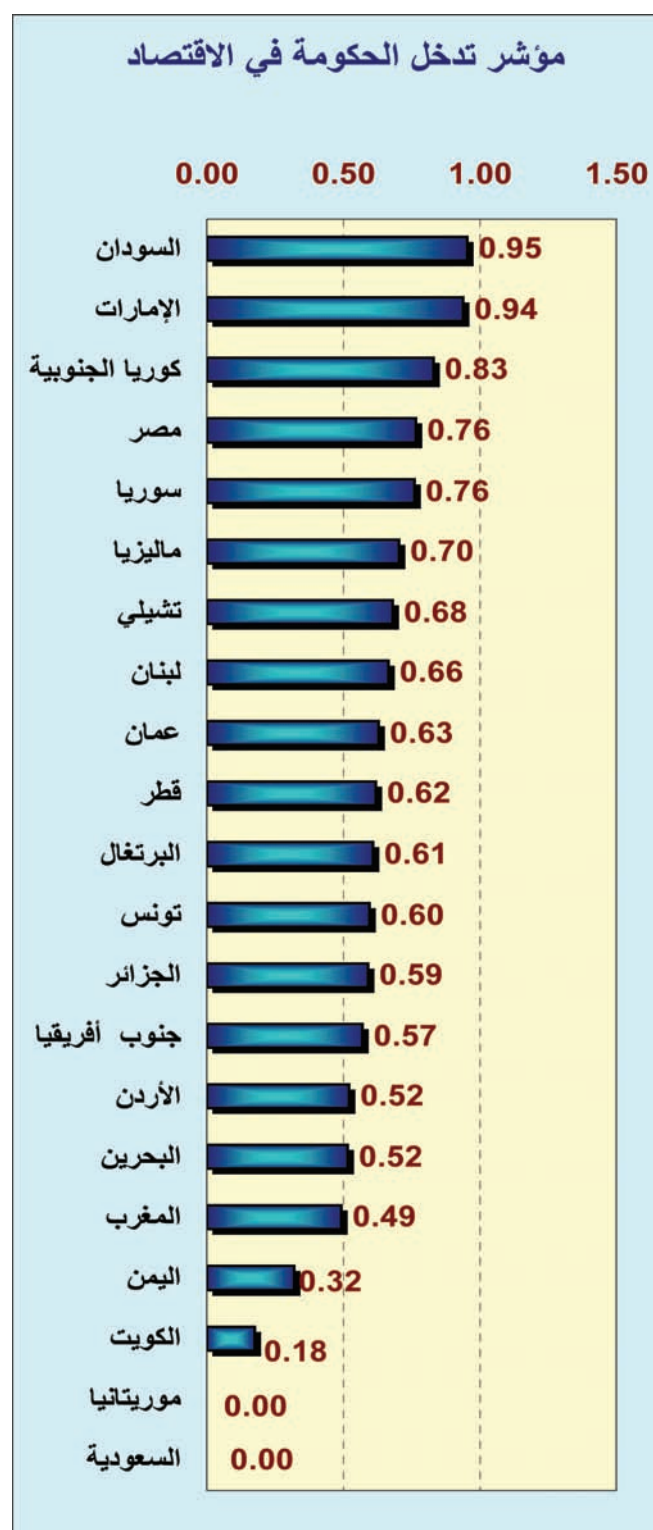
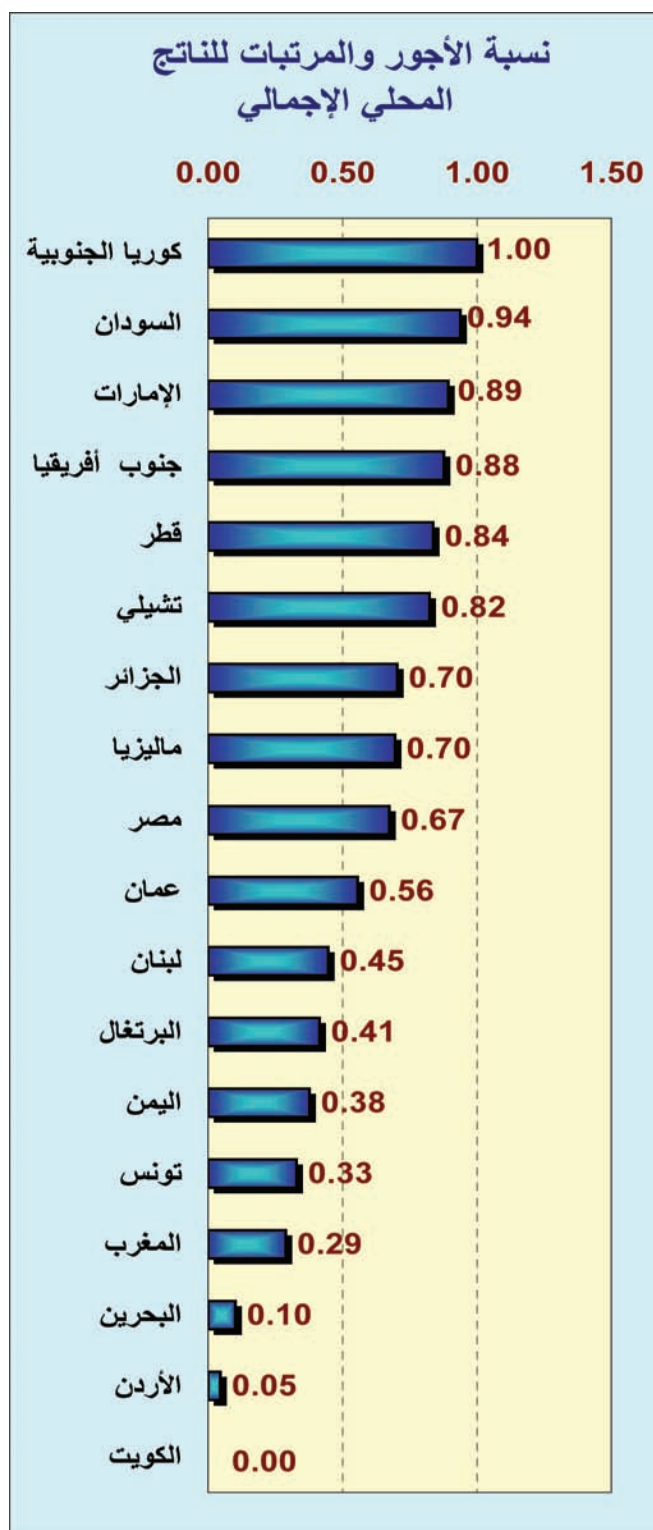




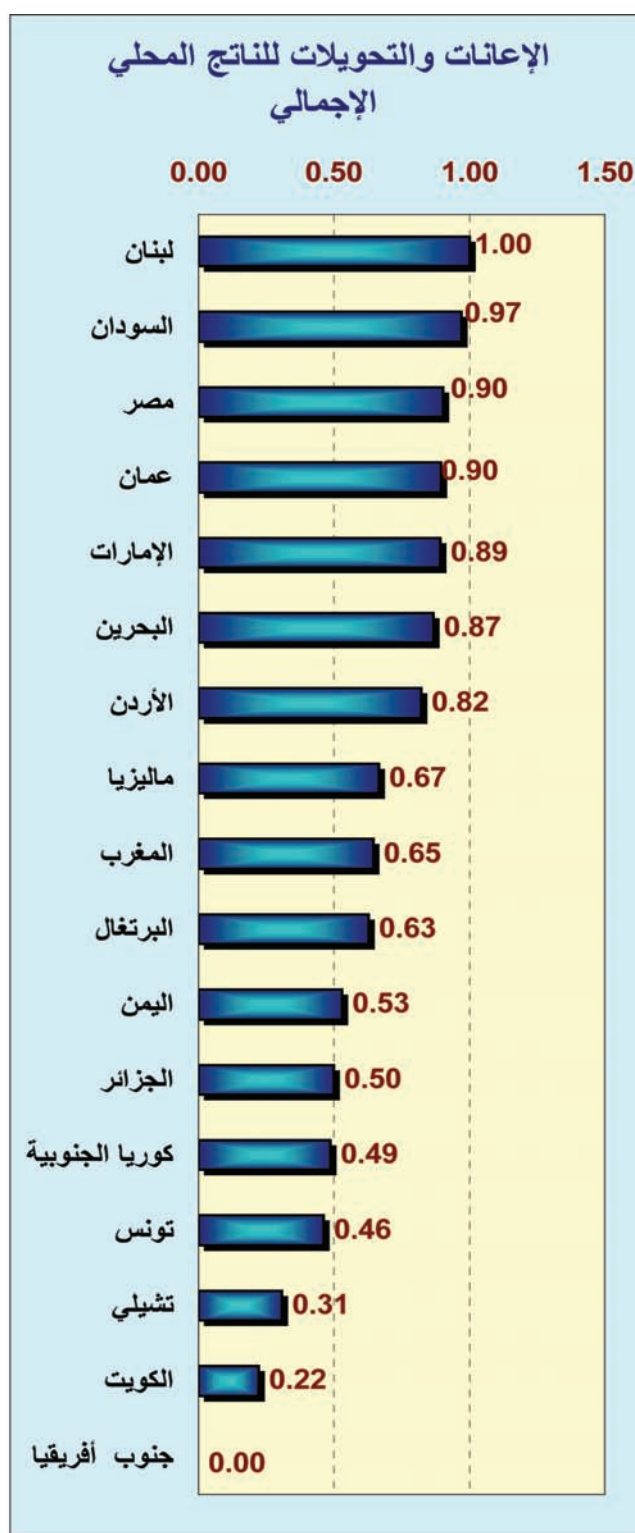
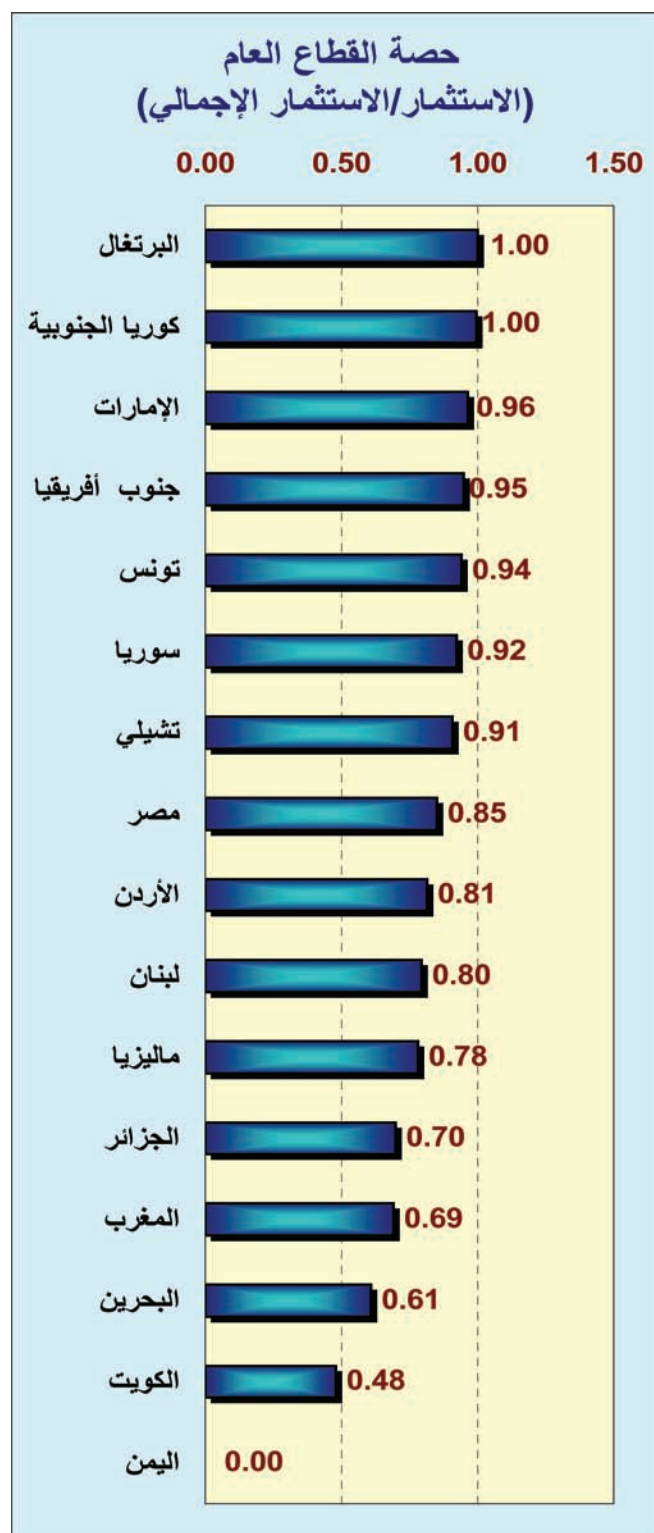
مؤشر تكلفة الأعمال



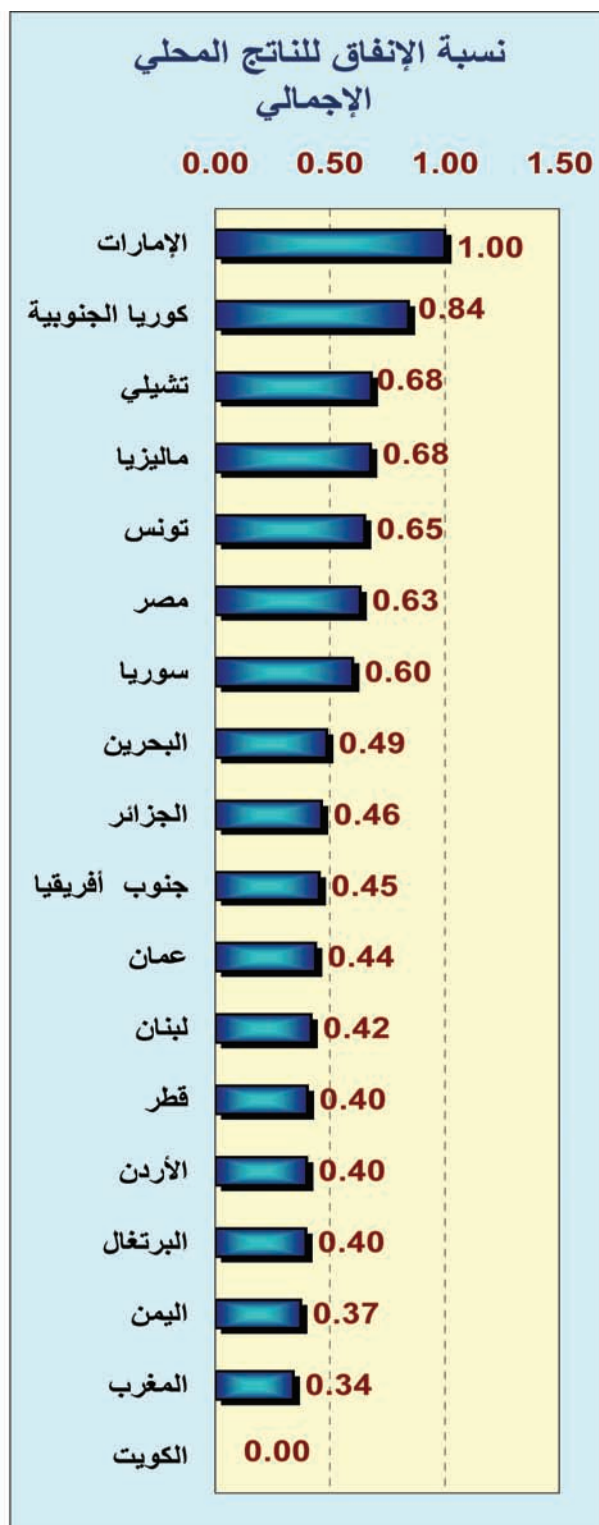
مؤشر تدخل الحكومة



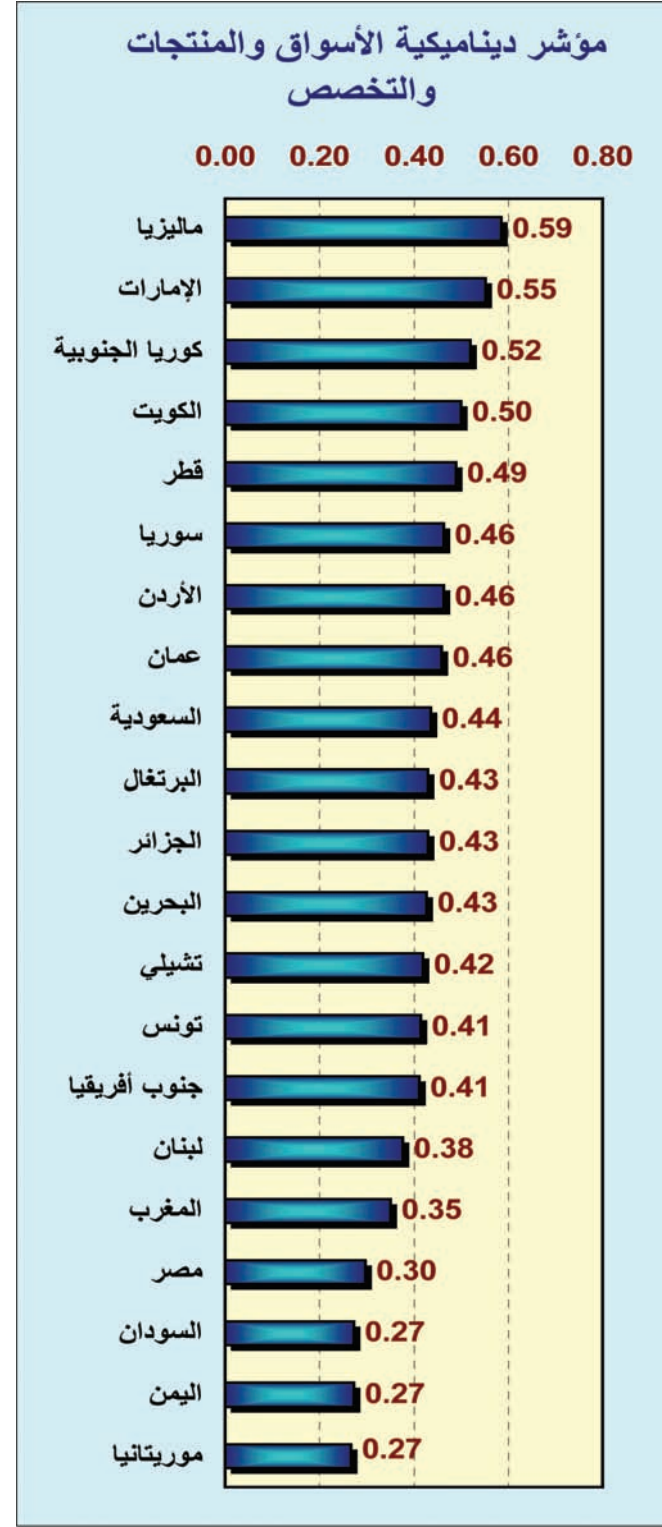
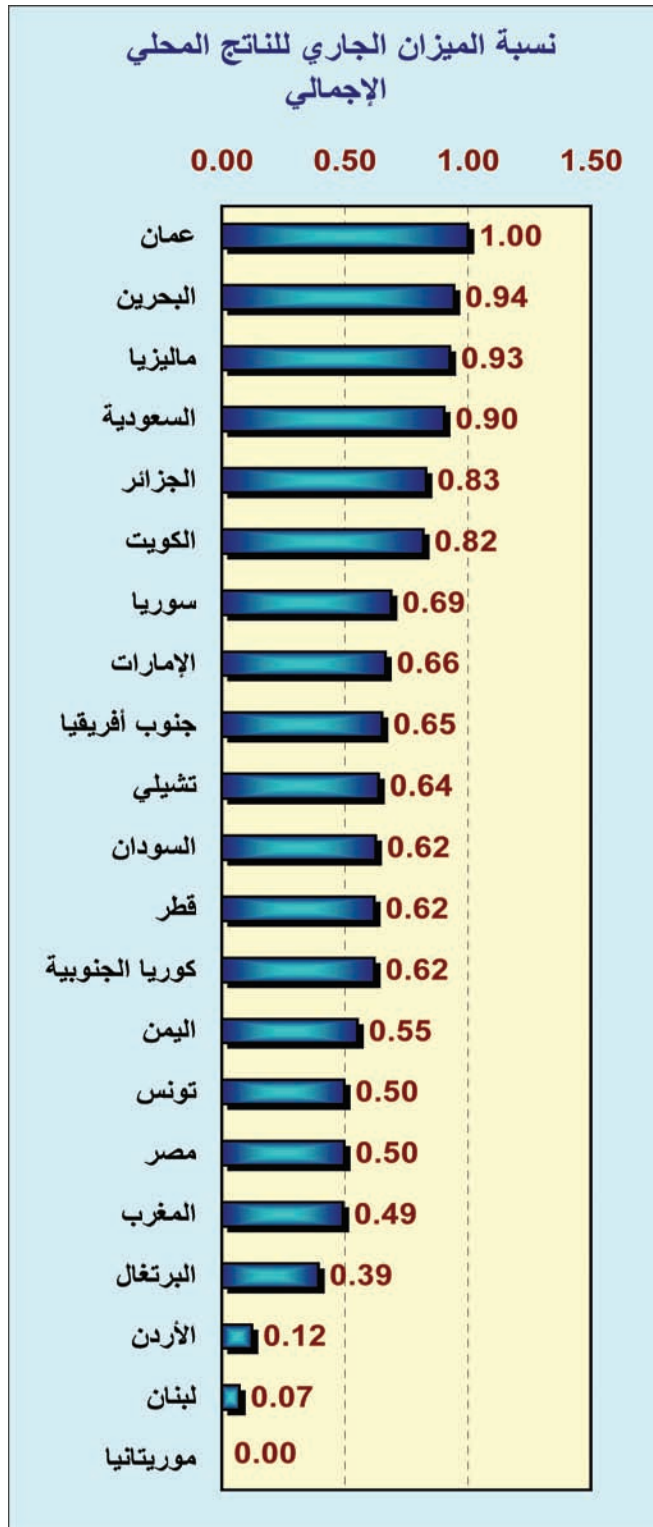
مؤشر تدخل الحكومة



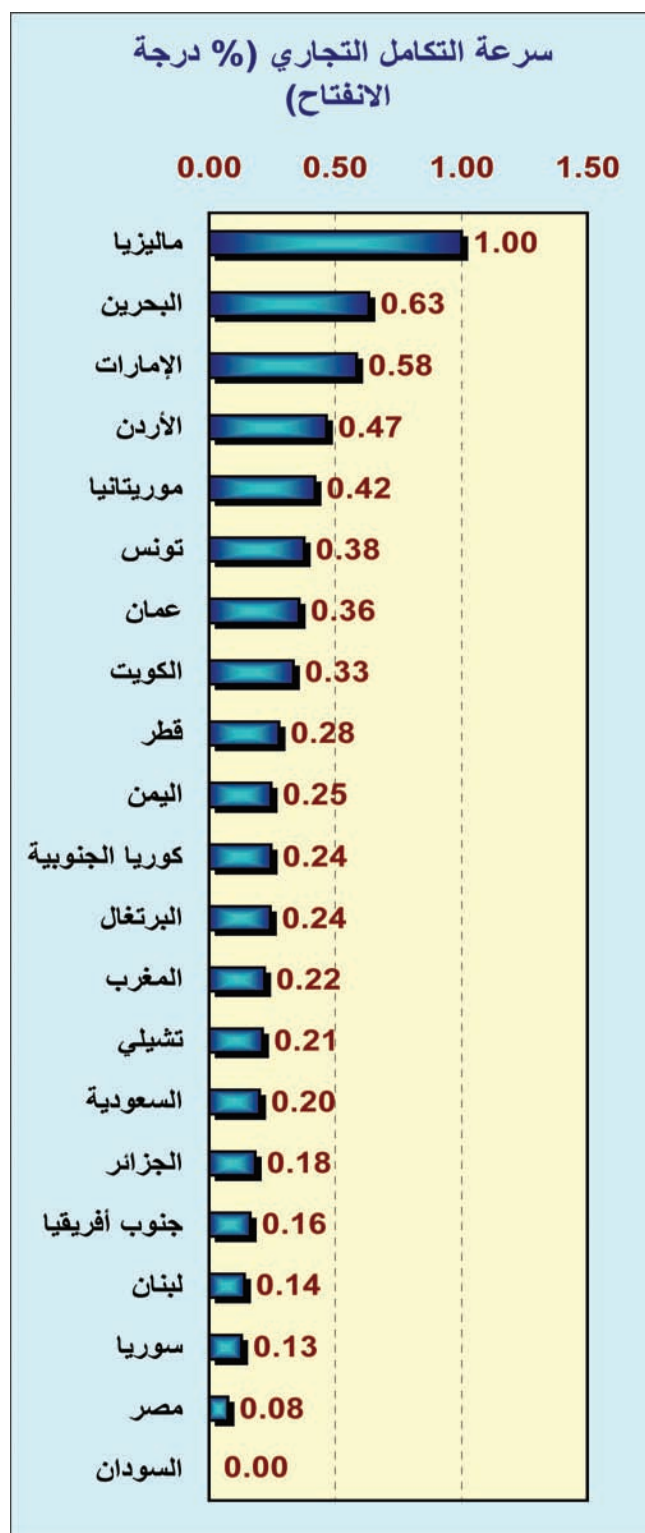
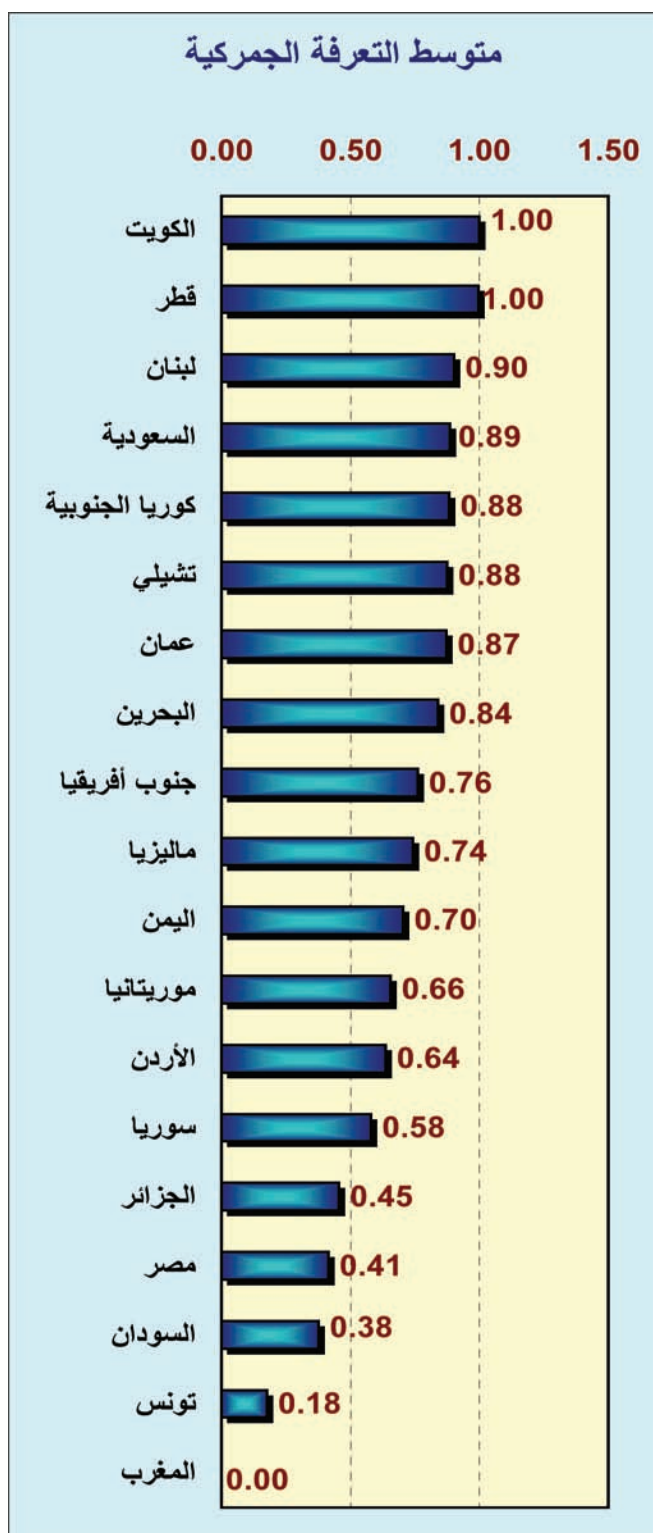
مؤشر تدخل الحكومة



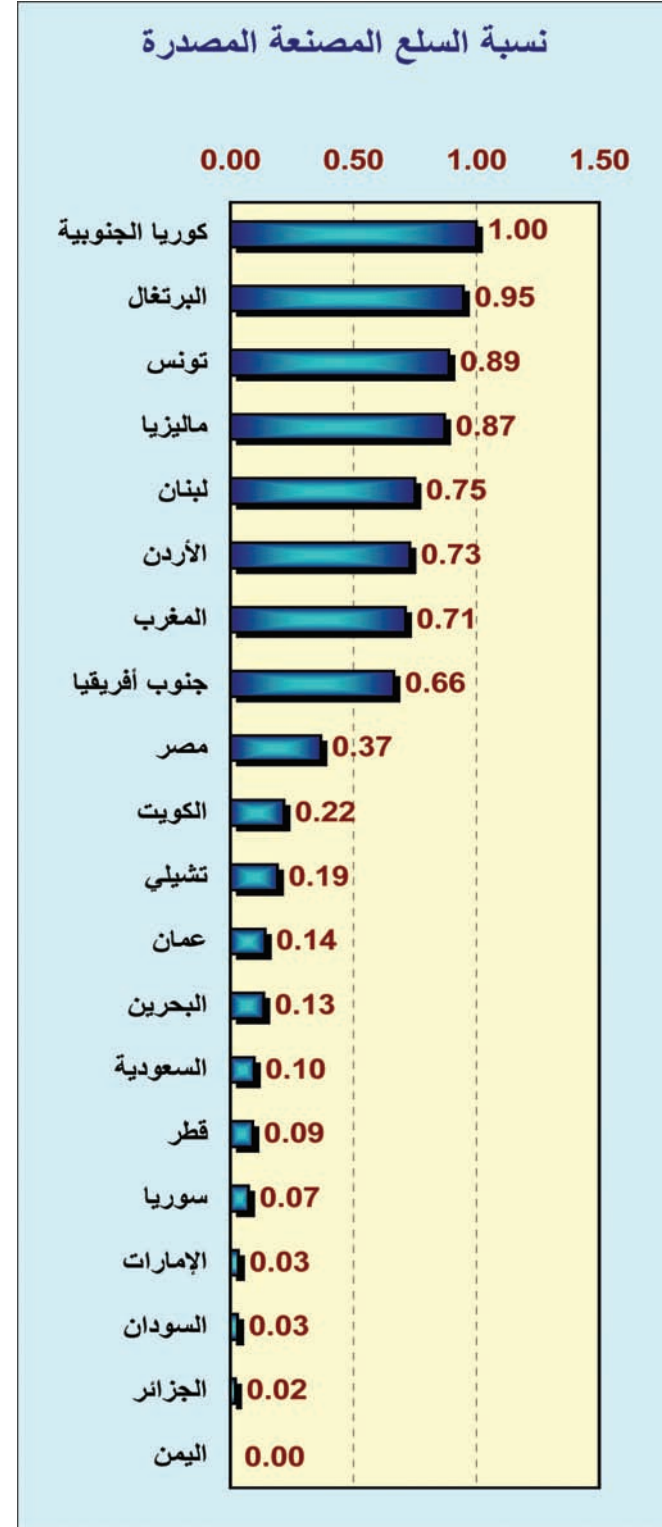
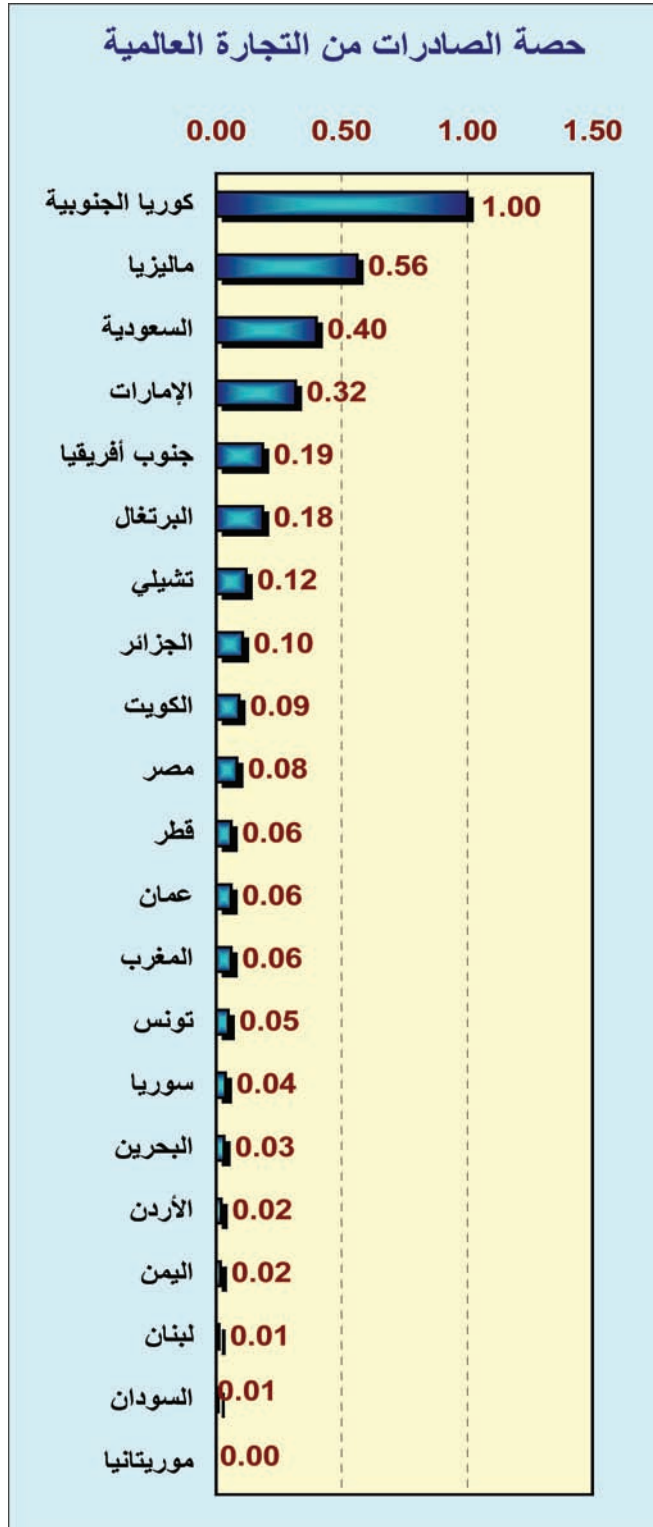
مؤشر ديناميكية الأسواق



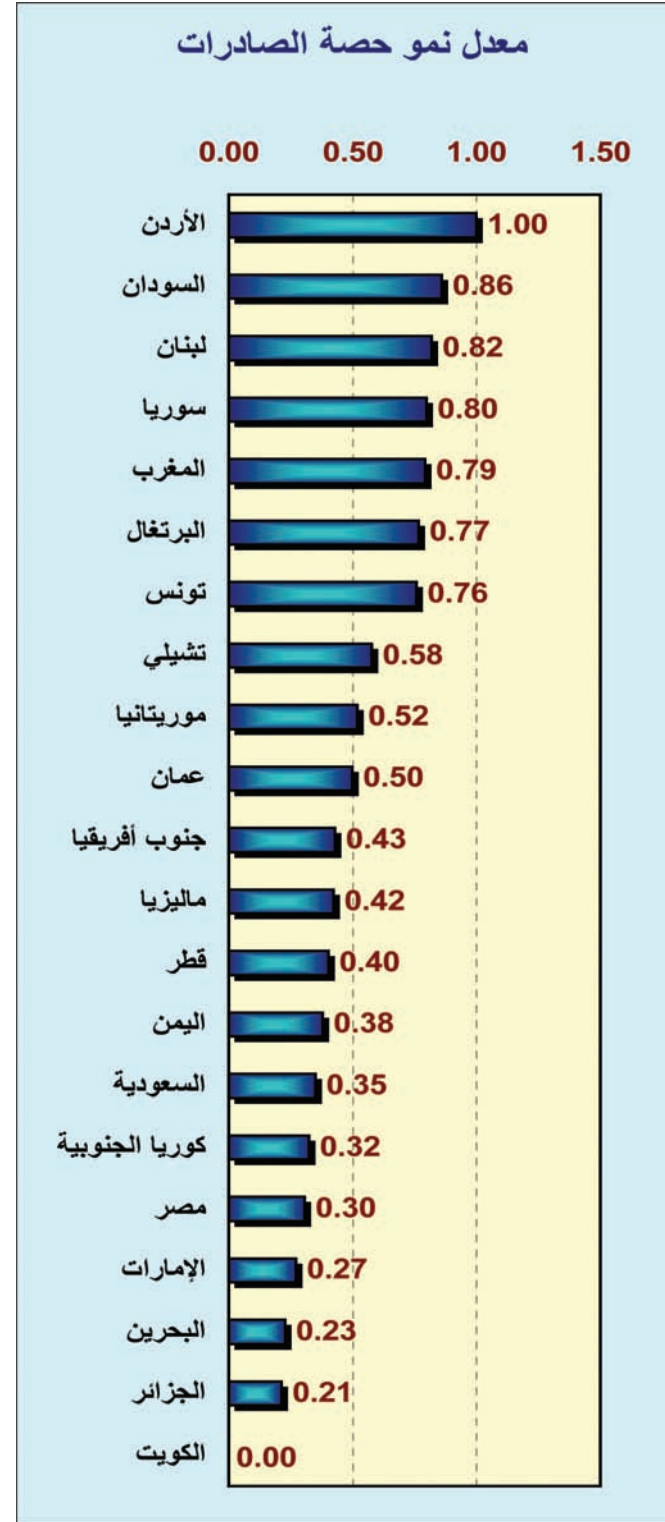
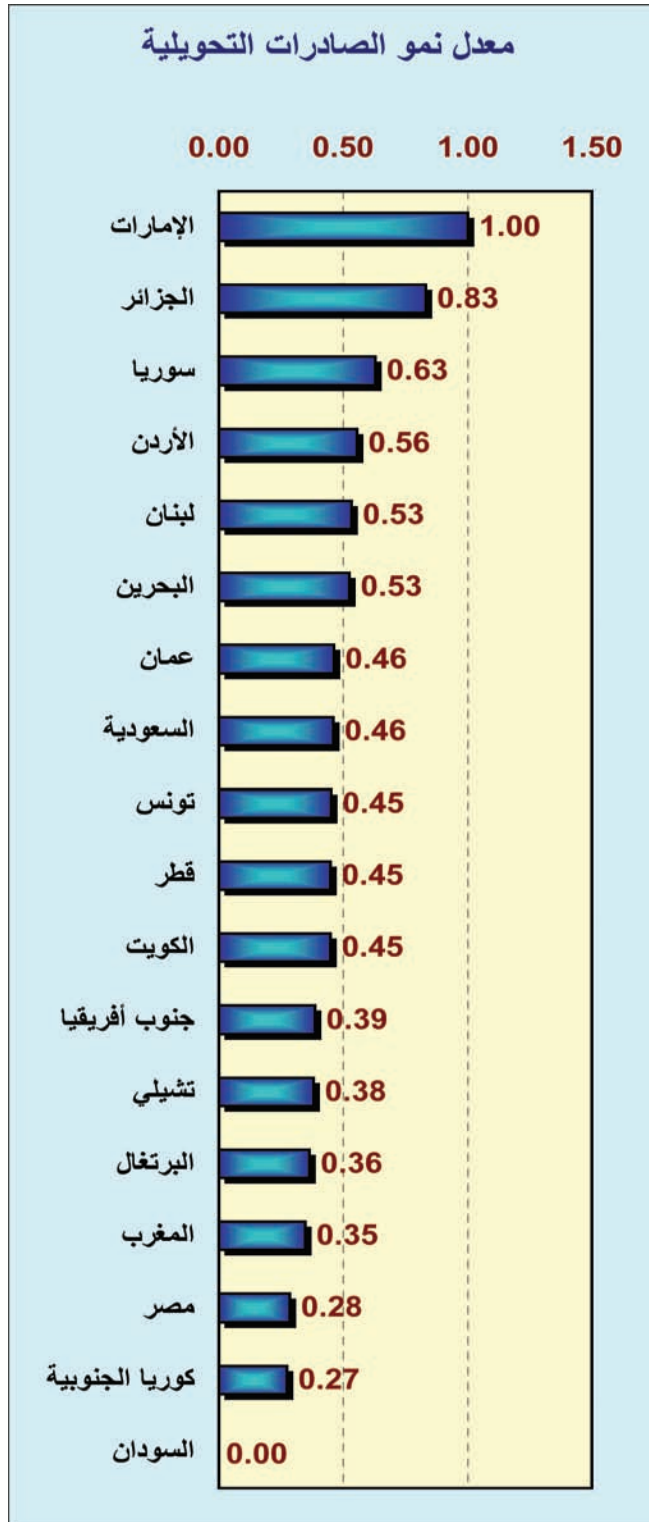
مؤشر ديناميكية الأسواق



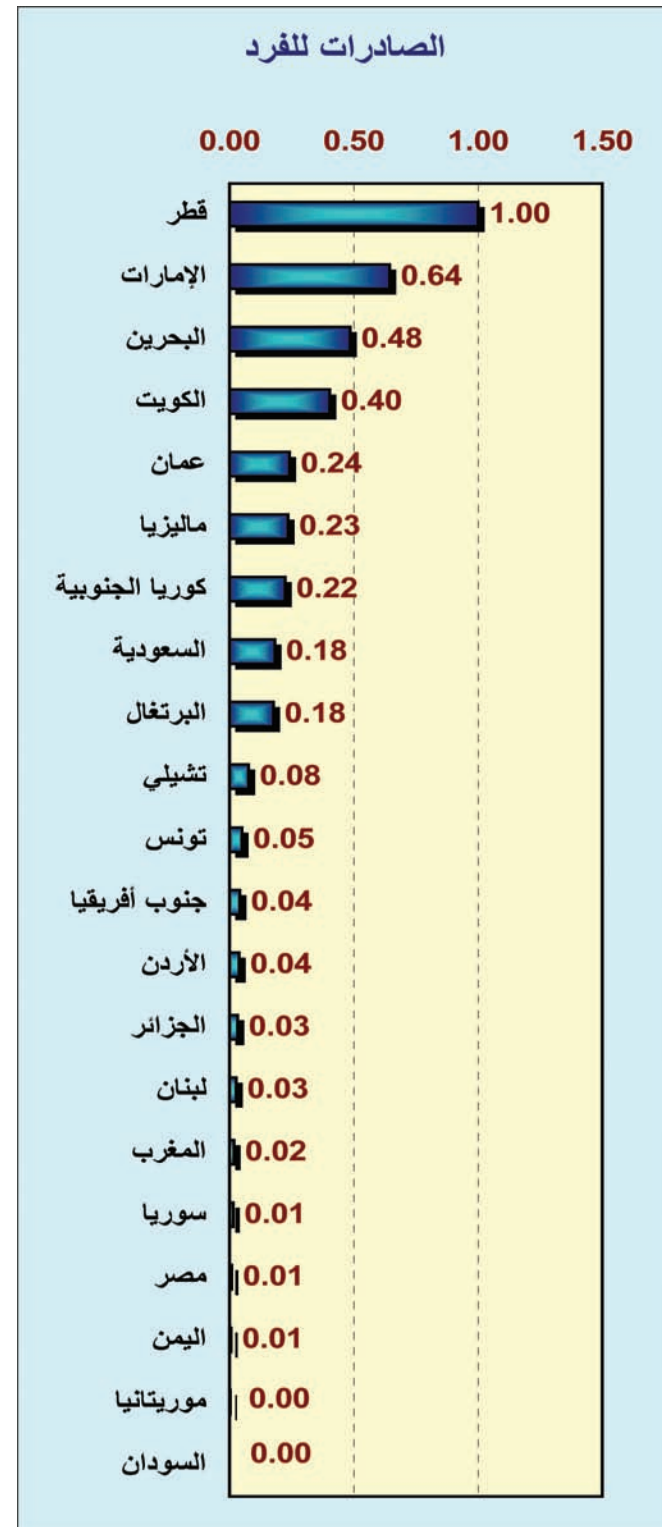
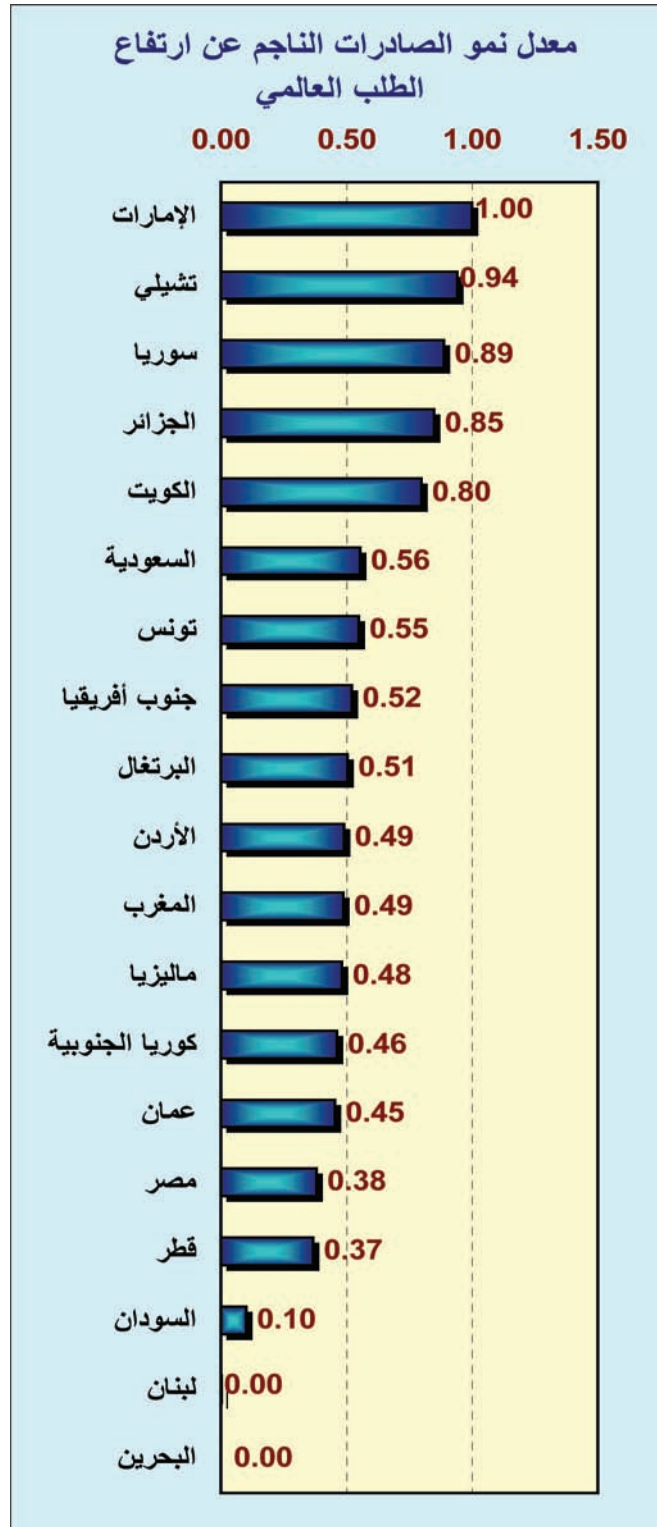
مؤشر ديناميكية الأسواق



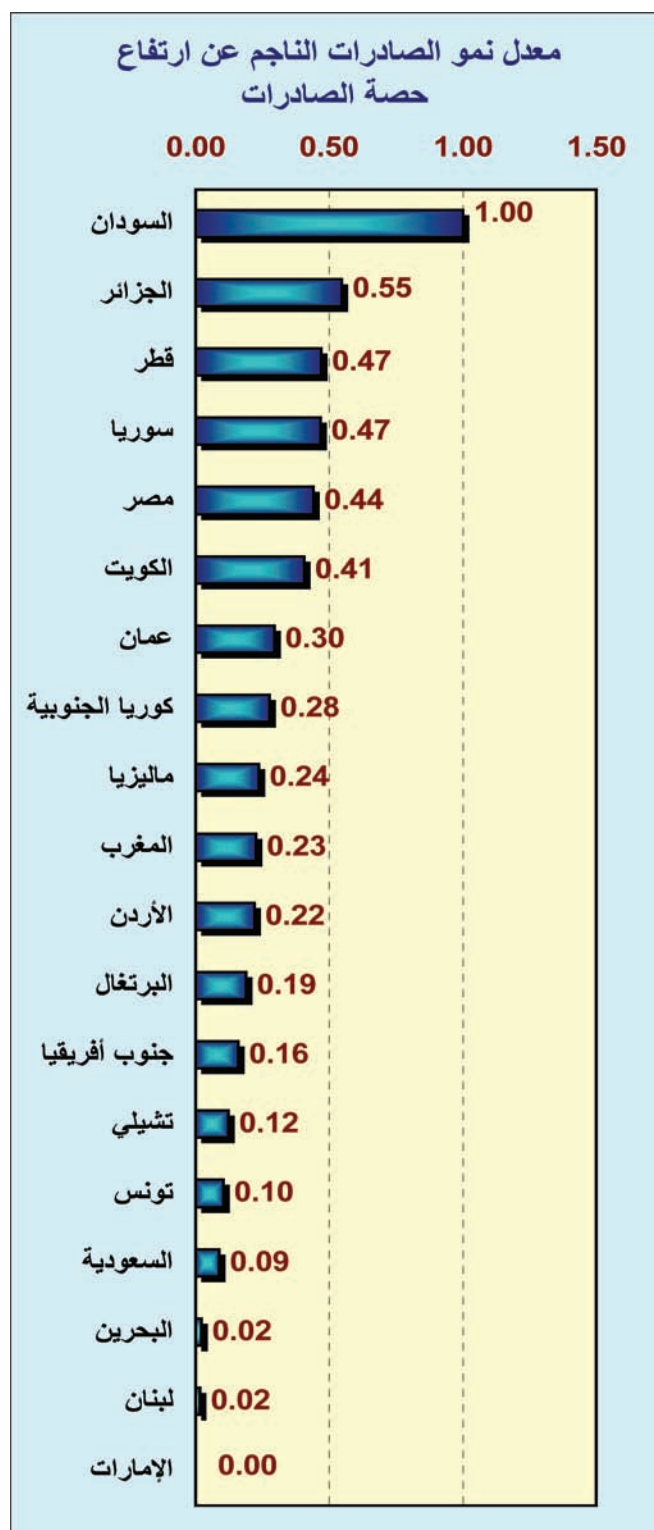
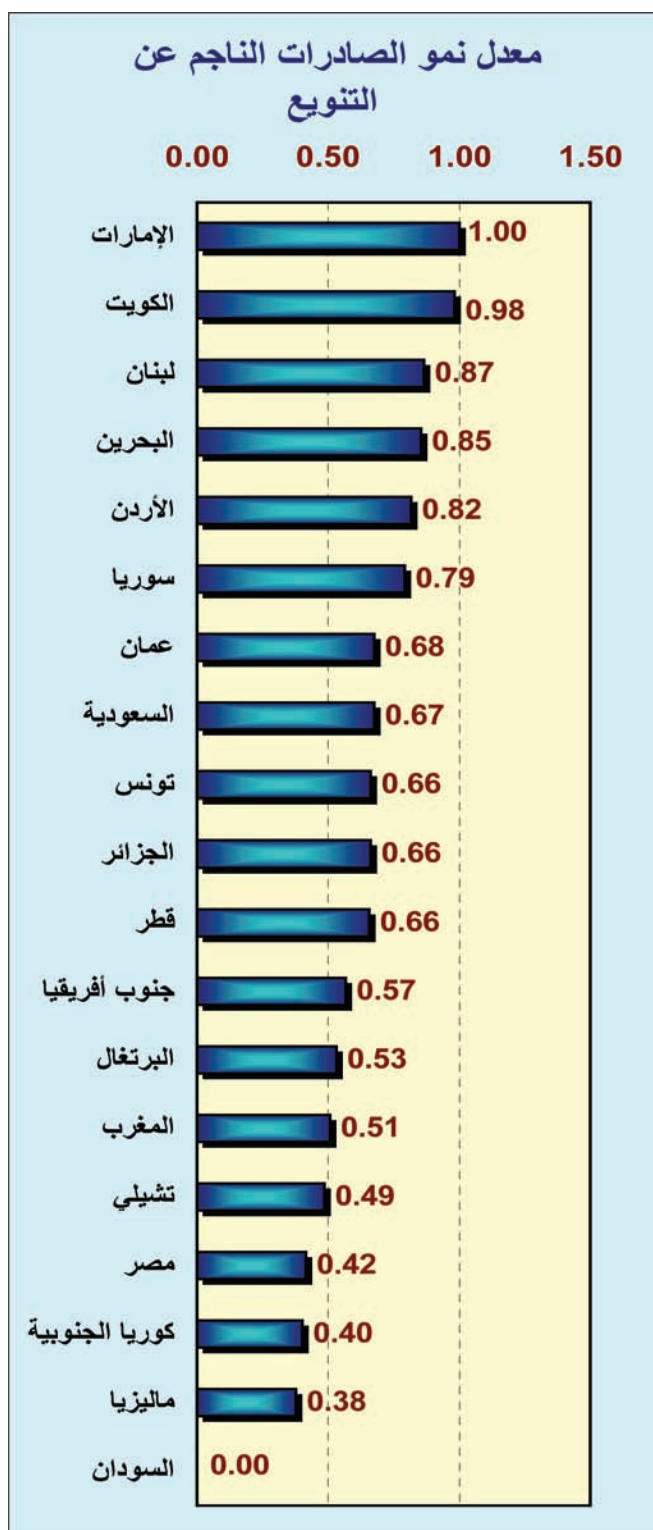
مؤشر ديناميكية الأسواق



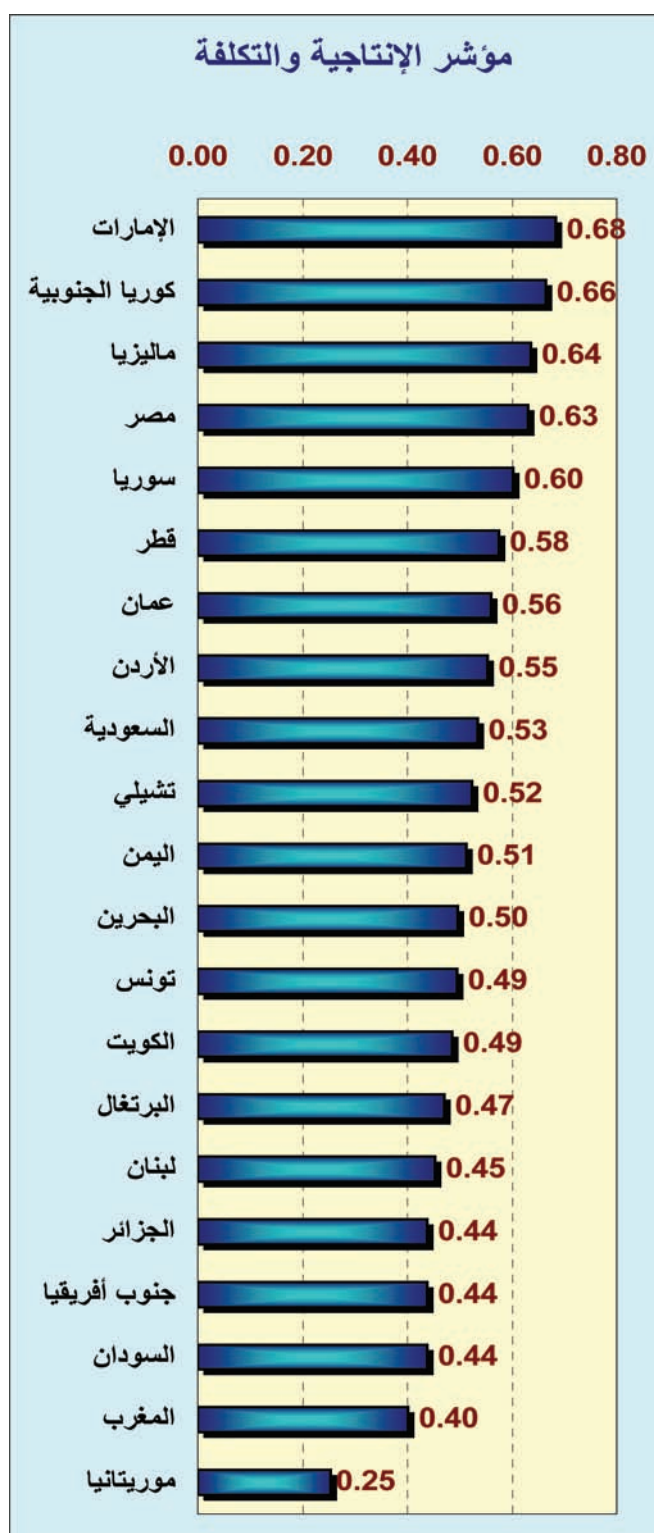
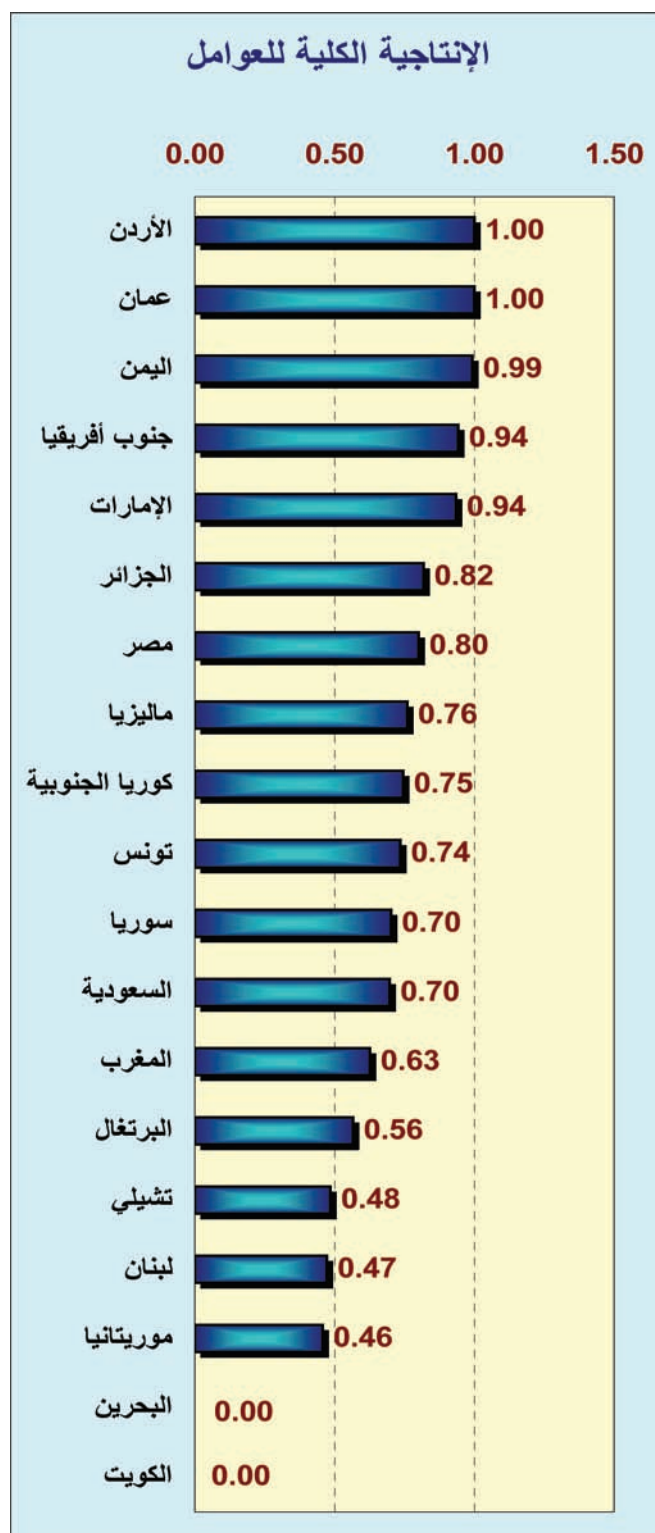
مؤشر ديناميكية الأسواق



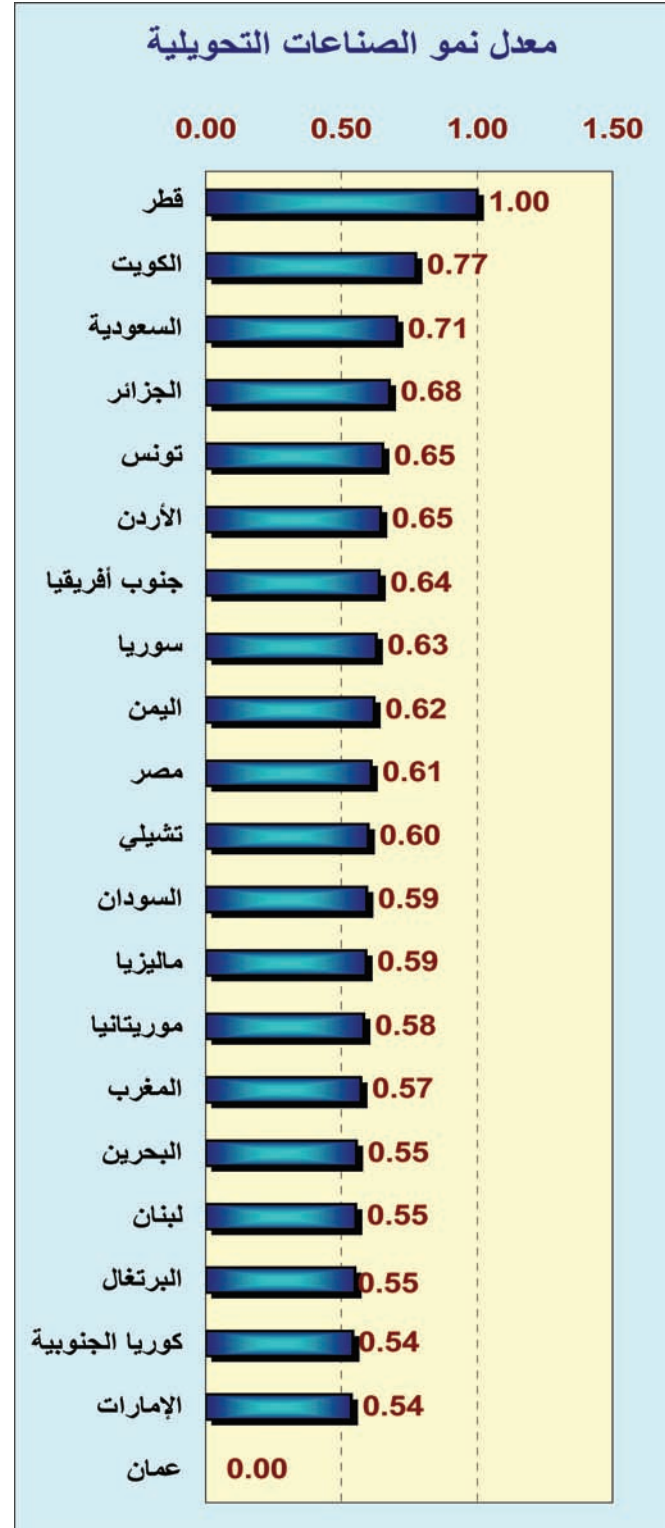
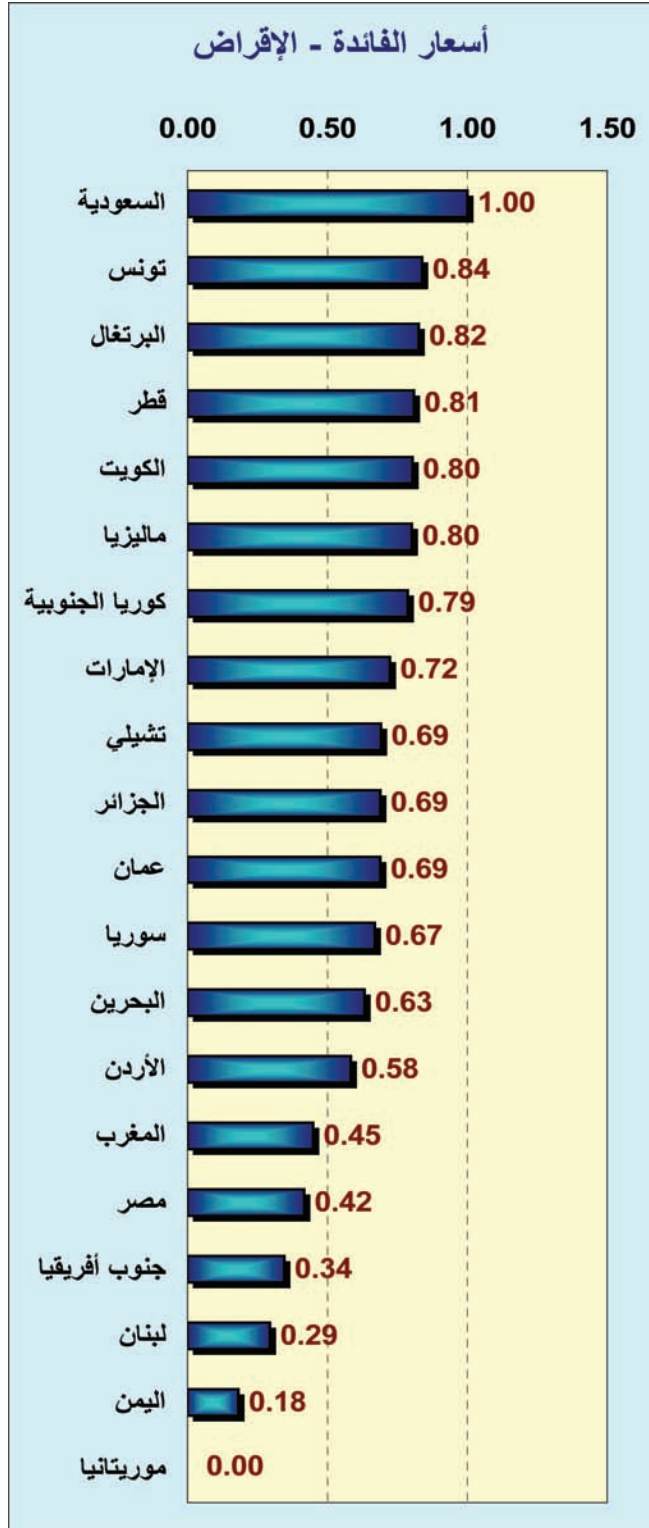
مؤشر ديناميكية الأسواق



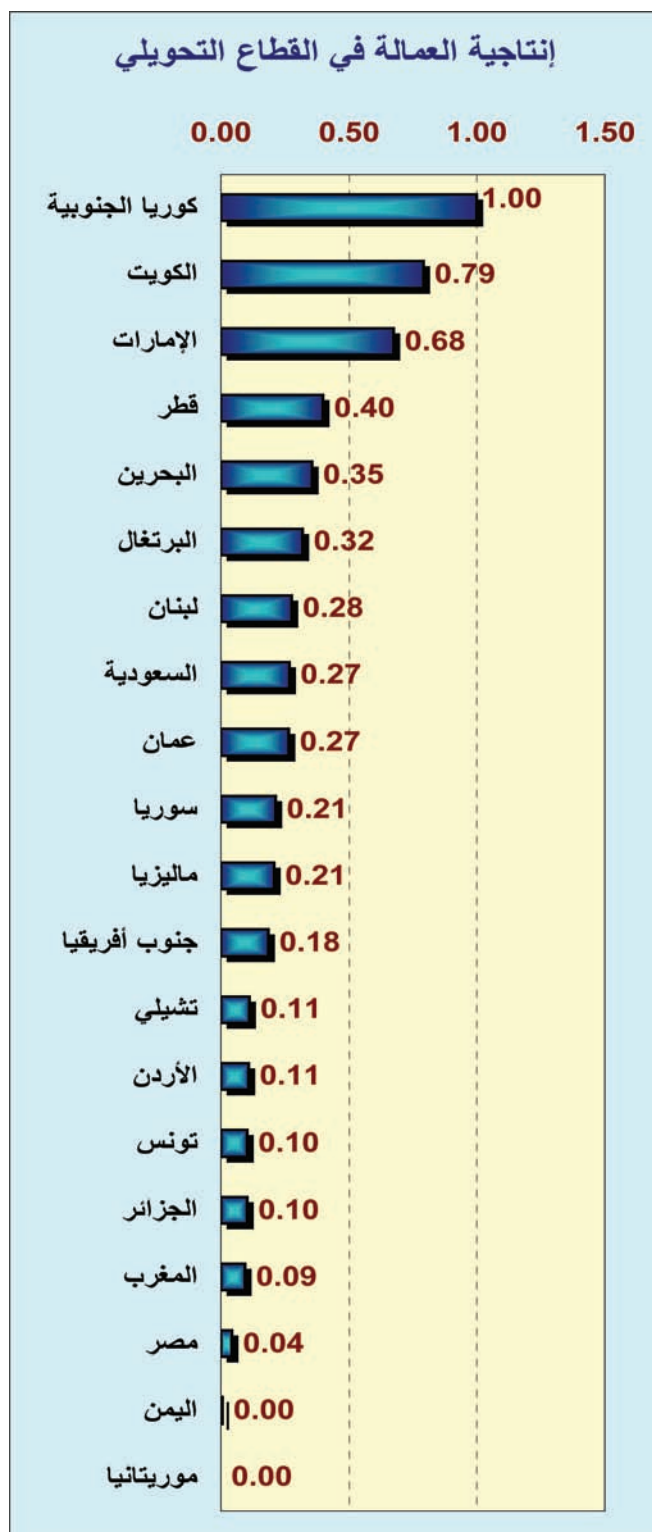
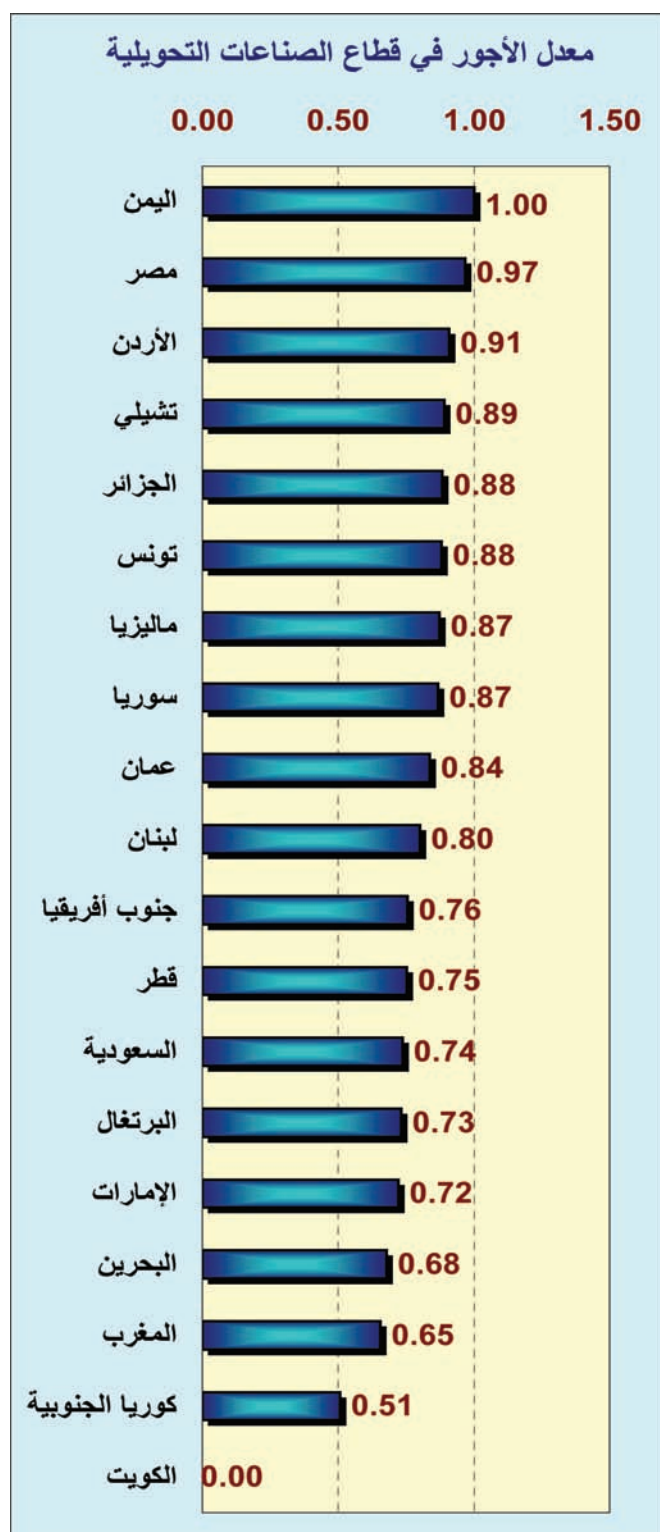
مؤشر التكلفة الإنتاجية



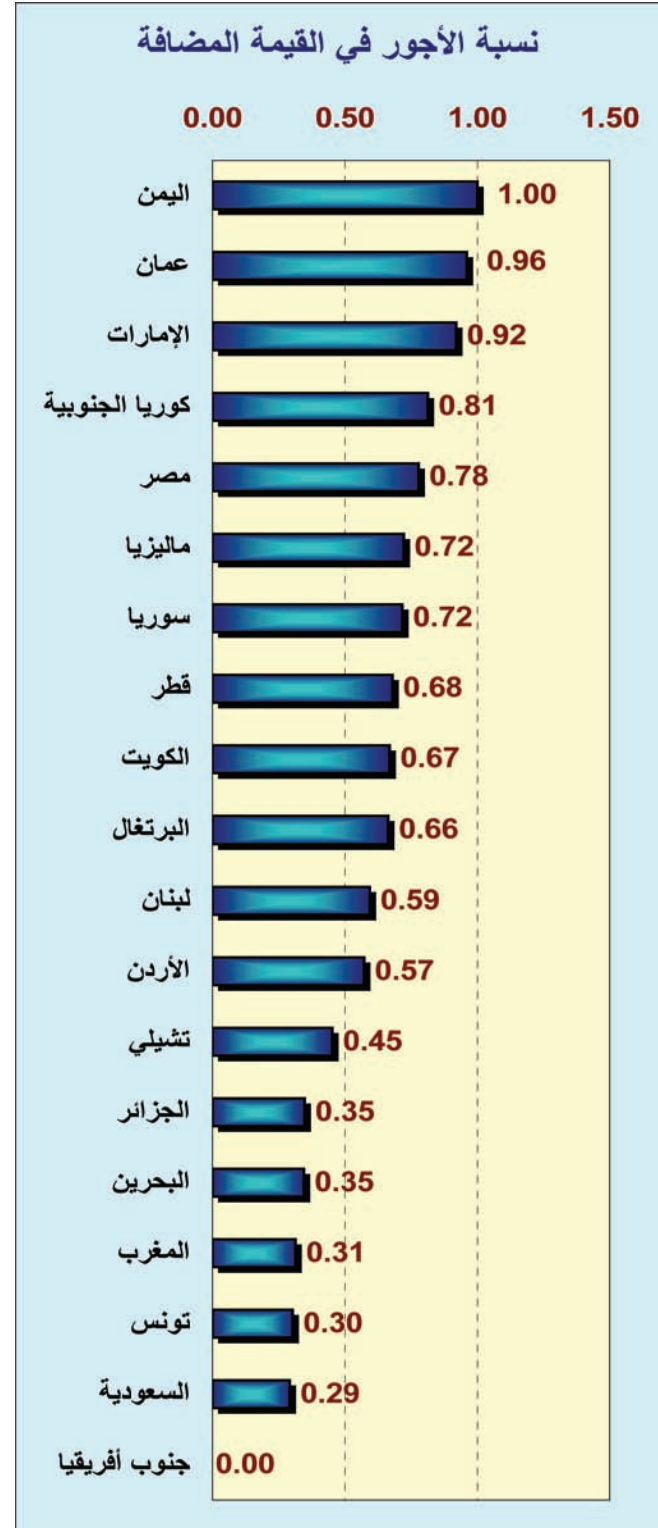
مؤشر الإنتاجية والتكلفة



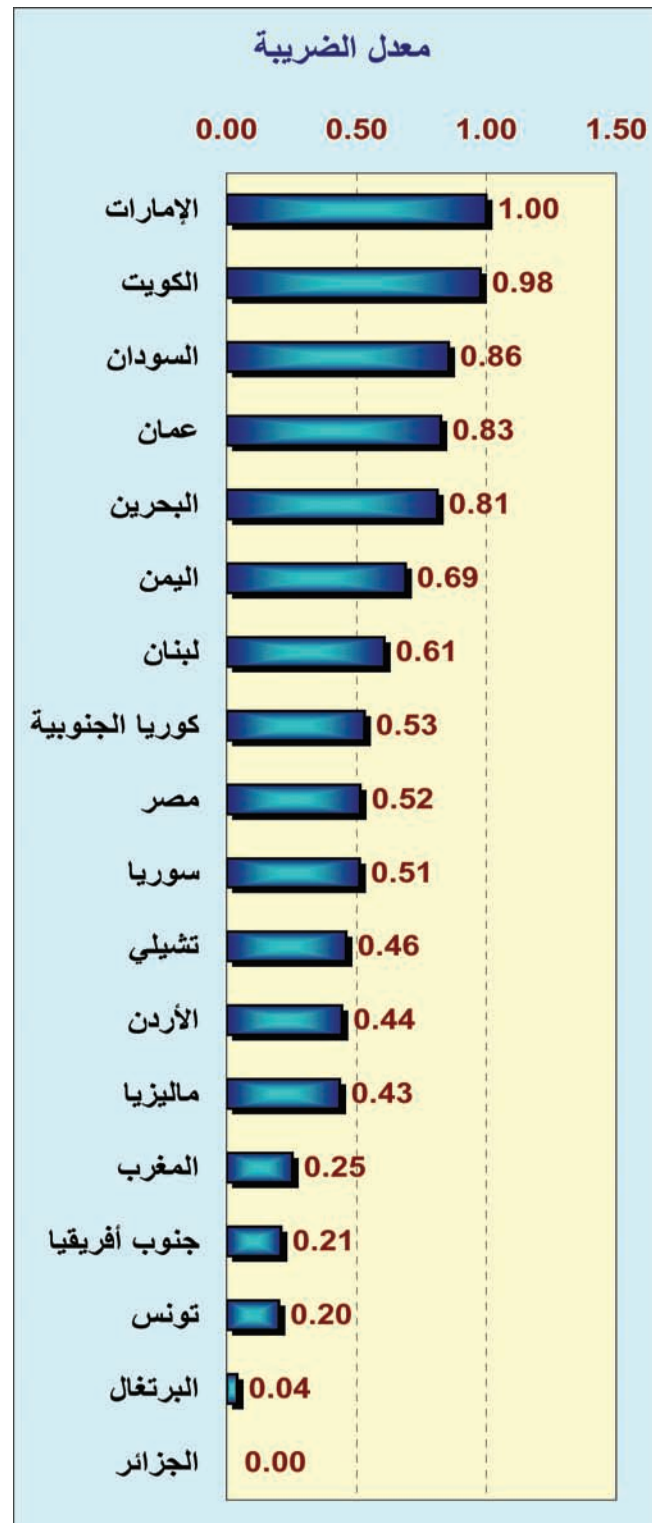
مؤشر الإنتاجية والتكلفة



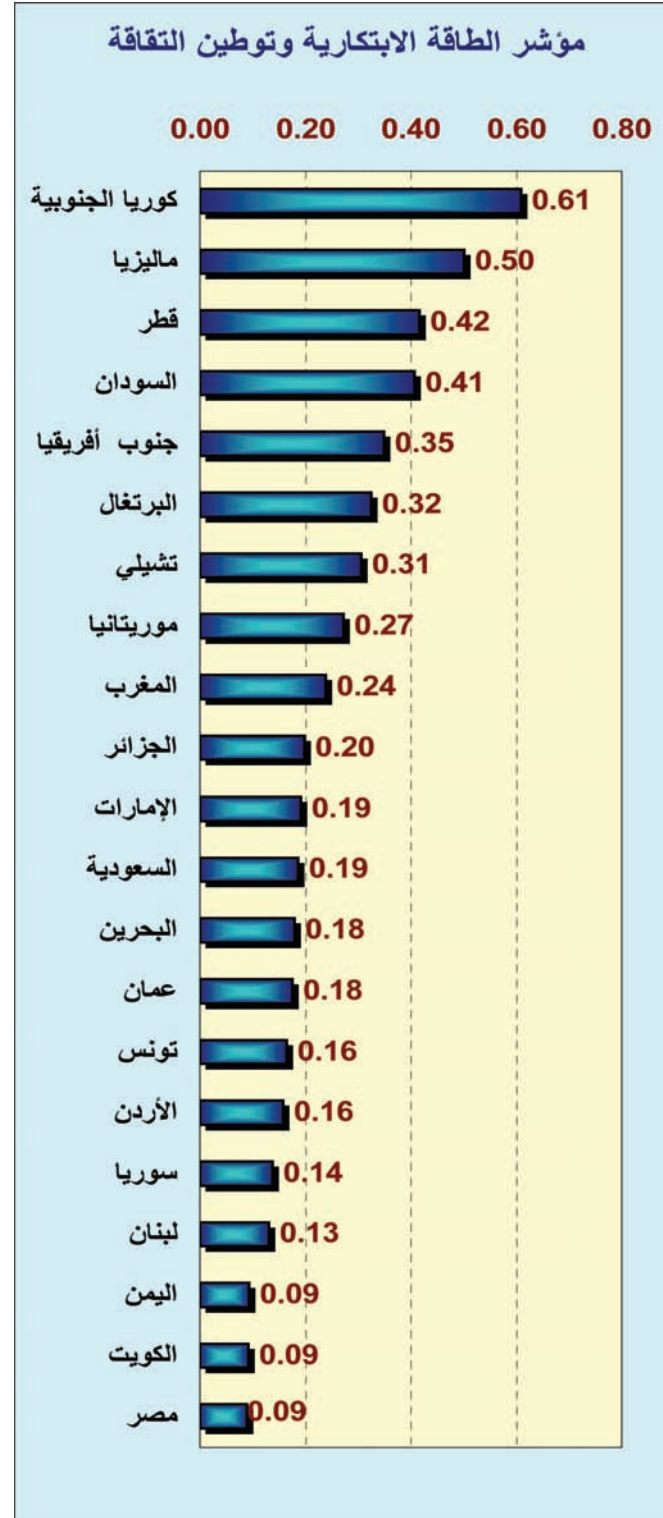
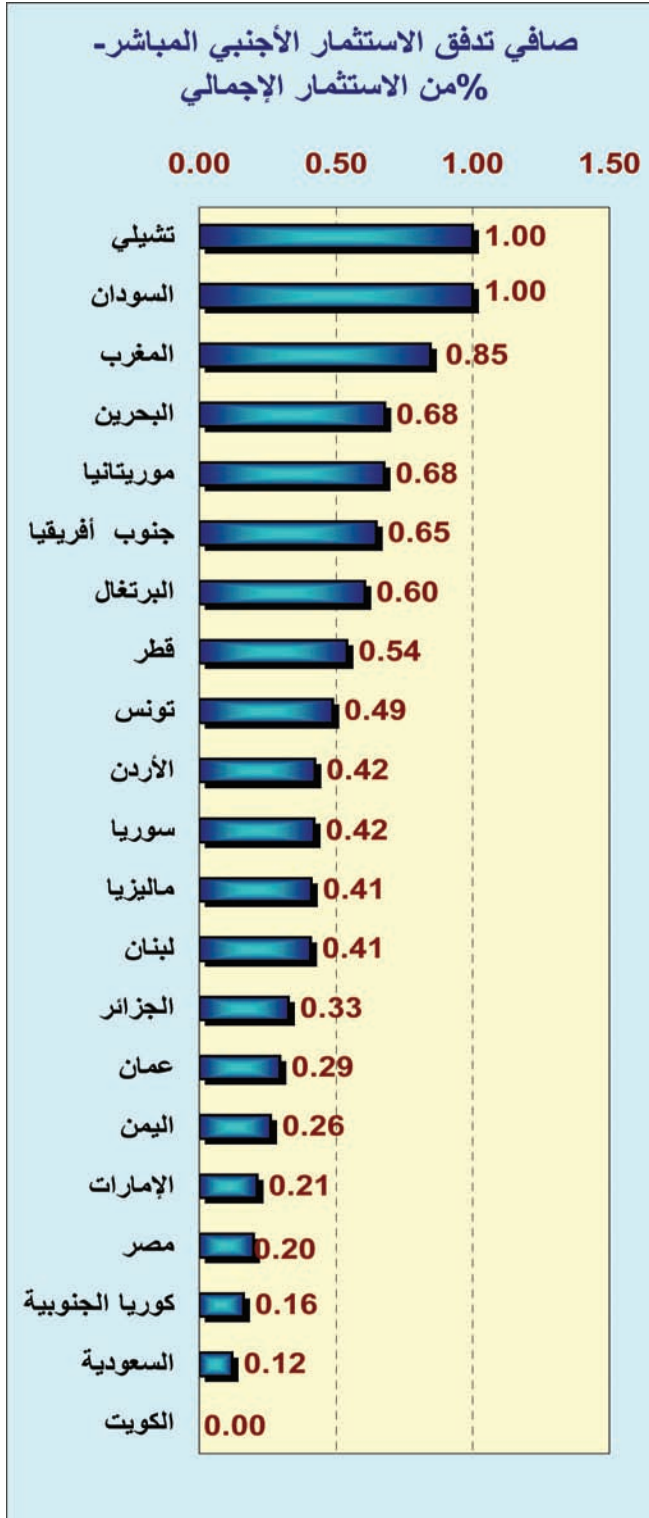
مؤشر الإنتاجية والتكلفة



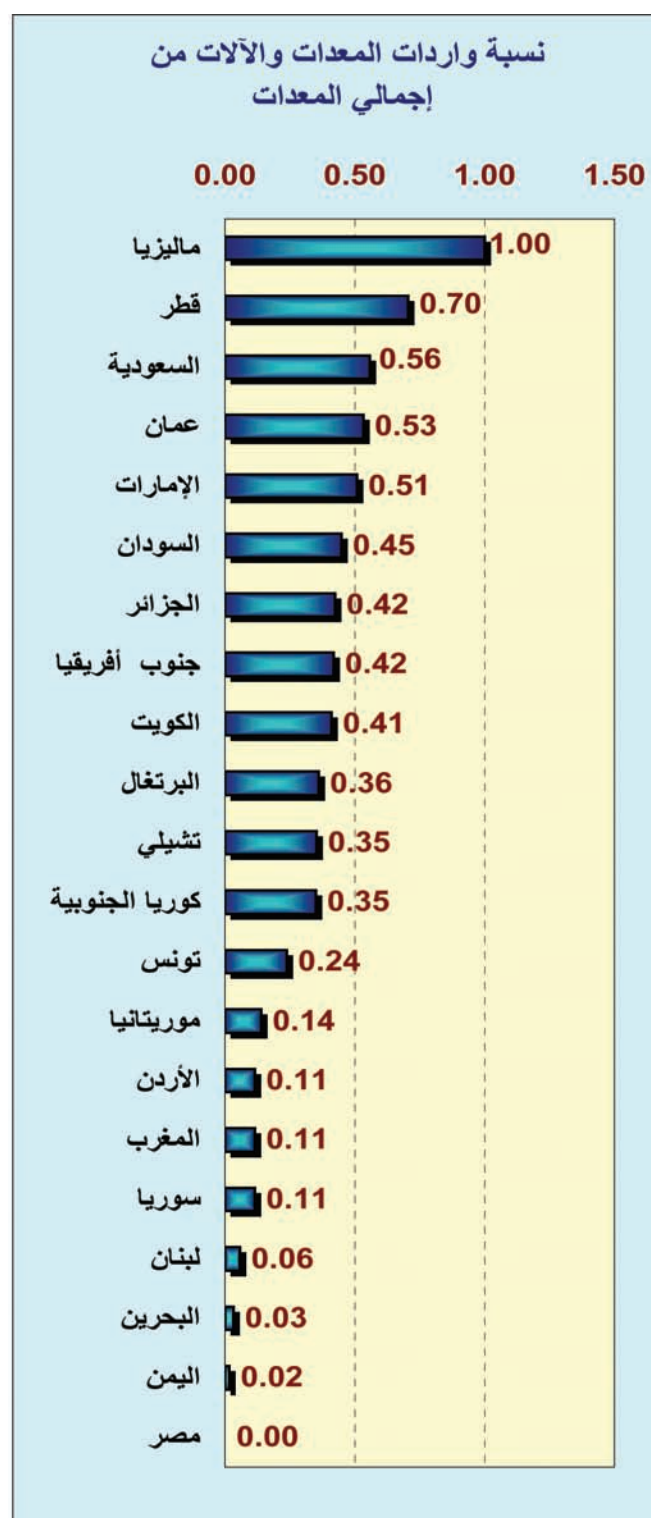
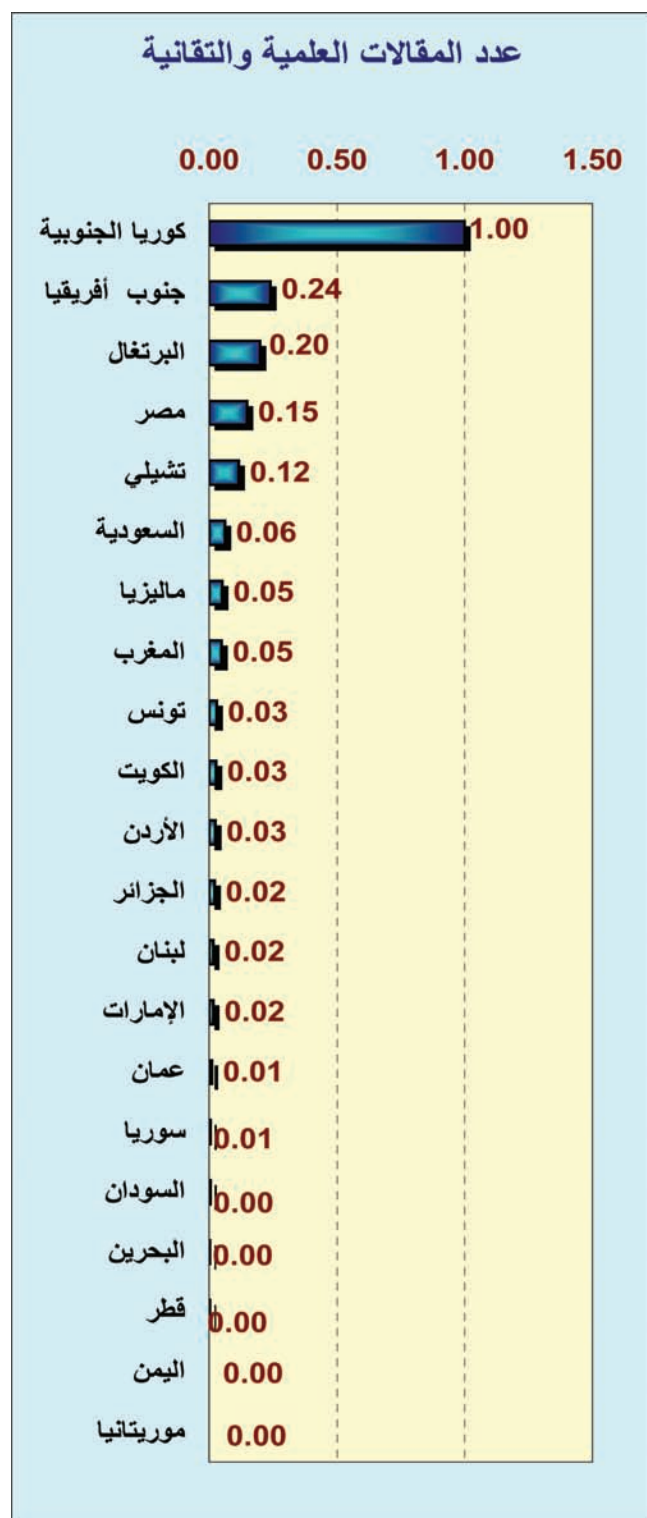
مؤشر الإنتاجية والتكلفة



مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية



مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية

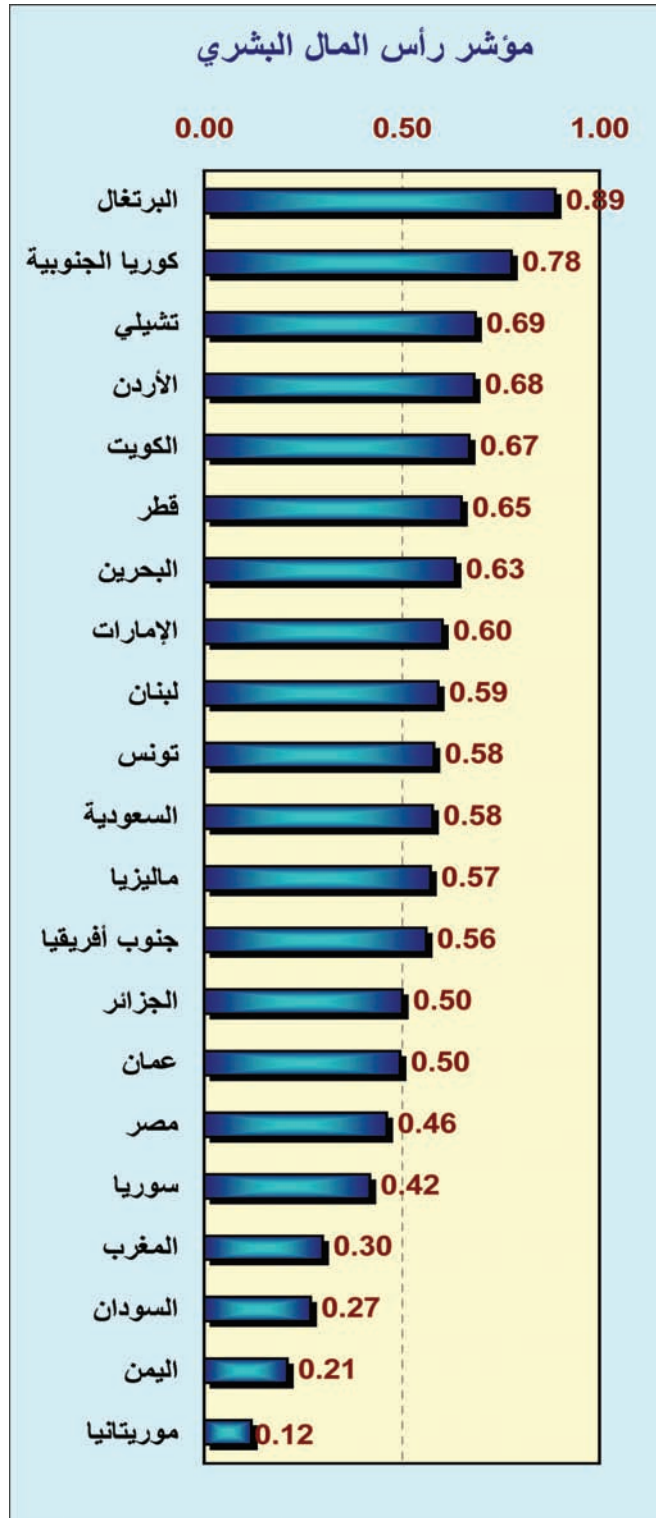
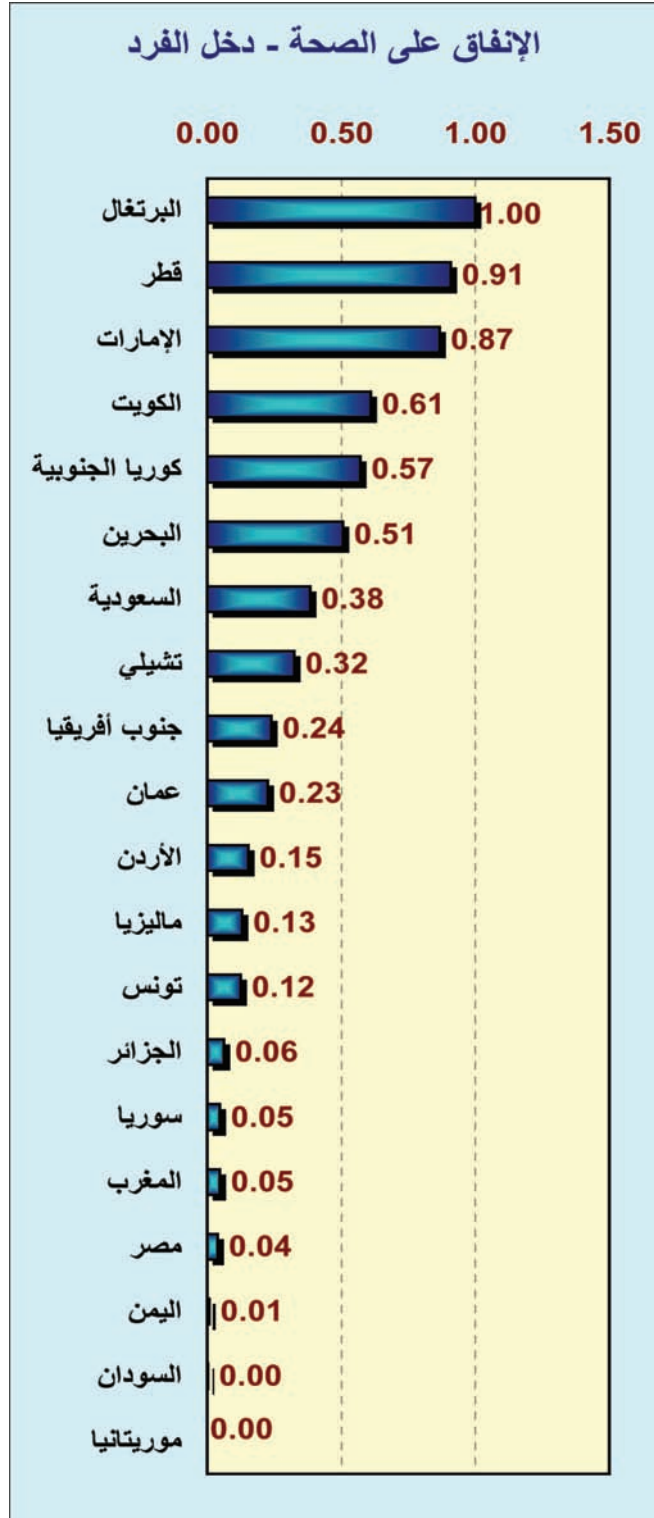




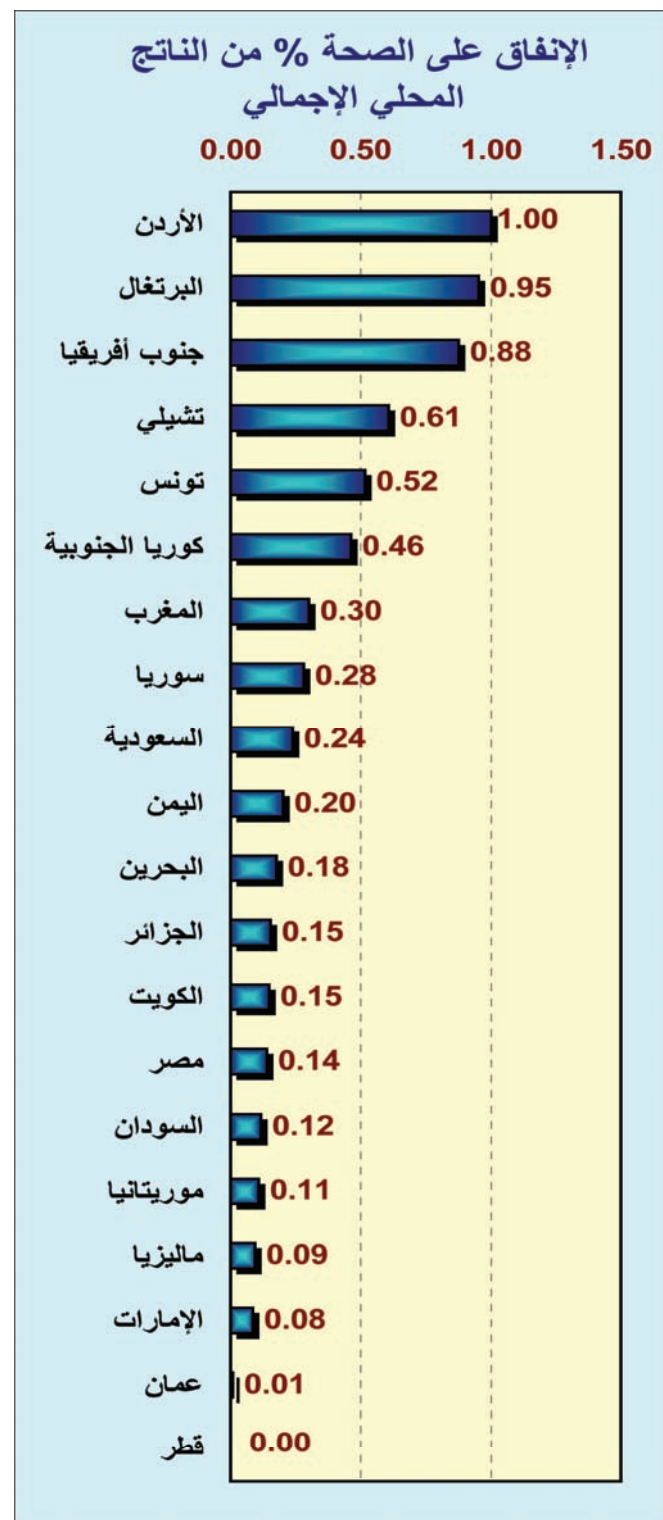
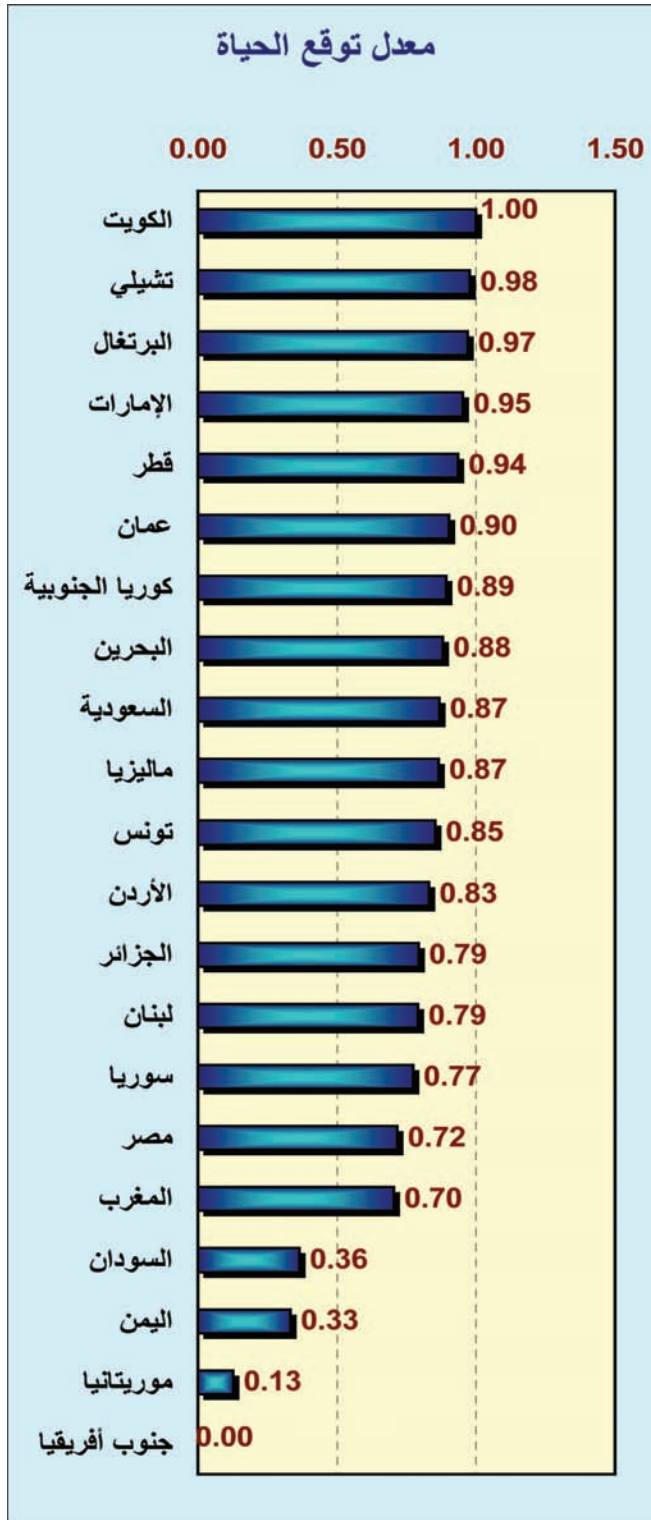
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية



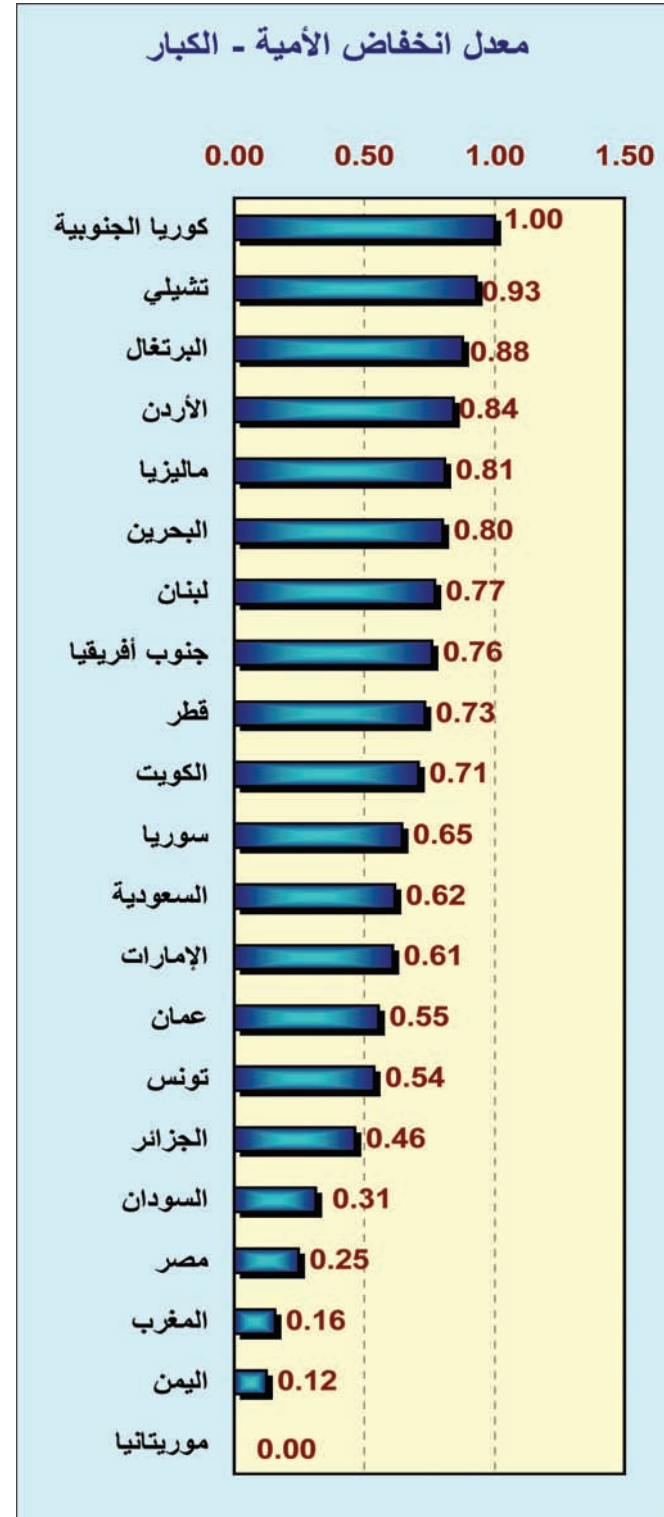
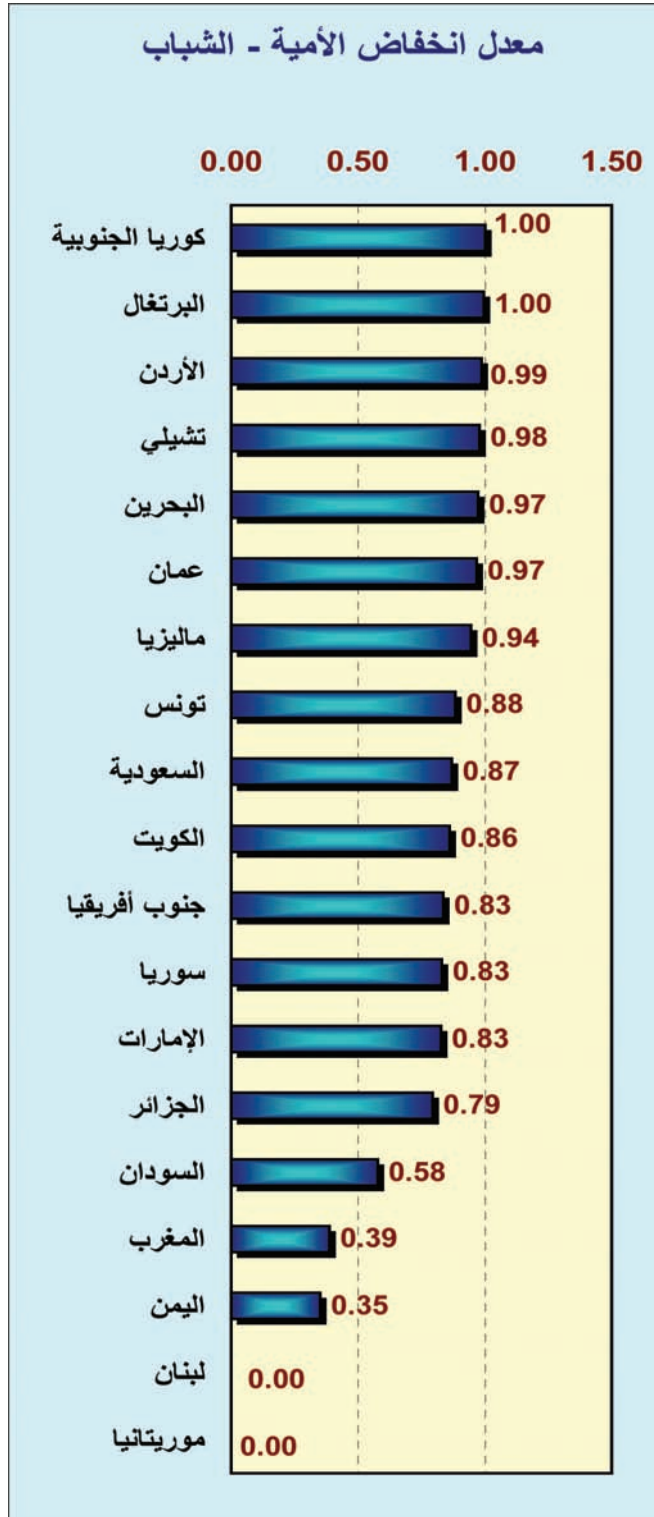
مؤشر رأس المال البشري



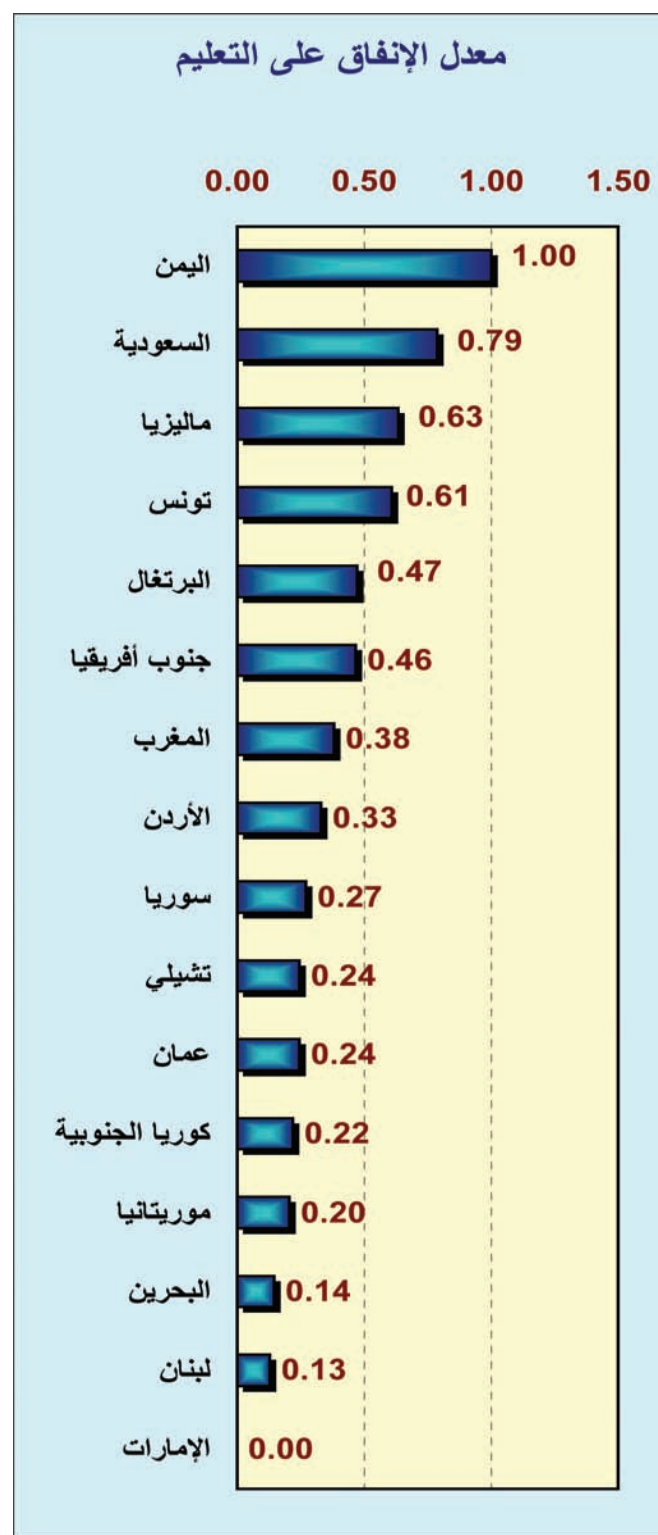
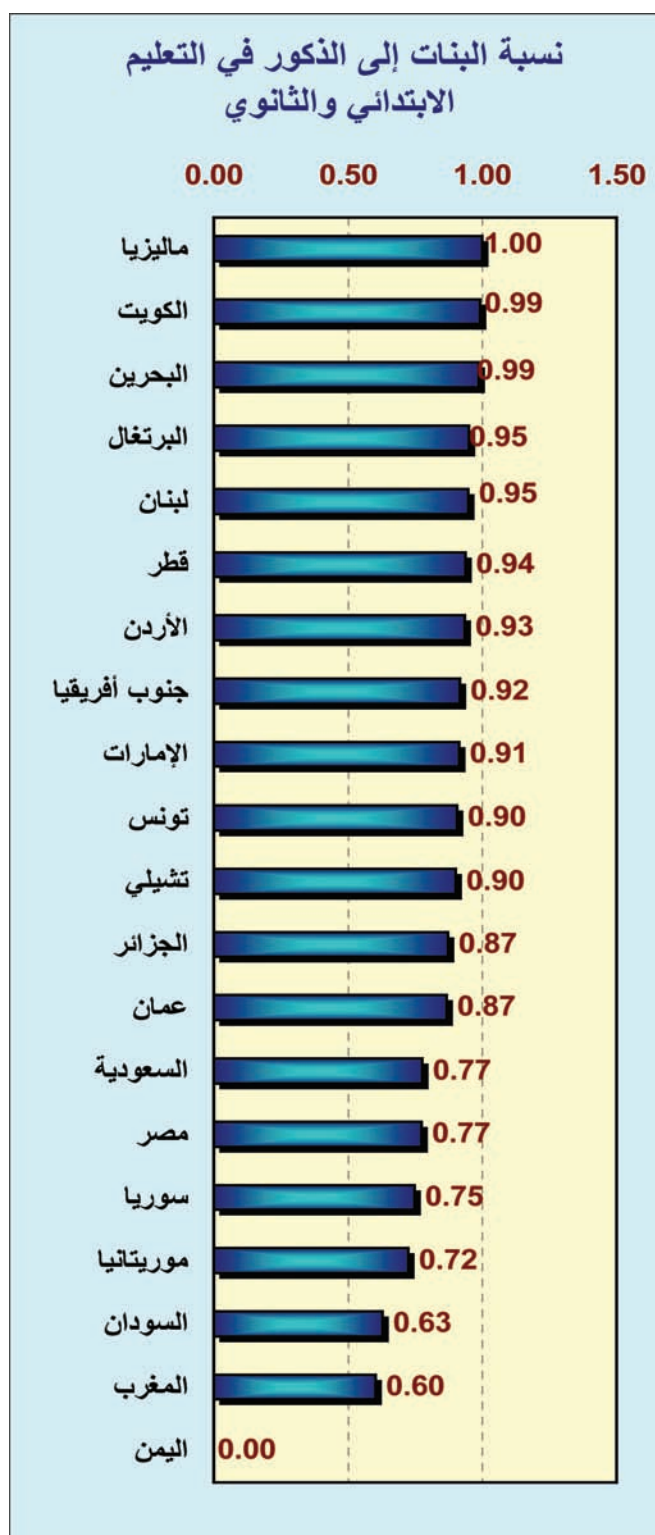
مؤشر رأس المال البشري



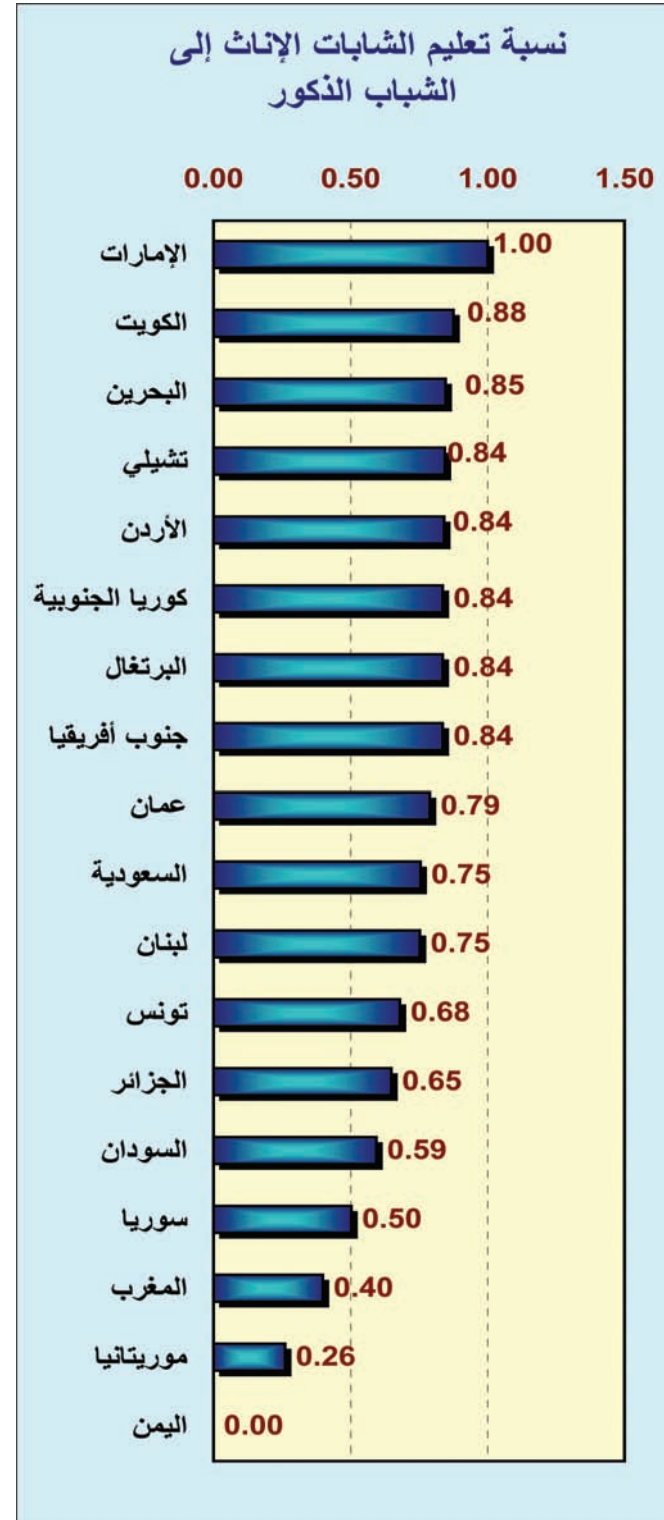
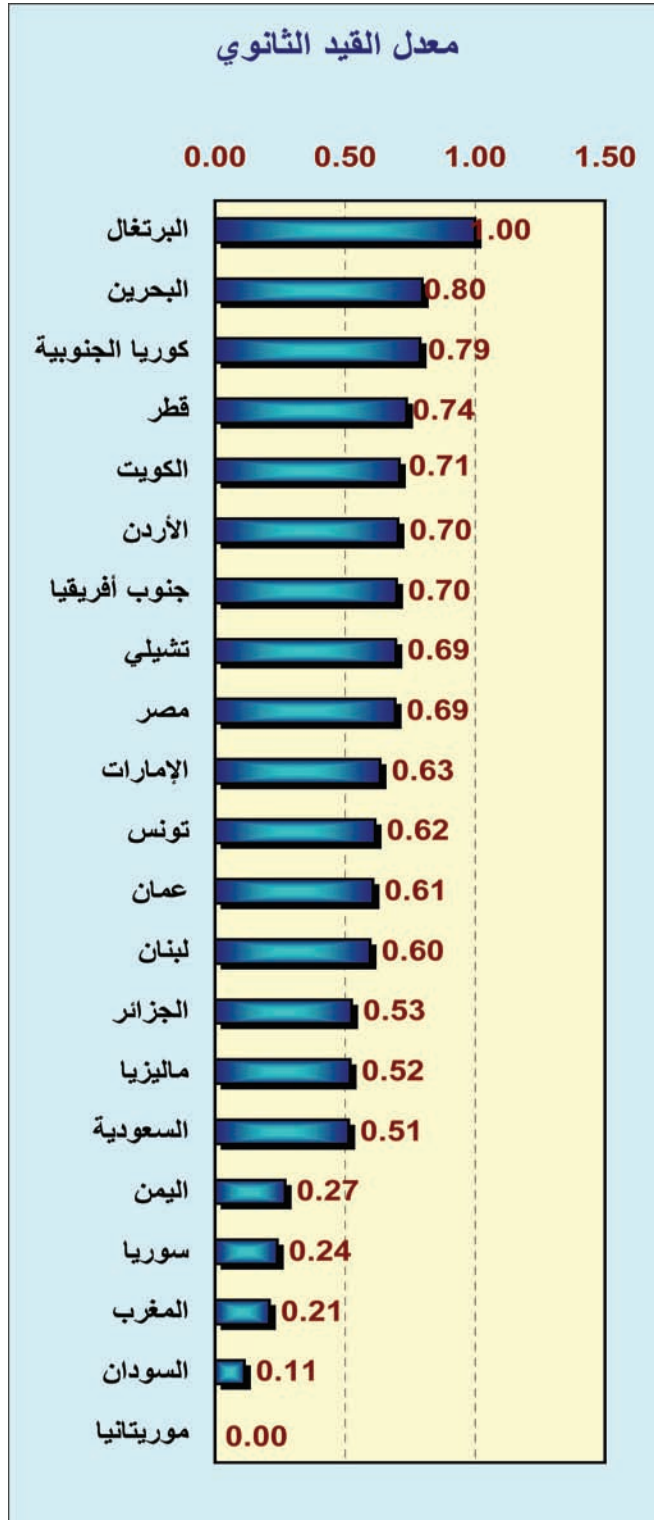
مؤشر رأس المال البشري



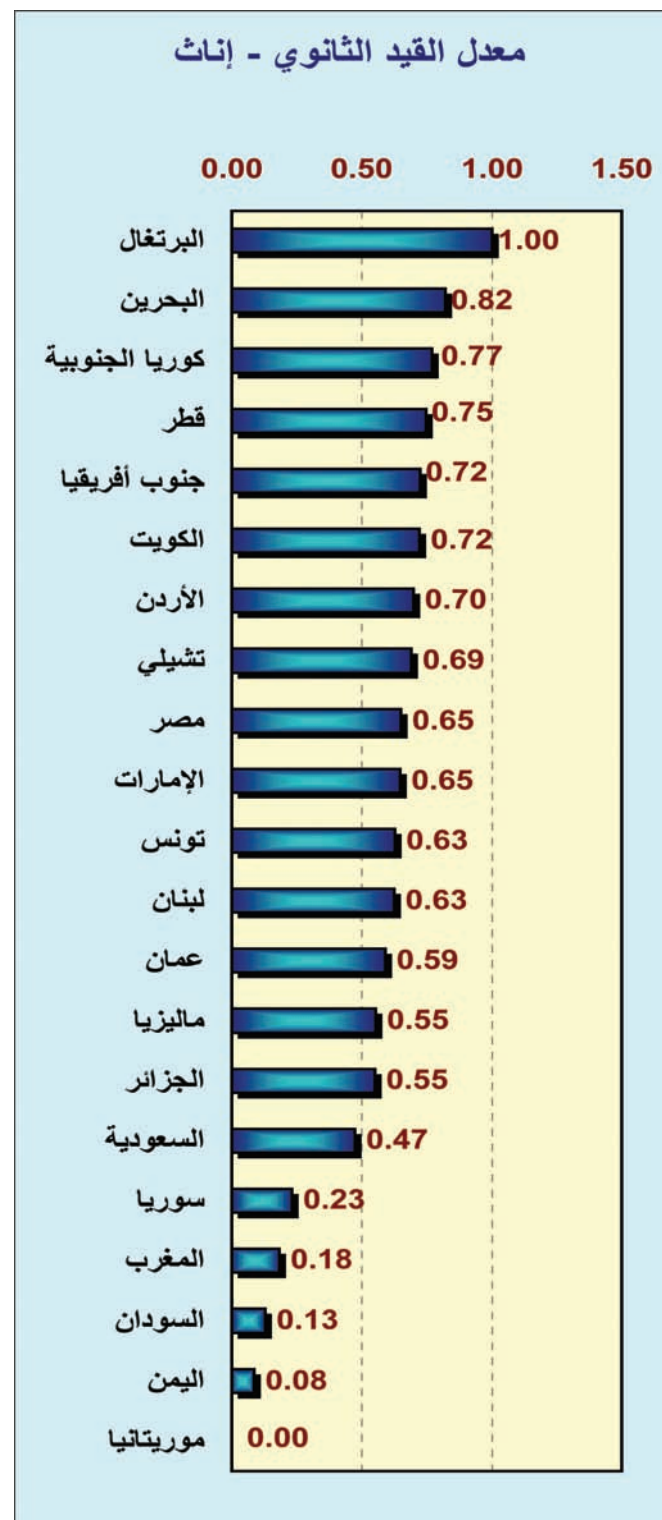
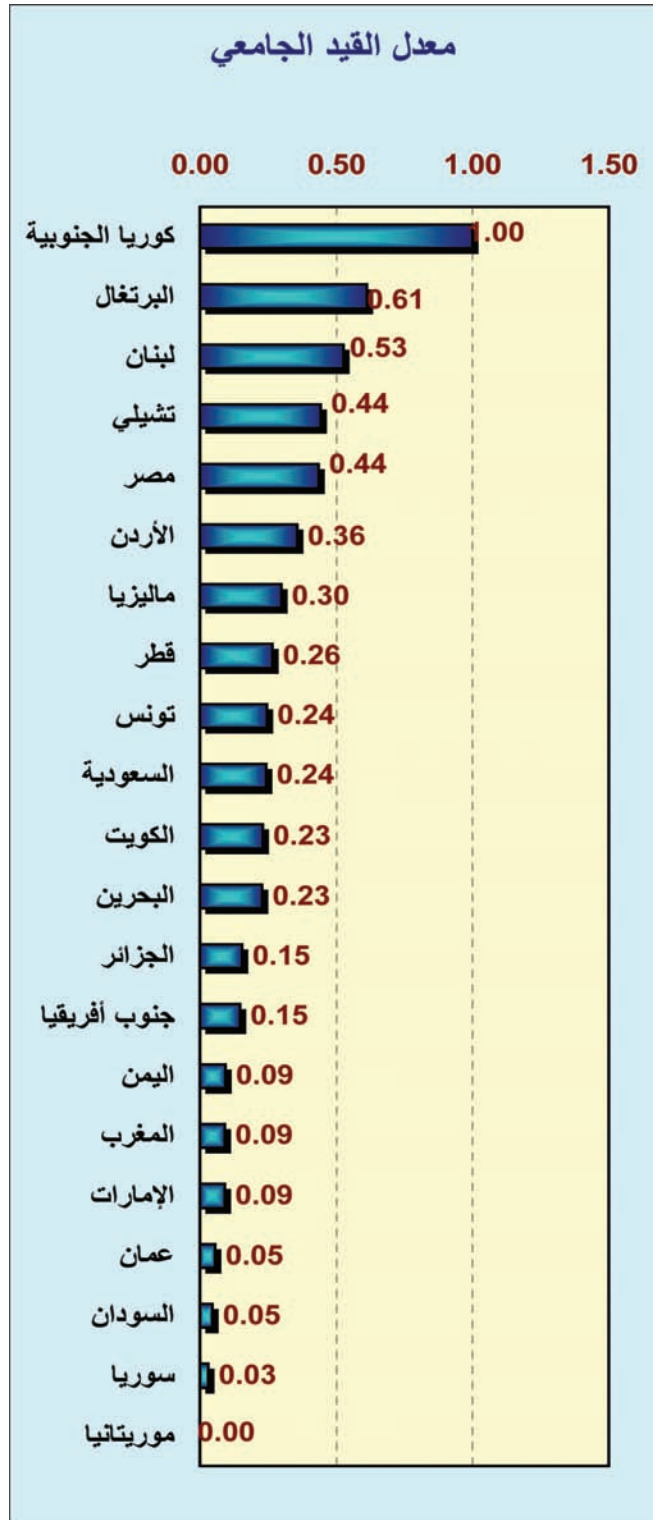
مؤشر رأس المال البشري



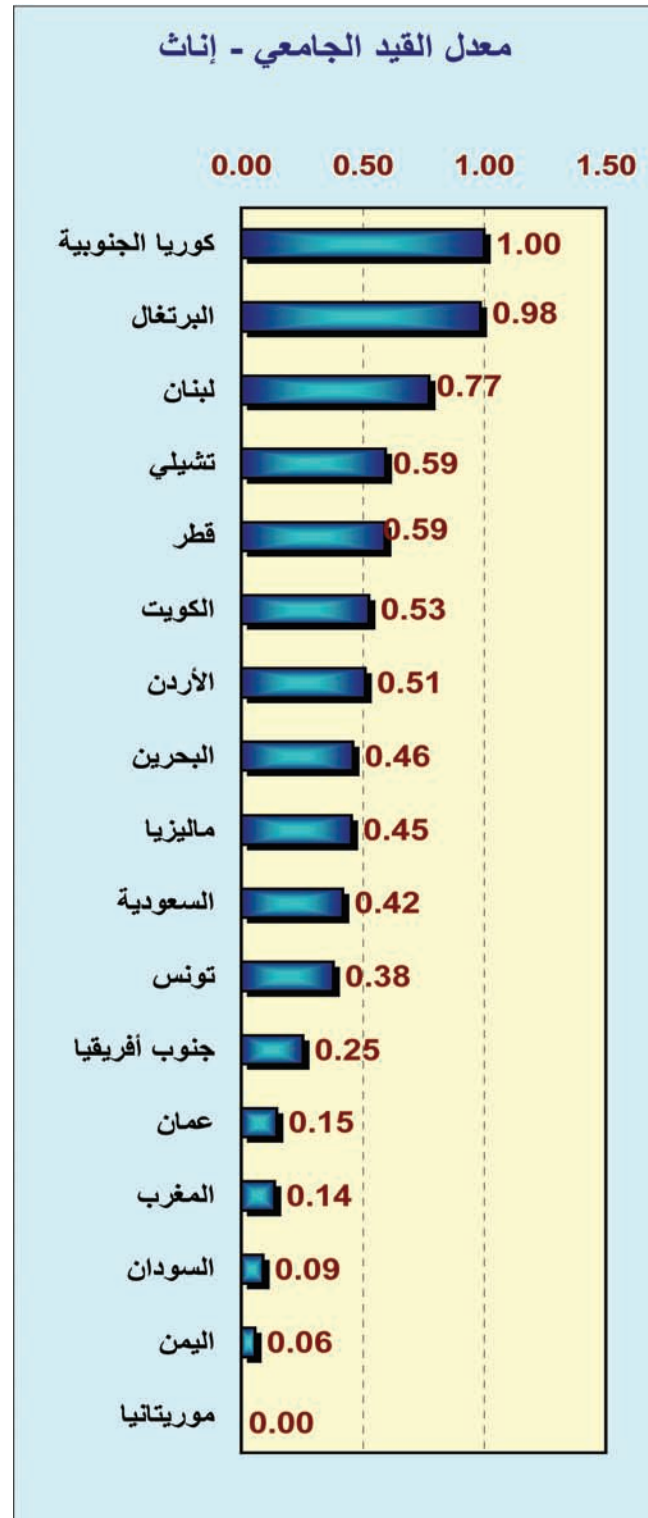
مؤشر رأس المال البشري



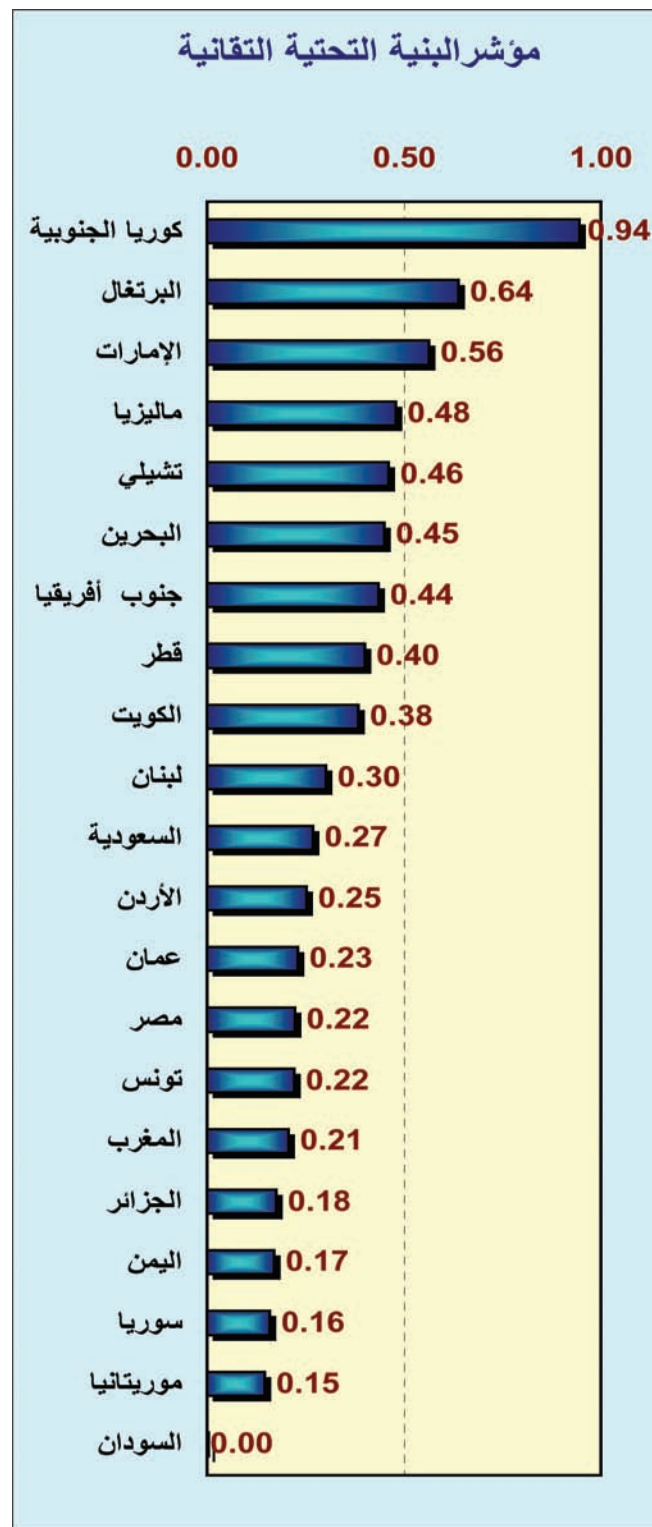
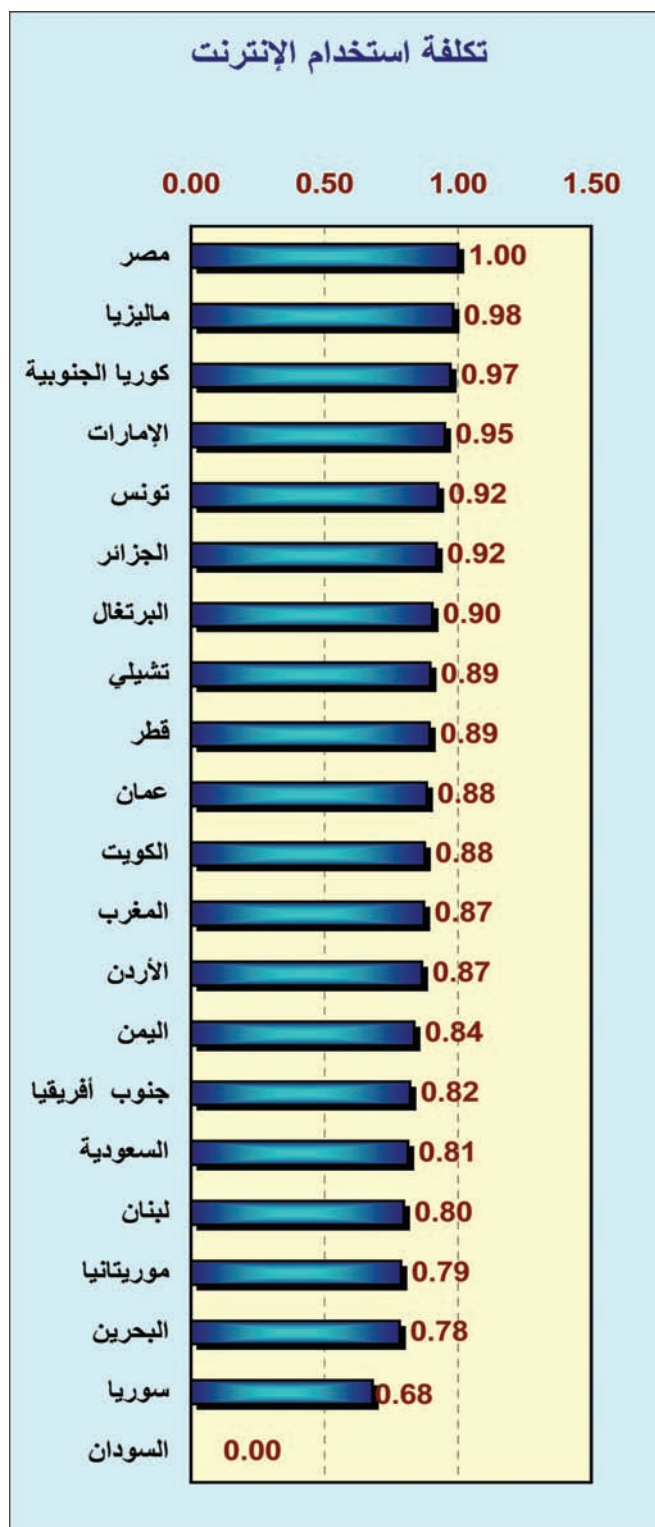
مؤشر رأس المال البشري



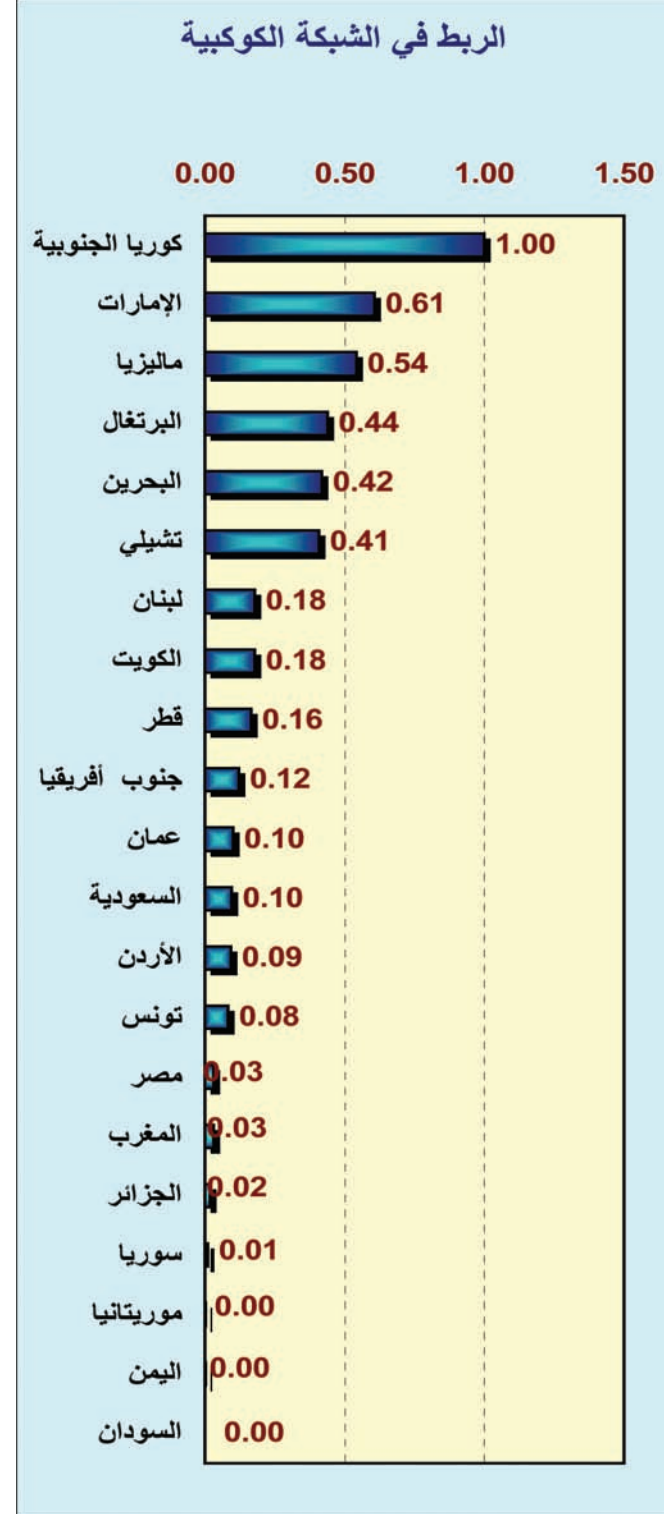
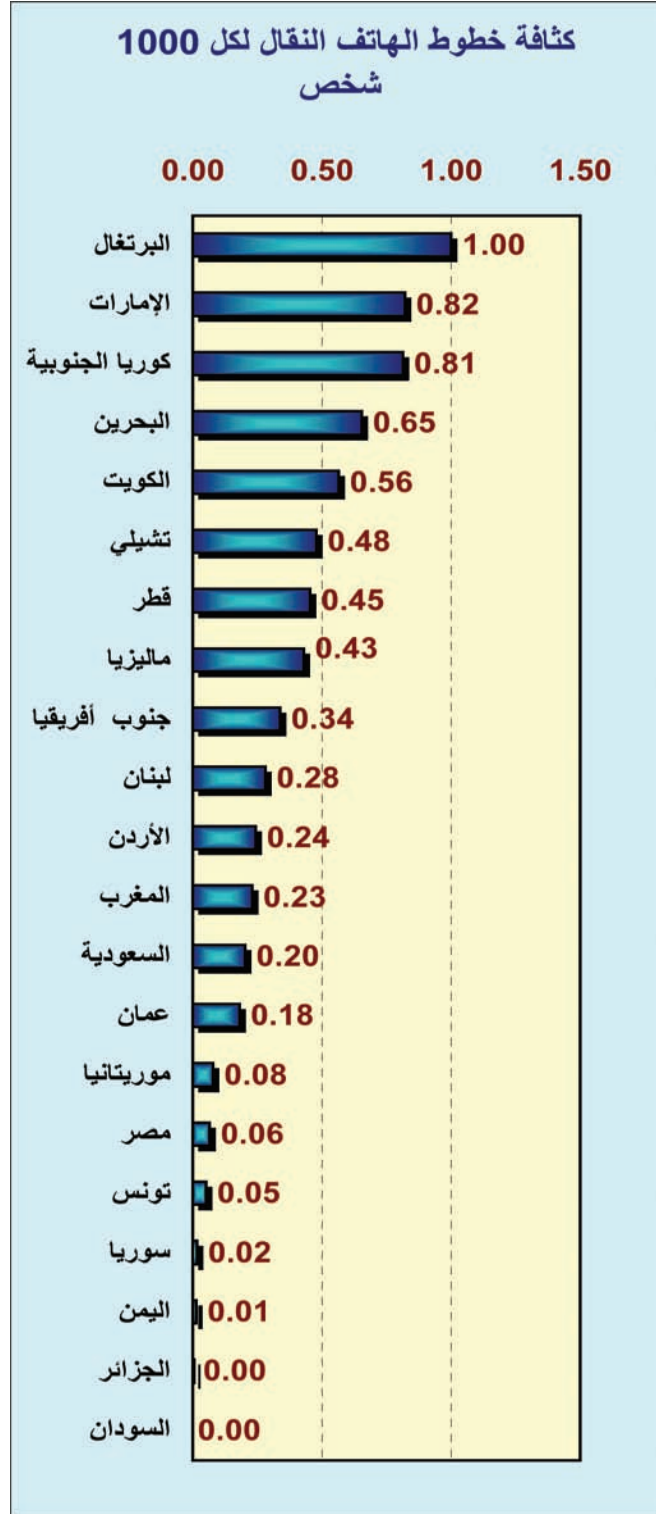
مؤشر رأس المال البشري



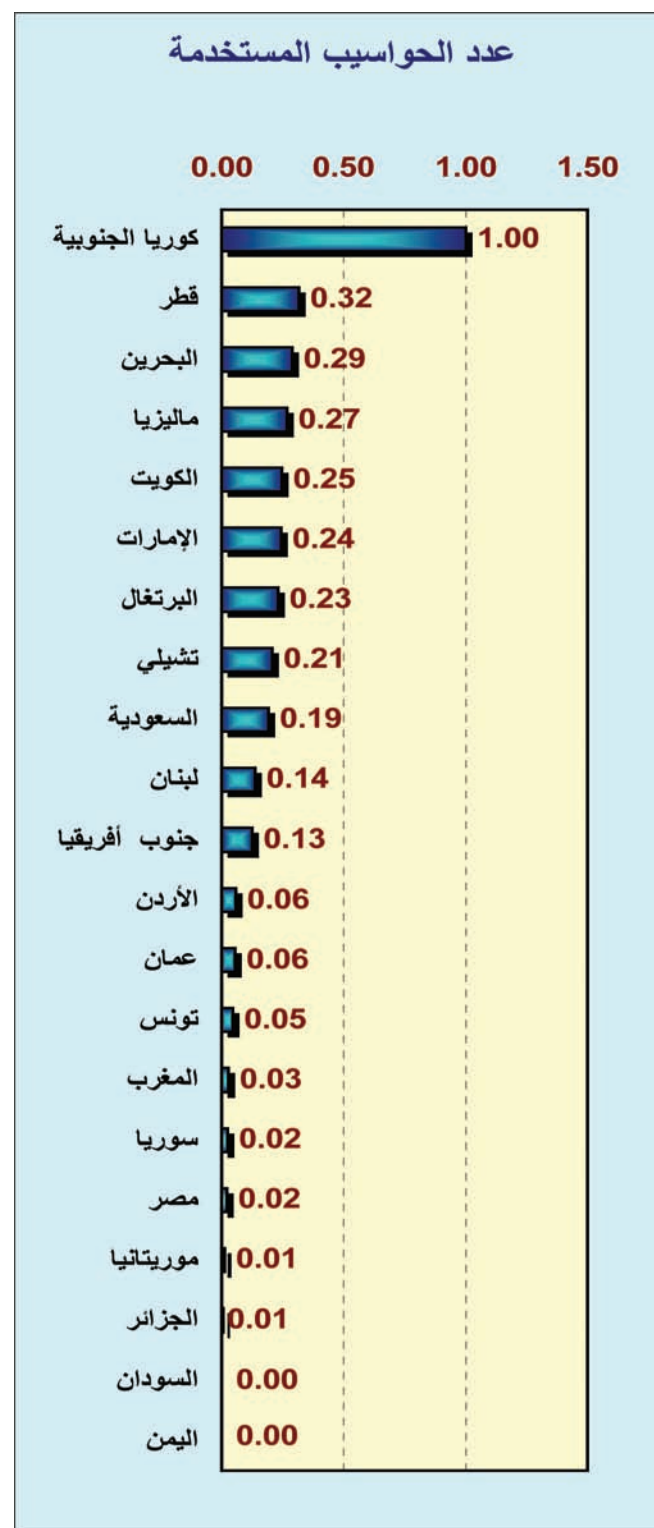
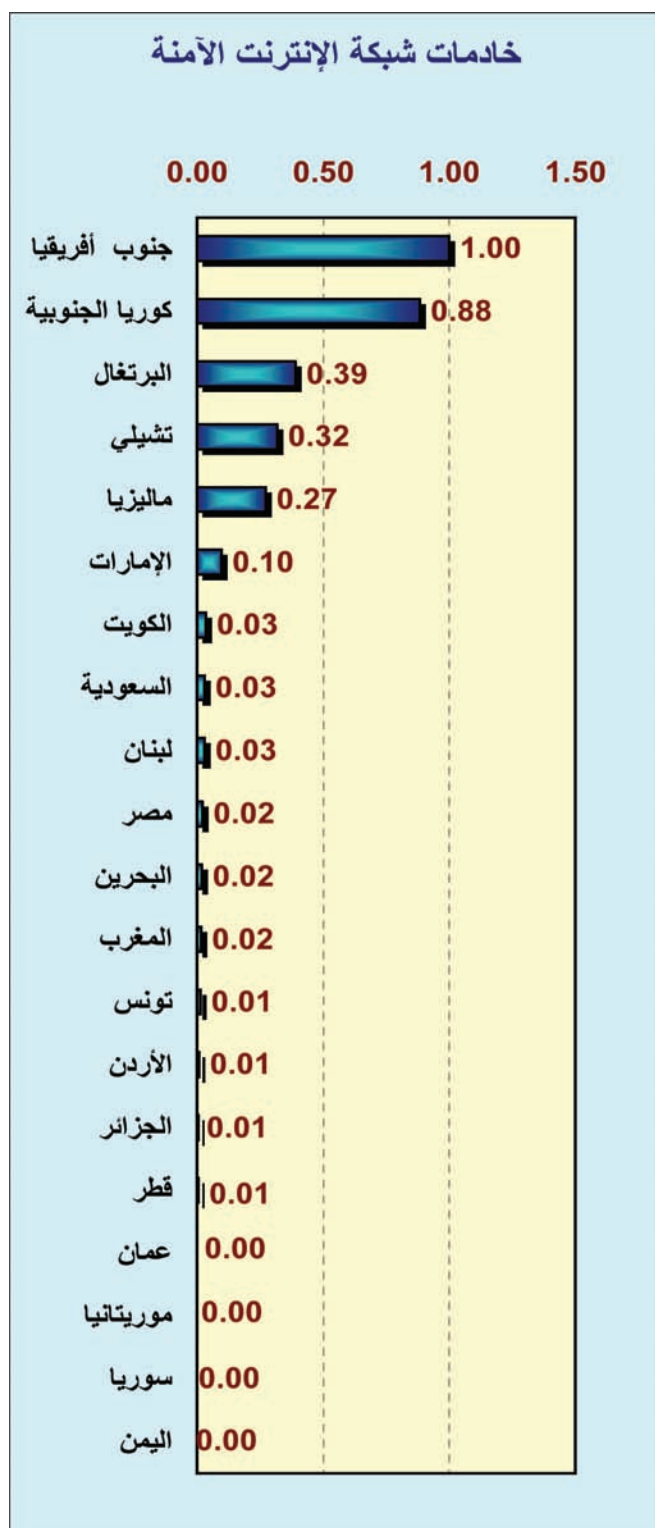
مؤشر البنية التحتية التكنولوجية



مؤشر البنية التحتية التقانية

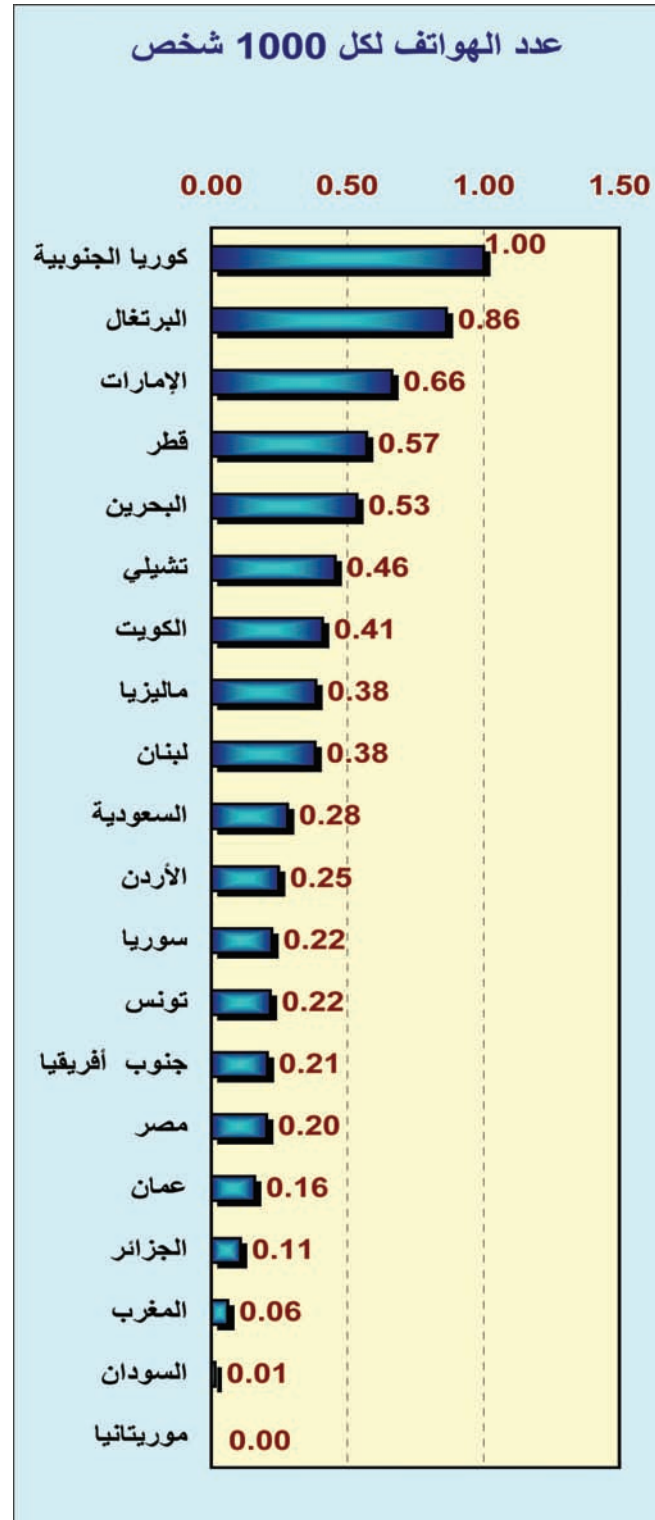


مؤشر البنية التحتية التقانية





مؤشر البنية التحتية التقانية





الملحق (3) ميزان التنافسية العربية







الأردن

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
8		1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.64
11		معدل النمو الحقيقي	0.62
11		معدل الاستثمار الحقيقي	0.48
9		معدل التضخم	0.78
14		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.44
9		استقرار أسعار الصرف	1.00
17	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.31
8		معدل تخفيض العملة	0.24
4	A	تذبذب معدل التضخم	0.99
9		تذبذب معدل نمو الناتج	0.89
11		2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.18
18	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.01
1	A	نسبة الطرق المعبدة	1.00
11		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.25
12		المطارات وطاقاتها-السلع	0.02
11		المطارات وطاقاتها-الركاب	0.04
11		المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.06
13		استخدام الطاقة	0.03
5	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.13
13		حظيرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.15
14		إنتاج الطاقة الكهربائية	0.09
15	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.52
14		نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.40
17	L	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.05
9		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.81
7	A	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.82
9		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.40
6	A	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.58
7	A	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.04
7	A	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.35
6	A	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.48
10		ملاصم الاستثمار	0.64
13		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.56
9		استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.06
13		الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.48
4	A	5. مؤشر رأس المال البشري	0.68
11		الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.15
1	A	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	1.00
12		معدل توقع الحياة	0.83
4	A	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.84
3	A	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.99
		معدل الإنفاق على التعليم	0.33
7	A	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.93
5	A	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.84
6	A	معدل القيد الثانوي	0.70
7	A	معدل القيد الثانوي - إناث	0.70
6	A	معدل القيد الجامعي	0.36
		معدل القيد الجامعي - إناث	0.51
7	A	6. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.46
19	L	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.12
4	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.47
13		متوسط التعرفة الجمركية	0.64
6	A	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.73
17	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.02
1	A	معدل نمو حصة الصادرات	1.00
4	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.56
13		الصادرات للفرد	0.04
10		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.49
11		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.22
5	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	0.82



الأردن

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
8		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.55
1	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	1.00
6	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.65
10		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.41
14		اسعار الفائدة (الاقراض)	0.58
14		إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.11
3	A	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.91
12		نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.57
13		معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.30
12		معدل الضريبة	0.44
9		8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.60
3	A	الفساد الاداري	0.73
12		احترام القانون والنظام	0.57
6	A	البيروقراطية	0.50
12		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.47
11		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.53
12		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.57
12		تصفية المشروع	0.50
8		إنفاذ العقود	0.58
8		حماية المستثمرين	0.40
15	L	الحصول على الائتمان المصرفي	0.20
13		تسجيل الملكية العقارية	0.50
16	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.16
7	A	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.07
10		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.42
15	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.11
11		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.03
12		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.25
13		تكلفة استخدام الإنترنت	0.87
13		الربط للشبكة الكوكبية	0.09
11		كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.24
12		عدد الحواسيب المستخدمة	0.06
14		خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.01
11		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.25
29		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
9		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

الإمارات

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
14		1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.59
21	L	معدل النمو الحقيقي	0.00
6	A	معدل الاستثمار الحقيقي	0.57
12		معدل التضخم	0.73
4	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.70
1	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
20	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.21
10		معدل تخفيض العملة	0.24
11		تذبذب معدل التضخم	0.98
13		تذبذب معدل نمو الناتج	0.86
3	A	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.51
9		الموانئ وطاقتها السنوية	0.11
1	A	نسبة الطرق المعبدة	1.00
3	A	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.66
2	A	المطارات وطاقاتها-السلع	0.25
2	A	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.45
3	A	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.30
3	A	استخدام الطاقة	0.35
3	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.74
3	A	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.70
2	A	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.94
1	A	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.94
3	A	نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	1.00
3	A	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.89
3	A	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.96
5	A	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.89
8		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.47
15	L	مدى تطور الأسواق المالية (الرسمة للناتج المحلي الإجمالي)	0.03
14		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.01
20	L	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.03
14		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.35
3	A	ملاح الاستثمار	0.92
2	A	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.97
1	A	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	1.00
1	A	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	1.00
8		5. مؤشر رأس المال البشري	0.60
3	A	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.87
18	L	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.08
4	A	معدل توقع الحياة	0.95
13		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.61
13		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.83
16	L	معدل الإنفاق على التعليم	0.00
9		نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.91
1	A	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	1.00
10		معدل القيد الثانوي	0.63
10		معدل القيد الثانوي - إناث	0.65
17	L	معدل القيد الجامعي	0.09
17		معدل القيد الجامعي - إناث	0.09

الإمارات

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
2	A	6. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.55
8		نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.66
3	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.58
		متوسط التعرفة الجمركية	
17	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.03
		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.32
18	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.27
1	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	1.00
2	A	الصادرات للفرد	0.64
1	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	1.00
19	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.00
1	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	1.00
1	A	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.68
5	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.94
20	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.54
11		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.35
8		أسعار الفائدة (الأقراض)	0.72
3	A	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.68
15	L	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.72
3	A	نسبة الأجور في القيمة المضافة	0.92
14		معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.29
1	A	معدل الضريبة	1.00
5	A	8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.64
12		الفساد الإداري	0.36
12		احترام القانون والنظام	0.57
1	A	البيروقراطية	1.00
14		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.39
12		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.48
14		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.55
18	L	تصفية المشروع	0.00
15	L	إنفاذ العقود	0.24
9		حماية المستثمرين	0.20
9		الحصول على الائتمان المصرفي	0.30
2	A	تسجيل الملكية العقارية	0.99
11		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.19
12		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.03
		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.21
5	A	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.51
14		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.02
3	A	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.56
4	A	تكلفة استخدام الإنترنت	0.95
2	A	الربط للشبكة الكوكبية	0.61
2	A	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.82
6	A	عدد الحواسيب المستخدمة	0.24
6	A	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.10
3	A	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.66
45		مجموع الأصـول (نقاط القوة)	
14		مجموع الخصـوم (نقاط الضعف)	

البحرين

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
17	L	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.56
16	L	معدل النمو الحقيقي	0.53
19	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.15
3	A	معدل التضخم	0.91
16	L	نسبة الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.39
1	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
8		نسبة الموازنة للنتائج المحلي الإجمالي	0.45
9		معدل تخفيض العملة	0.24
20	L	تذبذب معدل التضخم	0.83
16	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.57
5	A	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.40
13		الموانئ وطاقتها السنوية	0.04
7	A	نسبة الطرق المعبدة	0.75
5	A	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.53
10		المطارات وطاقاتها-السلع	0.03
3	A	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.34
2	A	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.60
2	A	استخدام الطاقة	0.35
6	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.31
4	A	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.60
16	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.52
8		نسبة الانفاق للنتائج المحلي الإجمالي	0.49
16	L	نسبة الأجور والمرتبات للنتائج المحلي الإجمالي	0.10
14		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.61
6	A	الاعانات والتحويلات للنتائج المحلي الإجمالي	0.87
1	A	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.63
5	A	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للنتائج المحلي الإجمالي)	0.58
16	L	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.00
1	A	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي	1.00
11		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.40
2	A	ملاحم الاستثمار	0.95
5	A	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.86
2	A	استثمار المحفظة للنتائج المحلي الإجمالي	0.43
4	A	الضرائب للنتائج المحلي الإجمالي	0.84
7	A	5. مؤشر رأس المال البشري	0.63
6	A	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.51
11		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.18
8		معدل توقع الحياة	0.88
6	A	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.80
5	A	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.97
14		معدل الإنفاق على التعليم	0.14
3	A	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.99
3	A	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.85
2	A	معدل القيد الثانوي	0.80
2	A	معدل القيد الثانوي - إناث	0.82
12		معدل القيد الجامعي	0.23
8		معدل القيد الجامعي - إناث	0.46

البحرين

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
12		6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.43
2	A	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.94
2	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.63
8		متوسط التعرفة الجمركية	0.84
13		نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.13
16	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.03
19	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.23
6	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.53
3	A	الصادرات للفرد	0.48
19	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.00
17	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.02
4	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.85
12		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.50
18	L	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.00
16	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.55
12		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.24
13		اسعار الفائدة (الاقراض)	0.63
5	A	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.35
16	L	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.68
15	L	نسبة الأجور في القيمة المضافة	0.35
5	A	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.35
5	A	معدل الضريبة	0.81
11		8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.59
10		الفساد الإداري	0.42
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
6	A	البيروقراطية	0.50
		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	
		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	
		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	
		تصفية المشروع	
		إنفاذ العقود	
		حماية المستثمرين	
		الحصول على الائتمان المصرفي	
		تسجيل الملكية العقارية	
13		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.18
18	L	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.00
4	A	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.68
19	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.03
18	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.00
6	A	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.45
19	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.78
5	A	الربط للشبكة الكوكبية	0.42
4	A	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.65
3	A	عدد الحواسيب المستخدمة	0.29
11		خادمت شبكة الإنترنت الأمانة	0.02
5	A	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.53
42		مجموع الاصول (نقاط 1000)	
21		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

تونس

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
10		1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.63
6	A	معدل النمو الحقيقي	0.84
3	A	معدل الاستثمار الحقيقي	0.64
11		معدل التضخم	0.74
17	L	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.36
16	L	استقرار أسعار الصرف	0.71
10		نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.39
18	L	معدل تخفيض العملة	0.17
6	A	تذبذب معدل التضخم	0.99
12		تذبذب معدل نمو الناتج	0.87
15	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.12
16	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.03
12		نسبة الطرق المعبدة	0.60
13		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.22
19	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
13		المطارات وطاقاتها-الركاب	0.03
14		المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.04
15	L	استخدام الطاقة	0.02
8		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.05
12		حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.16
16	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.07
12		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.60
5	A	نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.65
14		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.33
5	A	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.94
14		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.46
13		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.33
16	L	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.02
10		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.03
2	A	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.87
8		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.45
15	L	ملاح الاستثمار	0.41
12		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.62
12		استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.00
16	L	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.27
10		5. مؤشر رأس المال البشري	0.58
13		الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.12
5	A	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.52
11		معدل توقع الحياة	0.85
15	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.54
8		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.88
4	A	معدل الإنفاق على التعليم	0.61
10		نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.90
12		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.68
11		معدل القيد الثانوي	0.62
11		معدل القيد الثانوي - إناث	0.63
9		معدل القيد الجامعي	0.24
11		معدل القيد الجامعي - إناث	0.38

تونس

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
14		6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.41
15	L	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.50
6	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.38
18	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.18
3	A	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.89
14		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.05
7	A	معدل نمو حصة الصادرات	0.76
9		معدل نمو الصادرات التحويلية	0.45
11		الصادرات للفرد	0.05
7	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.55
15	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.10
9		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	0.66
13		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.49
10		الإنتاجية الكلية للعوامل	0.74
5	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.65
7	A	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.53
2	A	اسعار الفائدة (الأقراض)	0.84
15	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.10
6	A	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.88
17	L	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.30
17	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.21
16	L	معدل الضريبة	0.20
10		8. مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.60
9		الفساد الاداري	0.45
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
6	A	البيروقراطية	0.50
2	A	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.74
2	A	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.85
8		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.66
3	A	تصفية المشروع	0.80
1	A	إنفاذ العقود	1.00
1	A	حماية المستثمرين	1.00
11		الحصول على الائتمان المصرفي	0.27
9		تسجيل الملكية العقارية	0.62
15	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.16
8		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.06
9		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.49
13		نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.24
9		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.03
15	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.22
5	A	تكلفة استخدام الإنترنت	0.92
14		الربط للشبكة الكوكبية	0.08
17	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.05
14		عدد الحواسيب المستخدمة	0.05
13		خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.01
13		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.22
24		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
22		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

الجزائر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
3	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.70
5	A	معدل النمو الحقيقي	0.85
4	A	معدل الاستثمار الحقيقي	0.61
13	A	معدل التضخم	0.72
5	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.67
14	A	استقرار أسعار الصرف	0.80
4	A	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.55
6	A	معدل تخفيض العملة	0.28
15	L	تذبذب معدل التضخم	0.95
11	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.87
16	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.12
7	A	الموانئ وطاقتها السنوية	0.14
11	A	نسبة الطرق المعبدة	0.65
17	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.11
20	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
16	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.02
15	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.03
14	L	استخدام الطاقة	0.03
11	L	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.01
10	L	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.17
17	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.05
13	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.59
9	A	نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.46
7	A	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.70
12	A	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.70
12	A	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.50
21	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.17
18	L	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.10
18	L	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.03
16	L	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.40
18	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.34
18	L	ملاص الاستثمار	0.00
18	L	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.00
18	L	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.00
18	L	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.00
14	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.50
14	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.06
12	L	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.15
13	L	معدل توقع الحياة	0.79
16	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.46
14	L	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.79
12	L	معدل الإنفاق على التعليم	0.87
13	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.65
14	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.53
15	L	معدل القيد الثانوي	0.55
13	L	معدل القيد الجامعي	0.15
13	L	معدل القيد الجامعي - إناث	0.15

الجزائر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
11		6. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.43
5	A	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.83
16	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.18
15	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.45
19	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.02
8		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.10
20	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.21
2	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.83
14		الصادرات للفرد	0.03
4	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.85
2	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.55
10		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	0.66
17	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.44
6	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.82
4	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.68
17	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.11
10		أسعار الفائدة (الأقراض)	0.69
16	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.10
5	A	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.88
14		نسبة الأجور في القيمة المضافة	0.35
11		معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.31
18	L	معدل الضريبة	0.00
18	L	8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.25
17	L	الفساد الإداري	0.22
18	L	احترام القانون والنظام	0.01
6	A	البيروقراطية	0.50
16	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.36
10		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.57
7	A	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.71
4	A	تصفية المشروع	0.64
16	L	إنفاذ العقود	0.22
9		حماية المستثمرين	0.20
13		الحصول على الائتمان المصرفي	0.21
18	L	تسجيل الملكية العقارية	0.00
10		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.20
13		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.02
14		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.33
7	A	نسبة واردات المعدات والألات من إجمالي الواردات	0.42
12		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.02
17	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.18
6	A	تكلفة استخدام الإنترنت	0.92
17	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.02
20	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.00
19	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.01
15	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.01
17	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.11
20		مجموع الأصـول (نقاط القوة)	
35		مجموع الخصـوم (نقاط الضعف)	

السعودية

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
19	L	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.51
20	L	معدل النمو الحقيقي	0.07
14		معدل الاستثمار الحقيقي	0.37
2	A	معدل التضخم	0.95
8		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.57
7	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
9		نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.42
10		معدل تخفيض العملة	0.24
21	L	تذبذب معدل التضخم	0.00
3	A	تذبذب معدل نمو الناتج	0.98
9		2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.18
5	A	الموانئ وطاقتها السنوية	0.19
16	L	نسبة الطرق المعبدة	0.21
10		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.28
5	A	المطارات وطاقاتها-السلع	0.11
9		المطارات وطاقاتها-الركاب	0.11
9		المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.10
5	A	استخدام الطاقة	0.19
10		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.04
		حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	
5	A	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.39
		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	
		نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	
		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	
		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	
		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	
11		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.36
9		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.24
4	A	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.10
13		مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.16
12		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.37
5	A	ملاص الاستثمار	0.83
10		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.72
5	A	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	0.12
		الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	
11		5. مؤشر رأس المال البشري	0.58
7	A	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.38
9		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.24
9		معدل توقع الحياة	0.87
12		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.62
9		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.87
2	A	معدل الإنفاق على التعليم	0.79
14		نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.77
10		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.75
16	L	معدل القيد الثانوي	0.51
16	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.47
10		معدل القيد الجامعي	0.24
10		معدل القيد الجامعي - إناث	0.42

السعودية

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
9		6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.44
4	A	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.90
15	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.20
		متوسط التعرفة الجمركية	0.89
14		نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.10
3	A	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.40
15	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.35
8		معدل نمو الصادرات التحويلية	0.46
8		الصادرات للفرد	0.18
6	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.56
16	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.09
8		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.67
9		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.53
12		الإنتاجية الكلية للعوامل	0.70
3	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.71
13		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.20
1	A	اسعار الفائدة (الاقراض)	1.00
8		إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.27
13		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.74
18	L	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.29
4	A	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.38
		معدل الضريبة	
12		8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.57
12		الفساد الاداري	0.36
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
6	A	البيروقراطية	0.50
11		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.51
15	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.28
6	A	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.86
11		تصفية المشروع	0.50
11		إنفاذ العقود	0.41
9		حماية المستثمرين	0.20
10		الحصول على الائتمان المصرفي	0.29
1	A	تسجيل الملكية العقارية	1.00
12		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.19
17	L	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.01
		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.12
3	A	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.56
6	A	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.06
11		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.27
16	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.81
12		الربط للشبكة الكوكبية	0.10
13		كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.20
9		عدد الحواسيب المستخدمة	0.19
8		خادمت شبكة الإنترنت الأمانة	0.03
10		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.28
24		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
13		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

السودان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
13		1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.62
2	A	معدل النمو الحقيقي	0.98
13		معدل الاستثمار الحقيقي	0.41
20	L	معدل التضخم	0.35
18	L	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.34
10		استقرار أسعار الصرف	0.95
19	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.29
7	A	معدل تخفيض العملة	0.26
7	A	تذبذب معدل التضخم	0.99
1	A	تذبذب معدل نمو الناتج	1.00
19	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.03
20	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.00
14		نسبة الطرق المعبدة	0.28
19	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.01
17	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
21	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.00
21	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.00
18	L	استخدام الطاقة	0.01
13		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.00
19	L	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.00
20	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.00
1	A	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.95
2	A	نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.94
2	A	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.97
2	A	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.97
20	L	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.97
20	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.22
11		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.22
21	L	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.22
21	L	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.00
20	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.00
20	L	ملاحة الاستثمار	0.00
20	L	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.00
3	A	استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.86
3	A	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.86
19	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.27
19	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.00
15	L	الإنفاق على الصحة - % الناتج المحلي الإجمالي	0.12
18	L	معدل توقع الحياة	0.36
17	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.31
15	L	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.58
18	L	معدل الإنفاق على التعليم	0.63
14		نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.59
20	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.11
19	L	معدل القيد الثانوي	0.13
19	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.05
15	L	معدل القيد الجامعي	0.09
15	L	معدل القيد الجامعي - إناث	0.09

السودان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
19	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.27
11		نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.62
21	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.00
17	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.38
18	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.03
20	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.01
2	A	معدل نمو حصة الصادرات	0.86
18	L	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.00
21	L	الصادرات للفرد	0.00
17	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.10
1	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	1.00
19	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	0.00
19	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.44
12		الإنتاجية الكلية للعوامل	0.59
15	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.17
		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	
		اسعار الفائدة (الاقراض)	
		إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	
		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	
		نسبة الاجور في القيمة المضافة	
19	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.13
3	A	معدل الضريبة	0.86
20	L	8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.04
19	L	الفساد الاداري	0.00
17	L	احترام القانون والنظام	0.12
18	L	البيروقراطية	0.00
		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	
		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	
		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	
		تصفية المشروع	
		إنفاذ العقود	
		حماية المستثمرين	
		الحصول على الائتمان المصرفي	
		تسجيل الملكية العقارية	
4	A	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.41
4	A	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.18
2	A	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	1.00
6	A	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.45
17	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.00
21	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.00
21	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.00
21	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.00
21	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.00
20	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.00
19	L	خادمت شبكة الإنترنت الأمانة	0.01
		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	
15		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
50		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

سوريا

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
6	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.65
17	L	معدل النمو الحقيقي	0.51
9		معدل الاستثمار الحقيقي	0.53
8		معدل التضخم	0.79
7	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.60
8		استقرار أسعار الصرف	1.00
12		نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.37
10		معدل تخفيض العملة	0.24
16	L	تذبذب معدل التضخم	0.95
14		تذبذب معدل نمو الناتج	0.84
18	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.07
11		الموانئ وطاقتها السنوية	0.07
17	L	نسبة الطرق المعبدة	0.11
12		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.22
18	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
19	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.01
18	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.01
16	L	استخدام الطاقة	0.02
9		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.05
15	L	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.11
13		إنتاج الطاقة الكهربائية	0.09
5	A	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.76
7	A	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	0.60
6	A	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	0.92
		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	
		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	
18	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.28
		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	
		السيولة (معدل دوران الأسهم)	
16	L	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.11
19	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.03
19	L	ملاص الاستثمار	0.16
14		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.55
		استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	
10		الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	0.53
17	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.42
15	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.05
8		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.28
15	L	معدل توقع الحياة	0.77
11		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.65
12		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.83
9		معدل الإنفاق على التعليم	0.27
16	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.75
15	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.50
18	L	معدل القيد الثانوي	0.24
17	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.23
20	L	معدل القيد الجامعي	0.03
		معدل القيد الجامعي - إناث	

سوريا

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
6	A	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.46
7	A	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.69
19	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.13
14		متوسط التعرفة الجمركية	0.58
16	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.07
15	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.04
4	A	معدل نمو حصة الصادرات	0.80
3	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.63
17	L	الصادرات للفرد	0.01
3	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.89
4	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.47
6	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.79
5	A	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.60
11		الإنتاجية الكلية للعوامل	0.70
8		معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.63
2	A	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.80
12		اسعار الفائدة (الاقرض)	0.67
10		إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.21
8		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.87
7	A	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.72
12		معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.31
10		معدل الضريبة	0.51
15	L	8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.40
12		الفساد الاداري	0.36
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
18	L	البيروقراطية	0.00
17	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.25
17	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.16
10		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.60
10		تصفية المشروع	0.52
18	L	إنفاذ العقود	0.00
13		حماية المستثمرين	0.00
12		الحصول على الائتمان المصرفي	0.25
16	L	تسجيل الملكية العقارية	0.25
17	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.14
16	L	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.01
11		صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.42
15	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.11
16	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.01
19	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.16
20	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.68
18	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.01
18	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.02
16	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.02
18	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.00
12		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.22
16		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
41		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

عمان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
5	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.66
8		معدل النمو الحقيقي	0.72
20	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.15
1	A	معدل التضخم	1.00
1	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	1.00
4	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
7	A	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.47
10		معدل تخفيض العملة	0.24
14		تذبذب معدل التضخم	0.96
18	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.40
12		2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.16
21	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.00
15	L	نسبة الطرق المعبدة	0.21
16	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.16
13		المطارات وطاقاتها-السلع	0.02
5	A	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.15
5	A	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.19
7	A	استخدام الطاقة	0.15
7	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.29
9		حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.23
9		إنتاج الطاقة الكهربائية	0.23
9		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.63
11		نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.44
10		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.56
4	A	حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.90
10		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.90
10		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.39
14		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.08
9		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.03
15	L	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.16
15	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.24
4	A	ملاح الاستثمار	0.86
3	A	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.90
11		استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.00
5	A	الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.83
15	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.50
10		الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.23
19	L	الإنفاق على الصحة - % الناتج المحلي الإجمالي	0.01
6	A	معدل توقع الحياة	0.90
14		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.55
6	A	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.97
11		معدل الإنفاق على التعليم	0.24
13		نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.87
9		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.79
12		معدل القيد الثانوي	0.61
13		معدل القيد الثانوي - إناث	0.59
18	L	معدل القيد الجامعي	0.05
13		معدل القيد الجامعي - إناث	0.15

عمان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
8		6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.46
1	A	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	1.00
7	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.36
7	A	متوسط التعرفة الجمركية	0.87
12		نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.14
12		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.06
10		معدل نمو حصة الصادرات	0.50
7	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.46
5	A	الصادرات للفرد	0.24
14		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.45
7	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.30
7	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.68
7	A	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.56
1	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	1.00
21	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.00
19	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.06
11		اسعار الفائدة (الأقراض)	0.69
9		إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.27
9		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.84
2	A	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.96
3	A	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.41
4	A	معدل الضريبة	0.83
6	A	8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.64
5	A	الفساد الاداري	0.57
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
6	A	البيروقراطية	0.50
9		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.52
5	A	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.77
3	A	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.95
14		تصفية المشروع	0.36
10		إنفاذ العقود	0.52
13		حماية المستثمرين	0.00
16	L	الحصول على الائتمان المصرفي	0.12
3	A	تسجيل الملكية العقارية	0.89
14		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.18
11		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.04
15	L	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.29
4	A	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.53
15	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.01
13		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.23
10		تكلفة استخدام الإنترنت	0.88
11		الربط للشبكة الكوكبية	0.10
14		كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.18
13		عدد الحواسيب المستخدمة	0.06
17	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.00
16	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.16
35			مجموع الاصول (نقاط القوة)
17			مجموع الخصوم (نقاط الضعف)

قطر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
1	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.76
4	A	معدل النمو الحقيقي	0.87
8		معدل الاستثمار الحقيقي	0.55
4	A	معدل التضخم	0.84
2	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.91
6	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
2	A	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.71
10		معدل تخفيض العملة	0.24
19	L	تذبذب معدل التضخم	0.93
15	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.82
1	A	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.72
10		الموانئ وطاقتها السنوية	0.10
3	A	نسبة الطرق المعبدة	0.89
4	A	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.57
7	A	المطارات وطاقاتها-السلع	0.04
1	A	المطارات وطاقاتها-الركاب	1.00
1	A	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	1.00
1	A	استخدام الطاقة	1.00
		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	
2	A	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.87
1	A	إنتاج الطاقة الكهربائية	1.00
10		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.62
13		نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	0.40
5	A	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	0.84
		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	
		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	
14		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.33
11		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.16
13		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.01
12		مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.18
17	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.18
9		ملاح الاستثمار	0.72
9		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.74
		استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	
		الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	
6	A	5. مؤشر رأس المال البشري	0.65
2	A	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.91
20	L	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.00
5	A	معدل توقع الحياة	0.94
		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.73
		معدل انخفاض الأمية - الشباب	
		معدل الإنفاق على التعليم	
6	A	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.94
		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	
4	A	معدل القيد الثانوي	0.74
4	A	معدل القيد الثانوي - إناث	0.75
8		معدل القيد الجامعي	0.26
5	A	معدل القيد الجامعي - إناث	0.59

قطر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
5	A	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.49
12		نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.62
9		سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.28
		متوسط التعرفة الجمركية	1.00
15	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.09
11		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.06
13		معدل نمو حصة الصادرات	0.40
10		معدل نمو الصادرات التحويلية	0.45
1	A	الصادرات للفرد	1.00
16	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.37
3	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.47
11		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.66
6	A	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.58
		الإنتاجية الكلية للعوامل	
1	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	1.00
20	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.06
4	A	اسعار الفائدة (الأقراض)	0.81
4	A	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.40
12		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.75
8		نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.68
7	A	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.33
		معدل الضريبة	
8		8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.61
12		الفساد الاداري	0.36
2	A	احترام القانون والنظام	0.95
6	A	البيروقراطية	0.50
		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	
		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	
		التوظيف والاستغناء عن الأعمال	
		تصفية المشروع	
		إنفاذ العقود	
		حماية المستثمرين	
		الحصول على الائتمان المصرفي	
		تسجيل الملكية العقارية	
3	A	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.42
		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	
2	A	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.54
19	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.70
		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.00
8		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.40
9		تكلفة استخدام الإنترنت	0.89
9		الربط للشبكة الكوكبية	0.16
7	A	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.45
2	A	عدد الحواسيب المستخدمة	0.32
15	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.01
4	A	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.57
38		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
9		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

الكويت

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
15	L	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.57
19	L	معدل النمو الحقيقي	0.28
21	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.00
5	A	معدل التضخم	0.83
3	A	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.86
11		استقرار أسعار الصرف	0.93
1	A	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	1.00
17	L	معدل تخفيض العملة	0.21
5	A	تذبذب معدل التضخم	0.99
20	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.03
4	A	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.40
3	A	الموانئ وطاقتها السنوية	0.34
6	A	نسبة الطرق المعبدة	0.78
7	A	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.41
9		المطارات وطاقاتها-السلع	0.03
4	A	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.18
6	A	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.16
4	A	استخدام الطاقة	0.27
4	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.55
2	A	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.89
19	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.18
18	L	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	0.00
18	L	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	0.00
15	L	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	0.48
16	L	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	0.22
2	A	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.58
7	A	مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.36
5	A	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.08
21	L	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.00
7	A	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.46
7	A	ملاص الاستثمار	0.81
1	A	مؤشر الجدارة الائتمانية	1.00
1	A	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	1.00
2	A	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	0.95
5	A	5. مؤشر رأس المال البشري	0.67
4	A	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.61
13		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.15
1	A	معدل توقع الحياة	1.00
10		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.71
10		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.86
2	A	معدل الإنفاق على التعليم	0.99
2	A	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.88
5	A	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.71
6	A	معدل القيد الثانوي	0.72
11	A	معدل القيد الثانوي - إناث	0.23
6	A	معدل القيد الجامعي	0.53

الكويت

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
4	A	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.50
6	A	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.82
8	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.33
1	A	متوسط التعرفة الجمركية	1.00
10		نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.22
9		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.09
21	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.00
11		معدل نمو الصادرات التحويلية	0.45
4	A	الصادرات للفرد	0.40
5	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.80
6	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.41
2	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.98
14		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.49
18	L	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.00
2	A	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.77
18	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.07
5	A	اسعار الفائدة (الاقراض)	0.80
2	A	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.79
19	L	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.00
9		نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.67
16	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.29
2	A	معدل الضريبة	0.98
12		8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.57
12		الفساد الاداري	0.36
3	A	احترام القانون والنظام	0.85
6	A	البيروقراطية	0.50
8		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.52
9		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.59
2	A	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.97
5	A	تصفية المشروع	0.64
13		إنفاذ العقود	0.41
13		حماية المستثمرين	0.00
6	A	الحصول على الائتمان المصرفي	0.50
12		تسجيل الملكية العقارية	0.51
20	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.09
14		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.02
21	L	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.00
9		نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.41
10		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.03
9		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.38
11		تكلفة استخدام الإنترنت	0.88
8		الربط للشبكة الكوكبية	0.18
5	A	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.56
5	A	عدد الحواسيب المستخدمة	0.25
7	A	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.03
7	A	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.41
49		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
18		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

لبنان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
18	L	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.53
13		معدل النمو الحقيقي	0.57
15	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.30
10		معدل التضخم	0.75
21	L	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.00
1	A	استقرار أسعار الصرف	1.00
21	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.00
10		معدل تخفيض العملة	0.24
18	L	تذبذب معدل التضخم	0.93
5	A	تذبذب معدل نمو الناتج	0.93
10		2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.18
14		الموانئ وطاقتها السنوية	0.04
5	A	نسبة الطرق المعبدة	0.83
9		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.38
14		المطارات وطاقاتها-السلع	0.01
12		المطارات وطاقاتها-الركاب	0.03
13		المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.04
12		استخدام الطاقة	0.04
		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	
14		حاضرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.12
12		إنتاج الطاقة الكهربائية	0.11
8		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.66
12		نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	0.42
11		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	0.45
10		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	0.80
1	A	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	1.00
19	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.27
17	L	مدى تطور الأسواق المالية (الرسمة للناتج المحلي الإجمالي)	0.00
15	L	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.00
17	L	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.11
5	A	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.56
13		ملاص الاستثمار	0.54
19	L	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.06
		استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	
7	A	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	0.63
9		5. مؤشر رأس المال البشري	0.59
		الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	
14		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.79
		معدل توقع الحياة	0.77
		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.00
		معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.13
15	L	معدل الإنفاق على التعليم	0.95
5	A	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.75
11		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.60
13		معدل القيد الثانوي	0.63
12		معدل القيد الثانوي - إناث	0.53
3	A	معدل القيد الجامعي	0.77
3	A	معدل القيد الجامعي - إناث	

لبنان

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
16	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.38
20	L	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.07
18	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.14
3	A	متوسط التعرفة الجمركية	0.90
5	A	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.75
19	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.01
3	A	معدل نمو حصة الصادرات	0.82
5	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.53
15	L	الصادرات للفرد	0.03
18	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.00
18	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.02
3	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.87
16	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.45
16	L	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.47
17	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.55
14	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.18
18	L	اسعار الفائدة (الاقراض)	0.29
7	A	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.28
10	L	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.80
11	L	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.59
15	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.29
7	A	معدل الضريبة	0.61
16	L	8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	0.36
19	L	الفساد الاداري	0.00
12	L	احترام القانون والنظام	0.57
6	A	البيروقراطية	0.50
13	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.39
8	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.65
11	L	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.58
13	L	تصفية المشروع	0.36
17	L	إنفاذ العقود	0.16
13	L	حماية المستثمرين	0.00
7	A	الحصول على الائتمان المصرفي	0.42
11	A	تسجيل الملكية العقارية	0.58
18	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.13
10	L	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.04
13	L	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.41
18	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.06
13	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.02
10	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.30
17	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.80
7	A	الربط للشبكة الكوكبية	0.18
10	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.28
10	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.14
9	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.03
9	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.38
19		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
29		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

المغرب

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
9		1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.64
3	A	معدل النمو الحقيقي	0.91
10		معدل الاستثمار الحقيقي	0.53
7	A	معدل التضخم	0.82
10		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.52
18	L	استقرار أسعار الصرف	0.60
13		نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.37
19	L	معدل تخفيض العملة	0.12
17	L	تذبذب معدل التضخم	0.93
6	A	تذبذب معدل نمو الناتج	0.92
17	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.09
12		الموانئ وطاقتها السنوية	0.07
13		نسبة الطرق المعبدة	0.51
18	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.06
15	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.01
15	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.02
16	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.02
19	L	استخدام الطاقة	0.01
7	A	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.11
16	L	حضور السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.07
18	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.03
17	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.49
17	L	نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.34
15	L	نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.29
13		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.69
9		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.65
15	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.29
13		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	0.14
11		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.02
9		مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.34
13		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.35
12		ملاحح الاستثمار	0.55
11		مؤشر الجدارة الائتمانية	0.64
14		استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.00
14		الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.30
18	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.30
16	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.05
7	A	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.30
17	L	معدل توقع الحياة	0.70
19	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.16
16	L	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.39
7	A	معدل الإنفاق على التعليم	0.38
19	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.60
16	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.40
19	L	معدل القيد الثانوي	0.21
18	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.18
16	L	معدل القيد الجامعي	0.09
14		معدل القيد الجامعي - إناث	0.14

المغرب

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
17	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.35
17	L	نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.49
13		سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.22
19	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.00
7	A	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.71
13		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.06
5	A	معدل نمو حصة الصادرات	0.79
15	L	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.35
16	L	الصادرات للفرد	0.02
11		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.49
10		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.23
14		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنويع	0.51
20	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.40
13		الانتاجية الكلية للعوامل	0.63
15	L	معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.57
8		حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.45
15	L	اسعار الفائدة (الأقراض)	0.45
17	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.09
17	L	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.65
16	L	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.31
18	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.20
14		معدل الضريبة	0.25
3	A	8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.74
3	A	الفساد الاداري	0.73
1	A	احترام القانون والنظام	1.00
6	A	البيروقراطية	0.50
7	A	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.53
1	A	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	1.00
17	L	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.12
7	A	تصفية المشروع	0.58
3	A	إنفاذ العقود	0.77
7	A	حماية المستثمرين	0.60
18	L	الحصول على الائتمان المصرفي	0.00
8		تسجيل الملكية العقارية	0.64
9		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.24
3	A	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.18
3	A	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.85
15	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.11
8		عدد المقالات العلمية والتقنية	0.05
16	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.21
12		تكلفة استخدام الإنترنت	0.87
16	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.03
12		كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.23
15	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.03
12		خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.02
18	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.06
19		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
44		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

مصر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
4	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.67
10		معدل النمو الحقيقي	0.64
16	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.29
15	L	معدل التضخم	0.69
12		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.45
17	L	استقرار أسعار الصرف	0.70
18	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.30
1	A	معدل تخفيض العملة	1.00
13		تذبذب معدل التضخم	0.97
2	A	تذبذب معدل نمو الناتج	0.99
8		2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.23
4	A	الموانئ وطاقتها السنوية	0.19
8		نسبة الطرق المعبدة	0.75
15	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.20
8		المطارات وطاقاتها-السلع	0.03
17	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.01
20	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.01
17	L	استخدام الطاقة	0.02
12		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	1.00
17	L	حظيرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.04
15	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.07
4	A	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.76
6	A	نسبة الانفاق للناتج المحلي الإجمالي	0.63
9		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي	0.67
8		حصة القطاع العام (الاستثمار/الاستثمار الإجمالي)	0.85
3	A	الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي	0.90
17	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.28
12		مدى تطور الأسواق المالية (الرسلة للناتج المحلي الإجمالي)	0.16
8		السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.04
10		مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي	0.31
10		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.40
18	L	ملاح الاستثمار	0.28
16	L	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.45
10		استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	0.03
9		الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	0.56
16	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.46
17	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.04
14		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.14
16	L	معدل توقع الحياة	0.72
		معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.25
		معدل انخفاض الأمية - الشباب	
		معدل الإنفاق على التعليم	
15	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.77
		نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	
9		معدل القيد الثانوي	0.69
9		معدل القيد الثانوي - إناث	0.65
5	A	معدل القيد الجامعي	0.44
		معدل القيد الجامعي - إناث	

مصر

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
18	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.30
16	L	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.50
20	L	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.08
16	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.41
9		نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.37
10		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.08
17	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.30
16	L	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.28
18	L	الصادرات للفرد	0.01
15	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	0.38
5	A	معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	0.44
16	L	معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	0.42
4	A	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.63
7	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.80
10		معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.61
5	A	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.54
16	L	اسعار الفائدة (الاقراض)	0.42
18	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.04
2	A	معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	0.97
5	A	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.78
1	A	معدل تخفيض العملة الحقيقي	1.00
9		معدل الضريبة	0.52
14		8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.43
17	L	الفساد الاداري	0.22
12		احترام القانون والنظام	0.57
6	A	البيروقراطية	0.50
18	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.19
14		تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.41
18	L	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.00
15	L	تصفية المشروع	0.35
14		إنفاذ العقود	0.30
9		حماية المستثمرين	0.20
17	L	الحصول على الائتمان المصرفي	0.06
17	L	تسجيل الملكية العقارية	0.01
21	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.09
15	L	نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	0.01
18	L	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.20
21	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.00
4	A	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.15
14		11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.22
1	A	تكلفة استخدام الإنترنت	1.00
15	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.03
16	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.06
17	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.02
10		خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.02
15	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.20
18		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
42		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

موريتانيا

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
7	A	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.65
7	A	معدل النمو الحقيقي	0.73
1	A	معدل الاستثمار الحقيقي	1.00
18	L	معدل التضخم	0.57
19	L	نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.30
13	L	استقرار أسعار الصرف	0.91
16	L	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.31
20	L	معدل تخفيض العملة	0.12
2	A	تذبذب معدل التضخم	0.99
8	L	تذبذب معدل نمو الناتج	0.90
21	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.01
19	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.00
21	L	نسبة الطرق المعبدة	0.00
20	L	كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	0.00
21	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
18	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.01
19	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.01
		استخدام الطاقة	
18	L	طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	0.03
		حاضرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	
		إنتاج الطاقة الكهربائية	
		3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	
		نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	
		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	
		حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	
		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	
12		4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.35
3	A	مدى تطور الأسواق المالية (الرسمة للناتج المحلي الإجمالي)	0.76
5	A	السيولة (معدل دوران الأسهم)	0.45
16	L	مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.18
		حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	
		ملاح الاستثمار	
		مؤشر الجدارة الائتمانية	
13		استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	0.00
		الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	
21	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.12
20	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.00
16	L	الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.11
20	L	معدل توقع الحياة	0.13
21	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.00
18	L	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.00
13	L	معدل الإنفاق على التعليم	0.20
17	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.72
17	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.26
21	L	معدل القيد الثانوي	0.00
21	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.00
21	L	معدل القيد الجامعي	0.00
17	L	معدل القيد الجامعي - إناث	0.00

موريتانيا

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
21	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.27
21	L	نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.00
5	A	سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.42
		متوسط التعرفة الجمركية	0.66
21	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.00
9		حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.52
		معدل نمو حصة الصادرات	
20	L	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.00
		الصادرات للفرد	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	
21	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.25
17	L	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.46
14		معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.58
16	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.15
20	L	اسعار الفائدة (الأقراض)	0.00
20	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.00
		معدل الاجور في قطاع الصناعات التحويلية	
6	A	نسبة الاجور في القيمة المضافة	0.34
		معدل تخفيض العملة الحقيقي	
		معدل الضريبة	
		8. مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات	
		الفساد الاداري	
		احترام القانون والنظام	
		البيروقراطية	
15	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.37
16	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.18
15	L	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.47
17	L	تصفية المشروع	0.16
12		إنفاذ العقود	0.41
		حماية المستثمرين	
8		الحصول على الائتمان المصرفي	0.36
7	A	تسجيل الملكية العقارية	0.65
8		10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.27
		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	
5	A	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.68
14		نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.14
21	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.00
20	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.15
18	L	تكلفة استخدام الإنترنت	0.79
19	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.00
15	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.08
18	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.01
18	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.00
20	L	عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	0.00
10			مجموع الاصول (نقاط القوة)
46			مجموع الخصوم (نقاط الضعف)

اليمن

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
16	L	1. مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي	0.57
14		معدل النمو الحقيقي	0.56
17	L	معدل الاستثمار الحقيقي	0.28
21	L	معدل التضخم	0.00
9		نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي	0.56
12		استقرار أسعار الصرف	0.91
5	A	نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي	0.50
4	A	معدل تخفيض العملة	0.41
1	A	تذبذب معدل التضخم	1.00
10		تذبذب معدل نمو الناتج	0.88
20	L	2. مؤشر البنية التحتية الأساسية	0.03
17	L	الموانئ وطاقتها السنوية	0.01
20	L	نسبة الطرق المعبدة	0.00
		كثافة الهاتف الثابت - لكل 1000 شخص	
16	L	المطارات وطاقاتها-السلع	0.00
20	L	المطارات وطاقاتها-الركاب	0.01
17	L	المطارات وطاقاتها-عدد الرحلات	0.01
20	L	استخدام الطاقة	0.00
		طول السكك الحديدية وطاقاتها (نقل المسافرين)	
11		حاضرة السيارات التجارية (عدد السيارات للفرد)	0.17
19	L	إنتاج الطاقة الكهربائية	0.01
18	L	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.32
16	L	نسبة الانفاق للناتج المحلي الاجمالي	0.37
13		نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الاجمالي	0.38
16	L	حصة القطاع العام(الاستثمار/الاستثمار الاجمالي)	0.00
11		الاعانات والتحويلات للناتج المحلي الاجمالي	0.53
16	L	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	0.29
		مدى تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)	
		السيولة (معدل دوران الأسهم)	
14		مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي	0.16
20	L	حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي	0.01
17	L	ملاح الاستثمار	0.37
17	L	مؤشر الجدارة الائتمانية	0.40
15	L	استثمار المحفظة للناتج المحلي الاجمالي	0.00
6	A	الضرائب للناتج المحلي الاجمالي	0.77
20	L	5. مؤشر رأس المال البشري	0.21
18	L	الإنفاق على الصحة - دخل الفرد	0.01
10		الإنفاق على الصحة -% الناتج المحلي الإجمالي	0.20
19	L	معدل توقع الحياة	0.33
20	L	معدل انخفاض الأمية - الكبار	0.12
17	L	معدل انخفاض الأمية - الشباب	0.35
1	A	معدل الإنفاق على التعليم	1.00
20	L	نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي	0.00
18	L	نسبة تعليم الشابات الإناث إلى الشباب الذكور	0.00
17	L	معدل القيد الثانوي	0.27
20	L	معدل القيد الثانوي - إناث	0.08
15	L	معدل القيد الجامعي	0.09
16	L	معدل القيد الجامعي - إناث	0.06

اليمن

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
20	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.27
14		نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.55
10		سرعة التكامل التجاري (درجة الانفتاح)	0.25
11		متوسط التعرفة الجمركية	0.70
20	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة لإجمالي الصادرات	0.00
18	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.02
14		معدل نمو حصة الصادرات	0.38
19	L	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.01
		الصادرات للفرد	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع الطلب العالمي	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن ارتفاع حصة الصادرات	
		معدل نمو الصادرات الناجم عن التنوع	
11		7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.51
3	A	الإنتاجية الكلية للعوامل	0.99
9		معدل النمو (الصناعة التحويلية)	0.62
21	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.00
19	L	أسعار الفائدة (الأقراض)	0.18
19	L	إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية	0.00
1	A	معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	1.00
1	A	نسبة الأجور في القيمة المضافة	1.00
20	L	معدل تخفيض العملة الحقيقي	0.12
6	A	معدل الضريبة	0.69
19	L	8. مؤشر الحাকمية وفاعلية المؤسسات	0.14
11		الفساد الإداري	0.39
18	L	احترام القانون والنظام	0.01
18	L	البيروقراطية	0.00
10		9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.51
18	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.00
5	A	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.91
6	A	تصفية المشروع	0.59
7	A	إنفاذ العقود	0.61
		حماية المستثمرين	
14		الحصول على الائتمان المصرفي	0.20
5	A	تسجيل الملكية العقارية	0.75
19	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	0.09
		نسبة الصادرات ذات التقنية العالية	
16	L	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - % من الاستثمار الإجمالي	0.26
20	L	نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.02
20	L	عدد المقالات العلمية والتقنية	0.00
18	L	11. مؤشر البنية التحتية التقنية	0.17
14		تكلفة استخدام الإنترنت	0.84
20	L	الربط للشبكة الكوكبية	0.00
19	L	كثافة خطوط الهاتف النقال لكل (1000 شخص)	0.01
21	L	عدد الحواسيب المستخدمة	0.00
18	L	خدمات شبكة الإنترنت الأمانة	0.00
		عدد الهواتف الثابتة لكل (1000 شخص)	
13		مجموع الاصول (نقاط القوة)	
51		مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	



قراءات ومراجع







قراءات ومراجع

المراجع الأجنبية

Alessandrini, Sergio (2000), "Consequences of EU Enlargement for the MED Region", paper presented to the first annual FEMISE conference held in Marseilles, 16-17 February, 2000.

Antoine B. Zahlan, "Globalization and Science and Technology Policy". Forum Vol. 4, No. 3, December, 1997-January 1998.

Arab Competitiveness Report 2005, World Competitiveness Forum, Geneva, Switzerland.

Archer, B.H, 1976, Demand Forecasting in Tourism, Occasional Papers in Economics, No. 9, University of Wales Press, Bangor.

Archer, B.H, 1989, 'Tourism in island economies: impact analysis', in C.P. Cooper, (Ed.), Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management, Volume 1, Belhaven, London: pp. 125-34.

Arellano, M. and S. Bond, 1991, 'Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations', Review of Economic Studies 58: 277-297.

Arkell, Julian (2003), "The World Trade Negotiations and Prospects for the Cancun Ministerial" presented at the Wilton Park Conference No. 712, May 2003.

Arkell, Julian (2003), "What are the prospects for liberalization in Services?"....

Artus, J.R, 1970, 'The effect of revaluation on the foreign travel balance of Germany', IMF Staff Papers, 17: pp. 602-619.

Artus, J.R, 1972, 'An econometric analysis of international travel', IMF Staff Papers, 19: pp. 576-614.

Askari, H, 1973, 'Demand for travel to Europe by American citizens', Economia Internazionale, 26: pp. 305-357.

ASPAs (2003), Benchmarking E-Government: Global Perspective <http://www.unpan.org/e-government/>

Available at <http://www.nber.org/papers/w10143>





المراجع الأجنبية

Baltagi, B.H., 1986, 'Pooling under misspecification: Some Monte Carlo evidence on the Kmenta and the error components techniques', *Econometric Theory* 2: 429-440.

Baltagi, B.H., 2005, *Econometric analysis of panel data*, 3rd edition, Chichester: John Wiley.

Barry, K, O'Hagan, K, 1971, 'An econometric study of British tourist expenditure in Ireland', *Economic and Social Review*, 3(2): pp. 143-61.

Beardsley, S., Boen, K., Al-Kibsi, G. and L. Enriquez (2003), "A Review of Telecommunications and Networked Readiness in the Arab World: Capturing the Opportunity", *Arab Competitiveness Report*, World Economic Forum.

Bechdolt Jr, B.V, 1973, 'Cross-sectional travel demand function: US visitors to Hawaii, 1961-1970', *Quarterly Review of Economics and Business*, 13: pp. 37-47.

Bechri, Mohamed(2000). "The Tourism Cluster in Tunisia". *Mediterranean Development Forum-3- Cairo*, Egypt.

Berriane Moharned (1999) *World Decade for Cultural Development*

Bui, T. X., Sankaran, S. and Sebastian, I. M. (2003), "A framework for measuring national e-readiness", *International Journal of Electronic Business*, vol.1, no.1, pp.3 - 22.

C. Freeman and L. Soete. (1994). *Work for all or Mass Unemployment?* London: Printer Publishers.

Chadee, D., Mieczkowski, Z., 1987, 'An empirical analysis of the effects of exchange rate on Canadian tourism', *Journal of Travel Research*, 26(1): pp. 13-18.

CIA (2004), *CIA World Factbook* <http://www.cia.gov/cia/publications/>.

Creaco, S., Querini, G., (2003), "The Role of Tourism in Sustainable Economic Development", 43rd Congress of the European Regional Science Association, August 27-30, 2003, Jyväskylä, Finland.

Crouch, G.I, 1994a, 'The study of international tourism demand: a survey of practice', *Journal of Travel Research*, Spring: pp. 41-55.

Crouch, G.I, 1994b, 'The study of international tourism demand: a review of findings', *Journal of Travel Research*, Summer: pp. 12-23.

Darnell, A., Johnson, P., Thomas, B., 1990, 'Modelling museum visitor flows: a case study of Beamish museum', *Regional Studies*, 18 (4): pp. 479-496.





المراجع الأجنبية

Davidrajuh, R. (2004), "Measuring and Improving E-Readiness of Norway", In Proceedings of the 2004 International Business Information Management (IBIM) Conference, Amman, Jordan, 4 - 6 July 2004, pp. 1- 10.

De Mello, M, Pack, A., Sinclair, M.T, 2002, 'A system of equations model of UK tourism demand in neighbouring countries', Applied Economics, forthcoming.

Deadorff, Alan (2000), "International Provision of Trade Services, Trade and Fragmentation", paper prepared for a World bank Project, Geneva: WTO

Deaton, A, Muellbauer, J, 1980a, Economics and Consumer Behaviour. Cambridge: Cambridge University Press.

Deaton, A, Muellbauer, J, 1980b, 'An almost ideal demand system', American Economic Review, 70 (3): pp. 312-326.

Devlin, Julia, Paolo Guerrieri, and John Page (2000), "MENA and the WTO: A Post Seattle Agenda" mimeo World Bank.

Diamond, J, 1977, 'Tourism's role in economic development: the case re-examined. economic', Development and Cultural Change, 25(3): pp. 539-553.

Drucker.Peter F. (1994) Post-Capitalist Society. New York, NY: HarperCollins Publishers.

Durbarray, R, Sinclair, M.T., 2003, 'Market Shares Analysis: French Tourism Demand', Annals of Tourism Research, 30 (4): pp. 927-41.

Durbin, J. and G. Watson, 1950, 'Testing for serial correlation in least squares regression – I', Biometrika, 37: 409-428.

Dutta, S., El-Hage, C., Sabbagh, K. and P. Tarazi (2003), "Challenges for Information and Communication Technology Development in the Arab World", Arab Competitiveness Report, World Economic Forum.

Dutta, S., Lanvin, B. and Paua, F. (2003), Global Information Technology Report 2002-2003. Oxford University Press, New York.

Economic and Social Commission for Western Asia, Information Society Indicators, UN, 2005, <http://www.escwa.org.lb/information/publications/edit/upload/ictd-05-1.pdf>

Eilat, Y. and L. Einav, 2004, 'Determinants of international tourism: a three-dimensional panel data analysis', Applied Economics 36: 1315-1327.





المراجع الأجنبية

EIU (2004), Economist Intelligence Unit E-readiness Rankings 2004 http://graphics.eiu.com/files/ad_pdfs/ERR2004.pdf.

Eugenio-Martin, J.L., T. Sinclair and I. Yeoman, 2005, 'Quantifying the effects of tourism crises: An application to Scotland', Journal of Travel and Tourism Marketing 19 (2/3).

europa.eu.int/comm/enterprise/library/enterprise-europe

European Union, Enterprise Europe, European Commission Enterprise DG, January-March, No, 14, 2004 www.europa.eu.int/comm/enterprise/library/enterprise-europe

Fawzy, S. (1998), "The Business Environment in Egypt", Working Paper No. 34, Cairo: Egyptian Center for Economic Studies (ECES)

Fawzy, Samiha and Ahmed Galal (1998), "Egypt: The Tourism Cluster, Building

Findlay, Christopher and June-Dong Kim (2002), "Issues in Domestic Regulation of Services" in Sherry Stephenson, Christopher Findlay with Sonnhwa Yi (eds.), Services Trade Liberalization and facilitation, Asia pacific Press at the Australian National University

Fisher, S. (1993), "Prospects for Regional Integration in the Middle East", in: J. De Melo and A. Panagariya (eds), New Dimensions in Regional Integration, Cambridge: Centre for Economic Policy Research (CEPR) and Cambridge University Press.

Foreign Investment Promotion Agency (FIPA) (2002), Services informatiques: call centres, développement de logiciels. Étude Comparative de Compétitivité par Produit: 36-41, Tunis.

Fujii, E., Khaled, M., Mak, J., 1985, 'The exportability of hotel occupancy and other tourist taxes', National Tax Journal, 2: pp. 169-177.

G8 DOT Force (2001), Issue Objectives for the Genoa Summit Meeting 2001: DOT Force <http://www.g8.utoronto.ca/>.

Galal Ahmed and B. Nauriyal (1995), "Regulation of Telecom in Developing Countries: Outcomes, Incentives & Commitment", Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey, Working Paper Series.

Gentzoglanis, A. (2002), "Reforms and Optimal Regulatory Design in MENA Countries: Lessons from Telecommunications Industry" in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries, (ed.) Imed Limam, American University in Cairo Press, Egypt.

Gentzoglanis, A., "Regulatory Reforms, Investment and Economic Performance: A Cross-Country Comparison" Economy in a Changing Environment, CSS, (2004).





المراجع الأجنبية

Gentzoglanis, A., "Financial Integration and Competitiveness in MENA Countries, Managerial Finance, (2005).

Gentzoglanis, A., "Reforms and Optimal Regulatory Design in MENA Countries: Lessons from the Telecommunications Industry" Journal of Development and Economic Policies, vol. 4 – no. 1, December 2001

Gentzoglanis, A., "Vers une efficacité dans le secteur électrique en Afrique : globalisation, déréglementation et réformes structurelles" in C. Guertin, Réformes dans le secteur électrique en Afrique, Publications, Institut de l'énergie et de l'environnement de la Francophonie, (2005)

Ghoneim, Ahmed F. (2003), "Helping to Identify the Potential and Mode for Liberalization of Trade in Services in the Southern Mediterranean Countries: The Case of Egypt", presented at the University of European Union Annual Meeting, Florence Italy, 19-24 March 2003. Economic Research Forum for Arab Countries, Iran and Turkey, Working Paper Series.

Global Competitiveness Report 2004-2005, World Competitiveness Forum, Geneva, Switzerland.

Gooroochurn, N., Sugiyarto, G., (2003), "Competitiveness Indicators in the Travel and Tourism Industry", Christel DeHaan, Tourism and Travel Research Institute, Nottingham University Business School, Nottingham, NG81BB, England.

Gray, H.P., 1966, 'The demand for international travel by United States and Canada', International Economic Review, 7(1): pp. 83-92.

Gunadhi, H, Boey, C.K., 1986, 'Demand elasticities of tourism in Singapore', Tourism Management, 7(4): pp. 239-253.

Hamilton, P., Jensen, M. and Southwood, R. (2004), African Internet Country Market Profiles <http://www.balancingact-africa.com/profile1.html>.

Han, Z, Durbarry, R, Sinclair, M.T., 2005, 'Modelling US tourism demand for European destinations, Tourism Management, forthcoming.

Hans-Peter Martin and Harold Schumann. (1997). The Global Trap. London: Zed Books. P. 112.

Hart, D. M. (2003), The Emergence of Entrepreneurship Policy: Governance, Start-Ups, and Growth in the U.S. Knowledge Economy. Cambridge University Press, Cambridge.

Heeks, R. (2002), "e-Government in Africa: Promise and Practice", Institute for Development Policy and Management, Paper No. 13, University of Manchester, UK.





المراجع الأجنبية

Heritage Foundation. (2004), <http://www.heritage.org/> Human Development Report [HDR] Indicators (2003)

Hisham Sharabi. (1988). Neopatriarchy: The Distorted Change in Arab Society. Oxford University Press. Chapter 2, pp. 17-18.

Hoekman B. and S. Djankov (1997), "Towards a Free Trade agreement with the European Union: Issues and Policy Options for Egypt", in: A. Galal and B. Hoekman (eds), Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, London and Cairo: Centre for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies.

Hoekman Bernard and Pierre Sauvé (1994), " Liberalizing Trade in Services", World Bank Discussion Papers No. 243, Washington, D.C.: World Bank.

Hoekman, Bernard (1997), "Services and International Production", Background paper prepared for Global Economic Prospects, 1997.

Hoekman, Bernard and Carlos A. Primo Braga (1997), "Protection and Trade in Services: A Survey", World Bank Policy Research Paper No. 1747, Washington, D.C.: World Bank.

Hoekman, Bernard (1995), "Trading Blocks and the Trading System: The Services Dimension", Journal of Economic Integration 10 (1), March, pp. 1-31.

Hoekman, Bernard and Carlos A. Primo Braga (1996), "Trade in Services, GATS and the Arab Countries", in: S. El-Naggar (ed.), The Uruguay Round and the Arab Countries, Washington, D.C.: International Monetary Fund, pp. 153-185.

Hoekman, Bernard and Patrick Messerlin (1999), "Liberalizing Trade in Services: Harnessing Reciprocal Negotiations to Regulatory Reform", paper presented on the Workshop of Preparing for the WTO 2000 Negotiations: Mediterranean Interests and Perspectives, Cairo, ERF, 14-15 July, 1999.

Hsiao, C., 2003, Analysis of panel data, 2nd edition, Cambridge: Cambridge University Press.

<http://jolis.worldbankimflib.org/Pathfinders/Sectors/Telecom/telstats.htm>

<http://www.opt-init.org/framework/pages/appendix3Case6.html>

<http://www.strategic.gr/press/press65en.htm>

in the MENA, in Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, Samiha Fawzy, ed. ECES.

International Trade Center (ITC), "WorldTradenet Newsletter" Volume 6, No.4 - April 2005





المراجع الأجنبية

ITU (2004), International Telecommunications Union: Africa, ICTs, Indicators 2003 http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at_glance/af_ictindicators.html.

J. Rifkin. (1995). The End of Work: The decline of the global Labor Force and the Dawn of the Post-Market Era. New York: Vintage Books.

Jafari, J (Ed.), 2000, Encyclopaedia of Tourism. Routledge.

Johnson, P., Ashworth, J., 1990, 'Modelling Tourism Demand: A Summary Review', Leisure Studies, 9(2): pp. 145-160.

Jud, G.D., Joseph, H., 1974, 'International demand for Latin American tourism', Growth and Change, 5(1): pp. 25-31.

Julia Nielson (2002), "Service Providers on the Move: A Closer Look at the labor Mobility and the GATS" OECD TD/TC/WP (2001) 26

K.Arrow. (1962). "The Economic Implications of Learning by Doing." Review of Economic Studies. 29, 3:155-173. and R. Lucas. (1988). "Adaptive Behavior and Economic Theory." Journal of Business." 59:401-476, and P.Romer. (1986). "Increasing Returns and Long Run Growth." Journal of Political Economy. 94, 5:1002-1037.

Kim, S., Song, H., 1998, 'Analysis of inbound tourism demand in South Korea: a cointegration and error correction approach', Tourism Analysis, 3: pp. 25-41.

Kliman, M.L., 1981, 'A quantitative analysis of Canadian overseas tourism', Transportation Research, 15A(6): pp. 487-497.

Kmenta, J., 1986, Elements of econometrics, New York: MacMillan.

Konan, Denis Eby and Keith Maskus (2004), "Quantifying the Impact of Services Liberalization in a Developing Country", World Bank Policy Research Working Paper 3193, Washington D.C.: World Bank.

Kozak, M., (1999), "Destination Competitiveness Measurement: Analysis of Effectives Factors and Indicators", URL, <http://www.ersa.org/ersaconf/ersa99/papers/9284/pdf>.

Kuh, E., 1959, 'The validity of cross-sectionally estimated behaviour equations in time series applications', Econometrica 27: 197-214.

Kwack, S.Y., 1972, 'Effects of income and prices on travel spending abroad, 1960 III- 1967 IV', International Economic Review, 13(2): pp. 245-256.





المراجع الأجنبية

- Ledesma-Rodriguez, F.J., M. Navarro-Ibáñez and J. Pérez Rodríguez, 2001, 'Panel data and tourism: a case study of Tenerife', *Tourism Economics* 7(1): 75-88.
- Lee, C.K., Var, T., Blaine, T.W., 1996, 'Determinants of inbound tourist expenditures', *Annals of Tourism Research*, 23(3): pp. 527-542.
- Lehmann, Alexander, Natalia T. Tamirisa and Jaroslaw Wieczork (2003), IMF Discussion paper No 03/6
- Lester Thurow (1996). *The Future of Capitalism*. New York: Penguin Books.
- Lief Edvinsson and Michael S. Malone. (1997). *Intellectual Capital*. New York, NY: HarperCollins Publishers.
- Little, J.S., 1980, 'International travel in the US balance of payments', *New England Economic Review*, May: pp. 42-55.
- Loeb, P.D., 1982, 'International travel to the United States: an econometric evaluation', *Annals of Tourism Research*, 9(1): pp. 7-20.
- M. Porter. (1997). "Building Competitive Advantage: Lessons from Other Countries." <http://www.cipe.com/mdf1997/adavantage.htm> (accessed March 15, 2005), and M. Porter. (1990). *The Competitive Edge of Nations*. New York: Free Press, Macmillan.
- Maloney, W.F. and G.V. Montes-Rojas, 2005, 'How elastic are sea, sand and sun? Dynamic panel estimates of the demand for tourism', *Applied Economics Letters* 12: 277-280.
- Mansour A., (2003). *Compétitivité de la Tunisie dans l'attraction d'IDE dans le secteur des NTIC*. Presentation by A. Mansour, General Director of the Foreign Investment Promotion Agency
- Martin, C.A., Witt, S.F., 1988, 'Substitute prices in models of tourism demand', *Annals of Tourism Research*, 15(2): pp. 255-268.
- Martin, C.A., Witt, S.F., 1987, 'Tourism demand forecasting models: choice of appropriate variable to represent tourist's cost of living', *Tourism Management*, 8(3): pp. 233-246.
- Mattoo, Aditya (2000), "Shaping Future GATS Rules for Trade in Services" paper prepared for NBER Conference on Trade in Services, Seoul, June 2000. It is part of the World Bank's research program on trade in services, supported in part by the United Kingdom Department for International Development.
- Mattoo, Aditya, and Carsten Fink (2002), "Regional Agreements in Services: Policy Issues"





المراجع الأجنبية

Mattoo, Aditya, and Pierre Sauvé (2004), "Domestic Regulation and Trade in Services: Looking Ahead", World Bank Policy Research Working Paper No. 3237. Forthcoming in the Journal of International Economic Law.

Mattoo, Aditya, and Sacha Wunsch (2004), "Pre-empting Protectionism in Services: The WTO and Outsourcing"...

Mc Dowall, A., (2001), "The Next Big Thing", MEED – Special Feature Tourism, Vol. 45, No. 3, January 19, 2001, pp. 31-36.

Mc Dowall, A., Dutta, A., (2002), "Finding a Places in it", MEED, Vol. 46, No. 31, August 2002, pp. 4-5.

Mgaieth C. (2002), "Media and Communications Regulation in MENA Countries: A Regulatory Overview of MENA Countries," in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries, (ed.) Imed Limam, American University in Cairo Press, Egypt.

Michael Gibbons. 1995. Technology and the Economy: Review of Some Critical Relations. Ottawa: Industry Canada.

Moosa, I. (2002), "The Business, Economic, and Policy Implications of E-Commerce: Lessons for MENA Countries", in Challenges and Reforms of Economic Regulation in MENA Countries, (ed.) Imed Limam, American University in Cairo Press, Egypt.

Morley, C., 1998, 'A dynamic international demand model', Annals of Tourism Research, 25(1): pp. 70-84.

Nijkamp, P., (1998), "Tourism, Marketing and Telecommunication A Road Towards Regional Development", Univesiteit, Amsterdam.

O'Hagan, J.W., Harisson, M.J., 1984, 'Market share of US tourist expenditure in Europe: an econometric analysis', Applied Economics, 16(6): pp. 919-931.

Oliver, F.R., 1971, 'The effectiveness of UK travel allowances', Applied Economics, 3(3): pp. 219-226.

Page John and John Underwood (1997), "Growth, the Maghreb and the European Union-Assessing the Impact of the Free Trade Agreements on Tunisia and Morocco", in: A. Galal and B. Hoekman (eds), Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, London and Cairo: Centre for Economic Policy Research and The Egyptian Center for Economic Studies, pp. 98-126.





المراجع الأجنبية

Panagiotou, G., 2004, 'Cognition of competitive environments: A strategic group analysis', PhD thesis, University of Nottingham.

Papadopoulos, S.I., Witt, S.F., 1985, 'A marketing analysis of foreign tourism in Greece' in S. Shaw, L. Sparks, E. Kaynak (Eds.), Proceeding of Second World Marketing Congress, pp. 682-693, University of Stirling.

Papatheodorou, A., 1999, 'The demand for international tourism in the Mediterranean region', Applied Economics, 31: pp. 619-30.

Paul Kennedy. (1999). Preparing for the Twenty-First Century. New York: Harper Collins Publishers Ltd.. p. 209.

Peter E. Drucker. (1985). Innovation and Entrepreneurship, Practice and Principles. New York: Knopf.

Piga, C., N. Filippi and E. Bachis, 2001, 'Booking and flying with low cost airlines', Discussion paper 2001/2, University of Nottingham.

Primo Braga, Carlos A. (1996), "The Impact of Internationalization of Services on Developing Countries", Finance & Development, March 1996, available on the following website: <http://www.worldbank.org/fandd/english/0396/articles/070396.htm>

Primo-Braga, Carlos (1995), "The Impact of Internationalization of Services on Developing Countries" Background paper prepared for the Global Economic Prospects 1995.

Primo-Braga, Carlos, and Kjersti Brokhaug (2005), "Services and the Doha Development Agenda" Background paper prepared for the Working Group on Trade of the Parliamentary Network on the World Bank (PNoWB), February, 2005.

R. Boyer. (1993). "The Models Revolution." In D. Foray and C. Freeman (eds.), Technology and the Wealth of Nations. London: Frances Printer.

Regional Competitive Advantage in the Middle East," Study prepared for the Egyptian Ministry of Economy, Cairo: Egyptian Center for Economic Studies.

Robinson, K., (2003), "Tourism: It's About Managing Competitiveness, Too", International Trade Forum, The Magazine of International Trade Center, Issue 1/2003, pp.17-19.

Rodriguez, F.J.L, Ibanez, M.N., Rodriguez, J.V., 2001, 'Panel data and tourism: a case study of Tenerife', Tourism Economics, 7(1): pp. 75-88.

Romilly, P., X. Liu and H. Song, 1996, 'Economic and social determinants of international tourism spending: a panel data analysis', Tourism Analysis, 3: 3-16.





المراجع الأجنبية

Rossotto, C., Sekkat, K. and A. Varoudakis (2003), "Opening up Telecommunications to Competition and MENA Integration in the World Economy", Discussion Paper, World Bank, D.C.

Rossotto, C.M., Sekkat, K. and Varoudakis, A., "Opening up Telecommunications to Competition and MENA Integration in the World Economy" Discussion Paper, World Bank, 2003.

Sahar Tohamy (2002), The Competitive Position of the Tourism Industry

Seddighi, H.R., Shearing, D.F., 1997, 'The demand for tourism in North-East England with special reference to Northumbria: an empirical analysis', Tourism Management, 18(8): pp. 499-511.

Sheldon, P. J., 1990, 'A review of tourism expenditure research', in C.P. Cooper (Ed.), Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management Vol. 2, Belhaven, London, pp. 28-49.

Sinclair, M. T., (1998), "Tourism and Economic Development: A Survey", The Journal of Development Studies, Vol. 34, No. 5, June, 1998, pp. 1-51.

Sinclair, M. T., 1991, 'Women, work and skill: economic theories and feminist perspectives', in N. Redclift and M. T. Sinclair (Eds.), Working Women: International Perspectives on Labour and Gender Ideology, London and New York: Routledge.

Sinclair, M. T., Stabler, M., 1997, The Economics of Tourism, Routledge: London, New York.

Smith, A.B, Toms, J.N., 1978, Factors Affecting Demand for International Travel to and from Australia, Occasional Paper No. 11, Bureau of Transport Economics, Australian Government Publishing Service, Canberra.

Song, H, Romilly, P., Liu, X., 2000, 'An empirical study of outbound tourism demand in the UK', Applied Economics, 32: pp. 611-624.

Song, H., Witt, S.F., 2000 Tourism Demand Modelling and Forecasting: Modern Econometric Approaches, Pergamon, Amsterdam.

Stephenson, S. (2002), "Can Regional Liberalization of Services go further than Multilateral Liberalization under the GATS?", World Trade Review, Volume 1, number 2, July 2002.

Stephenson, Sherry, Christopher Findlay, and Malcolm Bosworth (2002), "Overview: Challenges for Services Trade Liberalization and Facilitation" in Sherry Stephenson, Christopher Findlay with Sonnhwa Yi (eds.), Services Trade Liberalization and Facilitation, Asia Pacific Press at the Australian National University

Stronge, W.B, Redman, M, 1982, 'US Tourism in Mexico: an empirical analysis', Annals of Tourism Research, 9(1): pp. 21-35.





المراجع الأجنبية

Stynes, D. J., (1997), "Economic Impact of Tourism", URL, <http://www.msu.edu/course/prt/840/econimpact/pdf/ecimpvoll.pdf>.

Summary, R., 1987, 'Estimation of tourism demand by multiple regression analysis: evidence from Kenya', *Tourism Management*, 8(1): pp. 21-35.

Syriopoulos, T., 1989, *Dynamic Modelling of Tourism Demand in Mediterranean*. Studies in Economics. No. 89/12, University of Kent Canterbury.

Syriopoulos, T., 1995, 'A dynamic model of tourism demand in Mediterranean tourism', *International Review of Applied Economics*, 9(3): pp. 318-336.

Syriopoulos, T., Sinclair, M.T., 1993, 'An econometric study of tourism demand: the AIDS model of US and European tourism in Mediterranean countries', *Applied Economics*, 25(12): pp. 1541-1552.

T.A.Stewart. (2001) *The Wealth of Knowledge: Intellectual Capital and the Twenty First Century Organization*. First ed. New York, NY: A Currency Book: Doubleday; A division of Random House, Inc.

The Bridges Organization (2001), *Comparison of E-Readiness Assessment Models* <http://www.bridges.org/ereadiness/tools.html>.

The data in the section below are derived from a number of sources but particularly from: C. Freeman and L. Soete (1994), from the *Economist*, September, 1996 and subsequent editions in 1997, 1998 and 2000, and from International Data Corporation study for the World Information Technology and Services Alliance in 1998 and 2000. Much of this data can be viewed at WWW. Wista.org.

TICP. (2003), *Transparency International Corruption Perceptions Index* <http://www.transparency.org/cpi/2003/cpi2003.en.html>.

Tohamy, S., (2002), "The Competitive Position of the Tourism Industry in the MENA Region", in *Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa*, Samiha Fawzy (ed.), The World Bank, Washington, D.C.

Tohamy, S., Swinscoe, A., Stynes, D. J. (1999), "Estimating the Economic Impact of Tourism", *Newsletter of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey*, Vol. 6, No. 2, July/August, 1999, pp. 4-7.

Tohamy, Sahar and Adrian Swinscoe (2000). *The Economic Impact of Tourism in the Egyptian Economy*, working paper 40, ECES, Cairo.





المراجع الأجنبية

Tourism, Culture and Development in the Arab Region: Supporting culture to develop tourism
developing tourism to support culture UNESCO

Tremblay, P., 1989, 'Pooling international tourism in Western Europe', Annals of Tourism
Research, 16: pp. 677-691.

UN. (2004), ICT TASK Force <http://www.unicttaskforce.org/index.html>.

UNCTAD, "The Digital Divide: ICT Development Indices 2004", Geneva, December 2004

UNDP, Arab Human Development Report 2002.

UNDP, Arab Human Development Report 2003.

UNDP. (2003). Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society. New
York.

UNECA (2004), United Nations Economic Commission for Africa http://www.uneca.org/aisi/nici/nici_country_pages.htm.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) and the World Bank (1994),
Liberalizing International Transactions in Services: A Handbook, New York and Geneva: United
Nations

United States Government Accountability Office (GAO) (2005), "World Trade Organization:
Global Trade Talks Back on Track, but Considerable Work Needed to Fulfill Ambitious Objectives"
(GAO-05-538), posted on the web June 1, 2005.

UNPD, 2003, http://hdr.undp.org/reports/global/2003/pdf/hdr03_HDI.pdf.

Uysal, M., Crompton, J.L., 1984, 'Determinant of demand for international tourist flows to Turkey',
Tourism Management, 5(4): pp. 288-297.

Valckx, (2002), "WTO Financial Services Commitments: Determinates and Impact of Financial
Stability", IMF Working Paper No. WP/02/214

Van der Gaag, J., B.M.S. van Praag, F.H.H. Rutten and W. van de Ven, 1977, 'Aggregated dynamic
demand equations for specialistic-outpatient medical care', Empirical Economics, 2:213-223.

WDI (2001), World Development Indicators <http://www.worldbank.org/data/wdi2001/>.

Whally, John (2003), "Liberalization in China's Key Service Sectors Following WTO Accession:
Some Scenarios and Issues of Measurement", NBER Working Paper 10143





المراجع الأجنبية

- White, K. J., 1985, 'An international travel demand model', *Annals of Tourism Research*, 12(4): pp. 529-545.
- Witt, C.A., Witt, S.F., 1995, 'Forecasting tourism demand: a review of empirical research', *International Journal of Forecasting*, 11: pp. 447-475.
- Witt, S.F., Martin, C.A., 1985, 'Forecasting future trends in Europe tourist demand', *The Tourist Review*, 4: pp. 12-20.
- Witt, S.F., Martin, C.A., 1987, 'International tourism demand models-inclusion of marketing variables', *Tourism Management*, 8(1): pp. 33-40.
- Witt, S.F., Moutinho, L., 1989, *Tourism Marketing and Management Handbook*. New York, Prentice Hall.
- Wolpin, K.I., 1980, 'A time-series cross section analysis of international variation in crime and punishment', *Review of Economics and Statistics* 62: 417-421.
- World Bank Organization. (2004), Population dynamics <http://www.worldbank.org>.
- World Bank Policy Research Working Paper 2852, June 2002
- World Bank, 2004, World Development Indicators, World Bank, Washington, D.C.
- World Bank. (1999). The World Development Report 1998/1999 on Knowledge for Development. Washington. D.C.
- World Development Indicators 2004, World Bank.
- World Economic Forum (2004), The Networked Readiness Index Rankings 2003 <http://www.weforum.org/>.
- World Tourism Organization (2005) E-library at www.wtoelibrary.org.
- World Tourism Organization, 1987-2005, Compendium of Tourism Statistics, World Tourism Organization, Madrid.
- WSIS. (2004), The World Summit on the Information Society <http://www.itu.int/wsis/>.
- WTO (2001), "Doha WTO Ministerial 2001: Briefing Notes: Trade in Services: The Work Program and the Current Negotiations", available at the http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/brief_e/brief06_e.htm





المراجع الأجنبية

Y. Malhotra. (2002). "Knowledge Assets in the Global Economy." Journal of Global Information Management. 8:3.

Zuraikat, Gaith 2000. Hashemite Kingdom of Jordan: The Tourism Cluster. MDF 3, Cairo, Egypt.

